مذكرات جارالله عمر
تقديم
يضم هذا الكتاب سلسلة من المقابلات اجرتها الاكاديمية الاميركية ليزا ودين مع جارالله عمر في مجرى اعدادها لكتاب عن اليمن، في الفترة بين أيلول/سبتمبر يوم ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد تفضلت ليزا بتسليمي المخطوطة وتركت لي حرّية ومسؤولية تحريرها واعدادها للنشر. وانا شاكر لها ثقتها ومبادرتها في وضع هذه الوثيقة النادرة بين يدي القراء في اليمن. غني عن القول اني اتحمّل بمفردي المسؤولية عن الحصيلة النهائية للمخطوطة.

جارالله عمر نسيج وحده في الحزب الاشتراكي والسياسة اليمنية يتفرّد بقدر ما يجمع. سعى للجمع بين الوطني والقومي من جهة والتحويل الديمقراطي والعدالة الاجتماعية من جهة اخرى، في زمن يُعْمَل المستحيل للتفرقة بين هذه المستويات المتداخلة من قضايانا العربية.

هذا الكتاب شهادة أيضا على ان جارالله عمر نادر بين القادة الثوريين الذين تجرأوا على مراجعة تجربتهم مراجعة جذرية. على النقيض من ممارسة مألوفة لدى الكثير من المعارضون العرب الذين يستسهلون موالاة نظام استبدادي للنضال ضد نظام استبدادي آخر، وقف جارالله عمر امام تلك المفارقة متسائلا كيف يمكن ان يؤيد حكم الحزب الواحد في جنوب اليمن فقط، بل وان يشارك في قيادته، وهو يقود، من عدن، معارضة شعبية مسلحة وسياسية لإسقاط نظام حكم الحزب الواحد في الشمال؟

لم يؤخذ برأي جارالله في مسألة التعددية والتحويل الديمقراطي. ولا أخذ برأيه عندما دعا لمرحلة انتقالية ينجز فيها النظام في الجنوب التعددية والتحويل الديمقراطي،
نحو وحدة كونفدرالية بالاتفاق بين الرئيسين على وحدة اندماجية عجولة اعتباطية سوف تمهّد للنزاعات اللاحقة وللحرب بين الشطرين.

بمثل حماسه للوحدة كانت معارضة جارالله لسياسات الاستئثار ومحاولات تهميش الحزب الاشتراكي في ظل نظام الوحدة.
ولكنه مع تزايد مصاعب الشراكة في الحكم مع حزب المؤتمر، دعا الى انتقال الحزب الاشتراكي الى المعارضة على اعتباره السبيل الوحيد لتفادي الاقتتال بين شريكي الحكم. هنا أيضا، لم ينجح في اقناع قيادة الحزب التي كانت متمسكة بالمحاصصة في السلطة. وعندما تدهورت الخلافات بين الطرفين واندلعت المواجهات العسكرية، عام ١٩٩٤، ادان جارالله عمر الحرب والانفصال في آن معا. تعرّض للتخوين من فريقي النزاع واضطّر الى مغادرة عدن سالكا طريق المنفى بعد ان تفاقم الخطر على حياته - من قبل الرفاق!

عاد جارالله الى اليمن والحزب الاشتراكي مهزومٌ عسكريا، مشتّت القوى، وقد صودرت امواله وممتلكاته ومقرّاته، فأسهم بدور أساسي في اعادة بناء الحزب وتنشيط مشاركته في الحياة السياسية. دعا الى المشاركة في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧، فواجهته اكثرية تدعو الى مقاطعة العملية الانتخابية. التزم بقرار الاكثرية

ولما قرر الحزب خوض الانتخابات في دورتها الثانية كان قد خسر من الشعبية والاصوات ما لا يمكن التعويض عنه.

هكذا كان جارالله يبتكر، يتحايل، يلتفّ، في الردّ على تكتيكات السلطة بواسطة مخيّلة وحنكة سياسيتين نادرتين. لكنه دخل منطقة الخطر عندما كان احد مهندسي «اللقاء المشترك» الائتلاف الذي ضم التيار الإسلامي القبلي المتمثل بالتجمع اليمني للإصلاح والمعارضة التقدمية المدنية التي يمثلها الحزب الاشتراكي اليمني وحلفاؤه الناصريون والديمقراطيون.

يوم ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٢، القى جارالله عمر امام مؤتمر التجمع اليمني للاصلاح، خطابا دعا فيه قوى المعارضة، الدينية والعلمانية، الى العمل معاً من اجل مكافحة الفقر والفساد والأميّة وتهميش النساء وتشويه الديمقراطية. بعد دقائق، تقدّم منه عميل للسلطة وأطلق النار على صدره وفي ظنه انه يطلق النار على تلك الاهداف.

= = =

تعرفت الى جار الله عمر في عدن، مطلع السبعينات، وقد انتقل من شمال الوطن. ومنذ ذلك الحين صار جارالله مرجعي في اليمن جنبا الي جنب مع صالح مصلح وقد نمت بيننا سريعاً علاقة رفقة نضالية وصداقة شخصية مميزة. وكان جارالله وصالح فريقا على حدة في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني يرفض الانضواء في الكتل المتصارعة ويعمل بصمت من اجل قيادة فرع الحزب في الشمال وتحقيق الوحدة اليمنية. رافقتُ مسيرة جارالله قائدا للعمليات العسكرية للجبهة الوطنية الديمقراطية، ثم امينا عاما لحزب الوحدة الشعبية، بعد ان انضمّت اليه فصائل شيوعية وقومية اخرى، وعضوا في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ثم نائبا لأمينه العام. رافقته وهو يفاوض رئيسيَن من رؤساء اليمن الشمالي، إبراهيم الحمدي وعلي عبدالله صالح، بإسم معارضة مسلّحة تسيطر على اجزاء واسعة من البلاد. لبّيت دعواته الى مؤتمرات ثقافية دعماً لدعوته للتعددية والديمقراطية في اليمن الديمقراطي. كما لبّيت دعوته مع محمود درويش وميشال خليفه للبحث في تصوير فيلم عن إمريء القيس عندما كان وزيرا للثقافة في اليمن الموحّد. عرفته لاجئا ومنفيا، وعائدا الى الوطن، وقائدا لمعارضة، سياسية هذه المرة، تسعى للبقاء على قيد الحياة وتحافظ على استقلالها في أصعب الظروف. وبعد انقطاعي عن زيارة اليمن منذ خريف العام ١٩٩٣، صار جارالله صلتي شبه الوحيدة باليمن. أنتظرُ زياراته لبيروت للمشاركة في مؤتمر او ندوة لأستمع الى ما يسمّيه «تقارير» يقدّمها عن حال اليمن والحزب الاشتراكي اليمني.

في كافة احواله وتحولاته جسّد جارالله عمر بالنسبة لي الابرز والاجمل من خصائص شعبه: النبل والتواضع، الجرأة والتسامح، التشدد في المباديء والمرونة في مسارات تحقيقها، فضلا عن ذلك المزيج المميّز من الدهاء والصدق الذي يكتشفه فيه جميع الذين عرفوه.

جرى ترقين القسم الاكبر من هذا الكتاب خلال حياة جارالله بخط اليد في ٢٨٤ صفحة، والباقي تسجيلات صوتية بلغت مدتها ٧ ساعات. تولّت الصحافية

زينب سرور، من فريق مجلة «بدايات»، ترقين المخطوطة والتسجيلات الصوتية وتأمين حد أدنى من الصياغة بالعربية الفصحى. وتوليت مهمة التحرير النهائي بما فيه تحويل العامي الى فصيح مبسّط حرصت فيه على ان لا يؤثر في المعنى او يفقد طلاقة السرد واسترساله. وقد حذفت التكرار، وتخلّيت عن معظم الأسئلة، على ما فعل جارالله نفسه عند اشرافه على ترقين التسجيل بخط اليد، او ضمّنت السؤال في الجواب ذاته، واكتفيت بإثبات أسئلة ليزا عندما كانت تنطوي على نقاش لرأي او معارضة لقول من اقوال جارالله. اجتهدت في تفسير او توضيح كلمات وتعابير وضعتها بين هلالين مستقيمين [ ] وأضفت عددا من الهوامش التفسيرية. كما سوف يلاحظ القاريء، يَعِد جارالله بالحديث عن عدد من الامور ولا يعود اليها وقد قطع الموت رغبته في تنفيذ تلك الوعود.

ادفع هذه المذكرات الى النشر وكلّي ثقة بأنها الوصية التي أراد جارالله عمر ان يتركها لرفيقاته ورفاقه ومحبّيه الكثر وشعب اليمن.

فوّاز طرابلسي
بيروت حزيران/يونيو ٢٠٢٠

الفصل الاول

الاهل، القرية، النشأة

أنا من مواليد عام ١٩٤٢ وقد عثرت على هذا التاريخ في مصحف تركه والدي، رحمه الله، في المنزل، كُتب بالسنة الهجرية، وبحسب وصيته تلك، فقد ولدت قبل وفاته بستة أشهر، حيث أصيب بمرض مفاجئ.

كان والدي معلماً في كتّاب القرية التي ولدت فيها بالإضافة إلى القرية المجاورة اسم قريتنا كُهال، تابعة لناحية النادرة بمحافظة إب. وكان لديه وجاهة اجتماعية هامة، يقدّم الرعاية إلى أناس آخرين في المنطقة، بخاصة ممن تحلّ بهم النكبات أو ممن يريدون أن يتزوجوا وغيرها، حتى انه عندما توفى خلّف وراءه ديوناً كثيرة، على الرغم من رهنه جزءاً من الأراضي الزراعية التي كانت بحوزته، وكانت هذه الديون عبئاً على والدتي التي تكفلت برعايتنا أنا وأختي التي تكبرني بالعمر.

«اريدك ان تكون مثل أبيك»

قبل أن يتوفى والدي، رحمه الله، استدعى والدتي وأسمها سعديه بنت صالح سعد الفقيه وقال لها أنه يشعر أن موته يدنو بسرعة، وطلب منها رعايتي، كنت الابن الوحيد إلى جانب أختي الكبيرة والوحيدة، وقال لها أنه يرجوها ألا تتزوج برجل آخر بعد موته. وقد وفت أمي بذلك، على الرغم من أنّ عمرها لم يكن يتجاوز حينها الـ٢٧ عاماً، وكابدت المشقات في سبيل تنشئتنا بطريقة صحيحة، أختي وأنا، حيث اتجهت إلى احتراف التطريز والخياطة وتربية البقر والدجاج وبيعها لكي تسدد ديون والدي التي تركها لنا بعد وفاته.

خلال السنوات السبع الأولى من حياتي ألحقتني والدتي في كُتّاب القرية وفي نحو عامين أو ثلاثة أكملت القرآن وتعلمت الخط وكافة المستلزمات البسيطة التي يقتضيها مكتب الكتّاب المتواضع. وكانت والدتي تزرع في ذاكرتي ووجداني حقيقة مهمة وتكررها لي كل يوم، وهي ان والدي كان متعلماً، وكان يعلّم الناس القراءة والكتابة، وتحثني على قراءة الأوراق التي خلّفها لنا في المنزل، وتقول لي: "انظر لقد كان خطه جميلاً ، وأريدك أن تكون مثله". كانت تقدمه لي باعتباره رجلاً شجاعاً وتقياً وصادقاً يحترمه الجميع، وحينما كنت أرتكب خطأ ما، تنبهني بأن هذا الأمر لا يناسب اسم والدك، وكان هذا يكفي لردعي عن ارتكاب بعض الأخطاء والتصرفات المشروعة بحكم سنّ الطفولة. حاولت أن أشارك خالي وعمي في مهنة الزراعة إلى جانب رعي الأبقار والاغنام، لكنني لم أنجح في ذلك، ربما لبنيتي الصغيرة وجهدي القليل، وربما لأنني لم اكن مقبلاً على ذلك بكلّ جوارحي.

حينئذ تعلقت بهاجس الانتقال إلى مكان آخر للدراسة، وكان طموحي أن أصبح قاضياً أو حاكماً، مثل هؤلاء الذين يتعلمون في صنعاء أو ذمار، لكنّ والدتي

كانت تعارض ذلك، لأنها لا تريد أن تفارقني، لكن عندما بلغت نحو الرابعة عشر انتقلت إلى قرية الجلوب وهي قرية كبيرة لي أصدقاء فيها، وكان مستوى التعليم فيها أعلى نسبياً مما كان عليه في كتّاب قريتي الصغيرة، وقد قضيت فيها عاماً كاملاً، تعلمت خلاله تجويد القرآن وإتقانه، بالإضافة إلى الخط والحساب وغيره.

أن تكون متعلّماً

عدت إلى القرية، ولاحظت أنّ شباباً من عائلة بيت الطيّب في القرية المجاورة لنا ذهبوا إلى مدينة ذمار للتعلم وعادوا وهم يرتدون الملابس البيضاء النظيفة، والناس يلتفّون من حولهم، حيث لفتوا انتباه الناس بأنهم اصبحوا متعلّمين، وكان من بينهم الاخ عبد الواسع الطيّب، وهو ضابط متقاعد حالياً، فذهبت إليه، وقلت له أنني أريد أن أذهب معك إلى مدينة ذمار للدراسة. رحّب الطيّب بالفكرة، وأخذني معه إلى ذمار، وكان عمري حينها ١٦ عاماً تقريباً، وهناك سكنت في منزله، حيث عدد من الراغبين في الدراسة في المدرسة الشمسية.

والدتي بالطبع لم توافق على ذهابي إلى ذمار إلا على مضض. غير انني أقنعتها بأنه إذا لن تسمح لي بالذهاب بصورة علنية وشرعية فإنني سأفعل ذلك بدون موافقتها فاضطرت للموافقة، وجهزتني بما يلزم من الدقيق والسمن والحطب، وتولّى خالي وأحد أقاربنا نقلي مع بهيمة تحمل مؤونتي إلى ذمار.

المشكلة الكبرى التي واجهتني هي أنني دخلت المدرسة الشمسية في ذمار وأنا كبير في السن، حيث كنت قد تجاوزت السادسة عشر وكانت المناهج في المدرسة كثيفة، في الفقه وعلوم اللغة والمنطق، وكل هذه المتون كان لها ملحقات لا بدّ من حفظها، وقد وجدت نفسي متأخراً عن طلاب يصغرونني سناً، ولكنهم قطعوا شوطاً كبيراً في مضمار هذه المتون أو الملخصات، وانتقلوا إلى قراءة الشروح ولهذا كان عليّ المذاكرة نهاراً وليلاً للحاق بهم.

في العام التالي، أقنعتُ ابن عمي واسمه ناجي عمر بمغادرة القرية والالتحاق بالمدرسة الشمسية في ذمار، وكان والده حينها يرفض ذلك، لكننا تآمرنا عليه، وقمنا بترتيب فراره معي دون علم والده، ووضعناه أمام الأمر الواقع، وهكذا اصبحنا الإثنين في مدينة ذمار. وقد كنا نخرج إلى الجامع قبل صلاة الفجر ولا نغادره إلا لنصف ساعة للفطور ثمّ نعود لتناول الغذاء بعد أن نكون قضينا وقتاً طوال النهار، ولهذا كانت لدينا ساعات قليلة للنوم. وتمكّنّا خلال عامين من حفظ الكثير من المتون، بما فيها «ألفيّة ابن مالك» و«متن الأزهار»، وشرعنا بقراءة الشروح، وكنا ندرس على يد أكثر من عالم وأكثر من فقيه، من بينهم اسماعيل السُوسَوه وزيد الاكوع وحمود الدولة وأحمد سلامة.

استمرينا في الدراسة في المدرسة الشمسية حتى العام ١٩٦٠. نلنا فيها إجازة دراسية، وكنا نقضي نحو اسبوعين في زيارة الاهل ثمّ نعود إلى الدراسة.

صنعاء والمظاهرة الاولى

بداية التفكير بالطلوع إلى صنعاء جاء بسبب الدراسة المتعبة في ذمار، إضافة إلى أننا لم نكن نستلم أي راتب ونعتمد على ما يأتينا من القرية، وكنا نطبخ لأنفسنا، وهذه العملية تأخذ من وقتنا الكثير، على عكس صنعاء، حيث مدرسة العلوم مدرسة رسمية والإمام ينفق عليها من بيت المال وكانت هناك وجبات منتظمة، بالإضافة إلى مرتّب صغير لشراء بعض المستلزمات، كما أنّ الكتاب المدرسي كان متوفراً وبدون عناء.

ذهبنا إلى صنعاء نراجع وزارة المعارف، وكان الوزير حينها القاضي عبدالله الحَجْري رحمه الله، ولم ننجح في مسعانا في المرحلة الأولى، لكننا حصلنا على وعد بأن تكون لنا الأولوية في حالة وجود مقاعد شاغرة. عدنا إلى ذمار وبعد أشهر كانت لنا عودة مجدداً إلى صنعاء، وحينها حصلنا على موافقة بالالتحاق بالمدرسة العلمية وقد شرعنا في الدراسة بمدرسة «دار العلوم»، ولم تكن المناهج مختلفة عما هو موجود في ذمار إلا أنّ الدراسة في ذمار كانت طوعية وتعتمد على الجهد الشخصي، أما في «دار العلوم» فقد كانت الدراسة منظمة ورسمية ولها اوقات محددة، كما أنّ هناك اهتماما بالادب والشعر والتاريخ والسياسة. وأتذكر أنّ [الشاعر] المرحوم عبدالله صالح البردوني كان يقوم بتدريسنا مادة الأدب في تلك المدرسة.

بعد عدة أشهر من دخول «دار العلوم» شاركنا في مظاهرة الطلبة التي قامت قبل الثورة، والمظاهرة في الواقع بدأت كاحتجاج على تصرفات الإدارة في المدرسة الثانوية في صنعاء، وكان يومها يديرها الاستاذ علي الفضيل، حيث تقدّم الطلاب ببعض المطالب، منها تحسين الغذاء وغيرها من القضايا، لكن هذه المطالب كانت مجرد ذريعة أو مظهرا خارجيا للغليان الذي ساد قطاع الطلاب، وكان هناك استعداد نفسي للاحتجاج على النظام السياسي بأكمله.

لذلك ما إن خرج الطلاب إلى الشارع للاحتجاج حتى التحق بهم طلاب مدرسة العلوم والمدرسة المتوسطة وبقية المدارس، وانتقلت المظاهرة بعد ذلك إلى مدينة تعز، حيث قامت مظاهرة في مدرسة الأحمدية، واستمرت طوال اليوم تقريباً، وكانت المظاهرات ترفع شعارات تطالب بسقوط الملكية، وترفع صور جمال عبد الناصر.

ذهب المتظاهرون إلى مبنى الإذاعة، وهناك حصل اشتباك بباب الإذاعة وأصيب الأخ يحيى العماد وشخص آخر لم أعد أتذكره ثمّ عادت المظاهرة في محاولة لاقتحام وزارة المعارف وجرى تهشيم سيارة الوزير، وبعد ذلك ذهب الطلاب إلى الكلية الحربية، وحاولوا توجيه نداء إلى ضباط الجيش ليفتحوا لهم الكلية للدخول، لكن الضباط الذين كانوا يستعدون للقيام بالثورة أغلقوا الأبواب في وجوهنا، فعدنا إلى ميدان التحرير ثمّ إلى باب الروم، وهناك خرج الحرس الملكي وأحاط أفراده بالطلبة المتظاهرين، وتمّت إعادتنا إلى داخل المدينة بعد اعتقال بعض زملائنا واقتيادهم إلى السجون. وأتذكر أنّ من بين زعماء الطلاب يحيي العماد واحمد العماد (وهو حالياً عضو في الحزب الحاكم) وراجح المالكي وأحمد العبيدي وحسن العربي، بالإضافة إلى مجموعة من الطلاب الأكثر ثقافة والأكثر اهتماماً بالسياسة، وهؤلاء بلا شكّ كانت لهم صلات سياسية واسعة، ولم يكن في ذهنهم موضوع مطالب تحسين الغذاء وغيرها من المطالب وقد حولوا المظاهرة إلى تظاهرة سياسية واضحة.

وذات يوم دخلنا إلى المدرسة فوجدنا الأخ علي صلاح، أحد القادة البارزين، وقد ألقي القبض عليه ويدقون القيد على رجليه، فتأكد لنا حينها أنّ الاعتقالات اتسعت، فانسحبنا أنا وابن عمي ناجي عمر وهربنا سيراً على الأقدام حيث صعدنا على متن سيارة، لكنها تعطلت في الطريق وقعدنا يومين على الطريق، ثمّ واصلنا السير على الأقدام إلى رداع ثمّ البيضاء ومكيراس حيث أمضينا ليلة في إحدى القرى خارج مكيراس في طريقنا إلى عدن.

عدن الانكليز وكل الاجناس

الآن في طريقنا إلى عدن سوف نتحدث عن رحلتنا، رحلة الهروب من صنعاء إلى عدن، بتنا عند السلطان محمد جعبل. وفي الصباح بسبب الخوف، لم ننتظر حتى يخرج السلطان لنودعه ونشكره على استضافتنا عنده، كنا نخشى ان يقبض علينا ويعيدنا إلى الإمام بعد أن أمضينا خمسة أيام في رحلتنا من صنعاء إلى هذه المنطقة – لودر- التي تقع الآن في محافظة أبين. فخرجنا في الصباح بعد الإفطار ومشينا وأخطأنا الطريق إلى عدن ثمّ سألنا المواطنين ودلونا على الطريق في نقطة اسمها إمعين وهي نقطة جمارك أوقفونا في هذه النقطة وحققوا معنا وسألونا إلى أين ذاهبين وهل نحن من الطلبة الهاربين. قلنا لهم نحن طلبة ولكننا لسنا هاربين وهنا خفنا وخشينا أن يكون إيقافنا والتحقيق معنا قد أتى بأمر من السلطان ولكن لم يكن ذلك صحيحاً وإنما كانت لدينا أوهام والسلطان لم يسأل علينا بعد ذلك وبعد ساعتين تمّ إطلاق سراحنا وركبنا سيارة إلى منطقة شُقره قرب زنجبار التي هي الآن عاصمة محافظة أبين. ركوب في السيارة شيء جميل بعد عناء السير على الأقدام.

بتنا في زنجبار وفي اليوم الثاني ركبنا إلى عدن في سيارة أخرى وصلنا نقطة تقع في مدخل عدن هي نقطة دار سعد كان هناك نقطة للشرطة وكان أول مرة نشاهد فيها الجنود الإنكليز، أول مرة نشاهد فيها ناس شقر طوال أوقفونا في النقطة واخذوا التفاصيل عن أسمائنا والذي حققوا معنا هم الشرطة من العرب والإنكليز موجودين وقالوا أن دخول عدن المستعمرة غير مسموح به بالخناجر التي معنا - «توزه» او الجَنْبية - ولازم تطرحوها هنا قلنا لهم أن هذه ملكنا وهي غالية الثمن لها ثمن كبير كيف نطرحها؟ قالوا لازم تطرحوها في الأمانات وسوف نعطيكم استلام وقد طرحناها وغيّرنا ملابسنا أخذنا ملابس أخرى - فوطه و«شميز» - وخلعنا القمصان التي كنا نرتديها وواصلنا إلى عدن بعد ذلك. وعند وصولنا اندهشنا عندما شاهدنا منظر مدينة عدن: مثير منظر عدن يخلب العقول ويختلف عما كان في صنعاء أو ذمار. الطرق منظمة والسيارات تمشي بشكل مستمر والشوارع نظيفة والبشر الذين يمرون في الشوارع مختلطين من كل الأجناس البيض والسود والأوروبي والأثيوبي الخ.

الأسواق والمطاعم والدكاكين عكس ما كان موجود في الشمال، فيها الدكاكين والباعة المتجولين لا توجد ضجة كبيرة والناس نظيفين في ملابسهم وليس هناك على اكتافهم سلاح أو خناجر على خصورهم. ولفت انتباهنا كثيراً من المارة دقونهم محلوقة ورؤوس الأغلبية مكشوفة تبدو عليها حلاقة الشعر الجديدة التي كانوا

يسمونها «تالوه» وهذا لم يكن موجوداً في المملكة المتوكلية اليمنية. وعندما حل المساء عشنا منظر المدينة المضاء بالكهرباء. وعلى الرغم أنه كان في صنعاء وذمار كهرباء لكن لم تكن الشوارع مضاءة مثلما هي في عدن. السيارات كثيرة بالقياس إلى صنعاء فالسيارات الصغيرة والمتوسطة غير موجودة أصلاً. من الأشياء التي لفتت انتباهنا أنّ احداً لم يهتمّ بنا عكس المناطق التي مررنا فيها في الشمال أو مناطق المحميات في الجنوب كان يلفت انتباه الناس أثناء مرورنا بملابس طلاب المدارس الدينية. هنا في عدن غيّرنا الملابس وصرنا نمشي في الشارع والاثنين مع بعض ولم يهتم بنا أحد ولم يسألنا أحد من انتم أو من اين أنتم. كانت المدينة مزدحمة بالناس وفيها عشرات البشر من كلّ الأعمار ومن كل الأجناس.

وعندما حلّ المساء احترنا أين ننام. كان عندنا ستة ريالات اعطانا إياها محافظ البيضاء وكانت كثيرة في ذلك الوقت ولكن ما عرفنا كيف نتصرف. اهتدينا إلى مطعم قريب من المكان الذي وصلنا إليه في مدينة كريتر يقع بجانب الجوامع. أكلنا وكان الأكل مختلفاً عن صنعاء. الخبز جديد. اكلنا بشهية الكبد والكلاوي، وجبات لم تكن موجودة في صنعا. دفعنا الحساب ريـال واحد واعادوا لنا الباقي من الريـال طلع قيمة الوجبة شلن ونصف. وكان الريـال قيمته خمسة شلن كما اعتقد.

الضيافة العمالية والمعارضة الشمالية

بعد ذلك دخلنا الجامع وصلّينا وخرجنا الى الشارع ونحن مندهشون بهذا العالم الجديد الذي وصلنا اليه وهنا تناهى الى اذهاننا ان المعارضة لحكم الإمام صحيحة وان اليمن الشمالي متخلف ليس فيه من مظاهر العصر اي شيء. البلد يعيش في القرون الوسطى. بعد ان تعبنا من الحركة والمشي وخفّت الحركة واخذ الناس يقلّوا في الشوارع، وجدنا الناس ينامون في الشارع كون الجو في عدن حاراً. وهنا اخذنا بعض القراطيس واكياس البلاستيك ومدّدناها على الرصيف ونمنا في الشارع بقرب الجامع بعد ان اغلقوا الجامع اثر انتهاء الصلاة. وكان النوم في الشارع غير مألوف لدينا في صنعاء مع ذلك نمنا نوما جميلا وهادئا. وفي صباح اليوم التالي تساءلنا ما الذي سنعمل بعد ان هربنا من الشمال الى هنا ونحن طلاب في المدرسة؟ كيف سيكون مستقبلنا بعيداً من المدرسة ونحن غير متعودين على العمل؟ وفكرنا ان نسأل المهاجرين من الشمال ولديهم دكان يبيعوا فيه اللبن الرائب وقد ذهبنا الى الدكان ووجدنا العمال فيه واستقبلونا استقبالا حافلا ورحبوا بنا ترحيباً كبيرا. وكانت العادة ان يستقبل العمال اي واصل من القرية ويتكفلوا بالاكل والنوم لمدة ايام وهذه بمثابة عادة او عُرف اعتادوا عليه وقضينا اسبوعا او عشرة ايام تقريباً ننتقل في احياء عدن لدى اصدقائنا من العمال. كلٌ يستضيفنا يوما وبعض العمال الذي لا يستطيع استضافتنا يدفع الفلوس نقداً. وجمعنا اضعاف ما كان معنا ولم نصرف ما نملك وهم لم يكتفوا بالضيافة بل اشتروا لنا الملابس. وبعد ظهر كل يوم كنا نجتمع هم يمضغون القات ونتحدث عن قضايا عامة وكانوا يعتبروننا متعلمين عندنا الاجابة على كل شيء. ولكن عندما عرف بعضهم اننا اتينا هاربين من المظاهرة بدأوا يسألونا عن الاسباب التي دعتنا الى ان نشارك في المظاهرة واضطررنا هنا ان

نشرح لهم الاوضاع السياسية وكان فهمنا محدودا لكن كنا نتكلم عن حكم الامام والتخلف الموجود وكيف هي الاوضاع في صنعاء وعدن ونتحدث عنما شاهدناه في عدن وعن المصانع والكهرباء وغيرها.

وهنا حدث الانقسام بين العمال. بعضهم من الكبار والبعض يصغرنا بالعمر. وجدنا ان الاغلبية يستنكرون موقفنا وحديثنا عن الامام باستثناء ثلاثة عمال او اربعة من الشباب والذين كانوا متأثرين بعبد الناصر والثورة في مصر ويؤيدون ما ذهبنا اليه. اما البقية فقد اثنوا على الامام واستنكروا موقفنا ولكن بطريقة ودية وقالوا إن الامام يمثّل الاسلام. فكرنا بعد هذا ان نذهب الى المعارضة - كانت توجد معارضة لحكم الامام موجودة عدن - ونطلب منهم توفير منح دراسية للذهاب للدراسة الى مصر او سوريا. ولكن بعض اصدقائنا من العمال نصحونا بأن لا نذهب لأن الحصول على منح ليس مضمونا وحتى لو حصلنا على منح فلن نستطيع العودة الى المملكة المتوكلية اليمنية والى قرانا.

لم نذهب الى ممثلي المعارضة الشمالية في عدن الذين كانوا على صلة ببعض الحركات السياسية في المدينة وعلى صلة بمصر العربية. اكتفينا بزيارة الشيخ محمد ساع البيحاني وهو شيخ عِلم كبير كان قريبا من المعارضة ويتفهم موقفها لكنه يرى ان الامام افضل من الانجليز. قابلنا البيحاني وحكينا له عن دراستنا وعن هروبنا واكتشفنا انه يعرف بعض المشايخ الذين درّسونا في ذمار. ولما قلنا له انهم يتكلمون عنك كثيراً ارتاح لذلك واعطانا بعض كتبه ونقدنا ثلاثة ريالات فرنسي او "ماريا تريزا" ونصحنا بالعودة الى صنعاء ومواصلة دراسة الفقه وهذا افضل من اي دراسة اخرى. وقال لنا ان الامام لن يتخذ ضدكم اي اجراء لأنه رؤوف وعطوف وانتم طلاب صغار. كان البيحاني يوظف علاقته مع الامام يحيى وابنه من بعده من اجل التوسط للمعارضة عند الامام ليتسامح معهم والامام يتقبل منه هذا. وكان لذلك سابقة: عندما قامت الثورة على الامام يحيى عام ١٩٤٨ وانتصر فيها الامام احمد واعتقل زعماء المعارضة، حكم على بعضهم بالاعدام، عرفنا ان البيحاني تدخل لصالح اطلاق سراح بعض المعارضين من السجون وتخفيف العقوبة على بعضهم الآخر. وقد وارسل للامام قصيدة شعرية بليغة جداً يقول في بعض ابياتها:

أعزّيك يا مولاي في خير ذهبي امام الهدى يحيى عظيم المناقبي
اتيتك من اقصى الجنوب مبايعاً وقد رقصتْ اليك شوقاً ركائبي
وما انا بالآتي لإرجاع هالك ولا ليبقى الحق في يد غاصبي
ولكن تخليص الذين تسابقوا الى الشر جملاً أو لأقوال كاذبي
فإن تعفو كان العفو فضلاً ومتناً يروناك في الاسلام فضلاً ومنئبي

أظن انه القاها في حضرة الامام او ارسلها اليه. وكان البيحاني يتشفع للأدباء والعلماء من الاحرار حتى ان البعض قد وصف ثورة ١٩٤٨ بأنها ثورة العلماء والادباء.

القرية ونصائح الأم

بعد نصيحة البيحاني واصدقائنا الذين استقبلونا في عدن، فضّلنا العودة الى الشمال ولكن عن طريق آخر هو طريق الضالع – قعطبة التي كانت نقطة حدود بين شمال اليمن وجنوبه. كنا نملك مبلغا ماليا محترم حصلنا عليه من الضيافات التي نصرف منها شي وعدنا الى القرية بعد ان اشترينا ملابس وحوائج لم تكن موجودة في الشمال فقد وجدنا في عدن السكّر والصابون والبهارات الخ. وتمكّنا من الحصول على بعض الكتب التي كانت ممنوعة في شمال اليمن والمعارضِة للإمام مثل رواية "واق الواق" للزبيري وهي رواية تشبه رواية دانتي الشهيرة عن المطهر وجهنم والجنة وغيرها وتروي مواجهة بين الامام وجده علي ابن ابي طالب والذي كان الامام ينتسب اليه وكأنه يقول لماذا اليمن متخلفة الخ.؟ وكانت هذه الرواية مدهشة بالنسبة لنا لأنها أول رواية نقرأها ولأنها كانت للزبيري وكنا نقرأ بعض لاشعار التي كان يرسلها من باكستان او القاهرة.

عدنا الى القرية حيث استقبلتنا عائلتنا بفرح ولكنهم كانوا يتوجسون خيفة من الوضع الذي أصبحنا فيه وبدأت امي تسألني لماذا شاركتَ في المظاهرة ضد الامام واهل القرية يقولوا لنا هذا ما كنا نحذركم منه من قبل وانكم ستقعوا في هذا. وامي قالت: كنت اتوقع وانتظر انك ستكمل الدراسة وتتخرج طبيبا وعالِما وتحصل على وظيفة حاكم او كاتب مع الامام. (المدرسة العلمية كانت تخرّج دارسين يتولون المناصب في القضاء والحكم وموظفي الدولة الكبار او كتّاب مع الامام) ولكنك ادخلتنا في مشكلة جديدة ولذلك ما رأيك انك تبقى معي هنا في القرية وتفتح مدرسة هنا للتعليم وتستفيد من دراستك في الفقه وانت الآن ما شاء الله صرت تدرس خمس سنين - وانا قدخطبت وصليت بالناس في مسجد القرية - وتعمل مثل الفقهاء من بيت الطّيب وغيرهم، ولكن [بشرط] تبطل المعارضة للامام لأن المعارضة الإمام حرام لا تجوز لأن الامام يحمي الناس ويأمنهم.

وكان أقاربي من سكان القرية يرددون الكلام ذاته باستثناء شخصين او ثلاثة من الذين هاجروا الى الحبشة وكانوا يتفهموا موقفي ولم يمارسوا علينا الضغط والنقد مثل الآخرين. لم يكن لدي رغبة في البقاء في القرية مدرّساً أو معلماً لأنه كان لدي طموح اكبر من ذلك ولكن كان من الصعب ان اقنع امي واهل القرية بالافكار التي لدي فكنت اقول لهم [عن المظاهرة] ان الطلبة خرجوا من المدرسة جميعاً واحنا انا وابن عمي ناجي عمر خرجنا معاهم.

وفاة الإمام وولاية البدر

واثناء ذلك كنا نتتبع الاخبار عما يجري في صنعاء عن المدرسة والطلبة والمعتقلين. عرفنا ان الاعتقالات توقفت والمدارس اعيد فتحها وقد اغلقت في صنعاء وفي تعز لأن المظاهرة خرجت في تعز للتضامن مع مظاهرة صنعاء. اعادوا السماح للطلاب بالدراسة واطلقوا الطلاب الصغار الذين لم يكن لهم دور كبير في المظاهرة ولكن النشطاء من الطلاب الكبار اعتقلوا وما زالوا في السجون بل تم توزيعهم على السجون البعيدة في حَجّة وصعده ووشحة. وهذه سجون بعيدة لا يصل اليها الا من يغضب عليهم الامام. ولكن قلنا الآن يمكننا ان نعود، ما في خطر فعدنا الى صنعاء

بحذر ودخلنا المدرسة ووجدنا بعض الشباب من الطلاب ومنهم الدكتور عبد القدوس المضواحي والطالب في المدرسة المتوسطة وهو الآن في قيادة التنظيم الوحدي الناصري والدكتور محمد النديش.

عدنا الى المدرسة انا وناجي عمر وبلّغنا اننا وصلنا. قبلونا في المدرسة ولم يسألنا احد وكان في المدرسة قسم داخلي والدولة تقدم لنا الاكل والسكن وانتظمنا في الدراسة ولكن اوضاع المدرسة تغيرت بعد المظاهرات لأن الاقسام العليا فيها خلت من الطلاب الكبار المثقفين والمسيّسين والأدباء والشعراء لأنهم اعتقلوا او هربوا الى قراهم. وجدنا المدرسة وقد اصبحت تشبه كتّاب القرية: هناك فقط صغار السن والطلاب العاديين والذين ليس لديهم نبوغ ولا اهتمام بالسياسة اما الطلاب الكبار من نابغين وشعراء كبار ففي السجن او هاربين. لكننا واصلنا الدراسة.

بعد مضي شهر او شهرين على عودتنا - لا أدري كم بالضبط - قامت الثورة في ليل ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢. كنا نائمين قبل ذلك بأسبوع عندما سمعنا نبأ وفاة الامام احمد في تعز ومبايعة ابنه لولي العهد محمد البدر اماما على اليمن. وكان البدر مختلف عن ابيه فهو رجل اصلاحي ومتحضر بعض الشيء ولكنه قال في خطاب العرش انه سوف يسير على نهج والده. طبعاً هذه أغضبت المعارضين ضمنهم يومها ضباط الجيش الذين تدرّبوا على ايدي الخبراء المصريين في الكلية العسكرية وكلية الشرطة، بقيادة ضابط اسمه علي عبد المفتي من منطقة خبان ومحمد مطهر زيد وضباط كثيرين آخرين من ضمنهم عبد الله جزيلان.

وكان ثمة معارضة مدنية. كانت حركة القوميين العرب وحزب البعث واليساريين والماركسيين موجودة في شمال اليمن على شكل خلايا سرية بين المدنيين والطلاب وبعض العسكريين. كل هذه المعارضة بدأت تفكر بالثورة على الامام الجديد لأنهم كانوا يعتبرونه ليس افضل من ابيه لأنه ليس مصادماً وحازماً. وكان هناك خلاف بين البدر وعمه الحسن على الخلافة: من يرث الامام، ولي العهد او شقيق الامام فاخذ ولي العهد البدر الحكم. وانا لم يكن لي صلة بهؤلاء الثوار ولم نكن نعرف انه يوجد تنظيم عسكري على غرار تنظيم الضباط الاحرار في مصر وكانوا هؤلاء الضباط على صلة بجمال عبد الناصر فحضّروا للثورة على عجل.

الانقلاب الجمهوري

كيف سمعت عن الثورة؟ تسرّب خبرها الى البدر ويقال انه حدد موعدان للثورة ولكن بسبب تسرّب الخبر عن مؤامرة للإطاحة به قرر ان يتخذ اجراءات ضد بعض الضباط في الجيش وضد بعض المدنيين ولكن بعض موظفي القصر عرفوا بنوايا الامام الجديد وابلغوا الضباط الاحرار. ويقال ان من بين المبلغين الاستاذ المرحوم هاشم طالب وكان مثقفا وسياسيا أبلغ الثوار بأمر الاعتقال لذلك سارعوا للقيام بالثورة دون استعداد كامل.

انا سمعت بالثورة من احد زملائي بعد موت الامام احمد ولم اصدقه. اخبرني هذا الزميل، واسمه عبد الكريم السماوي، قال انه بعد اسبوع سوف تقوم ثورة على البدر وانهم كانوا ينوون القيام بالثورة يوم دفن الامام احمد ولكن اجّلوها وسوف يقوم

بها الجيش ضد الامام الجديد بعد اسبوع. وقال انه عرف هذا من ابن عمه حمود السماوي الذي كان يعمل في الاذاعة. انا لم اصدق هذا الخبر ولم اهتم به ولم اروه لشخص آخر. ولكن بعد اسبوع بالضبط كنا نائمين في المدرسة العلمية التي تقع في ميدان التحرير وكان اسمه يومها ميدان شرارة، كنا نائمين في المدرسة على مقربة من مقر الامام الجديد في «البشائر» الذي يبعد عنا مسافة ٣٠ متراً فقط. بعد منتصف الليل، حوالي الساعة ثلاثة او بعدها، ونحن نائمين نوماً عميقاً سمعنا هدير محركات الدبابات وبعد لحظات سمعنا قذائف الدبابات والمدفعية تتساقط على قصر الامام وكانت احدى الدبابات واقفة عند باب المدرسة التي نحن فيها. غادرنا فراش النوم جميعاً وتحركنا الى باب المدرسة والى شرفتها قرب السور لنشاهد انطلاق القذائف والقصف العنيف.

قال بعضنا للآخر: هذه ثورة لكن كيف؟ ولمن؟ ولم نكن نعرف ولم يكن هناك امكانية ان نسأل لأن ضباط الجيش محصنّون داخل الدبابات ولا يزال ليل ولم يطلع الفجر بعد. انتابتني مشاعر مختلفة، مشاعر الفرح بالثورة ولكن ايضاً الخوف والتوجس مما يجري ومن عواقبه. داخل حرم المدرسة العلمية او دار العلوم والتي كانت بمثابة جامعة، انقسم الطلاب بين مؤيد ومعارض. ومن ابرز مشاهد تلك الليلة ان احد الطلاب الكبار في السن، وكان على صداقة مع بعض ابناء الامام، انتابته مشاعر الهلع والخوف مما يجري فأصيب بنوبة عصبية قوية وكان يتحرك داخل المدرسة هائما على وجهه، بدون وعي وقد اصيب بالاسهال والتقيء ولم يعد يعي ما يقول وما يفعل. ولاحظنا انه قريب من ان يغمى عليه فساعدناه على العودة الى غرفته والنوم لكنه كان قد اصيب بهذه الحالة السيئة. اذكر اسمه ولكن لأسباب انسانية لا اريد ذكره ولا اعرف ان كان لا يزال على قيد الحياة ام لا. فقد مضت سنوات ولم اره.

استمر القتال والقصف حتى طلوع الصباح وهنا بدأ الطلاب يتحركون ويسألون عما جرى. فتحنا الراديو ووجدنا إذاعة صنعاء تذيع الموسيقى وبعد قليل جاءنا ضباط خرجوا من الدبابات. اتذكر واحد منهم - العميد حسين خيران - وقالوا للطلاب: احنا قمنا بثورة استجابة لرغبة الشعب بما فيه انتم الطلاب الذين خرجتم بالتظاهرات قبل عدة اشهر، ونتوقع منكم ان تؤيدوا الثورة وان تنظموا تظاهرة تأييد لها. واستعدينا للتظاهر، بعد ان رفعوا معنوياتنا وبدأ التأييد للثورة يزداد وفجأة اخذت الاذاعة تذيع نباء الثورة وكان واضحا ان أصوات تلمذيعين جديدة وانهم ليسوا المذيعين الرسميين من الموظفين. بدأ الضباط يذيعون البيانات ويعلنون اسم الجمهورية ولكن بارتباك. كانوا يقولون هنا اذاعة الجمهورية العربية اليمنية، واحياناً الجمهورية اليمنية العربية، ويناشدون الشعب تأييد الثورة، ولم يعرفوا ما الاسم الذي يطلقونه عليها. وبدأوا يبحثون عن الادباء والشعراء ليأتوا الى الاذاعة ويؤيدوا الثورة وكان من بين الاصوات التي سمعناها صوت القاضي عبد الله الشمامي وهو الذي بايع البدر في الاذاعة قبل ذلك فأتوا به لكي يؤيد الثورة.

شهيد الطلاب الاول

لدى الضباط الاحرار تنظيم خاص معزول عن المدنيين لكن كثيرا من المدنيين كانوا على صلة بهم بدرجات مختلفة. ومن ابرز المدنيين الذين كانوا على علم بتنظيم الضباط الدكتور عبد العزيز المقالح وكان يومها يقدم برامج في الاذاعة، واظن عبد الوهاب جحاف، وهو سفير معروف، اقصد ان عبد العزيز المقالح من المدنيين كان يعرف بالثورة وساهم بالتخطيط لها ومثله عبد السلام صبرة، وهو شخصية معروفة، وشغل منصب رئيس وزراء بعد الثورة، ومحمد عبد الله الفسيل وآخرون كثيرون. وتوجد مجموعة اخرى من تعز منها عبد الغني مطهر وآخرين. وكانت مجموعة من الضباط تريد القيام بالثورة في تعز لكن الامام البدر كان موجوداً في صنعاء فقامت الثورة في صنعاء.

كان ذلك يوما حافلا بالنسبة لنا. في البداية عندما استمعنا في بيان الاذاعة ان الامام قد مات تحت الانقاض، قلنا خلاص الثورة انتصرت، نجحت. ولكن في الساعة العاشرة تقريباً ونحن نشاهد المعركة عند باب القصر من داخل المدرسة لاحظنا ان احدى الدبابات التي حاولت اقتحام القصر تحترق في باب القصر قد صب عليها احد انصار الامام البترول، واسمه عبد الله طميم، فأحترقت الدبابة والضباط الذين داخلها. فخرج الحرس الملكي من القصر وهم يهتفون: عاش الامام، عاش الامام، يحيا الامام، فتراجعت بقية الدبابات الى الوراء قليلاً ولم تحاول اقتحام القصر مرة اخرى. واتضح ان الامام لم يمت بل خرج في الليل تحت القصف الى حجّة وغادر العديد من معاونيه الى المملكة العربية السعودية.

هنا لاحظنا ان الثورة تواجه صعوبات وبدأ الشك ينتابنا وقد انتشرت الاشتباكات بين حرس الامام والثوار في العمارات المجاورة للقصر. وعند الظهر لاحظنا ان رماية دبابات والمدفعية قد خفت يوم ٢٦ سبتمبر ولم نكن ندري ما السبب ولاحظنا ان المعركة بدأت تضعف قدد أعلنت حالة الطوارىء في صنعاء، والشارع خالية من المشاة. واتضح ان الضباط لم يعد لديهم قذائف فاستنجدوا بالعميد عبد الله السلال والذي امر سلاح القصر بصرف القذائف للمدفعية والدبابات الموجودة ولكنها كانت فارغة. وبعدما اصدر السلال الامر باخراج الذخائر وتصفّية مقاومة الحرس. بعد الظهر ذلك اليوم او اليوم الثاني قمنا مع كثير من الناس بتظاهرة تأييد للثورة ومن الاشياء التي اتذكرها ان احد الطلاب من زملائنا في المدرسة اصيب برصاصة ونحن معه واسمه مفضل، اصيب بنزيف ولم نعرف كيف نتصرف فنزف حتى مات امام اعيننا ولم نستطع اسعافه او ان نعمل له أي شيء. ظلت تلك الحادثة تؤلمني حتى الآن: ما كان بالامكان نقله الى المستشفى فمات وهو ينزف.

ومن الاشياء التي اتذكرها يومها ان الاذاعة لعبت دورا كبيرا في شد أزر الناس ورفع معنوياتهم وحثهم على الالتفاف حول الثورة. وكان خريجو المدرسة العلمية وطلابها في مقدمة الذين تقاطروا الى الاذاعة لإلقاء كلماتهم وقصائدهم المنددة بالنظام الامامي والمرحبة بقيام الثورة. وقد القى الشاعر محمد الشرقي قصيدة طويلة في هذا الموضوع ثم جاء الدور على الشاعر عبد الله البردوني الذي القى قصيدة جميلة كان مطلعها:

أفقنا على فجرِ يومٍ صبيّ فيا ضحوات المُنى أطربي

هنا دخلت الثورة او اليمن في منعطف جديد. قام الثوار بعمل عسكري شجاع ولكنه مغامر لأن كثيرا من المناطق والقبائل لم تكن معهم والوعي السياسي كان بسيطا محدودا خصوصاً في صنعاء وما حولها والتنظيمات الحزبية ضعيفة. والاهم ان بعض وحدات الجيش لم تؤيد الثورة وبالذات وحدات المشاة ولكنها التزمت ثكناتها ولم تتدخل لأنها لم تتلقى اوامر ولأنها كانتتشاهد الدبابات والمدفعية لأول مرة. طبعاً لو تحركت هذه الوحدات لكانت هزمت الثوار الذين لم يزيد عددهم عن ١٠٠ ضابط ولم يكن معهم عدد كبير من الجنود في حينه.

الى الريف لتعبئة الفلاحين

قلنا ان الثورة غيرت مجرى الاحداث ولكنها غيرت مجرى حياتي قبل اي شيء آخر. نتج عنها اغلاق المدرسة العلمية التي كنا ندرس فيها علىاعتبارها موالية للامام وانتقلنا الى مدرسة بجانبها اسمها مدرسة الوحدة الإعدادية. بعد وصول القوات المصرية لدعم الثورة ارسلت مصر مئات المدرسين للمواد العلمية في الرياضيات والفيزياء والكيمياء. فدخلت تلك المدرسة التي سمّيت مدرسة الوحدة انا وزميلي ناجي عمر وبعض الزملاء الآخرين. وبعد سنة حصلنا على الشهادة الاعدادية وكنا نخرج للريف اثناء دراستنا لنرشد الفلاحين انا وزميلي وطلاب آخرون نعبئهم بمباديء الثورة الجديدة.

وقد ذهبنا الى الارياف ولدينا يقين بأن الثورة قد انتصرت، خصوصاً ان قيادة الثورة كانت تؤكد كل يوم ان البدر، الامام الجديد، قُتِل تحت الانقاض وان كل شيء قد حسم. لكن منذ الاسبوع الثان، بدأت بعض الاذاعات العربية تؤكد ان البدر لا يزال حياً، خصوصاً اذاعة المملكة العربية السعودية والأردن وايران وبعض الاذاعات الغربية، وابرزها هيئة الاذاعة البريطانية.اخذت هذه الاخبار تحدث ارتباكاً بين الناس وتعيد فرز المجتمع من جديد. الجو في المناطق التي ذهبنا اليها، في مديرية دَمْت بمحافظة إبّ مثلا، لم يكن معادياً للثورة، لكنه لم يكن متحمساً لها بالمطلق، لقد كان الارباك والمفاجأة هما السائد حينها، وبدأ الناس يتساءلون عما حدث وما الذي يمكن ان يحدث؟

وعندما عدنا الى صنعاء كانت الحرب مع الملكيين قد بدأت، وبدأ التمرد على الثورة في منطقة مأرب في الشرق، ثم انتشرت الى خولان والمناطق المجاورة، وكانت طلائع القوات المصرية قد وصلت الى الحُدَيدة ثم الى صنعاء. وفي غضون ذلك اغلقت المدرسة العلمية ورحل عنها الطلاب جميعاً، وقدم عدد كبير من الاساتذة المصريين وفتحوا مدرسة اعدادية لطلاب المدرسة العلمية على اساس تعليم العلوم الحديثة، مثل الرياضيات والعلوم الطبيعية بالاضافة الى اللغة العربية. وفي غضون عام حصلنا على شهادة الاعدادية بعد ان امتحننا مدرسون مصريون واظهرنا تفوقاً في ذلك.

الفصل الثاني

الدفاع عن الجمهورية

بدأ نشاط حركة القوميين العرب والبعث ينتشر بين الشباب والجيل الجديد، حيث أخذ بعض زملائنا في المدرسة من المتقدمين الذين لهم صلة بحركة القوميين العرب والبعث يتسابقون لكسبنا. أول من اتصل بنا الدكتور محمد عبد الملك العلفي (رئيس مصلحة المساحة حالياً) بالاضافة الى الاستاذ أحمد العماد، وهناك من كان يوزع كتب الإخوان المسلمين، بالذات كتابات محمد قطب وسيد قطب. شخصياً، اتصل بي الأخ العميد محمد محرم في الجيش وأخبرني ان هناك تنظيماً بإسم حركة القوميين العرب، وانه منتشر في كل الساحة اليمنية، وافكاره قومية عربية وحدوية، لأن الناصرية كان لها صدى كبير ولإذاعة «صوت العرب» تأثير كبير علينا. فضّلنا الانتماء الى حركة القوميين العرب، وكان أول شخص أقابله من المدنيين هو الأخ مالك الارياني حيث سلمني له الأخ محمد محرم، والذي بدوره سلّمني الى الاستاذ عبد الحافظ قائد، رحمه الله. كان ذلك في نفس عام الثورة ١٩٦٢وقد إنتظمتُ في حلقة حزبية مع عدد من الأخوة مثل الدكتور محمد عبد الجبار سلام ومحمد الفضلي وأحمد عبد الله الآنسي. وكان هذا بالنسبة لنا شيئاً جديداً ومهما، يشعرنا بالتميّز، لأننا مختلفون عن الناس العاديين. وكانت حركة القوميين العرب تتبنى الدعوة الى الوحدة القومية والدفاع عن الثورة في اليمن. استمر هذا الوضع فترة من الوقت وبدأنا بكسب زملاء جدد في المدرسة الإعدادية ومن زملائنا في المدرسة الثانوية، ومن بين الذين اتصلنا بهم عبد الرزاق الرفيحي، الله يرحمه، والمحامي أحمد الوادعي وأحمد الشبيبي، واثناء ذلك حاولنا انشاء إتحاد للطلبة، وهو أول اتحاد للطلبة في صنعاء، شارك فيه العديد من الإخوة من ضمنهم الأخ محمد الطيب، احمد الوادعي، علي صلاح، أحمد الشبيبي، صالح الدوشان ومحمود الأشول وعدد كبير ايضاً.

في كلّية الشرطة

استغلينا فرصة تواجدنا في الإتحاد، وعملنا على توسيع نشاطنا في أوساط الطلاب لكسب أعضاء جدد إلى حركة القوميين العرب. بعدها بفترة فتحت كليات عسكرية وشرطوية، وكان البعث والبعض من مسؤولي حركة القوميين العرب يتسابقون على استقطاب الطلاب وإلحاقهم بها. صدرت إلينا حركة القوميين العرب الأوامر بالإلتحاق بإحدى الكليتين إما الكلية العسكرية أو كلية الشرطة، فاخترت أنا واحمد الأنسي ومحمد الفضلي كلية الشرطة، وانخرطنا فيها عام ١٩٦٥، فيما انخرط آخرون مثل الزميل محمد محرم في الكلية العسكرية.

خلال عام ونصف، درسنا على ايدي الخبراء المصريين منهجاً شرقياً مثل العلوم القانونية، القانون الدستوري، القانون المدني وقانون الإجراءات، بالاضافة الى بعض المواد الشرطوية، وخلال الفصل الأول تم اختبارنا وكنت متفوقاً في الاختبار، فتم ترقيتي الى رتبة طالب ضابط وتوليت قيادة إحدى السرايا، الى جانب حمود زيد عيسى، الذي كان الأول في دفعتنا، وعبد الله صبره وعيدروس السقاف وآخرين.

ومن الأحداث الهامة التي حصلت اثناء دراستنا في كلية الشرطة زيارة جمال عبد الناصر لصنعاء عام ١٩٦٥، وقد أخرج طلاب الكليات لاستقباله، واصطففنا في ميدان التحرير حيث القى يومها خطابه الشهير، ثم ألقى الاستاذ محمد محمود الزبيري كلمته، واتى بعد ذلك الاستاذ عبد الله البردوني، الذي القى قصيدة شعرية حماسية، من أبياتها التي لا تزال عالقة في ذاكرتي حتى اليوم تقول من جمال ومن أسمي جمالا معجزات من المدى تتوالى

وشموخاً يسمو على كل فكر وكل قمة يتعالى

يا لصوص العروش عيّبوا جمالاً واخجلوا انكم قصّرتم وطال

حفظنا هذه الابيات وشدّت معنوياتنا كثيراً. خلال دراستنا كانت صنعاء تشهد بعض التفجيرات واعمال العنف المتفرقة، كما كان الحصار يشتد من حولها بين حين وآخر، وكان القتال مشتعلاً بين القوات المصرية والجيش اليمني من جانب والقوات الملكية المؤيدة للإمام من جانب آخر، وكنا نكلّف بين حين وآخر بحراسة شوارع العاصمة ليلاً. وخلال السنوات الأولى لاندلاع الثورة حصلت عمليات قتل كثيرة طالت بعض انصار الإمام وبسبب الاوضاع التي تحملها اية ثورة، قتل الكثير من الوزراء والمسؤولين في عهد الإمام منذ الايام الأولى للثورة، وبعضهم كان لا يستحق الإعدام، ولكن الثورة تكون دائماً اشبه بسيل تجرف ما أمامها. واليوم ينظر الإنسان الى تلك الاعدامات بشيء من الاسف، بل وينظر بأسف الى كل الآثار التي

ترتبت على اعمال العنف التي صاحبت الثورة. لكن منهج العنف كان سائداً في اليمن قبل الثورة وبعدها، سواءً من قبل الإمامة او من قبل الثوار. وفيما يتعلق بموقف المجتمع الصنعائي من الثورة والقضاء على الإمامة، كان الشباب المتعلم والمنخرط في الأحزاب السياسية يقف الى جانب الثورة، ولكن كان قسم كبير من ابناء صنعاء وخارجها، يؤيد الإمام ولا يرحّب بالثورة. وفي الحقيقة كان إنقسام حقيقي في المجتمع، وإن كان يختلف بين منطقة واخرى، فكان التأييد للثورة كبيراً في مناطق تعز وعدن والمناطق الوسطى والشرقية لكن في المناطق المحيطة بصنعاء كان التأييد للثورة يقتصر على بعض ابناء المشايخ، الذين دخلوا في صدام مع الإمام، وساهم بعضهم في الثورة، بالاضافة الى بعض الضباط الذين انخرطوا في الجيش.

اما سائر المواطنين في المناطق الشمالية، وحتى بعض المواطنين في المناطق الوسطى لم يكونوا يؤيدون الثورة بصورة تلقائية، لكن الأمور كانت تتغير بين يوم وآخر.

عبد الله السلال ودور المصريين

المشير عبد الله السلال رجل عسكري وطيب القلب وتلقائي، وكان مخلصاً للثورة، واضطلع بأعباء كبيرة اثناء الحرب الأهلية وقيادة المعارك، وكان يتمتع برباطة جأش لأن المعارك كانت مستعرة في كل مكان تقريباً، ولا أظن أحداً كان يستطيع القيام بالدور الذي قام به السلال، لأن الحرب والمعارك ضد الملكيين كانت هي القضية الاساسية، إذ لم يكن هناك في الحقيقة اية اهتمامات أخرى في مضمار التنمية او في أي مجال أخر.

بطبيعة الحال، بدأت تظهر بعد عام او عام ونصف إنقسامات داخل الصف الجمهوري، وكان العديد من شيوخ القبائل والسياسيين يعارضون سياسة السلال، غير اننا في حركة القوميين العرب كنا مناصرين له وللوجود المصري في اليمن، وقد شاركنا تحت قيادة الحركة في العديد من المظاهرات المؤيدة للرئيس السلال والمصريين. وكان العديد من السياسيين، وبالذات الذين لهم صلة بالبعث، يعارضون السلال بالإضافة الى بعض «الاحرار» القدامى، مثل الشهيد محمد محمود الزبيري واحمد محمد نعمان وعبد الرحمن الإرياني، وكانت خلافات الرئيس جمال عبد الناصر مع البعث في سوريا والعراق تلقي بظلالها على الأوضاع في اليمن، كما هناك أخطاء يرتكبها بعض الضباط المصريين في ادائهم اليومي، وتدخلهم في تفاصيل الحياة اليومية، تؤثر سلباً على وحدة الصف الجمهوري.

لكنني اريد هنا أن أسجّل شهادة للتاريخ، وأقول إن الوجود المصري في اليمن قد ساهم الى جانب مشاركتهم في الحرب في خلق نواة الإدارة لأول مرة في اليمن، كما ساهم في انتشار التعليم الإعدادي والثانوي بمناهجه الحديثة، وكان هذا عملاً تحديثياً وحضارياً كانت اليمن بحاجة إليه، لأن التخلف كان شاملاً ومتمكناً من كل أوجه حياة البلد.

من المآخذ التي كانت تؤخذ على الرئيس السلال انه اعتمد على المصريين الى درجة أن البعض كان يقول ان القرار السياسي اليمني كان يُتخذ في القاهرة وليس في صنعاء. وهذا صحيح، فالمشير عبد الله السلال اعتمد كثيراً على المصريين ولكنني اعتقد انه كان سياسياً واقعياً، يدرك انه لولا التأييد المصري للثورة، لسقطت في عامها الأول، او الذي يليه، وانه بدون الوجود المصري ما كان للثورة ان تستمر، ولذلك كان البديل للوجود المصري هو تسوية مبكرة مع المملكة العربية السعودية ومع القبائل المحيطة بصنعاء. وهذا ما حدث بعد ذلك، وجميعنا يعرف نتائجه. واذا ما نظرنا الى تعامل السلال مع القبائل المحيطة بصنعاء لاعتقاده انها السبب في وقوع العديد من الانتكاسات للثورة، فأنا اعتقد ان هذا أمر كان يعبّر عن حالة واقعية، فإذا عدت الى تاريخ اليمن منذ ألف عام، فستجد ان القبائل كانت تصعّد إماماً وتُسقط إماماً آخر طبقاً للمصالح.

لعبت القبائل دوراً كبيراً في عدم الاستقرار، وحالت دون ان تنتقل السلطة سلمياً في اي وقت من الاوقات، وكانت الغنيمة هي الاساس في كل ما حصل، وما حدث بعد الثورة لم يكن استثناءً لهذه القاعدة، إلاّ من حيث وقوف بعض القبائل الى جانب الثورة. فمثلاً قبيلة حاشد وقفت الى جانب الثورة لأن الإمام كان قد قتل مشايخها، وأعدم حسين بن ناصر الأحمر واخاه حميد، أما بقية القبائل، فقد كانت ذات مواقف متنقلة بحسب المصلحة وبحسب تأثير المشايخ، وبحسب الظروف القائمة. بمعنى آخر لم تكن القبائل تحارب عن عقيدة او عن اقتناع لا مع الإمام ولا مع معارضيه، طوال التاريخ.

اما عن دورنا في الأحداث التي ادت الى الانقلاب على الرئيس عبد الله السلال، قبل نوفمبر ١٩٦٧، فقد تخرجنا من كلية الشرطة وتم تعييننا كمدرّسين في كلية الشرطة، وكلفتنا حركة القوميين العرب بالنشاط في صفوف ضباط الشرطة والطلاب الملتحقين بالكلية، وقد استطعنا كسب عشرات من الضباط. وكان عدد من الضباط المصريين يدرّسون في الكلية قد لاحظوا علينا هذا النشاط، فبدأوا يتوجسون منه، ويشكّون بانضمامنا إلى حركة حزبية، ولإتجاه المعمّم في اوساط الوجود المصري في اليمن، عسكريين ومدنيين على السواء، هو مناهضة الحزبية. وعندما

أيقنت الاستخبارات المصرية واليمنية اننا منخرطون في حركة القوميين العرب، رغم ان عملنا كان سرياً، تم طردنا من كلية الشرطة.

صادف في تلك الفترة ان الخلاف بين حركة القوميين العرب ومصر اخذ يظهر بالتدريج بسبب الأوضاع السائدة في جنوب اليمن، والاختلاف القائم بين جبهة التحرير والجبهة القومية، فبينما كانت حركة القوميين العرب تؤيد الجبهة القومية كانت بعض الاجهزة المصرية تتبنى جبهة التحرير، وتعمل من اجل دمج الجبهة القومية بمنظمة التحرير لتكوين "جبهـة التحرير" وكانت الكوادر الاساسية في الجبهة القومية وفرع الحركة في صنعاء تعارض هذا الدمج، وتعتقد ان الجبهة القومية هي صاحبة السبق في الكفاح المسلح، وينبغي لها ان تستمر. ومن هنا بدأت الشكوك تحيط بنا، فتم إبعادنا من سلك الشرطة الى التموين المدني، ولكننا لم نعمل في التموين، لأنه كان مغلقاً، ولم يكن فيه موظفون ولا مكاتب للعمل، يديره الاستاذ علي السنيدار، رحمه الله، بمفرده. وبعد فترة من الوقت ووساطات عديدة عدنا الى كلية الشرطة، وساهمنا في حرب بني حشيش، حيث كنا من الضباط الذين خرجوا الى هناك وأقمنا فيها معسكراً لفترة، ثم عدنا من جديد الى صنعاء، وفصلنا من الشرطة من جديد.

بالنسبة للنشاطات السياسية التي كنا نقوم بها ودفعت السلطات الى فصلنا من الشرطة، نشاطات كثيرة كلفتنا بها حركة القوميين العرب كما اننا كنا نبادر احياناً بنشاطات اخرى، وقد ساهم كل ذلك في إلقاء الاضواء على تحزّبنا او على الاقل وضع علامات الاستفهام حول ذلك حيث كان يُفترض بنا كضباط في الشرطة عدم القيام بأية اعمال ذات طابع سياسي. خلافاً لذلك، كنا نشارك في المظاهرات المختلفة، ونخرج في كثير من الاحيان بملابس مدنية للمشاركة في المظاهرات، وهي مظاهرات تناصر بالطبع النظام الجمهوري والرئيس السلال في مواجهة خصومه ومعارضيه، كما كنا نتبنى قضية الجبهة القومية [في جنوب اليمن] في كل المحافل، ونبدو كمجموعة متجانسة من خلال خطابنا السياسي وعلاقاتنا الاجتماعية بالناس. وقد اكدت هذه النشاطات المنظمة أن مجموعة حركة القوميين العرب كانت تضم أناساً غير عاديين، ولهذا تم التصدي لهذه النشاطات.

حراسة عبد الفتاح اسماعيل

كان عبد الفتاح اسماعيل قد اعتقلته المخابرات المصرية، كما اعتقلت الى جانبه أنور خالد الذي كان يومها رئيس مؤتمر الخريجين، وأحد زعماء الجبهة القومية، وتم

ايصالهما الى صنعاء واودعا الأمن المركزي كمعتقلين، وكان حينها المرحوم علي الواسعي قائداً لقوات الأمن المركزي، وحسين الدفعي وزيراً للداخلية.

وكانت حياة عبد الفتاح اسماعيل وانور خالد معرّضة للخطر، على الرغم من ان حكومة السلال، وفيها عبد الغني علي، الله يرحمه، ومجموعة من اعضاء الاتحاد الشعبي كانت تتعاطف معه. غير ان القوات المصرية كانت ضده، وكان انصار جبهة التحرير حينذاك يتواجدون في صنعاء.

في تلك الفترة تم تكليفنا من حركة القوميين العرب بحراسة عبد الفتاح اسماعيل وأنور خالد، وقد كنا نقوم بحراستهما ونحن بملابسنا العسكرية، وقد نسّقنا مع الأخ علي الواسعي ليمكننا من الجلوس والخروج معهم عندما يرغبون في الذهاب الى اي مكان، وعلى ما اذكر، فمن بين الذين تولّوا هذه المهمة الأخ محمد عبد السلام منصور وناصر السعيد. وذات يوم تعرض عبد الفتاح لوعكة صحية، ونقل الى المستشفى، ولاحظنا ان احدى السيارات كانت تطاردنا في الطريق وتراقب حركاتنا، فنزلنا يومها في أحد الفنادق القريبة من شارع جمال عبد الناصر، وبعد لحظات جاءت مجموعة مسلحة، وبدأوا يسألون عن عبد الفتاح اسماعيل وكان واضحاً انهم يستهدفون اغتياله مع انور خالد، فانتصبنا، ونحن بملابسنا العسكرية، وقلنا لهم اننا مرافقون رسميون لهما، واشرنا الى عبد الفتاح الى الهروب من الباب الآخر للفندق، ثم عدنا الى الامن المركزي.

تعرفنا على عبد الفتاح في السجن، لكن حركة القوميين العرب وقيادتها في صنعاء، من بينهم عبد الحافظ قائد، سلطان أحمد عمر، أحمد قاسم دماج، علي سيف مقبل، عبد القادر سعيد هادي، عبد الرحمن محمد سعيد، مالك الأرياني، كانوا على صلة بالموضوع وبمشكلة عبد الفتاح. وكان كثير من المثقفين اليمنيين يزورون عبد الفتاح في سجنه بصنعاء ويدافعون عنه، وقد ادى هذا كله في النهاية الى اطلاق سراحه ورفيقه انور خالد. وقد أثنت حركة القوميين العرب على دورنا في هذه المهمة، واعتبرته دوراً ممتازاً، لأننا أفشلنا خطة مؤكدة لاغتيال عبد الفتاح الذي كان يومها واحداً من اهم رموز الثورة في الجنوب، لكن هذه المهمة كشفت نشاطنا السياسي بشكل أكبر.

وعبد الفتاح اسماعيل لم يُعتقل في صنعاء بالذات، بل اعتُقل في منطقة قريبة من ماوية بتعز، وقد اتت به المخابرات المصرية الى صنعاء باعتبارها العاصمة، بهدف التحقيق معه في قضية المرحوم علي حسين القاضي. والقوات المصرية تدرك ان هناك خلافاً بين الجبهة القومية وجبهة التحرير، فقد وجدت المخابرات المصرية مسدساً يحمل رقم مسجّل بإسم شخص في الجبهة القومية. بعد ذلك، القي القبض على

المرحوم فيصل عبد اللطيف الشعبي، الذي كان المؤسس الأول لحركة القوميين العرب، والقائد البارز في الجبهة القومية، حيث قُبض عليه في اطراف محافظة لحج، ثم أُرسل الى القاهرة، وكانت سياسة اعتقال قادة الجبهة القومية ومضايقتهم سياسة متّبعة في تلك الايام من قبل القوات المصرية، وقد حاولت حركة القوميين العرب حلّ هذا الموضوع بالتفاوض مع عبد الناصر، لكن النجاح كان محدوداً، اذ لم يكن هناك إمكانية للجمع بين الطرفين. بالنسبة الى عبد الفتاح بعد الإفراج عنه في صنعاء اعتقد انه سافر الى الخارج وبالتحديد الى المجر، ثم عاد بعد ذلك، وعند نشوب الحرب الاهلية في عدن قبل الاستقلال كان متواجداً في مدينة الاسكندرية بمصر، وقد عُيّن بعد ذلك عضواً في الوفد الذي قاد مفاوضات الاستقلال مع الوفد الإنجليزي في جنيف.

إنقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧

سبق ان اوضحت أنه كانت هناك معارضة دائمة لعدد من الشخصيات اليمنية ضد السلال، تضم بعثيين ويساريين وشيوخ قبائل، وعلى رأس هؤلاء القاضي الأرياني والزبيري والنعمان. وبعد ذلك جاءت تطورات كثيرة، كان من ضمنها اتفاقية السلام مع السعودية ومؤتمر حَرَض وكانت هناك محاولات لحلّ المشكلة اليمنية، لكنها لم تنجح، فاضطربت العلاقة بين مصر واليمن من جديد، وكانت مصر يومها قد اقتنعت بسحب المشير السلال الى القاهرة، فذهب الاخير الى هناك فتولى محمد الرعيني وبعده العمري القيادة هنا في صنعاء. لكن المصريين أعادوا السلال الى اليمن عام ١٩٦٦ وكانت الحكومة بطبيعة الحال مكوّنة من معارضي السلال وبرئاسة العمري. ومن الطرائف ان أعضاء الحكومة ذهبوا الى مصر مع مجموعة من ضباط الجيش في محاولة لطرح المشكلة على الرئيس جمال عبد الناصر. فصدرت الاوامر باعتقالهم جميعاً في القاهرة، بمن فيهم النعمان، باستثناء القاضي عبد الرحمن الارياني، الذي أُنزل في منزل خاص، فيما قبع الجميع في زنازين السجون، وكان هذا خطأً سياسياً فادحاً، يخلو من الذكاء السياسي ومن الفطنة ولا معنى له طبعاً في حكومة السلال التي تشكلت، بعد ذلك حصلت مقاومة، وبعد هذه المقاومة جرت محاكمات وإعدامات ومن ضمن الذين أُعدموا المرحوم محمد الرعيني وهادي عيسى وآخرون، وكان هذا جزءاً من الصراع الذي كان دائراً داخل الصف الجمهوري نفسه.

الانقلاب على السلال: نقاوم او لا نقاوم؟

بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ رحلتْ القوات المصرية من اليمن، وقد سبق انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ في صنعاء مظاهرات في شهر أكتوبر ضد السلال. وفي مؤتمر القمة الذي عُقد في الخرطوم عقب هزيمة ١٩٦٧ اتفق الطرفان المصري والسعودي على انسحاب القوات المصرية من اليمن، على ان توقف السعودية دعمها للملكيين، وبعد ذلك تم اطلاق سراح المعتقلين في القاهرة وعادوا الى اليمن.

وبعد عودة الجميع الى صنعاء قام الرئيس السلال بزيارة العراق والاتحاد السوفييتي، واصطحب معه نائبه اللواء عبد الله جزيلان، وعندما ودّع السلال مودعيه في مطار صنعاء قال لهم كلمات توحي بأنه ذاهب الى العراق وان الامر متروك لهم، وان الجمهورية في اعناقهم. وكان العائدون من القاهرة قد أخذوا يعدّون للانقلاب ضد السلال، لأنه لم يعد هناك إمكانية للمصالحة بين الخصوم، وهذا ما ينعكس في الواقع حتى اليوم.

الواقع ان المصالحة كانت ممكنة، كان بإمكان الأطراف كلها تشكيل ائتلاف، لأنها كانت في مواجهة خطر خارجي، وكان بالامكن ان يتم تصالح وتفاهم واعتذار متبادل، والعمل من اجل انقاذ البلاد، لكن للأسف كان موضوع الصراع على السلطة له الأولوية، حيث بدأ التحضير والإعداد للإنقلاب يجري بصورة علنية منذ منتصف شهر أكتوبر ١٩٦٧.

وكان موقف حركة القوميين العرب التي ننتمي اليها ضد الإنقلاب على السلال، كما كان الشباب المؤيد لمصر والناصريين وبالذات في تعز معارضين للإنقلاب واتحاد الشعب الديمقراطي [التنظيم الماركسي برئاسة عبدالله باذيب] يعارض الانقلاب، لكن البعث وبقية القوى السياسية وبعض الضباط والمشايخ، كانوا مؤيدين للإنقلاب على السلال. نحن في حركة القوميين العرب ناقشنا هذا الموضوع عند إبلاغنا بموعد الإنقلاب قبل يوم واحد وبأنه صار أمراً محتماً لا مفر منه، وقد عرفنا ذلك من خلال مجموعة من الضباط تنتمي الى الحركة، اصدروا لهم الأوامر بالاستعداد فاتخذنا قراراً بمقاومة الإنقلاب، وهذا الشيء يقال لأول مرة.

وقد اتخذ القرار على اثر اجتماع عُقد في منزل المرحوم علي قشعة في صنعاء وهو من ابناء صنعاء، وكان عضواً قيادياً في حركة القوميين العرب، واتخذ هذا القرار بحضور عدد من قادة الحركة، أتذكر منهم عبد الله الأشطل، مالك الارياني، اما عبد الحافظ قائد فكان يومها في الحُديدة وسلطان أحمد عمر في عدن وعبد القادر سعيد في تعز. وقد اشترطنا في هذا الاجتماع لكي نقاوم الإنقلاب ان

يكون هناك استعداد من قبل انصار السلال للوقوف الى جانبنا. وهكذا قررنا الاتصال ببعض الشخصيات من المشايخ والضباط المناهضين للحركة الانقلابية والمؤيدين للسلال، وكان من بين هؤلاء المرحوم مطيع دماج والمرحوم احمد عبد ربه العوافي والشيخ أمين أبو رأس عن طريق الأخ احمد قاسم دماج، كما قمنا بالاتصال بقائد الحرس الجمهوري العقيد القواس، واعطينا تعليمات لبعض الضباط المنتمين للحركة بمحاولة الوصول الى بعض الوحدات العسكرية قبل ان يصل الإنقلابيون اليها. وابدى القواس استعداداً للعمل لكن الحرس الجمهوري كان قد تعرض للتفكك بعدما اتصل مشايخ القبائل كلّ بأصحابه.

ولعب الشيخ احمد علي المطري، الله يرحمه، دوراً كبيراً في الاتصال ببعض منتسبي الحرس من أبناء بني مطر، كما جرى الاتصال ايضاً بالقواس، وقال له ان المقاومة ستكون غير ناجحة. لقد كانت القوى التي نفذت الانقلاب على السلال مزيجاً من الثوار الجمهوريين والقوى التقليدية ومن الحزبيين ايضاً، ولكنها غير متماسكة، فما كان يجمعها في الانقلاب هو الرغبة في التخلص من السلال. كان الذين ينتمون الى ثورة سبتمبر ومن ينضوي تحت لواء حزب البعث يرون في الانقلاب نوعاً من انواع التصحيح للثورة سيخلق تماسكاً في الصف الجمهوري ويفتح آفاقاً أكبر للتطور. اما القوى التقليدية فكانت تريد ان تعود بالثورة الى الوراء، وان تنتزع السلطة من ايدي القوى الحديثة، والسيطرة على النظام، بل والتخلص من الصف الجمهوري والحزبي في اقرب فرصة وهو ما حدث فعلاً بعد الانقلاب.

وعن سبب تراجعنا في اللحظات الاخيرة عن مقاومة الانقلاب، فقد اجتمعنا في الساعة الحادية عشرة من مساء ٤ نوفمبر، قبل الانقلاب بساعات قليلة، واستعرضنا الوضع من جديد ومدى قدرة قواتنا على التصدي للإنقلاب ومدى قدرة المشايخ المؤيدين للسلال إيصال بعض القبائل الى صنعاء في الوقت المناسب، فوجدنا الإمكانيات ضعيفة، وان الوقت كان قد تأخر، خصوصاً بعدما ذهب ناصر السعيد وعبد الكافي عمر الى قوات المدرعات ووجد الضباط المناوئين للسلال قد سبقوهم الى نفس المكان. ولهذا اتخذنا قراراً عند الساعة الحادية عشرة والنصف بالامتناع عن مقاومة الإنقلاب والاكتفاء بمقاومته سياسياً، كما قررنا ان يختفي بعض القادة البارزين حتى لا يتعرضوا للاعتقال.

أما بخصوص التظاهرات التي سبقت الانقلاب، قمنا بتنظيم مظاهرة يوم الثالث من اكتوبر، بهدف الدفاع عن الثورة وتأييد الرئيس السلال ولكن التظاهرة في الواقع قد أسهمت في إضعاف نظام السلال، ومهّدت لإنقلاب ٥ نوفمبر، سواءً اردنا ذلك ام لم نرد، خصوصاً وان المظاهرة ادت الى تغيير الحكومة والى اعتقال بعض

من انصار السلال وبعض الضباط، من ضمنهم عبد القادر الخطري ومحاكمته بعد ذلك، بتهمة اطلاق النار على المتظاهرين يوم ٣ اكتوبر، باعتباره كان يقود الأمن المركزي. ولكنني وهذه شهادة للتاريخ أريد القول ان العقيد الخطري لم يطلق النار على المتظاهرين إطلاقاً، وانه قد حكم عليه ظلماً، لأن الخطري كان محسوباً على المصريين وكان قد دخل في صراعات مع بقية الجماعات، ولذلك اعتُقل وحوكم بتهمة التصدي للمتظاهرين واطلاق النار عليهم.

لم تتصل الحركة بالسلال لأنه كان في زيارة الى بغداد والاتصال به غير ممكن، كان آخر لقاء للحركة بالرئيس السلال في ٣ أكتوبر ويومها قابلناه وتحدثنا معه حول الاوضاع، وفي نفس اليوم اقال الحكومة وعيّن حكومة جديدة. ونحن وإن ساهمنا في تظاهرة اكتوبر بنوايا حسنة، لكن موضوعياً ادت هذه المظاهرة الى التسريع بوقوع الإنقلاب ضد السلال.

وبخصوص التهم الموجهة للرئيس السلال أنه تعاون مع المصريين على تصفية الكثير من الثوار، انا لا اتصور انه يتحمّل مسؤولية في هذا المجال. كانت الحرب تؤدي تلقائياً إلى ممارسة العنف هنا وهناك، فالصراع بين الملكيين والجمهوريين حصد عشرات الألوف من الضحايا، كما ان الصراع داخل النظام الجمهوري ادى الى سقوط ضحايا ايضاً. ألحقت هذه الصراعات باليمن ضرراً بالغاً وأوقفت عملية التنمية، وسخّرنا كل جهودنا للصراع السياسي العنيف، ولو لم نفعل ذلك لكانت حياتنا اليوم أفضل.

حصار صنعاء

استمرت الأوضاع بعد الانقلاب في توتر وقلق دائمين، ويومها كان الاستاذ محسن العيني رئيساً للحكومة، والملكيون من جانبهم يعدّون العدّة للاستيلاء على صنعاء. وفي بداية ديسمبر من العام ١٩٦٧ كنت في الحديدة، وحاولت العودة الى صنعاء، فقيل لنا ان الطريق الحديدة – تعز قد قُطعت، وطلب منا الذهاب الى القوة هناك لفك الطريق، وقد استقبلنا قائد القوة عبد العزيز البرطي ومجموعة من الضباط، وفي غضون اسبوع تم فتح الطريق واستعادة الأمن في المنطقة. بعدها بأيام بثت إذاعة صنعاء خبر استقالة الاستاذ محسن العيني وتكليف الفريق حسن العمري بتشكيل الحكومة وقيادة القوات المسلحة. علمنا بعدها ان طريق صنعاء-الحديدة قد

قُطعت، فعدنا الى الحديدة ومنها ركبنا طائرة أنتينوف يقودها الطيار الكميم [؟] يرافقني الشهيد عبد السلام الدميني، وكان المطار يومها آمناً لهبوط الطائرات.

وكان طلاب كلية الشرطة والعديد من الضباط موجودين في مطار الرحبة مكلفين بالدفاع عن المطار، وحدث ان حصل خلاف بين الطلاب الذين ينتمي معظمهم الى حركة القوميين العرب ثم الى الحزب الديمقراطي الثوري بعد ذلك. وكان يومها العميد يحيى الراذعي ومحمد خميس يقودان طلاب الكلية في المطار، فتمرّد عليهم الطلاب، ما تم استدعاؤنا الى وزارة الداخلية من قبل العميد عبد الله بركات، مع مجموعة من الزملاء، وطلب منا العودة الى عملنا، على الرغم من اننا كنا مفصولين من الشرطة، وان نذهب الى المطار ضمن القيادة الجديدة التي تشكلت لطلبة كلية الشرطة، وتكونت من العميد حسين صالح الخولاني وعلي الحيمي وعلي الواسعي وعبد الله يحيى الشامي وعبد الله محمد العلفي ومحمد البردي وعبد الرحمن البردي ومحمد الأنسي وجاد الله عمر وعدد آخر من الضباط لم أعد اتذكرهم.

وعند انتقالنا الى المطار كان الحصار على المدينة قد استكمل بعد انسحاب قوات المظلات من منطقة متنة والمناطق المجاورة لها لغرض بناء دفاعات حول العاصمة. بعد الحصار، وجدت صنعاء نفسها معزولة عن كل مناطق اليمن، وادى الحصار الى خلق جبهة وطنية عريضة، انخرطت فيها سائر القوى الوطنية في المعركة.

صحيح ان وحدات الجيش والمقاومة الشعبية كان لها الدور الأساسي في فك الحصار عن صنعاء، لكن بقية فئات المجتمع لعبت دوراً كبيراً في المعركة بما في ذلك سكان العاصمة صنعاء. وحّد الحصار صفوف القوى والاحزاب المختلفة بما فيها حزب البعث والحزب الديمقراطي الشعبي فيما بعد، والماركسيين ايضاً بقيادة عبد الله صالح عبده، حيث كوّنوا المقاومة الشعبية لحماية العاصمة وللإشراف على توزيع المؤن على السكان. ومن ابرز قادة المقاومة الشعبية يحيى الشامي، سيف أحمد حيدر، مالك الأرياني، عمر عبد الله الجاوي، علي مهدي الشنواح وغيرهم. وقد تناسى الجميع في تلك المحنة خلافات الماضي كله، وتوجهوا جميعاً لخوض المعركة، وقد كان حماس الناس لفك حصار صنعاء كبيراً عند الجميع، وفي الحقيقة لم يكن امام المحاصرين سوى القتال حتى آخر لحظة.

النجدة من الجنوب ومن السوفييت

ظلت صنعاء تُقصف لمدة شهر تقريباً، وبعدها اعتاد الناس على القصف وكيّفوا حياتهم بناء عليه، وكانت معارك قائمة على طول الجبهة حول صنعاء فيما الشيخ سنان ابو لحوم يعمل على توفير الدعم للعاصمة عن طريق الطائرات قبل ان يُقصف المطار ويتم تدميره. وكان للأخ محمد الارياني وللشيخ احمد عبد ربه العوافي دور كبير في حشد المقاتلين من المناطق المختلفة والهجوم لفك الحصار، وكذلك الدور القيادي لحسن العمري وعبد الرقيب عبد الوهاب. كما ان الدعم القادم من الجنوب كان احد العوامل التي ادت الى النجاح في فك الحصار عن صنعاء. فبعد استلام الجبهة القومية للحكم في الجنوب عملت على ارسال المساعدات من الذخائر والمواد الغذائية للمقاومة الشعبية، وكان المرحوم سعيد عبد الوارث الإبّي على رأس الذين يأتون لتسليم هذا الدعم مع مناضلين أُخرين.

وكان هناك دعم خارجي ايضاً، فقد وقفت روسيا الى جانب النظام الجمهوري وإرسالت طائرات الى الحُديدة، شاركت في المعارك وخصوصاً المعارك الليلية. وأتذكر ان احد الطيارين الروس سقط في منطقة جحانة. كما أتذكر انه في احدى الليالي استطاع الملكيون اختراق صفوف النظام الجمهوري فوصلوا الى باب الشعوب، وتجاوزوا قرية الدجاج، لكن الطيران الروسي قام من الحديدة في الليل وقصف القوات الملكية في المناطق التي احتلوها، وقواعدها الخلفية في جبل الطويل، ما ارغمهم على التراجع. وفي مجال الدعم الخارجي كان هناك ايضاً دعم من سورية التي ارسلت عشرة من خيرة طياريها، وقدمت الجزائر دعماً بمليون دولار، فيما ارسلت مصر كميات من الذخائر والمواد التموينية عن طريق الحديدة.

كل هذه العوامل اسهمت في فك الحصار عن صنعاء، وبطبيعة الحال فالحصار ادى الى وقوع خسائر كبيرة في صفوف الجميع، واذا كنا اليوم نشعر بالاعتزاز والفخر لمشاركتنا في هذه المعركة وانتصارنا فيها فإننا نشعر ايضاً بالأسف لسقوط الضحايا من الطرفين، ونستطيع القول ان الإنسان كان يتمنى ان لا تحدث المعركة، ولكن التاريخ ليس فيه "لو."

الصراع داخل الصف الجمهوري

أحداث اغسطس ١٩٦٨ "مأساة جمهورية" تدل على ان العنف عندما يسود المجتمع يتحول الى قانون يستخدمه طرف ضد طرف، ثم يستخدمه الطرف ضد بعضه.

كان هناك قتال وصراع بين الجمهوريين والملكيين، ثم قتال وصراع داخل الصف الجمهوري وصراع داخل الصف الملكي، واحداث اغسطس ١٩٦٨ ذات دلالة على عدم النضج السياسي وسيادة العاطفة والرغبة الثورية المتأججة في تحقيق الانتصار بالقوة، كما انها صراع على السلطة ايضاً. ادت معركة حصار صنعاء الى بروز قوى حديثة تمثلت في المقاومة الشعبية وفي القادة العسكريين الشباب الذين تولوا قيادة الوحدات العسكرية، امثال عبد الرقيب عبد الوهاب، عبد الرقيب الحربي، علي مثنى جبران، محمد صالح فرحان، حمود ناجي سعيد، وقد ادى ذلك تلقائياً الى ما يمكن اعتباره إزدواجية في السلطة بين القوى الجديدة المتمثلة بـ"المقاومة الشعبية" وبين اجهزة السلطة الأخرى المختلفة.

هذه الإزدواجية كانت مدعّمة بخلفية فكرية وسياسية. كان البعث يقف في جانب وحركة القوميين العرب واليسار عموماً في جانب آخر. تداخلت في هذا الموضوع عوامل مختلفة منها جغرافية ومذهبية. كنا نحن الضباط الصغار متحمسين، سريعي الانفعال، أقل صبراً واكثر طموحاً وكان الصف الباقي من الضباط الكبار لا يطيقون نزق هذا الجيل الجديد، ويتوجسون خيفةً من اندفاعاتهم. ودخلت القوى والاتجاهات السياسية لتخلق استقطاباً في هذا الامر، وتحوّل التعامل مع الملكيين الى مادة جديدة في الصراع. كان السياسيون في الحكم يعملون من اجل التفاهم والمصالحة مع بقايا الصف الملكي المهزوم ويمدّون صلاتهم مع بعض المشايخ، امثال قاسم منصر. فكانت مكاتبات مع هؤلاء المشايخ للعودة شرط استبعاد أسرة آل بيت حميد الدين، بالاضافة الى اتصالات مع السعودية بغرض الوصول الى حل سلمي للمشكلة، خصوصاً بعدما حسمت معركة صنعاء. وكان الطرف الجمهوري المتشدد، الذي تمثله حركة القوميين العرب واليسارعموماً وصغار الضباط في الجيش والشرطة يرفضون هذه الاتصالات، ويعتبرونها عملاً معادياً للنظام الجمهوري.

نشب هذا الصراع بعد التأكد من ان الطرف الملكي قد هُزم، فصار الصراع على السلطة يتحكم بسلوك القوى السياسية المختلفة. واشتد الصراع بعدما شعرت القوى التقليدية ان القوى السياسية الجديدة صارت تهدد بقائها في السلطة. وجاءت قضية الدبابات السوفييتية لليمن لتثير ازمة دارت مدار الى اين ستذهب الدبابات. كان عبد الرقيب عبد الوهاب يريدها ان تصل الى الاركان في صنعاء، والفريق حسن العمري يريدها ان تبقى تحت سيطرته. وتدخلت المقاومة الشعبية في الموضوع، لكن مقر المقاومة في الحديدة ضرب من قبل سلاح المدرعات، تلى ذلك قرار حلّ المقاومة الشعبية، وبعدها اصدر الفريق حسن العمري قراراً بإعفاء علي مثنى

جبران، قائد سلاح المدفعية، واحد ابطال معركة فك الحصار عن صنعاء، من منصبه، وهنا بدأت الامور تتخذ منحى آخر.

كانت القوى الجديدة تريد الدفاع عن مواقعها، على اعتبار انها لعبت دوراً رئيساً في فك الحصار، وان من حقها المشاركة في القرار السياسي، وان تُستشار في كل الأمور. والقوى الاخرى ترى ان هؤلاء شباب متطرفون وان دورهم بعد الآن سيكون ضاراً ولا بد من تصفيتهم. وأعترف اليوم اننا كنا نحن الشباب نفتقر حيتها الى القدر الكافي من التجربة والحكمة والعبر، فقد كان الكثير من الصف الآخر الذين اختلفنا معه حلفاء لنا. كما كان الصراع الذي كان قائماً بين حركة القوميين العرب وحزب البعث لعب دوراً كبيراً في هذه العملية.

وكما هو معروف، نشبت معركة كبيرة داخل صنعاء يومي ٢٣ ،٢٤ اوغسطس ١٩٦٨ حيث تمكنت القوى التقليدية من هزيمة القوى الجديدة، وحسمت قضية ازدواجية السلطة لصالحها. وتم اعتقال اعضاء حركة القوميين العرب واليسار بالاضافة الى ممثلي الفئات الرأسمالية، مثل احمد شمسان، وسلام علي ثابت وآخرين، فيما ارسل عدد آخر من الضباط الى الجزائر، وكان هذا الحسم يؤدي لصراعات لاحقة. ولوحق بعد ذلك اعضاء الحزب الديمقراطي الثوري، الذي كنا شكّلناه في العام ١٩٦٨ فهرب عدد كبير منهم الى المناطق الريفية وعدن.

في اعتقادي ان الخاسر كان اليمن والنظام الجمهوري، لأن النظام الجمهوري أثبت ان الجمهوريين لا يستحقونه، وانهم ليسوا على قدر من الرؤية والبعد الاستراتيجي، فقد كان من الافضل ان ينظروا الى ما يعملون بعد كل هذه الحرب من تضميد الجراح. طبعاً يمكن القول ان التفكير بالتصالح والسماح للملكيين بالعودة كانت فكرة صحيحة لأن هؤلاء مواطنون يمنيون وكان يجب حل القضية سلمياً، لأن الحل العسكري لا يمكن أن يحلّ اي شيء.

الفصل الثالث

في السجن

في المرحلة الأولى من السجن كان ممنوع علينا الأوراق والاقلام والراديو واذا سُمح بالزيارة، تتم تحت الرقابة ولا يسمحون لنا بالحديث مع الزوار. وجبة الطعام غير جيدة وغير كافية. يأتون لنا بكدم [خبز] من الفرن التابع للقصر وهو سيء وغير نظيف او بدون إدام [مرق]. الحمامات غير نظيفة والغرف مزدحمة، كان في الغرفة ١٢ شخصا في المتوسط. الى هذا، لا تتوفر الفرص للاغتسال: لا يوجد صابون والماء شحيح. تسببت هذه كلها في انتشار الامراض المعدية واليرقان والاسهال وقد تعرضتُ لمرض اليرقان مرة واحدة. كان مدير المخابرات محمد خميس يعرفني، وسبق وان عملنا مع بعض، وكان يكرهني ويعجب بي في آن معاً. حضر الى السجن وقابلني عندما اضربنا عن الطعام وطلب مني ان اطلب اليه اي شيء: هل تريد ان آتي بوالدتك من القرية الى هنا لزيارتك؟ كان قدماي مقيّدان بالسلاسل. قلت له: انا لا اطلب منك الا شيئاً واحداً. قال: ما هو؟ قلت: «ان تطلقوا سراح الطلبة، طلبة كلية الشرطة المعتقلين وأنا اتحمل المسؤولية لأنهم ما عملوش حاجة انتم اعتقلتم طلبة الكلية الذين كنت مسؤولاً عليهم واي عمل حصل في هذا القتال انا المسؤول عنه.»

ولم اطلب منه شيء آخر. ورد بأنه سوف يطلقهم لكن لن يعودوا الى الكلية والدراسة. اطلق سراحهم بعد شهر تقريباً ولم يعودوا الى الكلية، حُرموا منها ومن الرتب العسكرية حتى قيام الوحدة. وظللت الى الوقت الحاضر أشعر بتأنيب الضمير حيال ذلك وأحس بألم كثير أني كنت السبب فيما جرى لهؤلاء الشباب لأنني انا الذي

نظمتهم في العمل السياسي. بعضهم ذهبوا للدراسة والبعض واصل الدراسة وحصل على شهادات عليا مثل الدكتور سلطان ناجي الذي اخذ الدكتوراه في الزراعة ولكن آخرين ظلوا بدون عمل.

مارسوا علينا الضغوط داخل السجن. كانوا يدفعون بمجموعات بهدف التجسس علينا، ولكن غالباً ما كنا نكتشفهم ونضايقهم لكنهم كانوا اكثر قدرة على المضايقة منا. عملنا شطرنج من لبّ ارغفة الخبز وعملنا لوحة وخططناها بمداد على قرطاس للعب عليها لشغل الوقت. بدأنا نلعب شطرنج لكن العسكر اكتشفونا وكان من هؤلاء العسكر جنود شداد، غلاظ وجهلة لا يعلمون. يعتقدون ان من واجب السجان أذية السجناء. كان يوجد عسكري اسمه احمد احمد العسوجي وآخر اسمه محمد الزماري شديدين جدلاً ويتتبعوا اخطاء المساجين ماذا فعلوا حيث دخلوا الى الغرف الاثنين واكتشفوا نحن نلعب اثنين واحد هنا وواحد هنا والآخرين يتفرجون ونبدو وكأننا في معركة، وأعتقد انه لأول مرة يشاهدون احجار الشطرنج واخذوا عصي وخبطوا علينا وقالوا: كيف تصنعوا هذا؟ هذا شرك. هذا حرام. انتم كيف تصنعوا خيلاً، هذا كفر، تصنعوا خيلا وملكا، ولا يصنع الحيوان الا الله. كلمة ما زال الكثيرون يتذكرونها وهي: من صنع هذا؟. اخفينا عليهم الفنان الذي صنع الشطرنج فعاقبونا جميعاً وصادروا الشطرنج. وبعد ذلك، فكرنا بوسائل أخرى فكرنا ان ندخل البطة [؟] والراديو. رشونا العسكر وردخلنا راديو ولعباً اخرى بعدما اكتشفوا الشطرنج من اجل سماع الاخبار. لكنهم عرفوا ان فيه راديو صغير في الداخل لكن لم يعرفوا موقعه، فكانوا يعملنوا حالة طوارىء في الليل ويدخلون ويفتشون ولم يجدوا الراديو. وكان بيننا ضابط هو علي مثنى جبران، قائد سلاح المدفعية، وكان شجاعا يقوم يخبىء الراديو في موقع "العانة" داخل السروال الصغير. وبعدما تعب العسكر من التفتيش في الاماكن وداخل الغرف والفراش والمخدات والملابس، بدأوا التفتيش الشخصي واكتشفوا الراديو رغم محاولة علي مثني القول ان هذا مكان عيب تفتيشه. عثروا على الراديو لكننا عوّضنا الراديو بأخر.

هذه أوضاع السجن وبعض اعمال التضييق بشكل عام. في بعض الاحيان كانوا يجمعون كل المساجين بدون سبب او يوقظوننا في الصباح بدون سبب. من ابرز الاشياء التي جابهناها في السجن في السنة الاولى هي تسريب معلومات عن إعدامات لبعض الافراد منا. وكنت انا واحد من المرشحين للإعدام واحمد علي السلامي ومحمد عبد السلام منصور وكثير من ضباط الشرطة كانوا مرشحين للإعدام. كان العسكر يدخلون الى السجن الساعة العاشرة ليلاً فيصاب السجن كله بالرعب او يدخلون فيي الصباح ويقولوا نحن نخشى ان هذه المرة يعدم فلان واحياناً يخرجون البعض للتحقيق ويؤخروهم بعض الوقت فيظن المعتقلون انه قد تم اعدامهم وان الآخرين سوف يلحقون بهم. احياناً يسمعوننا طلقات رصاص قرب السجن. كانت اخبار دائمة عن امكانية الاعدام في السنة الاولى بالذات.

مقتل عبد الرقيب عبد الوهاب

ومن أسوأ الايام في السجن في هذه السنة ما سمعناه عن مصير المقدم عبد الرقيب عبد الوهاب، الذي كان رئيس هيئة اركان الجيش، وهو من الابطال في فك الحصار عن صنعاء وقائد وحدات الصاعقة. لم يسجن معنا بل غادر الى الجزائر ثم الى عدن وبعدها تسلل الى صنعاء. سمعنا انه عاد الى صنعاء ونزل في بيت احد القادة العسكريين، علي سيف الخولاني، وكان يومها رئيس الوزراء هو الفريق حسن العمري. واراد عبد الرقيب ان يتفاهم معهم [اهل السلطة]: «انا رجعت الى وطني. ولا اريد ان اتشرد. والذي انتم عاوزين تعملوه اعملوه.» ابلغ علي سيف الخولاني العمري بالامر، فامر ان يطوقوا البيت الذي فيه عبد الرقيب وان يقتلوه، فقتلوه. وقبل ذلك بشهر او شهرين قتلوا احد القادة العسكريين من الذي وقفوا الى جانبنا وهو محمد مهيوب الوحش.

هذه كانت من الايام السيئة. الاشخاص الذين سلّموا انفسهم للدولة قتلوهم في الشارع بأوامر من العمري. كانت من أسوأ الايام التي عشناها. عندما بلغنا قتل

هؤلاء القادة قلنا ان لا شك في اننا سوف نقتل داخل السجن. وأتذكر في هذا المجال ان محمد عبد السلام منصور هزته حادثة مقتل عبد الرقيب عبد الوهاب ومحمد مهيوب الوحش، فتحول من يومها الى شاعر واخذ يقول الشعر. ومما قال: "يا تربة الوطن الحبيب /يا ذي شرِبْتي دم عبد الرقيب". في ذلك اليوم، تفجرت قريحة الشعر لديه. انا كنت مثل الآخرين حزينا على مصير هؤلاء ابطال وهذا ما دفعني الى كتابة وصيتي وارسلتها الى امي في القرية. هي رسالة قلت فيها انه من المحتمل ان نموت، لكن القضية التي سنموت فيها هي قضية عظيمة جداً. هي طبعاً لا تفهم ولكني طلبتُ منها ان لا تنزعج عندما تعلم بنبأ اعدامي وان لا تتصرف بهلع؛ كنت اريد ان أهيئها نفسياً لسماع هذا الخبر. قلت لها أني آمل ان تكون لديها الشجاعة مثل اسماء بنت ابو بكر، ام عبد الله ابن الزبير ابن العوام، الذي قاوم حكم بني أمية، التي رأت ابنها بعدما شنقوه وعلّقوه على جذع نخلة وتركوه مصلوباً عدة أيام فقالت: «أما آن لهذا الفارس أن يترجل؟». وكان عبدالله يخاف الموت وقال لأمه: «يا أماه، عندما يقتلوني، سوف يعذبوني ويصلبوني»، فقالت له امه: «لا يهم الشاة سَلْخ جلدها بعد موتها. المهم ان تكون شجاعاً.» وكنت أتمنى ان تتصرف أمي مثل أسماء بنت ابو بكر الصديق، رضي الله عنه، اذا سمعتْ إني متّ وان لا تندم او تبكي بل تعتبرني فارساً.

لست أدري ما مصير الرسالة. وعندما سألت أمي عنها قالت انها وضعتها في مكان لم يطلع عليها احد وان احداً لم يقرأها. وأظن انها مزقتها خوفاً من ان يطلع احد عليها ويكون فيها ضرر.

وفاة الشقيقة

بعد تلك الحوادث جاءني خبر مفجع من القرية حيث جاء إلي شخص اسمه عبده صويلح الى السجن وقال لي: خبر مفجع كبير. أوصتني امك ان اقلك بما حصل لأختك وابنائها. أختك رحمة ماتت وبعد ذلك مات ابناؤها وهم بلقيس وابنها عبد اللطيف، وهما ابناؤها من الزوج الجديد الذي كان قاضي في تهامه، ولم يستطع ان

يصل وقال لي انهم ماتوا الثلاثة. وقلت له: كيف ماتوا الثلاثة؟ هل حادث؟ حريق؟ وقال لي: اولاً مرضت البنت وماتت، ومات اخوها بعد أسبوع، وبعد اسبوعين ماتت امهم رحمة اختك وحاولوا اسعافها ولكنها رفضت. وقالت اني اعرف سأموت أتركوني عند امي. ماتوا الثلاثة دفعة واحدة. انا كنت اعرف البنت بلقيس وكنت احبها كثيراً، اما اختي فكانت اكبر مني بـ ٧ او ٨ سنين وكانت ترعاني كثيراً متعلقة بي كثيراً لأني انقذتها من الزوج الاول وحررتها من الجور الذي كان عليها وسمحت لها بأن تتزوج من الشخص الذي تحبه وهذا ممنوع عندنا. ولكني سمحت لها بذلك.

عندما سمعت الخبر، نزل عليّ كالصاعقة، لم استمر بمناقشة الرجل عدت الى الغرفة في تلك اللحظة. وجدت لديّ رغبة شديدة في البكاء، ومن حسن الحظ انه لم يكن في الغرفة احد فاغلقت الغرفة وبكيت بكاءاً شديداً لأنه عَيب ان اخرج وانا ابكي امام زملائي في السجن لأن هذا سيضعف معنوياتهم. وقعدت ابكي وعندما اتى بعض الزملاء انسحبت من الغرفة الى مكان نائي داخل السجن واكملت هناك واجب العزاء نحو رحمة وابنائها في البكاء. وتذكرت كل حياتنا الماضية الحياة الصعبة ومن سوء حظي وانا اتذكر هذا كله عادت الى ذاكرتي حادثة صغيرة. عندما كنت في عمر ٧ سنوات هي كانت اكبر مني بـ ١٥ سنة تقريباً اخذت عصى وقمت بضربها وهي لم تردّ علي، ولكن قعدت وبكت وقالت: هكذا يا جار الله. وبكت لكنها بعد ذلك قامت وقبلتني. تذكرت هذه الحادثة وتمنيت لو انها تشطب من ذاكرتي او لو اني ما عشت ذلك اليوم من حياتي لأني لم ارفع صوتي عليها الا في ذلك اليوم او اسيء اليها الا في هذا، حيث استنكر الحاضرون كلهم عملي قالوا هذه البنت التي لا تزعل ولا تخاصم احد وهي كانت جميلة. هذه الحادثة سببت لي الماً شديداً جداً رغم اني اعتذرتُ لها بعد ذلك مراراً وكنت اتمنى ان اعتذر لها قبل موتها، رغم اعتذاري لها من قبل وهي التي كانت تقول لي: لقد نسيت ذلك. لكن انا لم انسى. تذكرت معاناتها في الزواج ومعاناة المرأة اليمنية. تذكرت انها قعدت عشر سنوات تمنع نفسها من الزواج وهذه من الحوادث المؤلمة في حياتي. رغم ذلك انا في السجن وانا عضو في قيادة الحزب، وعندنا قيادة في السجن، ولازم اتصرف بمسؤولية فكتمت احزاني عن

الآخرين. كان عليّ ان اتصرف مع الناس، مع الحزبيين والذين كسبتهم، وكأن شيئاً لم يحدث فتماسكتُ من جديد لكنهـــــــــــم عرفوا في السجن وجاؤوا الى عندي وعزوّني . ولكني كنت خائفاً ان تصاب امي وخالتي بحالة نفسية. من حسن الحظ لم يحدث شيء من ذلك. اتجهت امي الى مزيد من التديّن واخذت ما معها من مال وما معنا من مال وحوّلته الى اوقاف لعمل الخير. عملت ماء [سبيل] في الطريق البعيدة عن الماء، عملت سدا للمياه في قرية جنبنا، عملت لرعاة الاغنام اماكن للكنان من المطر والاستظلال من حرارة الشمس، في الاماكن البعيدة عن الكنان عملت على غرس الاشجار، كانت تشتري العلاجات للنساء اللواتي يولدن وهن فقيرات، حولت طاقتها في الحزن والحرمان من الرجل بسبب الزواج، وحرمانها مني، كل هذه تحولت عندها الى طاقة في العمل الخيري وفي التدين والتقارب من الناس والعطف عليهم وخصوصاً الفقراء والايتام والمساكن وكان لها سمعة طيبة في المنطقة كلها.

هذه الاجواء في السجن والظروف الموجودة وقطع المصاريف والمرتبات عنا كانت كلها تؤدي الى مشاحنات وخلافات بين السجناء. الواحد مستعد ان يتخاصم مع الآخر، يعمل مشكلة مع الآخر، على ابسط الاشياء حتى الأحذية. اذا أوقعتَ حذاء فوق حذاء الآخر، يمكن ان تعمل مشكلة قد تؤدي الى مضاربة. اذا الواحد دعس فرش الآخر او اقترب منه او وضع ملابسه فوق ملابس الآخر – هذه الظواهر البسيطة كلها تؤدي الى خصومة لأننا كنا نشاهد بعضنا البعض على مدار ٢٤ ساعة، ولم نعد قادرين على ان نأتي لبعض بأي شيء جديد. لقد ملّ السجناء بعضهم بعضا. ابتكرنا العمل الحزبي والسياسي وقصص الأدب التي كان يرويها الأدباء، لتخفف علينا هذه الاجواء وتعقد المصالحات. ومع ذلك كانت تحصل «خناقة»، كما يقولون في مصر، مضاربة كل يوم وتقريباً معظم الموجودين في السجن تخانقوا مع بعض، انا مع عدد قليل من ثلاثة او أربعة اشخاص ازعم اننا لم نتخانق مع احد ابداً. يمكن ان يحدث سوء تفاهم لكن لم تحدث مضاربة ابداً. كنت دائماً صبوراً في السجن اشعر

بمسؤوليتي كعضو قيادة الحزب في السجن رغم اني صغير السن، لكن لازم اتصرف مثل زملائي القياديين الآخرين. كان معنا في السجن قياديان بارزان هما رئيس اتحاد عمال اليمن، علي سيف مقبل، وعبد الحافظ، قائد عضو حركة القوميين العرب في العالم العربي وفي اليمن. هؤلاء ضموني انا ثالثهم فكنا نشكل قيادة الحزب في السجن وانا اصغرهم سناً وتجربة وخبرة وهم مدنيين وانا عسكري شرطة فضموني الى جانبهم لقيادة العمل الحزبي، لأكون الثالث في عضوية اللجنة المركزية في السجن وكان عمري حينها ٢٥ او ٢٥ سنة واعمارهم من ٣٠ الى ٤٠ فكان لازماً عليّ أن اتصرف بحجم هذا الوضع الذي وجدت نفسي فيه، فانا اتحمل مسؤولية اكبر من عمري واكبر من تجربتي، فلازماً ان أكون صبورا واكون هادئا. هذا دافع. واما الدافع الثاني فهو اني جسمي نحيل ولا استطيع ان اخوض خصومة في السجن، ولذلك عليّ ان اتجنب الاختبار في هذا الموضوع واظل اجامل الآخرين واتصرف بود. اذا لاحظت ان هناك شخصا لديه سوء فهم تجاهي، ازوره واتحدث معه وكنت مع زملائي الآخرين نعمل على توحيد المساجين في السجن.

طبعاً لم ينطبق هذا على حياتي في السجن فقط. اتذكر واني طيلة فترة دراستي في المدرسة وانا في كلية الشرطة واثناء الحرب واثناء السجن، ما كان عندي خصومات شخصية، ما كان يحصل ذلك ابداً. كان هناك خلاف او خصومات سياسية حتى احياناً كانت تقع منافسة بين الطلاب اما انا فما كنت اكره أحدا: ادرس واجتهد لكن إن تفوّق عليّ احدهم، لا أكرهه. واذا حصل احدهم على مرتبة اعلى من مرتبتي لا احسده ولا أكرهه. حصل مرة ونحن في المدرسة الاعدادية بعد الثورة ان زميلي ناجي عمر، الذي اخرجته معي من القرية لكي يدرس، تقدّم عليّ فجاء الأول وانا الثاني؛ كان احسن مني في الرياضيات والانجليزي فجاء الاول فلم اخجل من ذلك وكنت معجباً بتفوقه رغم انه اصغر سناً مني. وكنت اقدمه للناس وكنت معجباً به علماً انه في المدرسة او في السجن عند الناس دائما موقف من الطالب او الشخص الذكي او الوسيم فيكرهونه. لكني لم اكره بل اقول لك اني لم اكره حتى السجانين القائمين علينا في السجن ويركبوا علينا القيود، لم اكرههم او ارغب في الانتقام منهم

ابداً.

هذه الطبيعة ساعدتني على تحمّل مشاكل السجن، فلم ادخل في خصومة شخصية على الاطلاق. كنت اقوم بدور التوفيق والصلح بين المساجين. انا اعرف اني من حيث بنيتي الجسمية الانحف في السجن، ربما كان واحد او اثنين انحف مني اما البقية فكانت اجسامهم اقوى. اقول ان ذلك دفعني الى ان احل مشاكلي مع الناس بالسلم؛ ولذلك كان لزاماً ان احلّ مشكلاتي شفوياً، بالنقاش بالسياسة، وليس عن طريق القوة لأني قد اخسر فيها. ثمة عوامل عديدة من بينها العامل السيكولوجي كانت السبب في قبولي اللجوء الى السلم. انا اتكلم عن ظواهر الضعف الانساني فانا بكيت عندما رأيت ظواهر الضعف الإنساني. كإنسان، عندي نقاط الضعف البشري ولكني قد لا اظهرها في لحظة معينة. وانا هنا اعترف بنقاط الضعف هذه. قلت اني كنت احس بأن هؤلاء اقوى مني جسدياً لكني لا احس بأي نقص تجاه المتفوقين عليّ ولا احس امامهم بنقطة ضعف. المتفوق اعطيه حقه ليس بالضرورة احسده او اكرهه او اعمل له مشاكل، اعترف ان لدى الناس قدرات مختلفة، مواهب مختلفة وفي النهاية، الانسان إذ يتشارك مع بعض فهو صانع الحضارة وصانع الحياة، لازم يقبل الانسان بهذا التمايز بين البشر. لأنه بدون هذا التمايز بدون وجود متفوقين وعباقرة وموهوبين، ما كان يمكن للبشرية ان تتقدم او ان تصل الى ما وصلت اليه اليوم؛ ما كان يمكن ان نصل الى الكهرباء والى ريادة الفضاء ومعالجة الامراض لولا وجود موهوبين مثل اسحاق نيوتن وكوبرنكس وآينشتاين او طه حسين بالنسبة لنا كعرب، وابن المقفع او الكندي. انا دائماً افكر بهذه المسألة وبأن هذا التنوع وهذا العطاء وهذا التفوق كلها تفيدني انا ولا تضرني.

الطعام في السجن

كانت هذه هي المشكلة في السجن، البعض تردهم فلوس من خارج السجن فيقومون بشراء الجبن والخبز والطماطم، سرقة مع العسكر. ولوحظ ان بعضهم

يأكلونها سراً ما ألّت عليهم السجناء. انا لازم عليّ ان اقنع الآخرين ان حياتي مثلهم عادية ما عندي ناس يرسلوا لي فلوس، ولست غنيا، وما كنت نهما للأكل الكثير ولم يسبق ان شعر احد اني فضلت نفسي عليه. حياتنا سواء بسواء. طبعاً الانسان يحب ان ينام وان يأكل ويشرب كويس لكن ذلك الوقت كنا ندرك ان المبالغة في الفردية تجعلنا لا زعماء، ولا قادة، نحنا في حالة حرب مع الطرف الآخر، ليس ان الفردية غير موجودة عندنا، هي موجودة لكننا كنا نكبحها ونقمعها. الفردية عندي كانت موجودة لكني كنت اقمعها ولا يعني اني لم اكن ارغب في أن آكل افضل وانام افضل، هذه رغبة موجودة لكني اقمعها لأنها تتعلق بالامتيازات الفردية.

بعد ذلك لاحظت انه عندما مرضت اعتنى بي زملائي في السجن كثيراً ولذلك أحسست بأهمية ومردود وفائدة الروح الجماعية والعلاقات الجماعية. عندما اصبت بالمرض كان جسمي نحيلا فلم أقدر ات آكل فذهب زملائي الضباط، ممن كان في الحزب [حركة القوميين العرب] وترك العمل الحزبي، الى عند محمد خميس وقالوا له ان جار الله الذي كنت تعمل أنت واياه مريض ولازم يخرج الى المستشفى، لا توجد علاجات ولا احد يعرف إيش المرض وهو مرض انتشر بالرذاذ بسبب عدم وجود النظافة في السجن. واذا لم يخرج سوف نعمل مشكلة حيث كان لدينا في السجن زعيمان يتزعمان المشاكل والصدام مع الادارة وهم الحاج صالح السلامي، والذي كنا نسميه عمو صالح، وهو والد الأخ احمد صالح السلامي، وكان عمره حينها ٥٠ سنة او ٤٧ سنة او اكثر، وضابط آخر اسمه الرائد محمد مخيبر وهو الآن مريض مصاب بالشلل، وهو ضابط في الشرطة درس في القاهرة ومثقف. كان الاثنان من الاقوياء والكبار في السجن، وكانا يتزعمان علينا في مواجهة الادارة والادارة تخشاهم. ولهذا لزم ان يتم اخراجي من السجن الى المستشفى وكذلك المرضى الآخرين لزم ان يخرجوا خاصة الذين عندهم اسهال وانا لم يكن عندي اسهال لكنهم ركزوا عليّ اكثر وقد ذهب زملائي الى عند خميس وقالوا له لازم يخرج جاد الله الى المستشفى لأن في ذلك الايام كان الانسان يموت لأي مرض. فقال لهم خميس هذا الانسان انا محتار كيف اتصرف معه: اكرهه ولكني احترمه. قالوا لماذا تكرهه قالهم

عندما اشتغلنا مع بعض فترة كان من اذكى الضباط كان يكسب الآخرين وكان كفوءا وذكيا لكني اكتشفت بعد ذلك انه يخدعني. لماذا يخدعك؟ كان حزبيا منتميا للأحزاب ومحمد خميس ضد الاحزاب وقال: قاعدين نشتغل مع بعض ٤ او ٥ سنوات في مجلس ادارة صندوق دعم الشرطة وانا متخرّج جديد عشت معه ٤ او ٥ سنين فلم يصارحني او لم المس منه انه حزبي فهو خدعني وخانني وانا ادخلته الى منزلي وامّنته على كل شيء. انا احترمه لكني اكرهه انا اقول لكم في حالة انفعال لن أخرجه. قالوا: تشتهيه يموت، قال نعم لكن مش على يدي.

من ضمن الزملاء الذين راجعوا في قضيتي واقنعوا خميس بإخراجي الى المستشفى الأخ احمد عبد الله الآنسي وزميل آخر هو عبد الله العلفي وهذا الاخير من ابطال حصار صنعاء الشهير ١٩٦٧-٦٨ حيث اقنعوا خميس وقالوا له في هذه الحالة سيموت وانت المسؤول عن موته. قال لهم: يخرج وتكفلوا عليه انه ما يهرب. قالوا: نحن ضامنون. قال لهم: لازم يخرج وهو مقيد على شان ما يهرب. وقضيت في المستشفى قرابة شهر اشرف عليّ احد الاطباء وهو المرحوم علي الآنسي وكتب تقريراً للحكومة انه لازم ان يستمر في المستشفى لأنه اذا رجع الى السجن يموت. لكن الطبيب قال لي: هذا مرض عادي ويحتاج الى راحة وتأكل حلويات وسينتهي المرض خلال اسبوعين وهو من الامراض البسيطة. من خلال الكشف والفحوصات، الكبد والمرارة سليمان، ولا توجد مشكلة. نحن ممكن ان نحرر التقرير فيه عذر لك من شان ان ترتاح في المستشفى. قعدت وعليّ حراسة وانا مقيد وجاءني زوار كثيرون جداً من كل مكان، وعائلة الأخ عبد الله العلفي، الذي سبـــــــــق ذكره، كانوا يزودوني بالاكل من منزلهم يومياً الى المستشفى واتوا لي بالملابس. ولم يمض اسبوعان الا وحالتي جيدة لكن الاطباء حرروا تقريراً انه لازم يمضي وقتا اطول حتى قضيت شهرا في المستشفى.

واتذكر انه في تلك الاثناء جاء إليّ احد الشباب من ابناء القرية، وهو صف ضباط في الجيش واسمه صالح حيدان، وهو من الشباب الذين كانوا يحبونني وقال

لي نحن قد رتبنا خطة لتهريبك الى عدن لازم تهرب وقلت: كيف؟ شرك لي الخطة: سوف يأتي شخص يأخذ العسكري الى المطعم بغرض الأكل وتوجد نافذة من الغرفة التي انت فيها تؤدي الى الحوش وتوجد نافذة كبيرة من جانب الحمامات تستطيع الخروج منها الى خارج سور المستشفى ولا يحتاج الامر الى سلّم. وتوجد سيارة تأخذك الى القرية ثم الى عدن وتختفي ولا يحصل عليك اي شيء. خطير ان تعود الى السجن ما دام عليك حراسة وعليك قيود وهناك اخبار في القرية انهم سوف يعدمون البعض منكم. رفضت وقلت له اني سوف اتحرر من السجن لكن زملائي الذين كفلوا علي سوف يفقدون وظائفهم او يدخلون السجن وربما الذين زاروني سيتعرضون للأذى. واقنعته بأني لن أهرب واني سأعود الى السجن مهما حصل ومهما كانت النتائج. وفعلاً عدت الى السجن وصحتي جيدة ووجدت حفاوة من المساجين وشفيت من الامراض بعد ذلك، وزالت عني جميع آثار المرض.

عند وجودي في المستشفى، حصلتْ تغيرات حيث عيّن الأخ احمد الرحومي وزيرتً للداخلية وهو من الضباط الذين شاركوا باعلان الثورة وكان على صلة ببعض الأحزاب القومية ربما بالبعث. وهو وطني وتقدمي بشكل عام ويعطف على الاحزاب لكنه مقبول لدى الحكومة. أمَرَ بتوفير سهيلات كبيرة لنا داخل السجن منها ادخال الاكل والبرموص والدافور لطبخ الاكل البرموص primusالسخّان العامل على الكاز والدافور يعمل على الغاز].

كان هذا تقريباً في منتصف السنة الثانية من السجن. سمح لنا بإدخال الكتب وخففوا علينا القيود، ابقوا علينا قيدا واحدا كذلك خففوا من الضرب ومن الاهانات التي كانت توجه الينا من السجانين، ولم يعد في السجن الا ضباط الجيش والشرطة اما المدنيون من الأدباء والمثقفين الذين كانوا يروون لنا القصص ويعطوننا الكتب الادبية فقد اطلق سراحهم. هنا بدأت حياة جديدة مختلفة. خفّ الضغط نوعاً ما، والغرف صارت اوسع وحياتنا اصبحت افضل تنظيماً، وشكلنا مجموعة تجمع فلوس من المرتب الشهري نشتري بها أرزاً وبطاطا وبصلا وبندورة وغيرها ونطبخ

لأنفسنا وكل واحد منا يأخذ دوره يوما في الطباخة وعندنا امين صندوق نطرح عنده الفلوس. ومن الاشياء الظريفة التي حدثت في السجن عندما بدأنا نطبخ وانا كنت اول واحد يطبخ في ذلك اليوم، حيث قمت بعمل اللحم في القِدر وعملت البصل وأضأت الغاز وخرجت الى باب الغرفة اتحدث مع احد الزملاء وهناك شممت رائحة فعدت الى الغرفة ووجدت اللحمة قد احترقت مع القدر التي هي فيه. هذه كانت كارثة لأننا كنا اول يوم نأكل اللحمة داخل السجن وكانوا زملائي متشهيين لها برغبة شديدة. كانت خسارة كبرى لكن زملائي سامحوني واكتفوا بأكل طبق الرز. وتعلمت في الاسبوع التالي لأنني كل يوم في الاسبوع اجلس بجانب دافور الغاز ولا ابرح المكان وكان بمثابة درس بالنسبة لي وحاولت ان اعوضهم لكنهم لم يقبلوا. وهذه من الاشياء الظريفة التي حدثت اثناء السجن.

المجال الآخر في حياة السجن هو القراءة . لم يكن لدى البعض اقبال على القراءة كان همهم الخروج من السجن، فقد صاحبهم اليأس طول السجن بلا اطلاق سراح، حيث رئيس الوزراء حسن العمري يقسم اليمين انه لا يمكن لضباط الجيش والشرطة ان يخرجوا من السجن. وكان يعرفنا من ايام حصار صنعاء، فقد عملنا مع بعض وكان يقول: هؤلاء متطرفون لا يمكن ان يخرجوا طالما انا موجود على قيد الحياة. وهذا كان يصيب بعض الضباط بالإحباط واليأس لكن كنا نتصرف بشكل طبيعي.

بدأنا نتجه للكتاب. في بعض الاوقات، تنطفي الكهرباء فنقوم بتهريب الشمع ونقرأ على الشمع، نتبادل الكتب ونعمل حلقة نقاش. وأتذكر اني لاول مرة في حياتي قرأت الرواية والقصة لأن دراستي التعليمية كانت في الفقه ثم ان الطابع الفكري والتنظيمي لحركة القوميين العرب، الأقرب من صفات النازية والفاشية، كانوا يعتبرون قراءة القصة والرواية يضعِف الناس وانه لزم ان يقرأ اعضاء الحركة الكتب الحماسية وان لا يقرأوا الرواية والغزل. حتى تلك اللحظة، لم اكن قد تعرفت الى الشعر الغزلي لأن النظم الحزبية تقتضي بأن نقرأ في السياسة والتاريخ وفي

الجغرافيا وفي الشعر الحماسي وسائر القراءات التي تجعلنا مناضلين ومقاتلين.

<<<<<<<<<<<<<<<<

لكن وجودنا في المرحلة الاولى كان متزامناً مع وجود العديد من الأدباء مثل محمد عبد الولي حببوا الينا قراءة الأدب والغزل والشعر الى جانب الفراغ في حياة السجن واستطيع ان اقول ان العلاقات التي نشأت بيننا في السجن أنسنتنا جعلتنا اكثر انسانية بحيث بتنا نعترف بطبائعنا البشرية ونتخلى عن تلك المكابرة. وبدأت أقرأ في القصة واكتشفت اني قارىء نهم وعندي رغبة شديدة في القراءة. كان زملاؤنا خارج السجن يدخلون لنا الكتب بكمية كبيرة واتذكر ان اول رواية قرأتها هي لنجيب محفوظ هي "السرايـا" ثم "بين القصرين" ثم رواية لدانتي والذي لم أعرفه الا في السجن، قرأنا كل ما كان مترجما الى اللغة العربية من الروسية بما في ذلك "الجريمة والعقاب" و"ابنة الأمير" لبوشكين وغرامشي. وكان هذا اول تحول لنا نحو اليسار كان تحوّلا ضبابيا يأخذنا الفعل ورد الفعل دون الأخذ بالتأمل. نريد تغيير العالم بسرعة وماركس يقول علينا تفسير العالم ولكن علينا ايضاً تغييره، كنا نملّ من تفسير العالم والقوانين؛ المهم تغييره. وقرأنا في السجن ايضاً لشارل دينكز و"ذهب مع الريح" لكاتبة اميركية وهي رواية ربما لها علاقة بالحرب الاهلية في اميركا و"العقبة الحديدية"، ،كل الروايا ت التي قدّم لها جاك لندن. اول ما دهشني كتاب "الأيام" لطه حسين بعدها أثارني كتاب "زوربا" وكان رأيي ان زوربا هذا بعواطفه وفجاجته قدم لنا بطل القصة طبيعي وعادي في تصرفاته واي انسان شرقي لازم يحب زوربا وبطل القصة المتفجر لأنه داخل الانسان الحقيقي الذي دخل الانسان الذي يخفيه الانسان الشرقي يتصرف بشكل طبيعي تجاه الناس رأيه في الجنة والنار والعقاب، رأيه في الألوهة.

بعد ذلك قرأنا كتباً سياسية كثيرة ومن ضمنها الماركسية من ماركس وغيره. وكانت الكتب تدخل الينا في السجن مع ان لدي ادارة السجن قرارا بمنع الكتب الشيوعية لكنهم ما كانوا يفهموا. وقع في احد المرات حادث طريف إذ ادخل احد

الزملاء ادخل لنا كتابا عنوانه الإسلام والشيوعية لواحد من جماعة الاخوان المسلمين في مصر اظن انه محمد الغزالي او محمد قطب وهو يقارن بين الاسلام والشيوعية، هو كتاب معادٍ الشيوعية. لكن حراس السجن منعوا دخول الكتاب بسبب عنوانه وقد لفت انتباههم وجود كلمة الشيوعية على غلافه. وفي احد المرات جاءنا كتاب المادية التاريخية والمادية البريلكتيكية وهو كتاب ماركسي فسمح للكتبب بالدخول لعدم كلمة الشيوعية عليه.

المهم ان مرحلة السجن كانت مرحلة خصبة للقراءة واعادة القراءة وللتعلم طبعاً. ومن الاشياء التي تفيدنا مجلة "الطليعة" المصرية والتي يرأس تحريرها المرحوم لطفي الخولي والتي سمح بها عبد الناصر لليسار بعد اخراجهم من السجن والتي كانت تنشر المناقشات التي كانت دائرة بينه او في اوساط اليسار الفلسطيني وبالذات بين الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وبين القوميين والاحزاب الشيوعية. كما اتانا ايضاً كتب غالي شكري والياس مرقص في مجال الفلسفة. قرأنا قصة الفلسفة وتاريخ الفلسفة وقرأنا مترجمات هيجل وكانط، ونيتشه، نحن 3 اشخاص كنا نقرأ لا أبالغ ان قلت ولم نأخذ راحة اشد مما كان في المدرسة الشمسية في ذمار من بعد الفجر حتى الإطار وبعد الظهر نتغدى ونعمل لفة قليل ونستأنف القراءة وفي الليل اذا اكتشفوا الشمع حتى الساعة 12 مساءً لأنهم كانوا يأمرون بالنوم الساعة العاشرة مساءً ونستمر حتى منتصف الليل اذا جاءنا زوار. ثم نواصل القراءة حتى الصباح.

كنا مجموعة، بيننا تنافس نتفق من الذي يخلص الكتاب الفلاني قبل ان نأتي نناقشه. مثلاً قرأنا تاريخ الأدب العربي بالتبادل لحنا فاخوري وهو من ٧٠٠ صفحة. وعندما خلصنا الكتاب الثلاثة انا والأخ محمد علي السلامي ومحمد العزير، وهو الآن يعمل في النيابة العامة، كنا كلنا حزبيين قعدنا نناقشه وتناقشنا عن حياة الشعراء من امرؤ القيس الى ابراهيم محمود طه وجماعة ابولو. وكل كتاب مهم نجتمع ونقرأه ونتبادله ونعمل له حلقة نقاش ونتبادل الآراء فيه. وهنا في هذا المجال اعترتنا في

بعض اللحظات حالات من الغرور وهو احساس بأننا نحن كنا نقرأ ونحن في السجن اكثر من رفاقنا الذين خارج السجن وهو نوع من التعالي هو من غرور الشباب وهي صفة ليست جيدة. وكنا عندما كنا خارج السجن يعطونا المسؤولين الحزبيين كتابا ويطلبوا منا قراءته وتلخيصه ومن ثم .....؟؟؟ ولما دخلنا السجن قرأنا اكثر من رفاقنا خارج السجن فحبينا ان نعرفهم، نحن قرأنا اكثر منهم، كتبنا لهم رسالة عن سياسة الحزب، قلنا لهم رأينا في سياسة الحزب الديمقراطي، لازم نتغير واستعرضنا قدراتنا النظرية وضربنا امثلة كثيرة كتبناها بإسم اعضاء الحزب في السجن لأننا نحن توسعنا بالكسب داخل السجن حيث صاروا جميع الضباط الذين في السجن اعضاء في الحزب.

من اي ناحية كنا نريد التغيير؟

لزم ان تكون حركتنا اكثر ثورية، كنا متأثرين بالتجربة الفيتنامية والكوبية وبانتصارات اليسار في افريقيا واسقبلنا بفرح شديد عندما قامت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ في جنوب الوطن واستولى يسار الجهة القومية على السلطة واستبعد اليمين، اعتبرنا هذا انتصارا لنا لأن اليسار استولى على السلطة بقيادة سالم ربيع علي (سالمين) وعبد الفتاح إسماعيل. واحتفلنا على مدى يومين بحركة هاشم العطا التي اطاح فيها بجعفر النميري في السودان والتي قام بها الحزب الشيوعي السوداني، اهتممنا بالراديو الصغير واحياناً كنا نتسلل لنسمع الأخبار من عند العسكر في النوبة فسمعنا ان هاشم العطا قام بحركة وانشرحنا واحتفلنا كثيراً في السجن على مدى يومين. ومن ضمن الخيبات التي صادفتنا ونحن في السجن من متابعة الاخبار والأحداث السياسية مذابح ايلول الاسود في عمان عام ١٩٧٠. حزنّا في السجن كثيراً لهذه الاحداث ثم لموت جمال عبد الناصر وكانت هذه اول ضربة لأحلامنا تجاه ما يجري في العالم. بعد فترة، استطعنا ان نقرأ كتاب العفيف الأخضر ونحفظه حتى حفظنا منه بعض الجمل والعفيف كاتب ماركسي تونسي وعنوان الكتاب **"من**

كومونة باريس الى مذابح ايلول الاسود في عمان". قارن فيه المؤلف بين ما حصل لأبطال كومونة باريس عام ١٨٧٠-١٨٧١ وما حصل للثوار الفلسطينيين في مذابح ايلول في عمان عام ١٩٧٠. وكان كتاباً جزلاً في لغته وهي لغة جدية لا تقبل الوسط وكان هذا يشبع رغبتنا، يشبع الفراغ السيكولوجي الذي احدثته هزيمة المقاومة وايلول الأسود.

عندما وصلنا الى بداية السنة الثالثة حصل انقسام بين ضباط الشرطة والجيش. طلب بعض ضباط الجيش من الحزب ان يعمل على اطلاق سراحهم واذا بقوا في السجن بعد ذلك فإنهم سوف يتخلون عن الحزب واعلنوا انهم سوف يضربون عن الطعام إحتجاجاً على عدم اطلاق سراحهم. رددنا عليهم طبعاً في تلك الاثناء لم يعد في السجن من اعضاء اللجنة المركزية الا انا ومعي زملاء آخرين احمد علي السلامي وآخرون. اقترحوا ان نضرب كلنا عن الطعام. قلت لهم: لا. انا رفضت الاضراب عن الطعام وقلت: لزم ان نسأل قيادة الحزب هل نضرب عن الطعام ام لا؟ وهل من جدوى في الاضراب او لا؟ رفضوا وقالوا ان قيادة الحزب لا تعلم معاناتنا في السجن وقيادة الحزب ظروفها صعبة. ارسلنا رسالة الى قيادة الحزب نطلب رأيها هل نضرب عن الطعام او لا؟

قال الزملاء: لا يهم. الحزب لازم يراجع عند السلطة من اجل اطلاق سراحهم. نحن قلنا لهم ان الحزب لا يستطيع يعمل شيء، اما بالنسبة الاضراب لازم نسأل قيادة الحزب. انا كتبتُ رسالة الى قيادة الحزب وكانت هناك صعوبة في اخراج الرسائل من السجن. كنا نرسل الرسائل داخل الطعام، داخل "العصيد". ردّت علينا قيادة الحزب بأنه لا يجب ان تضربوا عن الطعام لأن اضرابكم لن يكون مفيداً ولن تهتم به السلطة لأن السلطة مشغولة في حرب صعبة بين الجمهوريين والملكيين في صعدة فلا تضربوا الا بتعليمات من قيادة الحزب. وكان الملكيون قد تمكنوا حينها من احتلال صعده. بعد ان طرحت على زملائنا ان قيادة الحزب تقول لا تضربوا لأن الحكومة مشغولة ولا تهتم بكم، رفضوا وقالوا سوف نضرب عن الطعام. طبعاً كانت

معاناتهم كبيرة كان فيه شعور عند الضباط المعتقلين، وهم من صغار الضباط، انهم ليسوا مسؤولين عن الاحداث وان المسؤولين عن الاحداث هم السياسيون والضباط الكبار الموجودون خارج السجن. نحن مظلومون قلنا لهم لازم نلتزم. لكنهم قرروا الاضراب، انقسمنا: اقل من النصف اضرب عن الطعام بقيادة ضابط اسمه عايش من ضباط الجيش. اما ضباط الشرطة ومعنا الأغلبية من ضباط الجيش والشرطة فقد نفذوا تعليمات قيادة الحزب بعدم الاضراب. استمر الاضراب اربعة ايام ثم فكوه ودون ان يسأل عنهم احد، شعرنا ان موقفنا كان صحيحا فقد التزمنا بالحزب وكان عندنا ثبات وتفاؤل اكثر.

ماذا لو ان السلطة استجابت لمطالب المضربين؟

كنا سنقول ان موقفنا غير صحيح وما كنا سنغير التزامنا، كنا سنشعر ان قيادة الحزب لم تكن دقيقة في تقديرها. في هذه السنة الأخيرة، حاول العديد من الزملاء المراجعة لاطلاق سراحنا عند القاضي عبد الرحمن الارياني، رئيس المجلس الجمهوري، والعقيد حسن العمري رئيس الوزراء القائد العام. وكان هناك القاضي احمد الكمالي راح الى عند القاضي الأرياني مع شخـــــــص آخر اسمه احمد دعفان وهو زميل من أسرة ارستقراطية من ذمار القاضي الارياني وافق على اطلاق سراحي عندما اعاد الورقة الى رئيس الوزراء حسن العمري حيث كان اقوى كونه شخصية عسكرية وصلت الورقة الى يد العمري وجد انه مكتوب فيها اطلاق سراح صف ضابط جاد الله عمر مش ضابط فقال العمري ان هذا ليس صف ضابط انه ضابط انا اعرفه هذا خطير وهذا لا يمكن يخرج من السجن والورقة لا تزال لدى القاضي الكهالي قد توفي الله يرحمه كانوا يقولون عني هذا ملحد وكان يقول لهم لا لأنه كان يحبني كثيراً وعندما رفض العمري اطلاق سراح زميلي احمد ذعفان وآخرين اخذوا معهم امرأة من ذمار وذهبوا بها الى عند القاضي الارياني وقالوا لها تقول انها امي وتطلب من القاضي وبكت امامه ورجته بإطلاق سراحي وامر

القاضي من جديد بإطلاق سراحي لكن العمري رفض الامر مرة اخرى.

هنا شعرنا ان السجن سوف يطول سنوات اخرى بعد الثلاث سنوات التي مضت ولكن في اواخر عام ١٩٧١ م شهر سبتمبر حدث شيء مفاجيء حدث غريب كان السبب في خروجنا من السجن، وهذا الحدث يتلخص في ان شخص اسمه الحرازي صاحب استديو تصوير قيل انه اتصل ببيت العمري وقيل انه اشتبك بتلفون العمري ويقال انه اتصل ببيت العمري الذي جاوب على التلفون وقال من انت قال فلان وتلكأ وقال انا اتصل لصديق لكن العمري اعتبره يغازل النساء. وحسن العمري كان رجل عصبي حيث خرج الى ميدان التحرير مع العسكر وارسل الجنود الى الحرازي اعتقلوه واوصلوه الى عند الفريق العمري استجوبه لمدة دقيقيتين او ثلاث دقائق، وقال له لماذا انت تؤذيني في التلفون وحصل فيها مناكفة بالكلام واخذ العمري قضيب حديد وضرب المصور وارداه قتيلاً في الحال وذهب الى منزله واثار الناس واخذوا الحرازي ودفنوه وانتشر الخبر بين اوساط الناس وطالب البعض بمعاقبة العمري. لم يكن يوجد رأي عام قوي ولكن مطالبة بسيطة ورأي عام بسيط .لكن كان هناك كلام يدور واستنكار. لهذا القاضي الارياني استغل هذه الفرصة للتخلص من العمري من ناحية ولكن لم تتم معاقبته بطريقة عادية عن طريق القضاء. اجتمع القاضي الارياني مع بعض السياسيين وطلبوا من العمري الاستقالة من منصب رئيس للوزراء وقائد عام للجيش ورحل فوراً الى القاهرة. وبعد اسبوعين خرجنا جميعاً من السجن باستثناء اشخاص قليلين ومنهم علي مثنى جبران قائد سلاح المدفعية والعقيد عبد القادر الخطري وضابط آخر اسمه سعيد ريحان وشخصين آخرين اما البقية من ضباط الجيش والشرطة فخرجنا جميعاً بعد رحيل العمري وقلنا يومها: مصائب قوم عند قوم فوائد.

الفصل الرابع

حروب الشمال والجنوب

خرجنا من السجن واستقبلنا الزملاء والاصدقاء وبعد ثلاثة ايام غادرنا الى القرية لزيارة الوالدة والاصدقاء. استقبلنا اهالي القرية بالزغاريد والرماية [اطلاق الرصاص في الهواء ترحيبا] انا وابن عمي ناجي عمر الذي كان معي في السجن وهو السجين الوحيد من قريتنا. واول امر واجهنا بعد وصولنا الى القرية هو حديث الناس والكثير من الاهل: «كبرتم في العمر؛ تجاوزتم الـ ٢٧ سنة وزملاؤكم صار لهم اطفال وانتم لازم تتزوجوا.» وقد كان عندنا تفكير عند خروجنا انه لازم نتزوج، مهما كان الامر. فبادر بعض الزملاء والاصدقاء وجمعوا مبلغ ٦٠٠ ريال والبعض حمل الملابس حق العروسة وفي اول عام ١٩٧٢ تزوجتُ على زوجتي هذه، غانية ولم اكن اعرفها من قبل. اختارتها لي امي وعمتي وتمكنت من التعرف عليها قبل الزواج بأسبوعين فقط. وعندما رأيتها، وجدتها صغيرة واخبرت امي وعمتي بأنها جميلة لكنها صغيرة، تصغرني بأكثر من ١١ او ١٢ سنة. قالتا: «عندها عائلة محترمة وهي جميلة وافضل ان تتزوجها وهي صغيرة مِما هي كبيرة حتى تربيّها انت».

وهكذا تزوجت وكانت مناسبة الزواج جميلة جداً. كان احتفال من النساء والرجال وكانوا يومها الرجال والنساء يعيشون مع بعض، ما كان يوجد حجاب ولا شيء مثل هذه الايام: الاحتفالات الغنائية والطرب والطبول والمزامير ومظاهر الفرح كانت جميلة جداً. ولكن بعد اسبوع او اسبوعين من العرس بدأت الأمور السياسية والامنية تضطرب لأن المقاومة الشعبية بدأت تعمل في المناطق الوسطى ضد كبار المشايخ الموالين للحكومة وضد مسؤولي الحكومة في المنطقة. لم ننته من شهر العسل وإذ المقاومة الشعبية تحتج على حكومة صنعاء التي يرأسها القاضي عبد الله الحجري المنحازة للسعودية. كان اليسار كله ضد الحكومة ومع المقاومة وبعدما بدأت الاضطرابات، جاءت الحكومة بالقاضي عبد الله الحجري وتم التفاهم مع

السعودية وعُقد صلح مع الملكيين في العام ١٩٧٠. الكل احتج على الصلح، المقاومة واليسار. ولما خرجنا من السجن أرسلوا حملة عسكرية كبيرة الى المناطق الوسطى حيث اقضي شهر العسل، بقيادة العميد محمد الارياني والقائد العام للجيش، وابراهيم محمد الحمدي [الرئيس الحمدي لاحقا] معززة بالدبابات والمدفعية بهدف تصفية المقاومة الشعبية. وبدأوا يطاردون المنتمين الى الاحزاب اليسارية ويتهمونه بالعمالة لحكومة عدن لأن الخلاف كان قد اشتد بين صنعاء وعدن.

فرار خلال شهر العسل

علمت انهم جاؤوا يبحثون عني في القرية فهربت الى صنعاء وفي صنعاء قابلت احد الجنود لا اذكر اسمه يعمل في حراسة رئيس الوزراء القاضي عبد الله الحجري فأخبرني ان هناك امراً من رئيس الوزراء بالقبض عليّ وايداعي السجن. اتصلت بقيادة الحزب أسألهم ماذا أعمل؟ طلبوا مني الذهاب الى محافظة إب والاختفاء في مدينة جبلة التي تقع بالقرب من مدينة إب وقد وفروا لي مكان الاختفاء وهي المدنية التي ينتمي اليها الأخ يحيى منصور ابو اصبع [من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني].

انا هنا قد صرت مدنيا ولم يعد لي علاقة بالشرطة حيث تم فصلي مع كل الزملاء الذي كنا معاً في السجن. قضيت بعض الوقت مختفيا ومتنقلا بشكل سري عند الرفاق، متنكراً في اللباس اتنقل من مكان إلى آخر بمساعدة اعضاء الحزب. ومكثت في منزل احد المدرّسين لمدة شهرين في مدينة جبله لم أعد أتذكر اسمه وقدوفّر لي الأكل والمؤن لمدة شهرين عنده وقضيت شهراً عند شخص آخر واسبوع هنا واسبوع هناك. وفي نهاية عام ١٩٧٢ طلبتني قيادة الحزب الى صنعاء للتشاور..

وفي هذا الوقت قامت الحرب بين الشمال والجنوب بعد حادثة بيحان التي قُتل فيها مجموعة من المشايخ وعلى رأسهم الشيخ ناجي الغادر. ارسلتني قيادة الحزب الى عدن لكي أبلّغ قيادة الدولة والجبهة القومية بأن الوضع سيء وان احتمال الحرب قائم. حملت رسالة الى قيادة الدولة في الجنوب نشرح فيها لهم الاوضاع هنا ونطلب

رأيهم فيما نفعل ومشيت بطريقة سرية عن طريق جبال الحُجَرية في محافظة تعز. في عدن قابلت رئيس الدولة سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل وكنت اعرف الاثنين من قبل. سالم ربيع كان في صنعاء عندما دخلنا السجن وقد هرب منها. وقابلت علي ناصر محمد أيضا وكان وزيرا للدفاع وشرحت لهم الأوضاع في الشمال وقلت لهم إن احتمال الحرب قائم. وبهرني سالم ربيع عندما رد عليّ ان احتمال الحرب الآن افضل من يا وقت لاحق: "نريدهم يشنّون الحرب الآن." فاندهشت انه يرحب بالحرب وليس خائفاً مع ان الشمال اقوى.

اثناء حديثي عن استراتيجية الشمال ارتكبت خطأً لا زلت اتذكره حتى الآن. وكان هناك بعض الضباط المتخصصين بالطوبوغرافيا يعرفون فقلت لهم ان قوات الجمهورية العربية اليمنية في تعز سوف تركب مدفعية في قلعة المقاطرة المطلة على مديرية طور الباحة. قالوا: ايش الهدف من هذا لأنها منطقة فارغة وما فيها معسكرات؟ فضحكوا على كلامي عندما اجبت: تركيب المدفعية في قلعة المقاطرة ليضربوا مصفاة النفط في عدن. وقالوا انه لا يوجد اي سلاح مدفعية حتى الآن يستطيع ان يصل من قلعة المقاطرة الى عدن الا الصواريخ وحكومة صنعاء لا تمتلك هذه الصواريخ والمسافة بين قلعة المقاطرة وعدن تصل الى اكثر من ١٨٠-٢٠٠ كلم وابعد مدى للسلاح المدفعية الذي عند الشمال هو ١٥ الى ٢٠ كلم وهو لا يصل الى اقرب منطقة حدود مع الجنوب. شعرت بالإحراج وباني جاهل بأنواع الاسلحة والطوبوغرافيا وان الاخوان الذين اعطوني الخبر كانوا بمثل جهلي وانا نقلته عنهم. وزاد من شعوري بالحرج ان المعلومات غير الصحيحة التي ادليت بها كانت بحضور جميع اعضاد هيئة أركان الدولة وقيادة الجيش لكنهم تجاوزوا الغلطة وانتقلنا الى حديث آخر.

بعد فترة وجيزة، بضعة اسابيع او شهر، قام الهاربون من الجنوب الى الشمال بالهجوم على الجنوب عن طريق قعطبة-الضالع ونشبت الحرب بين الجنوب والشمال وكانت بدعم من السعودية ومساندة جيش الجمهورية اليمنية العربية. وتمكن المهاجمون من احتلال عشر قرى في مديرية الضالع وكان جيش الجنوب ضعيفاً

ولكنه جيش ثورة ومعنوياته اعلى من معنويات جيش الشمال وقد حصل على صواريخ الكاتيوشا ذات القصبة الواحد، قصيرة المدى ١٤ كلم ولكنها لم تكن معروفة من قبل، استخدموها ومعها بعض بطاريات المدفعية التي كانت معاهم من الاول. فأرعب المهاجمين لأن صوته جديد وقوي فانسحبوا وتمكن الجيش الجنوبي بقيادة علي عنتر وآخرين من احتلال مدينة قعطبة. انا كنت في عدن وذهبت الى الضالع لأشاهد المعركة. هُزِم جيش الشمال ومن اسباب هزيمته انه ما زال لليسار قياديون في الجيش وفي الطيران الشمال ولم يكونوا يضربون الاهداف بصورة دقيقة فجيش الشمال كان لا يزال هو جيش الثورة، ثورة ٢٦ سبتمبر.

حرب ونظرتان للوحدة

انتهت الحرب بانتصار الجنوب ولكنه انتصار جزئي. عملت بعض الدول العربية على جمع الشمال بالجنوب في مفاوضات في القاهرة وطرابلس وليبيا ومصر فتفاوضوا وتوصلوا الى اتفاق هدنة واتفقوا على اقامة الوحدة مستقبلاً والجنوب كان يزايد على الشمال في طرح قضية الوحدة اليمنية على اعتبار نظام صنعاء نظاما رجعيا، وكل القوى والاحزاب السياسية في الشمـــال كانت مؤيدة للجنوب لأن الاحزاب القومية قامت على اساس الفكر الوحدودي. هذا اولاً، ثانياً كان كثير من الشماليين موجودين في عدن وكثير من الجنوبيين موجودين في صنعاء. وكل طرف يعتبر ان شعار الوحدة يحرّض الشعب لأن الشعب اليمني كله يؤيد الوحدة، فالذي يرفع شعار الوحدة يحصل على تأييد.

في هذه الاثناء كتب بعض قدامى ضباط الثورة رسالة الى القاضي عبد الرحمن الارياني ومحسن العيني رئيس الحكومة احتجوا فيها على الحرب بين الشطرين ومن ضمنهم وزير الداخلية احمد الرحوي الذي كان متعاطفاً معنا وهذه الرسالة كانت تأييد للجنوب واضرّت بسمعة الشمال. طبعاً اتفاق القاهرة وبيان طرابلس بين الشمال والجنوب كان عبارة عن هدنة مؤقتة ولم يكن بياناً جديا. اوقف الحرب ذون ان ينتصر طرف على آخر، كان اتفاقا سياسيا، لكن الصراع ظل

محتدما بين الطرفين. الشمال يعتقد ان الجنوب متمرد ولازم ان يُضَم الى الشمال وتحقيق الوحدة بالقوة. والجنوب بقيادة الجبهة القومية-التنظيم السياسي وبقية الأحزاب المعارضة في صنعاء يعتقد انه لازم اسقاط النظام في صنعاء لأنه نظام رجعي موالي للسعودية وتوحيد اليمن تحت قيادة الاحزاب القومية والماركسية وبالذات التنظيم السياسي والحزب الديمقراطي الثوري المؤيد له هنا في صنعاء وكل الشخصيات اليسارية والتقدمية الموجودة في الشمال.

وهنا شنّ الشطران حربا دعائية واعلامية وحربا اقتصادية واغلقت الحدود واخذ كل طرف يؤيد حرب عصابات ضد الطرف الآخر. وكان لدى الشمال قوة كبيرة من الهاربين من الجنوب قدم لهم الدعم ودفع بهم للقيام بحرب عصابات ضد الجنوب بواسطة عناصر «جبهة التحرير» والمنشقين عن الجبهة القومية ومعروف ان الجبهة القومية انشقت الى يمين ويسار وهرب جماعة اليمين الى الشمال يتلقّون دعم السعودية والاردن والعراق احياناً.

حرب عصابات في الشمال

الجنوب من جهته بدأ يفكر بضرورة شن حرب عصابات في الشمال. ولزوم ان تشن المعارضة في الشمال حرب عصابات ضد نظام صنعاء. انا قابلت بعض القياديين في الدولة في الجنوب وابلغتهم بأني عائد الى صنعاء فحمّلوني رسالة الى قيادة الحزب في صنعاء يطلبون فيها من اعضاء الحزب وانصاره واعضاء احزاب اليسار في صنعاء بأن يدافعوا عن النظام في الجنوب وينظموا وحدات عسكرية تقاتل حكومة صنعاء وانهم مستعدون لدعمهم. نقلت هذه الرسالة الى صنعاء وكان شعوري اني عدت متأثراً بما سمعت في عدن وبضرورة ان نقولم بعمل ما وان الجماعة في عدن مستعدون للدعم وفي بالي تجارب كوبا وافريقيا وفيتنام وغيرها. كنا نعتقد اننا ندافع عن النظام في عدن واننا سوف نسقط النظام في صنعاء بتطويقه من القرى والارياف. ناقشت قيادة الحزب الموضوع وانقسمت بين يمين ويسار، قسم يؤيد حرب العصابات وقسم يعارضها ويقول ان لا إمكانية لدينا لشنّها لأن الحزب ضعيف

والمجتمع متخلف والقبائل قوية ولا امكانية لحرب عصابات في الشمال. كان السياسيون على رأس هذا القسم: عبد الحافظ قائد وعبد القادر سعيد، الله يرحمه، كان سياسي كبير في الحزب. كنا نعتبرهم من اليمين لكنهم كانوا أنضج منا يفكرون بشكل صحيح الى جانبهم يحيى عبد الرحمن الارياني واحمد زيد وعدد كبير من اعضاء اللجنة المركزية وهم يفضلون الاستمرار في العمل السياسي السلمي. وكان قسم آخر بزعامة سلطان احمد عمر ومالك الارياني وعلي مهدان الشنواح وآخرون، ويؤيدهم صغار الضباط ونحن الذين خرجنا من السجن والمطاردين من السلطة والمختفين، كنا نريد الحرب، وانا كنت مع المؤيدين للجناح اليساري.

استمر الخلاف داخل القيادة والجنوب يمارس الضغط بشكل قوي على الحزب الديمقراطي الثوري ليشنّ حرب عصابات وفيه ضباط كثر هاربون من الجيش يمكنهم ممارسة حرب عصابات. وعندما لاحظت قيادة الدولة في عدن ان الحزب الديمقراطي الثوري في صنعاء لم يستطع حسم الموقف وقد انقسم على نفسه، انشأت منظمة لها في الشمال أسمتها "منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين" واستقطبت اليها أعضاء من الحزب الديمقراطي الذين نزلوا الى عدن واخذوا اسلحة وتدربوا عليها على اساس ان الحزب متردد. وانا في العام ١٩٧٣ كنت اتنقل بين الشمال والجنوب بصورة سرية وفي ذات العام زاد الانقسام داخل الحزب الديمقراطي في صنعاء وازداد ضغط الدولة في الجنوب.

هنا برز جناح يساري في الحزب يرأسه سلطان احمد عمر، الموجود في عدن وقد درس في بيروت وهو من مؤسسي حركة القوميين العرب في اليمن ثم عاد الى عدن وتزعم الصف اليساري وانا كنت من مؤيديه. عقدنا دورة اللجنة المركزية للحزب في الشمال ولم نتفق فيما بيننا. ثم عقدنا مؤتمراً للجناح اليساري في عدن عام ١٩٧٣ وانتخبنا قيادة جديدة اقصينا منها كل التيار المعتدل ومن ابرز قياداته عبد القادر سعيد هادي وعبد الحافظ قائد الذي انتخب عضواً مرشحاً في اللجنة المركزية وكان ذات يوم الشخص الاول او الثاني في حركة القوميين العرب. وكان هذا الاستبعاد على اساس انهما يمثلان الجناح اليميني الذي يرفض الانخراط في المعركة

المسلحة، ولكنني اقول للتاريخ، ان عبد القادر سعيد هادي كان الرجل الأكثر نضجاً وتطوراً بيننا جميعاً.

انتخب سلطان احمد عمر امينا عاما للحزب وجار الله عمر وعبد الوارث عبد الكريم واحمد الحربي اعضاء في المكتب السياسي كما انتخب عبد الحميد خيبر امينا عاما مساعدا واعلنا تأييدنا للكفاح المسلح. لكن الحزب لم يمارس الكفاح المسلح بإسمه لأنه كان لديه عناصر مدنية في صنعاء وغيرها من المدن تتشكلت "منظمة جيش الشعب" شاركت في الكفاح المسلح الى جانب «منظمة المقاومين الثوريين في الجمهورية العربية اليمنية». واضطر الاخوة في عدن الى الاعتراف بـ«منظمة جيش الشعب» الا ان الافضلية لديهم كانت لـ«منظمة المقاومين الثوريين» لأنها هي التي بادرت في العمل المسلّح. مع ذلك، دعموا منظمة «جيش الشعب» بالأسلحة والمال وبدأ «جيش الشعب» يدرب الناس على الاسلحة في مناطق الشمال. في تلك الايام انا بقيت في عدن وزوجتي باقية في القرية، كُهال، فجاءت وقات السلطة الى قريتنا وهدموا منزلي وكثيرا من منازل الهاربين في عدن وطلبوا من زوجات الهاربين بفسخ عقود زواجهن من ازواجهن الهاربين باعتبارهم ملحدين واعتقلوا العديد من آبا ءواقرباء الهاربين.

اذا ما نظر المرء في قضية الكفاح المسلح في ذلك الوقت، والفلسفة التي ترتكز عليها، سوف يجد تأثُراً للأفكار الجيفارية والماوية، التي تقول بإمكانية محاصرة المدن من الارياف او الاستيلاء على السلطة عن طريق الكفاح المسلح. ولما كانت الحملات العسكرية ترسل من صنعاء الى المناطق المختلفة فتدمّر المنازل وتعتقل المواطنين رجالا ونساء، وتعدمم كل من تشتبه في ممارسته الكفاح المسلح او في تأييده، فلم يعد هناك امكانية بعد ذلك لأي موقف وسط.

واذا ما نظرنا الى الامر اليوم من الزاوية السياسية، كان الدفاع عن النظام في الجنوب مبرراً في ظل الهجوم الذي كان قائماً عليه من معارضيه لاسقاطه، ولكن من وجهة نظر موازين القوى وامكانية الاستيلاء على السلطة عن طريق الكفاح المسلح فلم يكن الخط السياسي الذي اتبع صائباً.

اما من الناحية الاخلاقية، فليس هناك شيء يمكن الندم عليه. لماذا؟ لأن الطرف الحاكم في صنعاء كان ممسكاً بالسلطة بالقوة، وقد صفّى معارضيه في احداث اوغسطس بوحشية وارتكب المجازر ونصب المشانق في صنعاء وغيرها. إذاً فمن وجهة نظر العمل السياسي، لم يكن هناك امكانية نجاح ذلك التكتيك لأن موازين القوى الداخلية كانت مختلة، ولم يكن النظام في عدن قادرا على تقديم الدعم الكامل للمقاومة، كما ان حلفائنا في الخارج كانوا يعارضون تلك السياسة ولا سيما الاتحاد السوفييتي، الذي كان يضغط على الجنوب للقبول بسياسة التعايش بين النظامين في اليمن، وعدم تدخل اي منهما في شؤون الآخر على اساس ان هناك دولتين ومعسكرين دوليين.

خطان في عدن حول الكفاح المسلح

اما موقف القيادة في عدن من قضية الكفاح في تلك الاثناء فقد انقسمت بين خطين ايضاً. الاول بزعامة المرحوم الرئيس سالم ربيع علي ويقف الى جانبه علي عنتر وصالح مصلح قاسم وعلي شائع هادي يؤيدون خيار النضال المسلح، وكان هذا الخط يرى وجود امكانية لاسقاط النظام في الشمال وتحقيق الوحدة اليمنية بالقوة.

وكان هناك خط آخر في الحزب بقيادة عبد الفتاح اسماعيل وعلي ناصر محمد وعدد من القيادات المدنية والسياسية يرى ان في ذلك مغامرة واحلاماً ثورية لا اساس واقعيا لتطبيقها على الارض، وهم يستحسنون الرأي السائد بين كثيرين من انصار النظام، وخاصة الاحزاب الشيوعية والاشتراكية العربية والعالمية التي ترفض الكفاح المسلح. وقد استمر هذان الرأيان حتى جاءت حرب العام ١٩٧٩.

يومها كانت زوجتي مريضة واسعفت في تعز عند خالها وعادت الى القرية وارسلت الحكومة الجيش واحتلوا قرى وضربوا قرى كثيرة واعتقلوا العديد من اقارب الهاربين في عدن وضغطوا على والد زوجتي لكي يفسخ عقد زواجي من ابنته لكنها رفضت رفضاً باتاً. نحن في عدن كانت ظروفنا صعبة هي ايضا حيث نعمل مقابل الحصول على ما يقيم بالأود ولم يكن معنا مال فلم استطع ارسال المال

لها لكنها رفضت الطلاق وقالت لا يمكن ان اقبل فسخ عقد زواجي وظلت في القرية ولم تستطع الوصول الى عدن ولا انا استطعت الوصول الى القرية. واستمر الصراع بين مقاتلي جيش الشعب وقوات السلطة كرّ وفر، تقدم وتراجع من الجانبين.

في هذا الوقت استولى ابراهيم محمد الحمدي على السلطة في انقلاب ابيض في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٤ فغادر القاضي الارياني السلطة. كان الحمدي جزءا من تركيبة النظام في صنعاء. كان معنا عضواً في حركة القوميين العرب ولكن بعد احداث اغسطس ١٩٦٨ نحن دخلنا السجن وهو بقي في الدولة واستطاع ان يشتغل حتى وصل الى قمة السلطة.

وبعد وصول الحمدي الى السلطة في صنعاء غيّر اتجاهه السياسي وبدأ يعمل ضد القوى التقليدية. اصدر قوانين وتشريعات جديدة وحاول ان ينشيء دولة نظام وقانون واوقف الحملات العسكرية على المناطق واقام علاقات سرية مع النظام في عدن واتصل بالمعارضة في الشمال وببعض افراد المقاومة الشعبية والحزب الديمقراطي الثوري. فتقرر ارسال الاخ عبد الحميد خيبر الى صنعاء لمقابلة الحمدي بصورة سرية. واخذت السياسات تتقارب فيما كان وسطاء عديدون يبحثون عن حلول للمشاكل الدائرة في تلك المناطق وعاد الكثير من الذين خاضوا الكفاح المسلح الى مناطقهم وبدأ السلام يعمّ مناطق الصراع في المناطق الوسطى وهدأ الصراع. خففنا من الكفاح المسلح لكن الحمدي، على الرغم من تحسن العلاقة مع الجنوب في ايامه الاخيرة، لم يستطع ان يحوّل ذلك الى سياسة علنية بسرعة، حيث كثرت التدخلات في الاوضاع القائمة في صنعاء، خصوصاً ان السعودية وبعض دول الخليج كان لا يزال لها تأثير كبير على مجرى الصراع فأختلف الحمدي مع السعودية ومع القوى التقليدية والمشايخ التي كنا نعتبرها قوى رجعية كما كان الحمدي يخشى من بعض القوى الموجودة في الجيش والامن، خصوصاً ان محمد خميس كان لا يزال مهيمناً على الامن الى درجة ان الحمدي كان يستقبل المقاومين بطريقة سرية.

الجبهة الوطنية الديمقراطية

في عام ١٩٧٦ شكلنا «الجبهة الوطنية الديمقراطية» التي تكونت من المنظمات والاحزاب الآتية: الحزب الديمقراطي الثوري اليمني؛ منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين؛ وحزب يساري اسمه حزب العمل اليمني؛ وحزب البعث الموالي للعراق؛ كما انضم للجبهة بعض الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة سبتمبر ١٩٦٢ ولكن انضمامهم كان سريا ومنهم وزير الداخلية محمد الرحومي وصالح الأشول الذي هو الآن سفير اليمن في دمشق. بدأت الجبهة الوطنية تمارس العمل السياسي لكن مقرها الرئيسي كان في عدن وهدفها اسقاط النظام في صنعاء وتحقيق الوحدة اليمنية. لم يكن حزب البعث مرتاحا من الحمدي ومع ذلك هدأنا الكفاح المسلح وبدأنا بالعمل السياسي. ووقعت مشكلة جديدة عندما نشب خلاف داخل التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية في الجنوب بين سالمين الذي كان يميل الى الخط الصيني، وهو رجل دولة مقتدر، وبين عبد الفتاح الذي كان يميل الى الخط السوفييتي ويعارض بعض الإجراءات الاقتصادية المتشددة مثل تأميم الدكاكين الصغيرة وغيرها. أصِبنا بخسارة شديدة بعد هذا الانقسام. بدأ الحمدي ينسج علاقة مع سالم ربيع علي وبين صنعاء وعدن. لم يكن الحمدي ضد عبد الفتاح لكن الانقسام في الجنوب كان كبيرا بسبب النزاع على السلطة. وعبد الفتاح اسماعيل كان مع الاحزاب التي انضمت الى الجبهة القومية - الماركسيين وحزب الطليعة الذي جاء من البعث - وبدأوا يكوّنون مجموعة كبيرة ضد سالمين الذي كان رئيس الدولة. وسالمين رجل عملي ولا يحب المثقفين ويعتقد انهم بتاع كلام كثير وكان يتهمهم بأنهم غير عمليين وانهم تابعون الاتحاد السوفييتي وهم يتهمونه بأنه رجل فردي يعمل لوحده ولا يريد بناء مؤسسات.

انا كنت معجباً بالشخصيتين. كنت معجباً بسالمين كثيراً وايضاً كنت معجبا بجوانب كثيرة عند عبد الفتاح اسماعيل لكني ضد الإنقسام. وكنا لا نزال غير موجودين في الحزب ولدينا في الشمال الحزب الديمقراطي الثوري والجبهة الوطنية ولم نكن نرحب بالخلاف واستمر الخلاف بين سالمين والآخرين وشكلوا جبهة واسعة

ضده من المثقفين وضباط الجيش وعلي ناصر وعبد الفتاح وغيرهم، كلهم كانوا ضد سالمين. وهو كان يمثل اقلية في الحزب لكن كان له تأييد في اوساط الشعب اكثر منهم وانا كنت اعيش في عدن واعرف ان له تأييدا شعبيا كبيرا، وكانت الاتهامات متبادلة بين الطرفين.

قصة اغتيـال ابراهيم الحمدي

سبق ان اشرت ان الحمدي بعد ان وصل الى السلطة في صنعاء غيّر اتجاهه السياسي وبدأ يعمل ضد القوى التقليدية ويجري اتصالات سرية مع المعارضة في الشمال ومع النظام في الجنوب. وحصل تطور مفاجىء إذ اختلف الحمدي مع السعودية ومع القوى التقليدية في الشمال واراد التفاهم مع الجنوب بصورة صريحة وقرر زيارة عدن وفي ليلة سفره الى عدن دبّر نائبه احمد حسين الغشمي ومعه عدد من الضباط عملية انقلابية. دعوا الحمدي الى حفلة غداء في منزل الغشمي وقتلوه مع اخيه عبد الله الحمدي الذي كان قائد قوات العمالقة، وصهره علي قناف زهرة، قائد سلاح المدرعات. اذيع الخبر في صنعاء ان عملية اغتيال قد وقعت وانهم وجدوا بنات مقتولات بجانب الحمدي وشقيقه، ولكن كان معروفاً ان ضباط الجيش هم الذين قاموا بقتله بدعم من الملحق العسكري السعودي صالح المديان وارادوا ان يشوهوا سمعته عندما احضروا جثث لفتاتين [فرنسيتين] الى جانب جثته مع اخيه.

وهذا غير صحيح لأن الاطباء عندما شرحوه وجدوا ان هناك فارق سبع ساعات بين وقت اطلاق النار على البنات واطلاق النار على الحمدي واخيه وصهره. كانوا عارفين ان الحمدي لديه شعبية وهم لا يريدون ان يقولوا انهم قاموا بانقلاب عليه. ولأنه معروف انه دخل للغداء في منزل احمد الغشمي كانوا يريدون تشويه سمعته انه كان مع البنات وانه قتل على عشق وعلى دعارة إلـخ.

اثار الحدث زلزالا سياسيا في اليمن كله شمالاً وجنوباً. وفي يوم تشييع الجنازة طلع سالمين من عدن وشارك في التشييع. وفي اليوم الثاني اثار الخبر حسرة الطرفين في عدن لكن سالمين كان شجاعاً. طلع الى صنعاء واثناء مشاركته في دفن

الحمدي رافقه الغشمي وشاهد سالمين المتظاهرين وهم يرجمون الغشمي بالبيض الفاسد والشنابل [النعال] ويقولون له: انت القاتل يا غشمي. والحمدي كانت شعبيته طاغية كبيرة جداً ولعله اكثر رئيس في الشمال حظي بشعبية.

عاد سالمين الى عدن واقسم اليمين انه لازم ينتقم للحمدي. نحن عقدنا عدة اجتماعات في عدن مع سالمين ومع القيادات الاخرى قررت القوى السياسية التي في الحكم والقوى السياسية التي من الشمال في الجنوب ان الشعب والقوى السياسية في الشمال على استعداد للانتفاضة ضد حكم احمد الغشمي وقد ادى هذا الامر الى تغير المزاج الشعبي في الشمال، حيث انتشرت ردود الافعال على قتل الحمدي في كل المناطق وهرب العديد من انصاره الى عدن. وصارت القوات التابعة للجبهة الوطنية الديمقراطية تدخل المناطق وتنتشر من جديد ونشأ جو محموم بين الشمال والجنوب. وبدأنا مع سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل نناقش انشاء حزب واحد على مستوى الوطن اليمني كله.

في آذار/مارس عام ١٩٧٩ وقّعت ستة احزاب يسارية على تكوين الحزب الجديد الذي هو الحزب الاشتراكي اليمني. لكن استمر الخلاف في عدن بين الجناحين. وفي اواخر ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨ أمر سالمين بخط يده وبقلمه بأن يرسلوا حقيبة ملغومة للغشمي الى صنعاء. واتصل بأحمد الغشمي وقال له انا سأرسل لك رسولا واعيد لك الجنود الذين هربوا الى الجنوب. وارسلَ الرسول الى صنعاء واسمه مهدي وهو يحمل الحقيبة واثناء مقابلة الغشمي انفجرت الحقيبة وقتل الغشمي والرسول القادم من عدن. قامت ضجة في الجامعة العربية التي ادانت ما حصل وحمّلت الجنوب المسؤولية بل حملت سالمين وعبد الفتاح المسؤولية شخصيا. لم يكن بقية اعضاء المكتب السياسي يعرفون بالقرار. وقد توتر الجو في عدن وطلبت اللجنة المركزية من سالمين ان يستقيل من منصبه ونحن كنا في عدن. استقال سالمين وجهّزوه للسفر الى اثيوبيا لكن الحرس حقه رفض ان يسافر واطلقوا النار على الحرس في المبنى حيث يجتمع بقية اعضاء المكتب السياسي. ونشبت الحرب في عدن وقُتِل سالمين. وهنا هدأ الخلاف. ولكن التوتر بين الشمال والجنوب لم ينته، بل

استمر وبدأت الحشود العسكرية من الشمال والجنوب وانا ارسلت الى الشمال، وقلنا ان النظام لن يسقط.

قبل ان ندخل الى الحديث عن الحرب مباشرة، اريد ان اقول شيئا عن العناصر التي استجدت ومهدت لقيام الحرب. طبعاً كما قلت مناخ التوتر الذي تلا استشهاد الحمدي ثم اغتيال الغشمي واعدام سالمين رحمه الله والذي كان رجل دولة ممتازاً وضع اليمن كله، شمالا وجنوباً، في حالة صراع متعدد الاطراف. التوتر قائم بين الدولتين من جهة ومن جهة أخرى، صراع في الشمال ذاته حيث عادت اجواء الحروب السابقة بين الجبهة الوطنية وقوات نظام صنعاء، وعاد مقاتلو الجبهة الى الجبال وعاد الظهور المسلّح في بعض المناطق التي كان للجبهة تواجد فيها وشهدت العديد من المدن والمناطق اليمنية العديد مؤتمرات شعبية تدين اغتيال الحمدي. وكان هناك جو شعبي معارض للنظام القائم في صنعاء باعتباره مسؤولاً عن اغتيال الحمدي ومؤيد للانقلاب عليه. ومعروف ان الرئيس علي عبد الله صالح قد اختير رئيساً للجمهورية بعد مقتل الغشمي وقد كان حينها قائداً للواء تعز وهذا لم يغيّر من الاجواء القائمة حيث استمرت المعارضة في الشمال ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح مثلما كانت من قبل ضد سلفه.

محاولة انقلاب الناصريين

وفي هذا المناخ حاول التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والذي كان يعمل تحت اسم جبهة ١٣ يونيو، وكان الحمدي عضوا فيه غير معلن، تنظيم انقلاب عسكري في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ضد الرئيس علي عبد الله صالح. كانت المحاولة الانقلابية سلمية حيث لم يقتل او يعتقل احد في هذه المحاولة وشارك فيه العديد من وحدات الجيش. الا ان الانقلاب فشل بعد ساعات من اعلانه وتمكن الموالون لعلي عبد الله صالح التغلّب عليه في تعز وما ان سمع علي عبدالله صالح بخبر الانقلاب حتى عاد ظهر ذلك اليوم الى صنعاء.

ترتب على فشل الانقلاب عدة نتائج:

أولها، اعتقال معظم قيادات التنظيم الناصري، وتنظيم ١٣ يونيو، بقيادة عيسى محمد سيف، كما تم اعتقال العديد من المدنيين العسكريين وبعض الوزراء واعدمت القيادة المدنية والعسكرية للتنظيم الناصري بعد محاكمة سريعة وملفّقة لم تتوفر لها ابسط اجراءات المحاكمة العادلة.

والنتيجة الثانية هي توسع نطاق الاعتقالات ضد الاحزاب اليسارية والوطنية وبالذات الاحزاب التي كانت تحضر للاندماج وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني مثل حزب العمل اليمين، الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، حزب الطليعة الشعبية الذي جاء من البعث، اتحاد الشعب الديمقراطي الماركسي. وجرى ايضاً اعدام بعض قيادات الأحزاب اليسارية التي كانت معتقلة من قبل وتم اخفاء العديد منهم ولم يعرف مصير بعضهم حتى الوقت الحاضر. ومن هؤلاء القادة عبد الوارث عبد الكريم، عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطيو وسلطان أمين القرشي، عضو المكتب السياسي في الطليعة الشعبية، ووزير للتنمية سابق، والمقدم علي مِنى جبر ان، قائد سلاح المدفعية وبجانبه ضابطان آخران هما طه فوزي وعلي خان، او عبد العزيز خان، والاخير قائد سياسي مدني ينتمي للطليعة الشعبية وآخرين. كما توسعت الحملة ضد احزاب اليسار وتعرض الكثير من المعتقلين للتعذيب. وانا كنت في تلك الفترة اتنقل بين عدن ومناطق الريف في الجمهورية العربية اليمنية بشكل سري وعبر الجبال.

والنتيجة الثالثة، ان العديد من المشاركين في الانقلاب من ضباط الجيش والمدنيين من انصار الحمدي لم يعتقلوا وفروا بأسلحتهم ومعداتهم الى عدن وابرزهم المقدم انصار علي حسين والعقيد مجاهد القهالي الذي كان يقود بعض وحدات الجيش في عمران والجاور واستطاع مجاهد ان يجلب معه الى عدن الآلاف من القبائل بما في ذلك قبائل من شمال صنعاء والجوف وصعدة وغيرها.

حرب فبراير ٧٩

والمعارضة السوفياتية

كان وصول القبائل الى عدن حدثاً تاريخياً بارزاً لأن قبائل شمال الشمال قبل ان يحدث هذا التطور كان لديها موقف سلبي ازاء الاشتراكية او النظام القائم في عدن. وكانت الدعايات ضد هذا النظام تؤثر كثيراً على رؤية الناس له. بوصول هؤلاء المواطنين الى عدن وتغيير وجهة نظرهم نحو النظام القائم في عدن تغيّرت موازين القوى في الساحة اليمنية. وعلى اثر ذلك اعيد تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية، بما هي قوة معارضة للنظام القائم في الجمهورية العربية اليمنية من جديد وانضم اليها معارضون الجدد الذين من ضمنهم الناصريون ومجاهد القهالي. اشتدت الحرب الاعلامية بين النظام في الشمال والجنوب. واضطربت الاوضاع من جديد وتفاقمت لتصل الى حرب شباط/فبراير ١٩٧٩ التي شارك فيها الجيش في الجنوب وافراد المقاومة المسلحة في المناطق الوسطى من الشمال. انتصر الجيش الجنوبي ومعه الجبهة الوطنية وفصائل المقاومة وتمكنوا من الاستيلاء على مناطق واسعة في الشمال وهزم الجيش الشمالي وتشتت شمله واصبحت الطرق مفتوحة الى صنعاء. ولكن حدث التدخل الاقليمي والدولي الرافض لنتائج الحرب في ايامها الاولى ووقفت جميع الدول الاقليمية والعربية والدولية الى جانب حكومة علي عبد الله صالح في صنعاء. واتخذت جامعة الدول العربية قرارا بإيقاف اطلاق النار ولعبت المملكة العربية السعودية والعراق وسورية دوراً في اتخاذ ذلك القرار. واستعد الجيش العراقي والسوري للتدخل - حيث كانت الحكومتان العراقية والسورية على وئام في تلك المرحلة - وفرض قرار وقف اطلاق النار والحيلولة دون هزيمة الشمال وانتصار الجنوب في المعركة. وعملت الولايات المتحدة الاميركية، بطلب من السعودية، على ارسال السلاح والمعدات والذخائر الى صنعاء على وجه السرعة ودفعت السعودية ثمن الصفقة. ولكن الموقف الأقل توقعا والاشد تأثيراً على مجرى الاحداث هو الموقف السوفييتي حيث ارسلت القيادة السوفييتية انذاراً سريعاً الى حكومة عدن يطالبها بوقف اطلاق النار فوراً وابلغت موسكو حكومة عدن ان القيادة السوفياتية تعارض بقوة اسقاط حكومة صنعاء.

لماذا؟ على اعتبار ان ذلك يهدد السلام العالمي. ويبدو انه كان هناك تفاهم بين الاتحاد السوفييتي واميركا على ضمان استمرار الاوضاع القائمة في اليمن كما هي عليه، على اعتبار ان الشمال منطقة نفوذ غربية والجنوب منطقة نفوذ شرقية ولا بد من الحفاظ على الوضع القائم واعادته الى ما كان عليه. وقد أشفعت القيادة السوفييتية موقفها بموقف عملي تمثل بوقف تزويد جيش الجنوب بصورة فورية. ولما كان الاتحاد السوفييتي هو المصدر الوحيد لتسليح الجيش الجنوبي فقد كان لهذا الضغط تأثير حاسم على مجرى الحرب، خصوصا بعد ان نفذت الذخائر، وبالذات قذائف المدفعية والطيران، ولا يوجد مصدر لتعويض ما نفذ ولا مصدر آخر بديل عن الاتحاد السوفييتي. وقد أثّر الموقف السوفييتي على الدول الاخرى مثل كوبا والمانيا الشرقية والصين التي التزمت بالموقف السوفييتي. وكان اتفاق الاميركان والروس قد أثّر على الصين وغيرها، مع ان للصين سياسة خاصة لا مع السوفييت ولا مع اميركا. ويبدو ان الاميركان ابلغوا السوفييت انه في حال استمرار الحرب وعدم توقف زحف الجيش الجنوبي نحو الشمال فإن هذا سوف يقود الى صراع بين القوتين وانه هذا خرق للتفاهم بينهما.

اما لماذا لم تتحدث القيادة الجنوبية مع الاتحاد السوفييتي قبل الحرب، فلأنهم كانوا يخشون او كانوا يعرفون ان السوفييت سيعارضون الحملة العسكرية، كونهم ملتزمين ببقاء نظامين في اليمن. بل كان السوفييت يعارضون حتى نضال الجبهة الوطنية. ولهذا حاولت القيادة في عدن وضع السوفييت امام الامر الواقع ولكن لم تفلح سياسة الامر الواقع. اتخذ السوفييت قراراً حاسماً لا رجعة عنه وزاد الطين بلة ان فروع الأحزاب المدنية في الشمال كانت تبحث عن عقد مؤتمرات لتوحيد نفسها فتعرضت قياداتها وتعرض اعضاؤها للاعتقال وهذا ما اربك فصائل المعارضة وبالذات اجنحتها المدنية.

اجتمعت القيادة السياسية والعسكرية في الجنوب بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، الامين العام وحضور علي ناصر محمد وعلي عنتر وصالح مصلح، ابرز القادة وانا حضرت الاجتماع ايضا. فابلغنا عبد الفتاح بالطورات السياسية وبالموقف السوفييتي

والعربي واقترح على الاجتماع أن تقبل الدولة في الجنوب وقف اطلاق النار كموقف لا حياد عنه والتفاوض على مرحلة ما بعد الحرب. وهنا انقسم المجتمعون بين مـؤيد ومعارض وقد كنت انا من بين المعارضين لوقف اطلاق النار وهو الموقف الذي اتخذه ايضاً ممثلو الجبهة الوطنية الديمقراطية والمقاتلون في الشمال. اما القيادات الجنوبية فقد اعترض على الاقتراح كل من الشهيد علي عنتر، اوزير الدفاع حينها، ووزير الداخلية صالح مصلح قاسم، وبعض القادة العسكريين. ولكن عبد الفتاح حصل على تأييد بقية اعضاء المكتب السياسي من المدنيين في الجنوب وعندما اضطرب الموقف سأل مسؤولو التموين في الجنوب عما اذا كان لديهم ذخائر، فابلغوه ان الذخائر نفذت. وبناء على الحاح عبد الفتاح، وهو رئيس مجلس الرئاسة وامين عام الحزب، وافق الاجتماع على مقترح وقف اطلاق النار. انا كنت معارضاً واعتبرت هذه نكسة خطيرة وأصبت بالإحباط ولكن واضح ان المنطق والحسابات المادية للمعركة عقلياً كانت تقف الى جانب عبد الفتاح اسماعيل والقيادة المدنية وان البديل الوحيد لتجنّب هزيمة عسكرية هو القبول بالضغط الدولي العربي لوقف اطلاق النار.

محادثات الكويت

اعلن الجنوب استعداده لوقف اطلاق النار وارسلت الجامعة العربية بعض وزراء الخارجية العرب للإشراف على وقف اطلاق النار والاتصال بالقيادتين وتم الاتفاق على عقد محادثات في الكويت بين الطرفين المتحاربين بما في ذلك ممثل الجبهة الوطنية والذين كانت حكومة صنعاء لا تعترف بها ولكن كان هذا جزءاً من التسوية بين حكومة صنعاء وعدن التي قالت لصنعاء انه لا بد لكم ان تقبلوا التفاوض مع المعارضة. وفي شهر شباط/فبراير ١٩٧٩ سافرنا الى الكويت كان الوفد من عدن يرأسه عبد الفتاح اسماعيل الى جانب وزير الخارجية المرحوم محمد صالح مطيع ووزراء آخرين كما حضر من جانب الجبهة الوطنية سلطان احمد عمر ويحيى الشامي وجار الله عمر. عقدنا المحادثات في قصر امير الكويت وكان وفد الشمال

يرأسه علي عبد الله صالح ومعه بعض المدنيين والعسكريين. وكانت تلك اول مرة التقي بعلي عبد الله صالح. كان الجو العام متوترا ومثيرا للمشاعر ولكن الجميع في النهاية رضخوا للضغط وباشروا بإجراء المحادثات. وكانت حكومة صنعاء تريد الوصول الى هدنة عسكرية مؤقتة. لم يتقبلوا الهزيمة لكن وفد حكومة الجنوب والجبهة الوطنية كانا يريدان التوصل الى اتفاق سياسي حول مستقبل اليمن والدخول في اجراءات تحقيق الوحدة اليمنية لأن الجنوب كان يشعر انه في موقف عسكري اقوى. وبعد يومين او ثلاثة ايام من المحادثات تم الاتفاق من ناحيتين:

الاول، اتفاق بين حكومتي صنعاء وعدن على توحيد اليمن بعد فترة انتقالية تستمر لمدة عام وتتم الوحدة بناءً على الاتفاقيات السابقة وقد وقّع الاتفاق عبد الفتاح اسماعيل وعلي عبد الله صالح.

والثاني، تفاهم بين المعارضة والسلطة في صنعاء يقضي بإيقاف المعارك بين الجبهة والسلطة وسحب قوات الجيش الشمالي من المناطق والقرى واقامة ادارة مدنية وعدم ملاحقة افراد الجبهة الوطنية وايقاف الحملات العسكرية على القرى التي كانت الجبهة تسيطرة عليها وكذلك التعويض عن الاضرار وانخراط افراد الجبهة الوطنية في المستقبل في مؤسسات الدولة.

في ذلك الوقت لم يكن مسموحا للأحزاب الشمالية ان تمارس نشاطها السياسي. ولكن بعد شهرين من الاتفاق نقضته حكومة صنعاء ولم تكن جادة لا مع النظام في الجنوب ولا مع الجبهة الوطنية. كانت تريد كسب الوقت فقط. اخذت ترتب جيشها وتركّز على تصفية الجبهة الوطنية بعد ان حصلت على الدعم العسكري من اميركا وبعض الدول الاخرى بما في ذلك من الاتحاد السوفييتي. حصلت على مئات الملايين من الدولارات من دول الخليج. طبعاً قوات الجبهة كانت قادرة على المقاومة وتمكنت من افشال العديد من الحملات العسكرية. ولكن الاتحاد السوفييتي تدخّل من جديد وطلب من الجنوب ايقاف عمليات الجبهة الوطنية والمقاومة وتأمين الخضوع للحكومة الرسمية في صنعاء وتمكينها من استعادة السيطرة على المناطق التي تسيطرت عليها الجبهة الوطنية. وقابل السفير السوفييتي في عدن قيادة الجبهة وانا

قابلت السفير عدة مرات وابلغني ان الاتحاد السوفييتي يعارض اي نوع من انواع الصراع مع الجيش في الجمهورية العربية اليمنية. وتواصل الضغط السوفييتي على حكومة عدن بأن توقف دعمها للجبهة الوطنية.

بطبيعة الحال نحن نقول ان الحكومة هي التي بدأت بالحرب، هي التي خرقت الاتفاق ونحن كنا نريد ان نستمر في القتال لنصل الى اتفاق متوازن لأننا ندرك ان الجهة التي نعتمد عليها اي الجنوب وضعها الاقتصادي صعب ولا سلاح لديها وهي محاصرة عربياً ولم يكن الموقف داخل القيادة الجنوبية موحّداً تجاه هذا الموضوع حيث هناك من يؤيد الموقف السوفييتي ويرى ان المطلوب بناء الاشتراكية في الجنوب مثل المانيا. وما لبث الخلاف ان انفجر داخل القيادة الجنوبية من جديد.

ابناء الشمال في صراعات الجنوب

هناك كلام كثير يقال عن دور ابناء الشمال في الصراعات الدامية التي شهدها النظام في الجنوب والادعاء بانهم سبب في اندلاع الكثير من المواجهات الدامية فيه. نحن لم نكن طرفاً في اي صراع في الجنوب على الاطلاق وعلى العكس من ذلك، كان الصراع داخل الحزب الاشتراكي في عدن يفصلنا عن الاخوة المتصارعين فيه.

عندما كنا في عدن في السبعينات حدث الصراع بين الرئيس سالم ربيع علي وخصومه، لكننا لم نكن طرفاً فيه، لأن الحزب حينها لم يكن قد توحّد في اطار الشمال والجنوب، فقد كنا نعمل تحت اسم الجبهة الوطنية في الشمال كفصيل سياسي معارض، وكانت الجبهة مكونة من حزب الطليعة الذي تحول من البعث، والحزب الديمقراطي الثوري، الذي تحول من حركة القوميين العرب، ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، وحزب العمل اليمني، واتحاد الشعب الديمقراطي كما دخل الناصريون والسبتمبريون [ضباط ثورة ١٩٦٢] في هذه الجبهة لبعض الوقت.

كانت علاقتنا مع الأخوة في الجنوب علاقة تحالف وتفهم، وعند اندلاع الخلاف بين الرئيس سالمين والآخرين لم نكن مرحبين به على الاطلاق، كما لم نكن طرفاً فيه. كان البعض منا يتعاطف مع عبد الفتاح اسماعيل والبعض الآخر مع سالم

ربيع علي وكنت شخصياً معجباً بصفات في كل منهما، فقد كنت ارى في سالمين رجل دولة ولديه شيء من الكاريزما، وعلاقتي به كانت اقدم من علاقتي بعبد الفتاح اسماعيل، لأن سالمين اتى الى صنعاء قبل احداث اغسطس ١٩٦٨ في صنعاء وعشنا مع بعض، وعندما نزلت الى عدن كان اول من استقبلني فيها، وكان سالمين رجلاً نشيطاً ويحسن علاقته بالآخرين، وكنت معجباً بدينامية الرجل وسرعة بديهيته، وقدرته على مجابهة الاحداث، وكان باختصار رجلا صاحب قرار.

فوجئنا بالصراع، وعندما تم اقصاء سالمين ووقع القتال، لم نعد قادرين على التأثير في الامر. بعد انتصار الطرف المناوىء لسالمين لم يعد بالامكان السيطرة على الوضع. وكانت احداث سالمين مرتبطة بمقتل الرئيس الحمدي في صنعاء ثم مقتل الرئيس احمد حسين الغشمي والذي قتل من قبل الفدائي مهدي المعروف بـ "تفاريش" وتعني بالروسية "الرفيق" وذلك بتعليمات من سالمين الذي اعطى امراً بذلك لصالح مصلح، بناءً على طلب من صالح مصلح. وكان المرحومان سالم ربيع وصالح مصلح قد وعدا بأن لا يتركا حادثة مقتل الحمدي تمر دون ان يأخذا بالثأر، لأنهما شعرا بالإهانة، خصوصاً وانه تم اغتيال الرئيس الحمدي عشية زيارته الى عدن.

وهذا الانتقام حدث فعلاً من خلال قتل الرئيس الغشمي، فأعتبر خصوم سالمين ان الحادث أضر بالدولة في الجنوب، لأنه تم دون علم المكتب السياسي والحزب، لهذا كان لا بد ان يتحمل الرئيس مسؤولية القرار وتبعاته. صحيح ان مقتل الغشمي كان محل ترحيب للجميع، على الرغم من عدم تعبيرهم عن ذلك، الا ان خصوم سالمين اتخذوا ذلك كذريعة لتصفية الحساب معه، فقد كان ثمة خلافات داخلية، وقد حُسم الموضوع دون ان نكون طرفاً فيه من قريب او بعيد. وعلى اي حال، ندم الجميع على ذلك، كل الأطراف ندمت بدون استثناء، لأن مقتل سالمين كان في الحقيقة خسارة واقول صراحة ان سالمين لو لم يقتل وأرسل الى اثيوبيا، كما تم الاتفاق عليه، ومكث هناك كان لقيادة الحزب ان تعيده بعد مرور عدة اشهر. أنا على يقين من ان سالم ربيع وخصومه لم يكونوا راغبين في الدخول في قتال مسلح، لكن

ما حدث ان احد افراد الحرس الخاص بالرئيس اعتبر انه اذا سافر فسوف يتخلى عنهم، فأطلق النار على مقر اجتماع المكتب السياسي في منزل علي ناصر محمد، وهناك اندلع القتال، وبدأت المعارك واتخذ قرار بعدها بإعدام سالمين وبقية القصة معروفة. بعد ذهاب سالمين، اتضح انه ترك فراغاً كبيراً لم يملؤه احد وكان فعلاً يعد ركناً ثالثاً الى جانب عبد الفتاح وعلي ناصر. وفي رأيي ان احداث سالمين عام ١٩٧٨ كانت بداية الانكسار لما حدث لاحقاً، لأن هذا الخلاف أثّر كثيراً ووضع الاساس للصراعات التي تلاحقت فيما بعد.

ولادة الحزب الاشتراكي الموحد

كما سبق ان اشرنا، بدأنا مع سالم ربيع علي الحوار لتأسيس الحزب الموحد لليمن كله. وبعد حرب عام ١٩٧٩ بين الشمال والجنوب توصلنا الى توقيع اتفاق بين الاحزاب السياسية في الشمال والجنوب، الاحزاب الحاكمة وغير الحاكمة، من اجل ان تتجد تنظيمياً وسياسياً في حزب واحد يسمى "الحزب الاشتراكي اليمني"، وكنا في هذا نحاول استلهام التجربة الفيتنامية، يعني حزب واحد جزء منه يحكم وجزء آخر يعارض ولكن من غير الإعلان عن انه حزب موحد. فشكلنا حزبا واحدا وقيادة واحدة ولكن أعلنا ان هناك حزباً في الشمال يسمى "حزب الوحدة الشعبية" وحزبا في الجنوب يسمى "الحزب الاشتراكي اليمني" لكن الحزب كان واحداً والمكتب السياسي واحد.

وفي ٩ ديسمبر ١٩٧٨ تم التوقيع على تكوين الحزب الاشتراكي اليمني من الاحزاب والمنظمات الآتية:

– الحزب الديمقراطي الثوري في الشمال وقّع عنه جار الله عمر وسلطان أحمد عمر.

– التنظيم السياسي الموحد في الجنوب وقّع عنه عبد الفتاح اسماعيل وعلي ناصر محمد.

– حزب الطليعة الشعبية الذي جاء من البعث في الشمال وقّع عنه يحيى محمد

الشامي وعبد العزيز محمد سعيد.

– الاتحاد الشعبي الديمقراطي الذين هم الماركسيون في الشمال والجنوب وقّع عنه عبد الله صالح عبده ومحمد عبد ربه السلامي.

– منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، منظمة المسلحة في الشمال المدعومة من عدن، وقّع عنها حسين الهُمزة ومحمد صالح الحدي.

– حزب العمل الموجود في صنعاء وفي عدن، وقّع عنه عبد الواحد غالب "المرادي" وعبد الباري طاهر.

عقدت هذه الاحزاب عقدت مؤتمرات لها كلاً على حدة ثم عُقد مؤتمر عام واحد للحزب في عدن في مارس ١٩٧٩ واتفق الجميع على برنامج سياسي واحد ومكتب سياسي واحد ولجنة مركزية واحدة وان يكون هناك فرعان للحزب فرع علني في الجنوب يحكم هو الحزب الاشتراكي اليمني وفرع سري في الشمال يعمل تحت اسم "حزب الوحدة الشعبية اليمني في الجمهورية العربية اليمنية" الى جانب الجبهة الوطنية الديمقراطية. وقد تم اختياري في هذا المؤتمر عضواً في المكتب السياسي، ومساعد سكرتير حزب الوحدة الشعبية، صالح مصلح قاسم وزير الداخلية في عدن آنذاك. وبعد عدة اشهر انتخبتني اللجنة المركزية سكرتيرا علينا لحزب الوحدة الشعبية في الشمال باقتراح من صالح مصلح قاسم الذي تخلى عن السكرتارية. وكان ثمة الجبهة الوطنية التي يرأسها المرحوم سلطان احمد عمر. وكان المكتب السياسي يضم ٢٥ عضواً وانا كنت ممثل الحزب في قيادة الجبهة الوطنية التي تضم أعضاء وتنظيمات من خارج الحزب.

استمر الصراع في الشمال وعادت العلاقة بين الشمال والجنوب الى التوتر ولم ينفّذ اتفاق الكويت بين الحكومتين وكانت تلك الفترة صعبة لأنه حصل انقسام في قيادة الحزب في الجنوب. كانت الظروف صعبة بالنسبة لنا لأننا ظللنا نقاتل ضد النظام في الشمال والحكومة غير مستعدة لتقديم اي تنازلات، اذ كنا نخوض الصراع في ظروف صعبة والمكتب السياسي في الجنوب منقس بين مؤيد لاستمرارنا في العمل المسلّح وقائل بأنه لا بد ان ننسحب كلياً وبسرعة. هنا حصل الانقسام داخل القيادة في

الجنوب ما بين عبد الفتاح اسماعيل ومعه بعض الشخصيات من جهة وعلي ناصر وعلي عنتر مصالح مصلح ومحمد صالح مطيع وعلي سالم البيض وعلي شائع ومعهم آخرون من جهة اخرى.

الفصل الخامس

من إقالة عبد الفتاح إسماعيل

الى وقف الكفاح المسلح في الشمال

بعد رحيل سالمين صار عبد الفتاح هو أمين عام الحزب[1] وتولى علي ناصر محمد رئاسة الدولة. وكان هذا وضعاً مناسباً وطبيعياً فتوزيع السلطة بهذا الشكل وفَصْل رئاسة الدولة عن امانة الحزب كان اجراءً ملائماً يتفق ومتطلبات الاوضاع القائمة. طبعاً كان خطأ عبد الفتاح انه أمسك برئاسة الدولة والحزب اقتداءً بما كان حاصلا في الاتحاد السوفياتي ايام بريجنيف الذي جمع بين منصبي رئاسة الدولة وامانة الحزب. وردت مقترحات بأن يجمع عبد الفتاح بين منصبي الامانة العامة ورئاسة مجلس الشعب الأعلى (رئاسة الدولة) على ان يتولى علي ناصر رئاسة الوزراء وفي اعتقادي ان هذا الاجراء لم يكن ملائما، لأن إقصاء علي ناصر من رئاسة الدولة خلق بعض الحساسية عنده. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تراكمت المسؤوليات على عبد الفتاح ، بينما مواصفاته وإمكانياته تفرض ان يقتصر دوره على رئاسة الحزب، ويكون بمثابة "المرشد العام"، اذا صح التعبير، الامر الذي خلق جواً من الانتقادات لأداء عبد الفتاح في منصب رئاسة الدولة رغم ان العبء الرئيسي في الامور التنفيذية يقوم به مجلس الوزراء.

وقعت تطورات فاقمت الخلاف من ضمنها الآثار التي ترتبت على حرب عام ١٩٧٩ بين الشمال والجنوب. لعب عبد الفتاح اسماعيل دوراً رئيساً في ايقاف الحرب كما ان السوفييت والجامعة العربية ضغطوا من اجل وقف القتال، فنشأ موقف نقدي تجاهه عند بعض القادة المتحمسين لمواصلة الحرب، واعتبروا عبد الفتاح مسؤولاً

[1] للدقة: كان عبد الفتاح إسماعيل امينا عاما للحزب زمن قيادة سالمين، الذي كان امينا عاما مساعدا ورئيسا للدولة.

عن التراجع الذي حصل، خصوصاً بعد اتفاق الكويت. فحمّلوه مسؤولية الهزيمة في الحرب وبعضهم الآخر حمّله مسؤولية شلل الدولة كونه كان يقضي الوقت مع المثقفين والشعراء ومنهم الشاعر علي احمد سعيد (أدونيس) يقرضون الشعر ويتناقشون في الفلسفة ولا يهتم بشؤون الدولة وانه ليس نشيطاً وديناميكياً مثل سالمين.

الى جانب ذلك كانت الاوضاع السياسية والاقتصادية متأزمة، حيث الدولة في الجنوب محاصرة من جميع الدول سواءً في الخليج او الشمال. وتسربت انباء عن تغييرات محتملة في قيادة الحزب، وان عبد الفتاح ينوي إحداث هذه التغييرات لصالحه. جميع هذه الملاحظات على عبد الفتاح ألّبت الآخرين عليه فتوحدوا ضده وكان لا بد من توزيع المناصب داخل القيادة بحيث يبقى عبد الفتاح امينا عاما للحزب ويتخلى عن رئاسة الدولة لعلي ناصر لأنه الأقدر على قيادة الدولة فيما عبد الفتاح رجل حالم مفكر وروحي ومرشد ومثالي وليس رجل ادارة ودولة.

ازمة مخابرات القوات المسلحة

بدأت الأزمة بمشكلة بين وزارة الدفاع، والوزير يومها علي عنتر، ووزير أمن الدولة محمد سعيد عبد الله (محسن). والاخير فدائي قديم ومن أنصار عبد الفتاح. وتطور الخلاف مع عبد الفتاح وخصومه كلهم من الذين لهم تأثير في الجيش كونهم من قادة جيش التحرير أثناء الكفاح المسلح: علي عنتر، علي شائع هادي، صالح مصلح قاسم، محمد صالح مطيع، وعلي سالم البيض وآخرين، كلهم يطالبون باستقالته في البداية من رئاسة الدولة ثم تطور الامر الى المطالبة باستقالته من رئاسة الدولة والامانة العامة للحزب معاً. وكان قسم آخر يضمّ بعض الاخوة المثقفين والذين وفدوا من مختلف الفصائل السياسية [اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية] مثل ابو بكر باذيب، انيس حسن يحيى، عبد الغني عبد القادر يعارضون الاستقالة. وكان ممثلو الحزب في الشمال في المكتب السياسي محتارين، فمن ناحية لدينا ملاحظات على الاداء العام كله، ولدينا شيء من النقد على ما حصل بعد حرب

١٩٧٨، في حين ان علاقتنا بعبد الفتاح وبالطرف الآخر جيدة. ولكن بعد جدل وحوار اقتنعنا ان استقالة عبد الفتاح يمكن ان تؤدي الى تجنب هذه الازمة. هنا تدخل السفير السوفييتي وجلس مع خصوم عبد الفتاح وحاول اقناعهم بالتخلي عن موقفهم لكنهم رفضوا.

توتّر الموقف الى ابعد حد وخشينا ان يفلت الوضع ورغم سيطرة الآخرين على الجيش والأمن الا ان بعض ضباط الجيش والأمن اتصلوا بعبد الفتاح اسماعيل وقالوا له إنهم يقفون الى جانبه كما ان قادة الميليشيا الشعبية كانوا يقفون الى جانبه. لكن عبد الفتاح رفض رفضاً باتاً ان يكون هناك تأثير من الجيش وان الوضع يمكن ان يحسم في القيادة المدنية وبعد توتر من المناقشة في المكتب السياسي واللجنة المركزية تم الوصول الى حل وسط وهو ان يُطْلَب من عبد الفتاح الاستقالة من قيادة الحزب والدولة وان يتسلم هذان المنصبان علي ناصر محمد مقابل تكريم عبد الفتاح بمنحه وسام الثورة ١٤ اكتوبر واستحداث منصب رئاسة الحزب وتعيينه رئيساً فخرياً للحزب كنوع من الإخراج الذكي للأزمة وان يغادر بعدها الى موسكو. وقد تم تكليفي انا وشخصين آخرين هما انيس حسن يحيى وعبد العزيز عبد الولي، باعتبارنا اقرب الى عبد الفتاح، بأن نذهب اليه ونقنعه بالاستقالة على ان يعلن ان الاسباب صحية وانه مريض، وهو لم يكن مريضا ولكن قلنا له ان يقول انه مريض ولديه اسبابا صحية لعدم اثارة مشاكل في البلاد. وعندما ابلغنا عبد الفتاح بقرار الاستقالة فوجيء بالقرار ولم يكن يتوقعه، وسألنا عن الاسباب فقلنا تجنباً للأزمة. وبعد هنيهة من التفكير قال: «انا لست بمريض ولكن اذا كانت هذه ارادة الحزب ورغبة اعضاء المكتب السياسي، بما فيهم انتم، فأنا على استعداد ذلك.» تناول القلم، وكتب تلك الاستقالة المشهورة، وقبل ان يكمل جاء فضل محسن عبد الله متحفزاً، وكان موجوداً في نفس المكان، وفي لحظة سريعة انتزع ورقة الاستقالة من يد عبد الفتاح وقال له «لن تستقيل ولن تكتب الاستقالة، لأن الحزب لا يوافق على ذلك!» ولم يكن يومها فضل محسن عضوا في المكتب السياسي، كان قيادياً في الجبهة القومية وفي الوقت نفسه مقرّبا من عبد الفتاح إسماعيل. توتر الجو بيننا لكن عبد الفتاح تدخل من جديد

وأقنع فضل محسن بأن يعيد ورقة الاستقالة وواصل كتابة النص. ولم اعد اتذكر هل الاستقالة كتبت في نفس الورقة التي انتزعها فضل محسن، ام ان عبد الفتاح كتبها على ورقة اخرى وسلمها لنا.

ذهبنا لإبلاغ المكتب السياسي بالاستقالة واستدعيتْ اللجنة المركزية للانعقاد لتوافق على الانقلاب الذي تم داخل المكتب السياسي. وفوجيء الناس بالحدث واصر بعض اعضاء اللجنة المركزية على ضرورة حضور عبد الفتاح لكن آخرين رفضوا وفي النهاية قبلت اللجنة المركزية الاستقالة بأغلبية مقبولة من ٥٠ عضواً وعارض الاستقالة ١٩ عضواً وتم انتخاب علي ناصر محمد رئيس لمجلس الرئاسة واميناً عاماً للحزب وتعيين عبد الفتاح رئيساً فخرياً للحزب ومنحه وسام الثورة ١٤ أكتوبر. كانت هذه تسوية داخل الحزب لكن واضح انه كان ثمة معارضة للاستقالة حيث حصلت اتصالات كثيرة من بعض ضباط الجيش الذين ابلغوا عبد الفتاح انهم يرفضون الاستقالة وانهم على استعداد للوقوف الى جانبه، ولكن عبد الفتاح كان رجلاً عاقلاً، مثقفاً ينظر الى البعيد، فأقنع الجميع انه طالما النظام والحزب هما الباقيان فهذا هو الاهم، وانه لا يمكن ان يِدخل البلاد في ازمة اخرى، ولم يتخذ اي اجراء مخالف على الاطلاق. وكان لدى عبد الفتاح عدد قليل من الحراس في حدود ١٠ اشخاص، فأمرهم بالتزام الهدوء وعدم فعل او قول اي شيء.

واشهد اليوم ان عبد الفتاح اسماعيل كان رجلاً بعيد الأفق وهو الزعيم اليمني الوحيد الذي اخذ هذا الموقف وجنّب البلاد والحزب الأسوأ. وكان من اسباب الازمة الجمع بين المنصبين كما سبق ان قلت لكن لم تجر تسوية الازمة كما سوف نرى فبلغت ذروتها ولميعد من امكانية للحلول الوسط.

اتّفاقيات لا تُنفّذ

بعد إقالة عبد الفتاح تولّى علي ناصر رئاسة الدولة والأمانة العامّة للحزب [بالاضفاة الى رئاسة مجلس الوزراء] واعتمد سياسة قائمة على الانفتاح على الدول المجاورة

ومنها الشّمال والسّعي إلى حل المشاكل بالطرق السّلمية. في هذا الوقت أنا كنت أتخذ الموقف الوسط، أريد للحزب أن يتوحد في الجنوب حتّى لا يؤثر علينا في الشمال. الحرب بين الجبهة الوطنية والحكومة استمرّت في فترة حكم علي ناصر، كنت أعيش في «عقّان» [قرب الحدود الشمالية] وأذهب إلى الشّمال، واستطاعتْ قوّات الجبهة، رغم قلة الدّعم، أن تحقق بعض المكاسب والسّيطرة على بعض المناطق، غير أنّ الضغوط الدولية بتوقيف الحرب ازدادت وبالذات من الاتّحاد السوفييتي ومن دول المنطقة.

انتهج علي ناصر سياسة حل المشكلة مع الشمال من دون أن يكون هناك خسارة للعلاقة مع الجبهة الوطنية. ويعني هذا أن نصل إلى حلٍّ متوازن مع صنعاء. في المقابل، تراجع دعاة استمرار الحرب داخل المكتب السياسي بسبب إمكانيات الدولة والوضع الإقليمي والضغط السوفييتي. أي أنّ الظروف لم تكن لصالحنا لذلك اضطررنا إلى البحث عن التوصل إلى حل سياسي. وحصل تدخّل من الجامعة العربيّة حيث جاء الشّاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية، إلى صنعاء وعدن وقد قابلته في مطار عدن. كما تدخّل ياسر عرفات كوسيط بين الجبهة الوطنية والسلطة في صنعاء. وكان الشّاذلي القليبي أكثر جديّة بالنّسبة للّذين جاؤوا للوساطة، لأنّ ياسر عرفات كان مشغولاً بالقضيّة الفلسطينية. المهم، بعد وساطاتٍ محليّة وعربيّة ومحادثاتٍ مباشرة بين علي ناصر محمد وعلي عبد الله صالح وممثّلي الجبهة الوطنيّة، تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النّار وإرسال مراقبين فلسطينيّين للفصل بين المواقع.

في هذه الأثناء، توقّف الدّعم عن الجبهة الوطنيّة من قبل الدّول التي كانت تؤيّدها بما فيها السوريّون الّذين دعمونا بعد ذهاب السادات إلى إسرائيل. وكان علي ناصر يرغب بالتّفرّغ للتّنمية وذهب إلى تعز والتقى علي عبد الله صالح حيث توصّلا إلى اتّفاقٍ سمّي "اتّفاق تعز" عام ١٩٨٢ تضمن وقف القتال بين الجبهة والسّلطة، وأن يتولى الجنوب الوساطة بين الطرفين. نحن في الجبهة الوطنيّة والحزب في

الشّمال استقبلنا الاتّفاق بعدم الارتياح، واعتبرنا أنّ هذا يضعفنا في المفاوضات. لكن المكتب السياسي للحزب وافق على الاتّفاق ونحن عارضناه ووقف إلى جانبنا صالح مصلح وعلي عنتر.

تضمّن الاتّفاق إطلاق المعتقلين من جانب الحكومة ومن جانبنا وبقاءنا في المناطق واستمرار إصدار صحيفة "الأمل" في صنعاء والفصل بين قوات الجبهة وقوات الدولة ونزع الأسلحة من المناطق وتوقّف الجنوب عن الدعم. استغلّت الحكومة هذا الاتّفاق ولم تنفّذه واستمرّت بضرب الجبهة واعتقال المدنيّين من أعضاء الحزب في صنعاء وتعز.

بعد ذلك انسحب المراقبون الفلسطينيّون وتمكّنت الحكومة من تحقيق بعض النّجاحات في بعض المناطق بواسط الجيش النّظامي. هنا تدخّل الجنوب سياسيّاً واتّفقوا على ذهاب وفد من الجبهة الوطنيّة وحزب الوحدة الشّعبيّة إلى صنعاء للتفاوض. شارك في مفاوضات صنعاء مع الرّئيس علي عبد الله صالح في فتراتٍ مختلفة جار الله عمر ويحيى الشّامي وسلطان أحمد عمر وعبد السلام الدّميني وسعيد الجناحي وعلي محمد الصّراري. وقد تواجد هؤلاء في صنعاء لإصدار صحيفة "الأمل". كنّا نتفاوض مع الحكومة ونصدر الجريدة والقتال مستمرّ، ولم يكن لدينا دعمٌ . عام ١٩٨١ توصلنا إلى اتّفاقٍ مع الحكومة لكنّ الأخيرة رفضت التّوقيع عليه. قالوا "خلّوه مكتوب" ولم يوقّعوا لانهم في وضعٍ أقوى.

في هذه الفترة طرأ عاملان جديدان. العامل الأوّل: هو الخلاف في عدن بين علي ناصر وعلي عنتر والآخرين وقد أضعف موقفنا وافاد منه علي عبد الله صالح. والعامل الثّاني هو دخول الإسلاميين في المعركة إلى جانب الرئيس ضدّ الجبهة الوطنيّة وحزب الوحدة الشعبية. كان لديهم أفراد مسلّحون قاتلوا إلى جانب الجيش النّظامي. من جهة أخرى، استمرّ دعم دول الخليج لعلي عبد الله صالح والضّغط على الجنوب وهذا اسهم في مزيد من اضعاف موقفنا.

أثناء تواجدنا في صنعاء تمّ استدراج الدّكتور عبد السلام الدميني واثنين من أقاربه، أخيه وابن عمّه، إلى الأمن الوطني وقتلوهم خنقاً في اللّيل ثمّ حملوا جثّثهم

ورموهم من رأس «نقيل يسلح» على أساس أنّه حادث مروري بواسطة انقلاب سيارة ولكنّ البعثة الطبيّة الصينية في المستشفى بذمار قالت إنهم ماتوا خنقاً ولم يقع حادث سيارة. حصلت هذه الحادثة ونحن موجودون في صنعاء للتفاوض مع الحكومة. تأزّم الموقف من جديد بيننا وبين النّظام. كنتُ والأخ يحيى الشامي موجودين في صنعاء، والتّعليمات تقضي بتصفيتنا أيضاً نحن المفاوضيَن. وكان بعض قادة الجبهة بدؤوا بالعودة إلى الشّمال فتمت تصفيتهم عن طريق الاغتيالات.

أرسلتْ القيادة في الجنوب وفداً برئاسة المرحوم عبد الله الخامري، وزير الدولة، للاحتجاج على قتل عبد السلام الدميني. وعندما عرفوا أنّنا محاصرون في صنعاء أرسلوا الوفد المذكور لدعمنا فطلبنا السّماح لنا بالسّفر إلى عدن كما اتّفقنا مع ممثّل الحكومة وكان حينها الأستاذ محمد الرباعي، وهو شخصٌ وطني وديموقراطي ولا يرغب بالقتل. اتّفقنا على كلّ شيء وطلبنا العودة إلى عدن لكنّ الحكومة رفضت. وقد استلمنا رسالة من أعضاء الحزب في صنعاء يخبروننا فيها بأنّ علينا أن نغادر أنا ويحيى الشامي إلى عدن فوراً أو ستتمّ تصفيتنا بعد ساعات. لم تشكّل الحكومة أي لجنة للتّحقيق في قتل الدميني ومن معه. وطلبنا من ممثّل الحكومة الأستاذ الرباعي بأن يسمح ليحيى الشامي أن يسافر على طائرة الوفد الّذي قدم من عدن، أما أنا فأسافر انا عبر المناطق الوسطى على أساس أنّي مع ممثّلي الحكومة أذهب إلى هناك كي أساهم بوقف إطلاق النّار.

قلنا إذا كان لا بدّ أن نموت يبقى يحيى الشامي وأموت أنا ولا يموت كلانا. كان عند كل واحد منا نوعٌ من نكران الذات. كلّ واحدٍ يرغب في أن يضحّي قبل غيره، فذهب يحيى الشامي مع الخامري إلى المطار ومُنع من السّفر على الطائرة التّابعة للوفد إلى عدن. وعندما وصل الوزير عبد الله الخامري إلى عدن أبلغ قيادة الحزب علي ناصر محمد وعلي عنتر والآخرين بخطورة الوضع، وعقد اجتماعاً للمكتب السياسي وتمّ الاتصال بالرئيس علي عبد الله في المساء وطلبوا منه السّماح بنزول طائرة في مطار صنعاء لنقل جار الله ويحيى الشامي إلى عدن.

كان الجو في صنعاء متوتّراً. أبلغوا الرئيس احتجاج القيادة الجنوبيّة على عدم

الوفاء بالاتّفاق. وعند الساعة الثّامنة مساءً فوجئنا بدعوة الرئيس لنا إلى منزله في الحصبة حيث قال: أنتم تريدون أن تثيروا مشكلةُ بين عدن وصنعاء. طلبنا منه التّحقيق في مقتل عبد السلام الدميني. قال إنّ هذا حادث سيارة. قلنا لا بدّ من تشكيل لجنة للتّحقيق في مقتله وزميليه. في هذه الأثناء، كانت الاتّصالات بين قصر الرّئاسة في عدن وقصر الرئاسة في صنعاء مستمرّة. وعند الساعة التاسعة مساءً اتّصل علي ناصر محمد وطلب أن يتحدث معنا مباشرةً. قال: أريد أن أطمئنّ على وجودكم لأنّ الخامري أبلغنا: إذا لم تلحقوا بهم سينتهون.

بالفعل، كان ثمة محاولة اغتيال. أصرّ علي ناصر أن يرسل طائرة فوعده الرئيس علي عبد الله صالح أن لا يحدث أي شيء. وتمّ الاتّفاق هاتفياً بين الطرفين ونحن في القصر بأن نعود إلى عدن بحيث يأتي يحيى الشامي بالطّائرة وأنا أتوجّه مع وفد الحكومة إلى المناطق الوسطى لتهدئة الوضع حيث انتشر القتال على أثر مقتل عبد السلام الدميني. وفي اليوم التّالي سافر يحيى الشّامي إلى عدن بشكلٍ عادي وأنا سافرت في سيارة مع وزير العدل يومها إسماعيل الوزير [اسم اسرته] ومع رئيس العمليات عبد الله حسين البشيري، أمين عام الرئاسة.

وصلنا إلى يريم بعد الظّهر ونمنا جميعاً داخل معسكر الجيش هناك. وكانت هناك محاولة لقتلي من داخل المعسكر من قبل الإسلاميين، لكن قائد المعسكر رفض تنفيذ العملية سواءً داخل المعسكر أو في الطّريق. وقال إنه لا توجد تعليمات من صنعاء. كان هذا القائد من منطقة قريبةٍ لمنطقتنا ولا يريد أن تنفذ العمليّة في معسكره. وفي صباح اليوم التّالي أرسل معي قوّةً من المعسكر إلى منطقة الرّخمة حيث تعسكر الجبهة. إسماعيل الوزير ومن معه ذهبوا إلى مكانٍ آخر. وهناك شعرت بالأمان بين رفاقي وزملائي. وشعرتُ أنّ بعض الحرس الّذين كانوا معي متعاطفين مع الجبهة بصورة سرّية حيث أخبروني بالمحاولات التي دُبّرت ضدّي وأمّنوا وصولي إلى مواقع الجبهة بسلام. وبعد يومين ذهبت إلى عدن وعقدنا اجتماعاً للمكتب السّياسي لتدارس الوضع. وهنا بدأنا مرحلة جديدة في عملنا في الشّمال.

التراجع عن الكفاح المسلح

في المرحلة الجديدة كان الوضع على النّحو الآتي: معارك عسكرية في بعض المناطق الوسطى وذمار وتعز بين قوّات الحكومة والجبهة. ضحايا كثر من الطّرفين. اغتيالات توجّهها قوّات السلطة ضدّ الناس الّذين عادوا من الجبال إلى المناطق على اثر اتّفاقيّة تعز. كانوا يصفّونهم جسديّاً والحكومة لا تقبل أي حلّ سلمي. عندنا في قيادة الجبهة الوطنية والحزب ارتفعت أصوات تقترح إعلان التّخلّي بصورةٍ علنيّة عن الكفاح المسلّح. كان يوجد خلاف بين قيادة الحزب فرع الجنوب بين علي ناصر وعلي عنتر وكانت حكومة صنعاء تعرف بهذا الموضوع وتتابعه وتستفيد منه في صراعها مع الجبهة. هذا الوضع طبعاً أثر على حالتنا. وكان الضّغط السوفييتي مستمرًّا لإيقاف المعركة وقد نشأت أغلبيّةٌ داخل المكتب السّياسي لا تؤيّد مواصلة الكفاح المسلّح وتقول إنّه لا بدّ من تغيير إستراتيجيّة الحزب رغم علمها إنّ حكومة صنعاء لم تلتزم بالاتّفاقيّة السابقة. ولذلك وصلنا نحن إلى قرارٍ رغم هذه الخسائر بتغيير إستراتيجيّتنا والتكتيتك. وأصدرنا برنامجاً سمّيناه "برنامج التغيير الدّيموقراطي"، وأظن أنّ هذا كان في عام ١٩٨٢، أعلنّا فيه انتهاء الكفاح المسلّح واستعدادنا للعمل السلمي. طبعاً بقيت هناك أصوات معارضة داخل فرع الحزب في الشمال والجبهة الوطنية الدّيموقراطيّة. ولكن أنا شخصيا كنت قد اقتنعت بأنّه لم تعد هناك إمكانية للمقاومة لأن الشروط الداخلية والخارجيّة غير متوفّرة. استغلّت حكومة صنعاء هذا التّراجع من قبلنا وأمعنت في حملات اغتيال أعضاء الجبهة وأعضاء الحزب وفي أعمال القمع والتّعذيب بشكلٍ شديد واعتبرت أنّها انتصرت ونحن إنهزمنا، وأنّه يجب أن تقوم بكلّ ما يقوم به المنتصر.

المهم بدأنا نطرح برنامج التغيير الدّيموقراطي، وصنعاء من جانبها أعلنت عن تأسيس "المؤتمر الشّعبي العام". شارك بعض رفاقنا في تأسيس المؤتمر الشّعبي منهم محمد الشيباني وبعض الأعضاء في المناطق. أنا لم أشارك. لم اكن في صنعاء في ذلك الوقت وعندما أعلن عن المؤتمر الشّعبي اعتبرت ذلك خطوةً في سبيل الاعتراف بوجود آراء مختلفة، حيث كانوا يعتبرون أنّ الحزبيّة خيانة. وكان دستور

الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة يحرّم الحزبية. لكن الغرض من إنشاء المؤتمر الشّعبي كان أن يقيموا تنظيماً مشابهاً لما هو حاصلٌ في عدن - اقصد الحزب الاشتراكي اليمني - الذي يقوم بتعبئة النّاس بما هو وسيلة من وسائل الصراع. لكن لم يكن تأسيس المؤتمر الشّعبي العام فكرةً ديموقراطية من النّاحية الموضوعيّة فقد ضمّ اتّجاهاتٍ مختلفة، اليسار والوسط واليمين والقوميّين والإسلاميّين الّذين كان لهم الدّور الكبير في هذا التّنظيم.

في هذا المرحلة - اي عام ١٩٨٢ – كنت في عدن. وكنتُ منزعجاً جدّاً من النّتائج التي انتهت إليها الأوضاع في الشّمال، فقد أصبحنا مهزومين. رفاقنا في السّجون والحكومة لم تفِ باي وعد ولم يعد هناك إمكانيّة للضغط فقد أوقفنا الصّراع المسلّح وكانت المرحلة صعبة بالنسبة لي. ادى التّطور السلبي إلى خيبة الأمل، والقيادة في عدن، بهدف توحيد صفوفها ، بدأت باتّخاذ إجراءات ضدّ أنصار عبد الفتاح إسماعيل المنفيَّ في موسكو. وكان الكثير منهم أصدقاء، اعتقلوا حسين قماطة، قائد القيادة الوطنيّة للميليشيات الشّعبية، وقيل إنّه انتحر داخل السّجن، وكذلك اعتقلوا عبد العزيز عبد الولي عضو مكتب سياسي وهو فدائي ووزير سابق كان من أنصار عبد الفتّاح توفّي في ألمانيا الدّيموقراطيّة. ولم تُعرف كيفيّة وفاته. وتمّ اعتقال محمد سعيد عبد الله "محسن"، وزير أمن الدولة، وأُبعد من منصبه وعُيّن سفيراً ثمّ طُولب بالعودة إلى عدن وتمّ إيداعه االسجن في «معسكر الفتح». كانت هذه العمليّة مؤلمة ومحزنة جدّاً. وأنا طلبت أن أخرج من عدن. لم تكن هناك إمكانيّة للعودة إلى صنعاء. عبد الفتاح كان منفيّاً في موسكو. أصبحت الأوضاع سيّئة للغاية. كان علي ناصر يُنشئ علاقات جديدة مع الدّول المجاورة ويغيّر في السياسات. كانت أوضاع النّاس تتحسّن. خفّت الضّغوط عليهم. أصبح هناك انفتاح على دول الخليج. ووردت مساعدات من الخارج وقام العمّال المغتربون بتحويلاتٍ ماليّة أن علي ناصر اقام علاقات مع الدّول المجاورة.

لكنّ الوضع في الجنوب كان سيّئاً. أراد علي ناصر أن يجاملني فقال من الأفضل أن نخرج لنتعالج. فقلتُ له إنّ ذلك ممكن. أخذني معه بالطّائرة عندما كان

يحضر مؤتمر قمّة في المغرب. وكان مدركاً أنّي حزينٌ لما حصل في الشمال. كان حريصاً على العلاقة معي. وفي العام ١٩٨٢ ذهب إلى براغ وأنا طلبت أن أتابع العلاج بعد أن أكمل هو زيارته إلى براغ. أرسل معي مرافقاً كان مع وزير الداخلية صالح مصلح، واسمه عبد الله مثنى. كان شجاعاً وتولى حمايتي. وذهبنا بعدها إلى باريس حيث سمح لي أن أبقى هناك شهراً كاملاً.

باريس ولندن: الثّقافة والجَمال

أوّل مرّة أزور باريس. هناك كان الهمّ الثقافي كبيراً. اتّجهتُ إلى السّفارة اليمنيّة، سفارة عدن وطلبتُ منهم أن أزور الأماكن الثقافية في باريس. عرّفوني على بعض الأماكن لكن بشكلٍ محدود. واتّصلتُ بالأخ علي محمد زيد وهو كاتب ومثقّف يساري ويحضّر الدّكتوراه عن الدولة اليمنية في جامعة السّوربون. وتعرّفت ايضا إلى زميلٍ آخر كان يعمل في السّابق في الشرطة، وهو الأخ أحمد الصياد والذي كان يعمل نائبا لمدير اليونيسكو. أنا كنتُ مدرّساً في كلية الشرطة وهو طالب فيها ينتمي إلى نفس الحركة الّتي كنت أنا فيها [حركة القوميين العرب] وبعدها قام بتحضير الماجستير في العراق ثم الدّكتوراه في باريس.

وجدت ضالّتي مع هذين الشّخصين حيث قضينا معاً شهراً كاملاً زرنا الأماكن الثقافية في باريس من اللوفر إلى فرساي إلى المتاحف المختلفة في باريس وما حولها. زرنا المعالم الثقافية والقصور والمسرح الكبير في الليدو. وكان اللوفر ممتعاً لما حواه من لوحات ومن غنى. قضينا داخله أكثر من أربعة أيّام ولم نكمل حيث تعرّفنا إلى الحياة الاجتماعية. وشاهدتُ الانفتاح في العلاقات الاجتماعيّة الّتي كانت جديدةً عليّ. دهشت في البداية لديّ لكني تفهّمت الأمر في ما بعد.

بعد باريس ذهبت إلى لندن. لم تكن زوجتي معي في لندن، كانت في عدن. في لندن أجريتُ فحوصات الطبية وزرت بعض المواقع التّاريخية والثّقافية. وما لفت انتباهي أنّ المجتمع في الغرب والحياة أكثر انتظاماً والشّوارع أكثر نظافة مما هي في أوروبا الشرقية. لا توجد أبواق سيارات والحياة تسير بهدوء وانسياب كامل.

لاحظت عناية كبيرة بالثّقافة والأماكن الثّقافيّة والمتاحف ومع أنّ الصناعة متطوّرة إلا أنّ البيئة نظيفة. وبطبيعة الحال كانت المرأة في لندن وباريس مثار إعجابي من حيث رشاقتها والجمال.

في لندن رافقني عبد الله ناصر. دخلنا محلّاً يبيع الأدوات المنزليّة. وفجأةً وجدنا خلفنا شابتين جميلتين تتحدّثان العربية باللّهجة اليمنيّة. استوقفتانا وقالتا: نريد أن نتحدّث معكم. كانتا تتكلّمان اللّهجة البدوية إلا أنّ مظهرهما أوروبي من حيث الملابس والشّعر. مع ان الملامح لا هي أوروبية بالكامل ولا هي شرقية. لكن تبدوان من شعوب شرق المتوسّط. سألنا: من أين أنتما؟ من اليمن. قلنا لا يمكن أن تكونا من اليمن نحن نعرف المرأة اليمنية. قالت الأولى إنّها من تعز والثّانية من صنعاء. وبدأتا تحكيان لنا عن الحياة في تعز، عن وجبات الطّعام وعن الطّبخ والحياة في البيت وعن تفاصيل الحياة اليمنيّة على تنوّعها. كانت أعمارهما تتراوح ما بين ٢٧ و٣٥ سنة فاستوقفنا هذا الأمر. أخبرتانا إنّ آباءهما عاشا في اليمن وهاجرا منها. وهما ولدتا في إسرائيل. سألناهما كيف تعرفان هذه التّفاصيل فقالتا العائلة.

اعترتنا مشاعر متناقضة. أعجبنا بجمالهما. تحفظان التّراث اليمني وتتحدّثان باللّهجة اليمنيّة ولم تولدا في اليمن. أحسسنا بصلة قرابة من نوعٍ ما تجاههما. لكن مقابل ذلك كان الخوف السّياسي من أنّنا قد نصبح في يومٍ من الأيّام خونة للحزب إذا قام أحدهم بالتبليغ عن اللقاء بأننا لم نبلّغ عنه [يقصد وجود التبليغ عن اي اتصال بافراد من الدولة العدو] برغم أنّها كانت صدفة لا اكثر. نحن، كما سوانا في الوطن العربي وفي الأحزاب والسّلطات، لا يوجد لدينا تفكير عقلاني، توجد عاطفة. سوف يقال إنّ هؤلاء التقوا بيهوديّات قد يكنّ من المخابرات. اخافتنا الخاطرة فانسحبنا على الفور من المكان رغم إلحاحهما على مواصلة الحديث وعرضهما علينا أن ننتقل إلى مقهى لشرب الشّاي ومواصلة الحديث. وكان هذا الشّيء بالنّسبة لهما شيئاً مهمًّا حيث تعرّفتا على أناسٍ من بلدٍ ولد فيه الآباء والاجداد .ودّعناهما ونحن حذران وخائفان وفزعان ممّا فعلنا.

استكملتُ الفحوص. كنت أعاني من آثار بلهارسيا سطحية ولم تكن مزمنة.

عالجتها في عدن وفي لندن عالجوها بشكلٍ قوي. واجروا لي فحوصاتٍ كاملة وأصبحت بتمام الصحّة . لكنّي استقبلت اتّصالاً هاتفيّاً من عدن أخبروني فيه إنّ ابني أوسان يعاني من أورامٍ في الغدد. ظننتُ أنّه سرطان لذلك انزعجت كثيراً واتّصلتُ بصديقي صالح مصلح وبالزّملاء في عدن وطلبت منهم إرسال أوسان الى حيث يتمّ التأكّد من هذه الأورام. جاء أوسان مع أمّه وقضينا رأس سنة ١٩٨٣ مع بعض في لندن. وكان عمر أوسان ثلاث سنوات. وحضر معه قيس، ابني الاكبر. اكد الدكتور أنّ المسألة مسألة غدد وليس هناك أي خطر وأحضر له علاجات وكان ذلك شيئاً مفرحاً. وقد تفرّغنا لزيارة المتاحف والأماكن الثّقافيّة المختلفة. زرنا متحف الشّمع أنا وزوجتي وكانت متبرّجة وعادية. [يقصد سافرة]. وعند مدخل المتحف كانت هناك امرأة عربيّة منقّبة بشكلٍ كامل، بما فيه وجهها وأيديها، وكأنّها خيمة سوداء متحرّكة. ولفت انتباهي أنّ الزوار تركوا المتحف وصاروا يتفرّجون على المرأة العربية وزوجها الذي كان معها. أحزنني ذلك.

أثناء وجودي في لندن وقع الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان. وكان محزناً لنا ونحن نرى الجيش الإسرائيلي يقتل الناس ونرى عاصمةً عربيّة تسقط بيد الجيش الإسرائيلي والعواصم العربيّة لا تحرّك ساكناً. عدنا إلى اليمن في ١٩٨٣. وهنا أريد أن أقول نحن كنا نرسل مقاتلين من الجبهة الوطنية إلى جنوب لبنان بصورةٍ دائمة. كانت لدينا أعداد كبيرة من المقاتلين في عدن ومنذ منتصف السّبعينات كنّا نرسل مقاتلين إلى جنوب لبنان حيث قاتلوا في العديد من المناطق بما فيها قلعة الشقيف والنبطية، إلخ.

في العمل السرّي والتنظيم السرّي

اود ان أتحدّث هنا عن بعض التّفاصيل الخاصّة بالعمل السري والتّنظيمات السرية خلال الفترة الماضية. عندما خرجت من السّجن عام ١٩٧١ اشتغلتُ بالعمل السري والتّنظيم السري المدني في صنعاء وفي إب ولكنّني عام ١٩٧٣ ، بعد نزولي إلى عدن وظهوري في بعض وسائل الإعلام، لم أعد صالحاً للعمل السري: صرتُ

مكشوفاً. عندما كنت أذهب إلى الشّمال، كان الزّملاء يوفّرون لي أماكن الاختفاء. ما عدتُ مسؤولاً في صنعاء أو غيرها. بعد نزولي إلى عدن صرتُ مسؤولاً فيها وأعمل بشكلٍ علني. انتقل عبء العمل السري الى إخوةٌ آخرين. وأنا أعتبر هؤلاء الّذين اشتغلوا في صنعاء أو تعز وفي مختلف المدن على مدى عقدين، وقد نظّموا الناس في ظروف قاسية وصعبة، انهم جنود مجهولون. لم تعد تسعفني الّذاكرة لذكرهم جميعاً ولكنّي أتذكر بعض الأسماء ومنها: عبد الوارث عبد الكريم، عضو المكتب السّياسي وهو مختفٍ وغير معروف مصيره حتّى الآن، ومحمد قاسم الثّور عضو المكتب السّياسي ولا زال حتّى الآن في عضويّة المكتب السياسي، ومحمد عبد القاهرو وهو من أبطال العمل السري التّنظيمي في المراحل المختلفة، وعلي نعمان ومحمد الشيباني وعبد الله بيدر وعلي قاسم من تعز، هؤلاء الثلاثة الآخرون لا يزالون أحياء. وثمة كثرٌ لا أتذكرهم من الذين ماتوا أو اغتيلوا أو قتلوا تحت التّعذيب في السّجون ولم يُعرف عن مصيرهم شيء مثل: سلطان أمين القرشي، عبد الوارث عبد الكريم، محمد عبد القاهر - وهم كانوا أعضاءً في اللجنة المركزية والمكتب السّياسي - ويحيى صالح الخزندار، ويبدو أنه من أصل تركي. هؤلاء قبض عليهم عند اكتشافهم من قبل أجهزة الأمن وكانوا قيادة سرّية ينظّمون الناس في صنعاء وفي تعز وكنا على اتّصالٍ بهم. كان لنا تنظيم سري في المدن وكانوا مسؤولين عن هذا التّنظيم، وكان لنا تنظيم علني ومقاتلون علنيّون [في الأرياف].

قبل العام ١٩٩٠ كانت الاستخبارات في شّمال الوطن تحصل على دعمٍ وتدريبات من عدّة دول منها ألمانيا الغربيّة والأردن. وقد استفادوا من تجارب بعض دول أميركا اللاتينيّة عن كيفيّة اختراق التّنظيمات السرية وكيفية مراقبتها. اكتشفوا التنظيمات السرية في مرات عديدة وضربوها وكنّا نقيم تنظيمات من جديد.

واستفادت أجهزة الاستخبارات من التجربة العراقيّة والسعودية لأنّ علاقتها مع العراق والسعودية كانت جيّدة. والحكومة في الشّمال تشن الحرب على اليسار منذ بداية السّبعينات وحتّى قيام الوحدة عام ١٩٩٠. خلال تلك الفترة أعدم الآلاف من أعضاء اليسار وأنصاره ومن المواطنين أحيانا. وأعتقد أنّ الّذي جرى في بعض دول

أميركا اللاتينية قليلٌ جدّا قياساً لما جرى في اليمن، لكنّ الذي حدث في اليمن غير معروف. ففي السّبعينات مثلاً تمّ إعدام المئات بمحاكماتٍ سريعة من دون التّثبّت من الأدلة. صدرت أحكام إعدام أحياناً وأحياناً نفذت الاعدامات من دون أحكام وكانت شوارع صنعاء مزيّنة بالرّؤوس من أعضاء الجبهة الوطنية واليسار.

وكان هناك محكمة اسمها محكمة القاضي غالب عبد الله راجح والّذي كان هو الحاكم وهو القاضي فيها، محمد خميس هو المدّعي العام فيها وهو في الوقت ذاته وزير الداخلية، وكان القاضي عبد الرحمن الارياني رئيسا للمجلس الجمهوري والقاضي عبد الله الحجري رئيسا للوزراء في السبعينات وحتّى نهاية الثمانينات. في هذه الفترة كان يتمّ الإعدام حتّى بمجرّد الشك في أنّ الشخص يساري. واستمرت هذه الحال إلى درجة أنّه لم يعد من سلطة لمدنيين عندما كانت أجهزة الأمن تحكم والمشائخ يحكمون. وأذكر أنه في عام ١٩٨٢ عندما كان الدكتور عبد الكريم الإرياني رئيساً للوزراء اعتُقل أحد أعضاء الحزب في الحُديدة وهو من عائلة الإرياني. جاءت أسرته تبحث عنه وقد اختفى نهائيّاً، ولم يستطِع عبد الكريم الإرياني أن ينقذه برغم أنّه قريبه ويعرفه شخصياً. ولم تستطِع أي جهة أن تتأكد من مصيره بما في ذلك ابن عمّه، وهو رئيس الوزراء، حتى انه لم يستطِع تشكيل لجنة للتّحقيق في قضيّته وهو رجل مدني ولم يقاتل أحداً. بعد ذلك استمرّت هذه الحالة في ظلّ حكم احمد الغشمي وفي عهد علي عبد الله صالح تمّ قتل اليساريين وإعدامهم وتعذيبهم في السجون. وفي العام ١٩٨٢ جرى حرق عائلة بيت الورد بالنار وهم أحياء في منطقة عماد، قرية شريح، بتعليماتٍ من جهاز الأمن الوطني حيث اتّهمت المرأة وتُدعى "قبول الورد" بأنّها تبلغ معلومات للجبهة الوطنية وقد أحرقت مع ابنها وابنتها الحامل. كان المنظر مؤلماً وبشعاً عندما أوقفوا المرأة وابنتها الحامل وأحرقوهما بالنّار. وعندما شاهد ابنها وعمره عشر سنوات أمّه وأخته وهم يضعون عليهما الحطب ويشعلون بهما النّار، اتّجه نحو أمّه وهي تحترق ومات معها فأحترقوا جميعاً.

كانت هذه الحادثة في أيّام حكم الرئيس علي عبد الله صالح وكان محمد خميس وزيرا للداخلية والأمن ولم يجرِ التحقيق في هذه القضية أو حتّى مناقشة ما حصل

فيها، هي وغيرها من القضايا. وأيضاً جرى رمي عشرات المواطنين في السَيل في مياه «وادي بَنا» فجرفهم السّيل إلى البحر. كان هناك أعمال قمع شديدة جداً لا مثيل لها. حدّثني أحد القضاة، عن أحد المشائخ واسمه حزام فاضل، وهو عضو مجلس النواب حاليّاً من مشائخ منطقة العود، قال إنّ لدينا تعليمات من قادة عسكريّين بصنعاء أن لا نرسل الاسرى اليهم، كانت الاوامر لمن نشكّ بعلاقتهم بـ«المخرّبين» أو بالجبهة: اقتلوهم ولا توصلوهم إلى صنعاء. وهذا العمل كان الهدف منه تغذية الثارات بين النّاس في المناطق الوسطى.

أما عن عمل المخابرات وكيفيّة قيامها بدسّ عناصرها داخل التّنظيم السري، أتذكّر أحد أعضاء الحزب الطالب في الكلية الحربيّة وفُصل من الكليّة وتفرّغ للعمل الحزبي وكان اسمه الحركي (الحربي) وهو من منطقة بعدان بمحافظة إب. كان هذا الشّخص نشيطاً في العمل الحزبي. في إحدى المرات اعتُقل بحجة ان في حوزته مسدّسا غير مرخص. أُخِذ إلى المباحث وفي الأمن مارسوا عليه ضغوطاً نفسيّة واكتشفوا أنّ عنده نوازع شخصيّة نحو الشّرب والنّساء فوفّروا له ذلك وطلبوا منه أن يعمل على تأسيس شبكة من المخبرين داخل الحزب وأن يثابر ليصل إلى أعلى المراتب القياديّة حتّى لا يتم تأسيس خلايا حزبيّة خارج تأثيره وسيطرته. وقد نجح بالفعل في أن يصل إلى لجنة مدينة صنعاء.

كانت أعمال المطاردة والاغتيالات والقمع قد أخافت الكثيرين فكانوا يهربون، لكنّه هذا العضو كان يعمل بأمان. وفّر خدمات المطابع واستأجر المخابئ للحزب وقدّم خدمات حزبيّة واسعة وطبعاً نجح في كشف ملاجيء الحزب فأوقع عشرات القياديين في شباك الأمن في صنعاء وفي بعض المناطق الهامة في تعز حيث كان يستأجر البيوت ويتولى الاتصال بالقياديين، وكل ذلك يتم باشراف الامن وتوجيهه. وقد مدّهم بأدق التفاصيل عن الدعم الذي يصل من عدن وبمعلومات هامة عن شبكات الاتصال وعن قيادة العمل. وأصبح ضابطاً في الأمن وأعطوه رتبة عسكرية. وتمكّن تقريباً من ضرب معظم المفاصل الرئيسة للعمل الحزبي في صنعاء وبعض المدن الأخرى. ولكن بقي هناك أشخاص وجماعات كانوا بعيدين. الذين لم يكونوا

نشطاء بقوا بعيدين ولم يكشفهم، إنما كشف الجسم الرئيسي للتّنظيم.

الايقاع بعميل للامن

كنت حينها مسؤول فرع الحزب الاشتراكي اليمني في الشمال – المسمّى "حزب الوحدة الشعبية في الجمهورية العربية اليمنية" ومقيما في عدن والأخ محمد قاسم الثور السمؤول التنظيمي عن شبكة العمل السري والخلايا في مدن الشمال، وكنا نفكّر معاً ونتدارس الأمر بعد أن عدتُ من لندن عام ١٩٨٣. قلنا له – لَـ«حربي» - إنّه توجد قضايا هامة وخطرة نريد أن ننقلها إليه. كنّا نريده أن يبلّغ الأمن وهم الّذين سيدفعونه إلى الوصول إليها وذلك تمهيداً للقائه دون أن تظهر لهفتنا لإخراجه من صنعاء. في النهاية وصل إلى نتيجة أنّ عليه أن يخرج من صنعاء ويلتقي بقيادات في مناطق أخرى ونحن ابلغناه اننا سنوصي له بقياديين سوف يلتقون به من عدن. فتحرّك بعد سلسلة من المناورات في الزّمان والمكان. انتقل مع حزبيّين إلى هنا وهناك لتغيير في الزّمان. وفي آخر محطّة اكتشف أنّ القياديين الذي قابلهم هم مجموعة من أعضاء الحزب الأقوياء وعلى رأسهم ضابط أمن ذكي مسيّس هو المقدّم أشرف قاسم وكان قياديّاً في الحزب وعضو لجنة محافظة تعز وله معرفة كبيرة ودقيقة في الشّمال والجنوب وبالذات في محافظتي تعز وعدن ويعرف جبالها ووديانها وسهولها بشكلٍ دقيق، والآن أوقف العمل السياسي ويركّز على عائلته.

ألقى الرفاق القبض على المندسّ، وفي الوقت نفسه كانت هناك حركة تجري في مكانٍ آخر لاعتقال بقيّة الشّبكة. وقد نجحت العمليّة وفوجئت افراد المجموعة في إحدى الليالي بانهم التقتوا بعضا مع بعض وهم قيد الاعتقال. وكان هذا في منطقة ماء من ريف محافظة تعز. وكنّا نتابع العملية من عدن وهي في منتهى السرية لم يكن يدري بها الا عدد قليلٌ من أعضاء المكتب السياسي وكان علي ناصر محمد يعرف بها كونه الأمين العام للحزب.

وكانت المهمّة الثانية هي نقل المعتقلين بسلام إلى عدن وتخطي القرى والنّقاط التابعة للجيش وايصالهم إلى الجنوب بأمان. وكان الجيش منتشراً على طول الحدود وللحكومة شبكة واسعة من المخبرين. وقد تعهّد من ابناء القرى للنظام بأن لا يسمحوا

بمرور متسللين عبر قراهم. ونقلُ ثلاثة أشخاص ينطري على صعوبة ومخاطرة لأنّ المواطنين سيلاحظون ذلك. ثمة طرق سيارات ولكنها تحت السيطرة. وكانت المفاجأة لنا في عدن أنّهم أوصلوهم إلينا"الحربي" وبقية الأشخاص الى عدن. وما زلت إلى الآن فعلاً مندهشاً من تلك القدرة التي امتلكها هؤلاء الأشخاص. كانوا حزبيين مخلصين.

شكلت لجنة تحقيق وبالطبع حذّرنا اللجنة أن لا يُمسّ أحدٌ أو يعذّب. منعنا ذلك وقلنا لهم طمئنوهم وأطلبوا منهم الحقيقة. وقد تكلّموا بشيءٍ من الندم لأن المحققين نجحوا في كسبهم وكانوا مندهشين كيف تمكّن الحزب من الوصل إليهم ونقلهم إلى عدن. انهاروا من هول المفاجأة من دون الحاجة لأي ضغوط وأعطوا المعلومات كاملة. وكان يهمّنا أن نعرف ما يلي: أوّلاً ما مدى تغلغل أجهزة الأمن داخل منظّمة الحزب وهل هذه الشّبكة هي الشبكة الوحيدة التابعة لأجهزة الأمن [في النظام الشمالي] أم أنّهم يتوقّع وجود شبكات أخرى. وكانت الإجابة بأنّهم الشبكة الأساسية وإن وُجدت شبكات أخرى فليست مهمّة وإنّ الأمن كان يحصل على المعلومات منهم أو من الاعترافات عند التّحقيق مع من يعتقل من الأعضاء. وكان يهمنا أن نعرف ايضا ما هي أساليب الأمن في كسبهم وما هي الوسائل المعتمدة كالتّخويف واستغلال نقاط الضعف، وما هي توجيهات الأمن لهم وماذا كان يُطلب منهم؟

هكذا اكتشفنا أنّ أمن للنظام الشمالي كانت لديه خبرات غير عادية. ولأن جهاز الأمن كان كلّفهم بالاستمرار بالعمل وأن لا يكون هناك قيادة ماركسية غيرهم، لم يسمحوا بقيادة ماركسية غيرهم. طبعاً ملف التحقيق كان ينطوي على دروس مهمة. استفدنا من هذه الدروس في إعادة بناء الحزب ومنظماته الجديدة في المدن على أساس مخطّط لم أكن أنا الذي وضعه بل قدّمه الاخوان المهتمين بالتنظيم، وعلى رأسهم الأخ محمد قاسم الثور، لإعادة بناء الخلايا بما يجنّب أعضاء الحزب من الوقوع في حبائل الأمن من جديد. وسمي هذا المخطّط بمخطّط «تنظيم الجزر». وهو يعني أن الجزيرة ليست مرتبطة بمكان جغرافي، هي جزيرة منعزلة من كل مكان ولها صلة او خيط اتصال مباشر بالمسؤول التنظيمي في عدن وهو محمد قاسم الثور.

وبعد ذلك حلّ محله شخص آخر. المهم سارت العملية بهذا الشكل. بعد ذلك وضعنا خططاً أخرى بما فيها طريقة جديدة للتعامل مع المكشوفين وتجميد نشاط بعض الشخصيات المراقَبة والمعروفة لدى الأمن ممن سبق ان دخلوا السجن وخرجوا والناس الذين تم التعرّف اليهم. هؤلاء نعمل لهم احتياطات قرّرت القيادة في عدن ان تكون مدتها ستة أشهر الى سنة ثمّ يخلى سبيلهم. ومن الإجراءات التي اتّخذت بصدد «الجزر» قرار القيادة في عدن عدم التعرف على أعضاء اللجنة المركزية في صنعاء أو غيرها. صرنا نقابلهم وهم ملثّمون وعندما يتمّ انتخابهم لا تذكر أسماؤهم بل يتمّ استخدام الأرقام، حتى ان القيادة في عدن لم تكن تعرف أعضاء اللجنة المركزية في الشمال. ومن ضمن خطط إعادة بناء الحزب الاتّصال ببعض الطلاب الذين يدرسون في الجامعات العربية والأوروبية لكي يعلنوا تخليهم عن العمل الحزبي علناً ونتّفق مع كل واحد منه بمفرده أن يعود إلى الداخل ويقوم بعمله حزبي، فينظّم بمفرده مجموعة حزبيّة من دون أن يقدّم تقارير عنها ولا يتخاطب مع زملائه الذين يعرفونه فتكون له حلقة حزبية وهو قد أعلن في الوقت ذاته أنه ترك العمل الحزبي. وقد نجحتْ هذه التجربة نجاحاً كبيراً وأعيد بناء الحزب بفضل جهد أعضاء الحزب في صنعاء وتعز. نحن وضعنا الخطط ولكن هم الذين نفّذوها بفضل تضحياتهم. وقد صمدتْ هذه التجربة ونجحت حتّى إنّه عندما انقسم الحزب في ١٣ يناير ١٩٨٦ لم تتعرّض المنظمات الحزبية لأي انكشاف برغم أن نصف قيادة الحزب نزعت بعد الصراع من عدن إلى صنعاء وعلى رأسها الأمين العام للحزب وكذلك مسؤول التنظيم محمد قاسم الثور، وسآتي على ذكر قصته وهي قصة عظيمة وهو الّذي هرب إلى صنعاء من الموت بسبب الأحداث لكنّه كان يملك ضميراً حيّاً وحزبياً ولم يكشف أحداً من رفاقه.

الفصل السادس

أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ المأسويّة

تعود جذور أزمة يناير/كانون الثاني ١٩٨٦ إلى الأحداث والصّراعات السّابقة التي كانت تخلّف ضحايا ويتولّد عنها منتصرون ومهزومون ولا تعالج الانشقاقات والصراعات عن طريق الديموقراطية لذلك ترتّبت عليها مخالفات نفسيّة واجتماعيّة وحزبيّة كبيرة.

نموّ الاستقطاب

عندما خرج عبد الفتاح إسماعيل من السّلطة، انقسمت المجموعة الحاكمة بين قطبين رئيسيَن: الأمين العامّ ورئيس مجلس الرئاسة علي ناصر محمّد من ناحية، ونائبه علي أحمد ناصر عنتر من ناحية أخرى. ويعود الخلاف برأيي إلى نقطتين رئيستَين:

الاولى، كيفيّة إدارة الصلاحيّات والسلطة، بالإضافة إلى حالةٍ من انعدام الثّقة بين الطّرفين. وفي مجرى النّزاع نُحّي علي عنتر بصفته وزيراً للدّفاع لكنّه ظلّ مؤثّراً في الجيش والأمن.

والثّانية: تمثّلت في الاختلاف الإيديولوجيّ حيث تكوّن تيّارٌ يساريّ داخل الحزب يعارض سياسة الانفتاح الداخليّة والخارجيّة التي كان يمارسها الرئيس علي ناصر محمّد على اعتبارها أدّتْ إلى فتْح المجال أمام عودة البرجوازيّة وأثّرت في الطّهارة الثوريّة لمناضلي الحزب.

إلى جانب هذين السّببين أسبابٌ فرعيّةٌ، منها خوف كلّ طرفٍ من الآخر ومن أنّ تَوسّع نفوذ الواحد سوف يكون بالضّرورة على حساب الآخر. ويُضاف إلى هذا ضغط المتطلّبات الحياتيّة على النّاس وعدم تحقيق الطّموحات والإصلاحات الاشتراكيّة واليساريّة الموعودة. ولعب الحصار الخارجيّ دوره، إلى جانب التّبايُن في السياسة تجاه الشمال، هل تكون سياسةً تثويريّة أم سياسةَ تصالُحٍ وتهادن؟ وهل يتعيّن على الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ أن يقف إلى جانب فرع الحزب في الشمال والجبهة أم لا؟

تطوّرت الأزمة تدريجيّاً وأخذ كلّ طرفٍ يعمل على توسيع نفوذه في الحزب والجيش ويسعى إلى تقليص نفوذ الطرف الآخر. في البدء كانت الأزمة محصورةً بعدد ضيّق من الافراد، ثمّ أخذت تخرج إلى العلن وانتشرتْ في الصحافة الخارجيّة. هنا اتّسع نطاق التدخّل من الخارج سواءٌ من البلاد العربية أو من الكتلة السّوفياتيّة أو الأحزاب الشيوعيّة. كان بعض المتدخّلين يحاول حلّ الأزمة فيما بعضه الآخر ينحاز إلى هذا الطرف أو ذاك.

بسبب غياب تقاليد ديمقراطيّة داخل الحزب لحلّ الخلافات بوسائل سلميّة، وغياب التعدّدية الحزبيّة بدأ كلّ طرفٍ يفكّر بكسب ولاء الجيش والقوّات المسلّحة، وانتقل الصراع إلى داخل الجيش والأمن. طبعاً نحن في المكتب السياسيّ لحزب

الوحدة الشعبيّة (حوشي)، تَوزّع معظمنا في المراحل الأولى على الطّرفين ولكنّني وقفْت على حياد مع بعض الإخوان في المرحلة الأولى. لم نساند أيّ طرفٍ وكنّا نحاول حلّ الأزمة سلميّاً. ومن بين الحياديّين جارالله عمر، الأمين العامّ لـ«حوشي»، ويحيى الشامي وأحمد علي السلامي، العضوان في المكتب السّياسي. أمّا بقيّة الإخوة فقد توزّعوا بين الكتلتين المتنازعتيْن. وكان في قيادة الجنوب شخصٌ محايدٌ كنّا ننسّق معه هو صالح مصلح قاسم، وزير الدّفاع الذي كان مصرّاً على الحياد حفاظاً على وحدة الجيش. لكنّ الهجوم تواصل علينا من الطّرفين فجميع الأطراف غير راضين عن موقفنا إذ يصفوننا بالمتردّدين والجبناء، إلخ.

ومن الواضح أنّ مَوازين القوى متأرجحة. هناك محافظات تؤيّد علي ناصر ومحافظات أخرى تؤيّد علي عنتر. فعدن في معظمها إلى جانب علي ناصر محمّد وكذلك محافظة أبين. والعديد من قادة الفصائل الحزبيّة السّابقة التي توحّدت مع الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ يقفون إلى جانب الرئيس. ومحافظة شبوة إلى جانب علي ناصر في معظمها. وحضرموت منقسمة بين الطّرفين حسب انقسام القيادات. فعلي سالم البيض مع علي عنتر وهو صاحب النّفوذ الأوّل في المحافظة لكنّ حيدر أبو بكر العطّاس، وهو أيضاً من حضرموت، قبل أن يعيّن رئيساً للوزراء، كان موقفُه مثل موقف صالح مصلح وموقفنا نحن، موقفاً غير منحاز، لأنّه كان يدرك حجم المخاطر في المراحل الأولى من الصّراع. وكان إلى جانب علي عنتر من حضرموت صالح منصّر السييلي ومعه قادة حضرميّون. وكان أنصار عبد الفتّاح إسماعيل يراقبون الصّراع بارتياحٍ في البداية، إلى أنْ تغيّر الموقف.

اشتغل علي عنتر داخل الجيش، وله نفوذٌ سابق فيه فانحاز معظم قادة الجيش إلى جانبه، خصوصاً سلاح الطّيَران والدّروع. العام ١٩٨٥ اعتمدت جماعة علي عنتر تكتيكاً جديداً هو الاتصال بعبد الفتّاح إسماعيل في المنفى وبأنصاره في الدّاخل. التقى علي عنتر عبدَ الفتّاح اثناء زيارة له إلى موسكو وطلب منه العودة إلى عدن. ولدى عودة علي عنتر إلى عدن طرح موضوع زيارته لعبد الفتّاح على المكتب السياسيّ واللجنة المركزيّة مقترِحاً عودة عبد الفتّاح. الأغلبيّة أيّدتْ عودة عبد الفتّاح بمن فيهم نحن الذين كنّا محايدين، لاعتقادنا بأنّ عودته تؤدّي إلى خَلق توازنٍ في البلاد، وهو لديه رغبة في العودة من المنفى. لكن الآن، بعدما حدَث ما حدَث، لو عاد التاريخ إلى الوراء، لما أيّدت عودته. مهما يكن، صوتت الأغلبيّة في اللجنة المركزيّة والمكتب السياسيّ لصالح عودة عبدالفتّاح، حتّى وزير الدّفاع صالح مصلح قاسم غيّر موقفه من عبد الفتّاح وأيّد عودته.

هكذا عاد عبد الفتّاح إلى عدن بضغطٍ من جماعة علي عنتر وبمعارضة غير معلَنة من جانب علي ناصر وجماعته أو مؤيّديه. حينها انحاز صالح مصلح إلى جانب علي عنتر وجماعته. استغربنا موقفه في البداية، لكن بعدما تصالح علي عنتر وعبد الفتاح صار عبد الفتّاح القائد السياسيّ لجماعة علي عنتر ومؤيّديه. وهنا اختلّ الموقف الحزبيّ أو بدأ يختلّ لصالح علي عنتر وعبد الفتّاح وعلي البيض. استمرّ الضّغط علينا نحن المجموعة المحايدة، فوجدنا أنفسنا محسوبين على علي عنتر وعبد الفتّاح، وكلّما مرّ يوم جديد صرنا أقرب منهم. شخصيّاً كنتُ أدرك أنّ النّزاع سيتحوّل

إلى حرب داخليّة، وكنّا نحاول تفادي هذا التحوّل بكافة الوسائل ولكنّنا لم نفلح لأنّنا أصبحنا أقليّة. لم يعد ثمّة مكانٌ لطرفٍ ثالث. كانت الأزمة تشتدّ يوماً بعد يوم والعواطف والمخاوف تتأجّج مع تأجّج الأزمة. حينها أدركتُ خطورة انقسام الحزب على وضع المعارضة في الشّمال. وكنّا نخشى أن ينفجر العنف، لذلك اقترحنا على جماعة علي عنتر وعبد الفتّاح أنْ نقفَ إلى جانبهم شريطة ألّا يبادروا باللجوء إلى العنف. تعهّدوا لنا بذلك وقد كسبوا الأغلبيّة في القوّات المسلّحة وفي الحزب.

مساعٍ من أجل انقلاب عسكريّ

لكن التّأييد الدوليّ كان لعلي ناصر، ومن ضمنه التأييد السّوفياتي، كما ظلّ محافظاً على تأييده في المجتمع. وقد فشلتْ جميع المحاولات لحلّ المشكلة، لأنّه كما سبق أن قلت، لم يكن هناك تعوّدٌ على الحلول الديمقراطيّة ولم تكن هناك تجربة لتداول السلطة داخل الحزب والمجتمع، بل كان يحصل بالعنف أو بالتّصويت في اللجنة المركزيّة ولا يستشار الشعب ولا القواعد الحزبيّة. كان التّغيير يتمّ عن طريق النّخبة القياديّة وأحياناً عن طريق العنف. ولأنّ كلّ واحدٍ كان يخشى من سيطرة الآخر، عقدوا المؤتمر الثّالث للحزب في أكتوبر/تشرين الأوّل ١٩٨٥ وتمّ ذلك عن طريق الانتخابات الجديدة. ولم يحصل أحدٌ على الأغلبيّة بل ساد توازن قلقٌ.

جاء جورج حبش ونايف حواتمه وأحزاب شيوعيّة عربيّة أخرى، وأيضاً السّوفيات بذلوا جهوداً. كان جورج حبش والسّوفيات يحاولون الإصلاح بين الفريقين، أمّا باقي الوسطاء فكانوا يميلون لصالح هذا الفريق أو ذاك، فنايف حواتمه مثلاً كان إلى حدٍّ ما قريباً من عنتر وعبد الفتّاح، فيما انحازت أحزاب شيوعيّة عربيّة لعلي ناصر. هنا بدأ التفكير باللّجوء إلى الخيار العسكري. وكان للفريقين قيادات عسكريّة غير معلنة من خارج سيطرة وزير الدّفاع تقود الوحدات العسكريّة لصالح هذا الطّرف أو ذلك بتعليماتٍ مباشرة من علي ناصر أو من علي عنتر. ولم يعد وزير الدفاع قادراً على ضبط الجيش.

بعد المؤتمر العامّ الثالث تزايدت الشّكوك وتداخلت المعلومات عند الطّرفين. وكان كلّ طرفٍ مستعدّاً للأسوأ. ولا أريد هنا أن أنكأ الجراح بعدما أصبحتُ طرفاً في الموضوع مع الآخرين. لم يعُدْ بوسعي أن أكون قاضياً وأحكم على الآخر وأبرّئ الطّرف الذي أنا منه، فإنّنا جميعاً نتحمّل مسؤوليّة ما حدث مع تباينٍ في درجات هذه المسؤوليّة.

في أواخر عام ١٩٨٥ سافر علي ناصر محمّد إلى بعض الدّول، ومنها صنعاء وإثيوبيا وبلغاريا وعدد البلدان العربيّة. وكان الرئيس الإثيوبيّ منغستو هيلا مريام قد جاء إلى عدن وحاول التّدخّل في حلّ الخلاف، لكنّه كان يقف إلى جانب علي ناصر. زارعلي نصار هذه البلدان ومرّ بصنعاء. في ذلك الوقت اتّصل بي أحد الأشخاص من جماعة علي عنتر وعبد الفتّاح، هو الأخ أحمد عباد شريف، عضو اللجنة المركزيّة، من منطقة خولان و"بطل العمل الحزبيّ الاشتراكيّ"، وقال إنّ بعض ضبّاط الجيش، وبعض القيادات الحزبيّة، تقترح عليّ أن أقنع صديقي صالح مصلح، وزير الدّفاع، بإعطاء أوامر للجيش باعتقال علي ناصر محمّد عند عودته

من صنعاء في المطار وتغيير الأوضاع بطريقةٍ لا تؤدّي إلى إراقة الدّماء وأنّ هذا سيجنّب البلاد ويلات الحرب. فسألته: هل كان عبد الفتّاح إسماعيل وعلي عنتر يعرفان بهذا الأمر ويوافقون عليه؟ قال إنّهما لا يعرفان، وحده علي شائع وآخرون فقط يعرفون. أبلغتُه بأنّي لا أوافق على الوساطة للقيام بمثل هذه المهمّة لأنّي ضدّ الانقلابات العسكريّة، وأنا على ثقة بأنّ صالح مصلح وزير الدّفاع سيرفض هذا النوّع من التفكير.

وكان أصحاب هذا الرّأي يقولون إنّ الجيش عندما يعتقل علي ناصر عند عودته سيجنّب البلاد الاقتتال. نحن [الشماليون في الجنوب] كنّا طرفين متقابلين ومعظم أصدقائي في الطّرف الثاني. رغم رفضي أنْ أطلب إلى صالح مصلح أنْ يقوم بالانقلاب، فاتحتُ صالح بالأمر وعلمتُ أنّه عرف عنه من آخرين وقد عُرض عليه أن يكون رئيساً للدّولة. وكان ردّ صالح مصلح على العرض على النّحو الآتي: "أنا مسؤول عن القوّات المسلّحة رغم أنّها كانت تقاد من الخارج، أنا مسؤولٌ عن الدفاع عن البلد وأنا لا أؤيّد اعتقال علي ناصر عند عودته لأنّني إذا قمت بانقلاب وأنا وزير دفاع وعضو مكتب سياسيّ فسنعوّد الجيش على الانقلابات العسكريّة. والانقلاب المقبل، بعد هذا الانقلاب، سيقوده رائدٌ في الجيش لا أعلم من هو ولا مع من هو، سيكون ضدّ الحزب بالكامل".

وفي إحدى الليالي اجتمعنا كي نقوم بمصالحة بين علي عنتر وصالح مصلح فسمعتُ صالح مصلح يقول لعلي «أنا لا أصلح كي أكون رئيس دولة، والمنصب الذي وصلتُ إليه أقصى ما أطمح إليه. يجب علينا أنا وأنت أن نفهم الحدود التي نصل إليها لأنّي أدير وزارة الدّفاع بمستشار سوفياتيّ، ورئاسة الدّولة تحتاج إلى عقل ولا أستطيع أن أدْخِل المستشار السّوفياتيّ في دماغي ويعطيني نصائح في كلّ لحظة». وقال صالح مصلح: «الذي سيبدأ القتال، سنكون ضدّه». واقترح على الطّرفين العودة إلى اللّجنة المركزيّة، وأضاف: «انا سأقف مع قرار اللجنة المركزيّة ولو اتُّخذ بفارق صوتٍ واحد».

مقتلة المكتب السياسي

عشيّة ١٣ يناير/كانون الثاني ١٩٨٦ دار نقاشٌ داخل المكتب السياسيّ حول توزيع الصلاحيّات والمقاعد في اللّجنة المركزيّة وفي سكرتاريّة اللجنة المركزيّة بين جناح علي ناصر والمؤيّدين لعلي عنتر وعبد الفتاح. طرح جناح علي عنتر إعادة اقتسام دوائر السكرتاريّة والبحث في الدائرة التّنظيميّة التي يتولّاها أبو بكر باذيب القريب من علي ناصر، وهو من الماركسيّين المؤسّسين للعمل اليساريّ في اليمن، وشقيق عبد الله عبد الرزّاق باذيب، مؤسّس أوّل حركة شّيوعيّة في اليمن. دار النّقاش حول انتقال الدائرة التّنظيميّة من أبو بكر إلى عبد الفتّاح إسماعيل، فإذا الخلافُ حولها يصير القشّة التي قصمتْ ظهر البعير. لكنّ الأزمة كانت أوسع والخلاف أعمق، دار حول الصلاحيّات في الدّولة والنّفوذ في الجيش وفي الحزب. كان أنصار علي عنتر وعبد الفتّاح يريدون تعزيز مواقعهم في الحزب استعداداً للصّراع المقبل، فيما جناح علي ناصر يريد الاحتفاظ بالدّائرة الحزبيّة لكي يمنع المزيد من الاختلال

المتسارع في موازين القوى لصالح جناح علي عنتر وعبد الفتّاح.

عيّن يوم ١٣ يناير/كانون الثّاني موعداً لحسم قضيّة الدائرة التنظيميّة. كنتُ مصاباً بالإنفلونزا، وجاءني علي عنتر إلى المنزل ليلاً ليبلغني أنّه سيتمّ التصويت في اجتماع الغد على مصير الدائرة التنظيميّة، وأنّ حيدر العطّاس مسافر وقد انحاز إلى جانبنا، وأنّ لدينا نقصاً في الأصوات ويجب أن نحصل على أغلبيّة، فقلت له إنّي مريض ولا أستطيع الحضور. أصرّ على حضوري وأقنعني «بالقوّة، حتى إذا كنتُ على السرير يجب أن تحضر الاجتماع، لأنّه إذا لم نستطِع أن نكسب أغلبيّةً تصوّت لجانب المقترح غداً مش ح يعود الموضوع يعرض من جديد وح تفوّت علينا الفرصة». قبلتُ على مضض حضور الاجتماع يوم ١٣ يناير. وكان موعده العاشرة صباحاً. والنّقطة الرئيسة على جدول الأعمال هي الدائرة التنظيميّة. عند السّاعة التاسعة والنّصف كنتُ جاهزاً للتحرّك بسيارتي "البيجو" إلى الاجتماع في منطقة التواهي. وكان يجب أن أصل بسرعة وأعيد السيارة لنقْل الأطفال إلى المدرسة.

وبينما أنا أستعدّ لركوب السّيّارة وصل اثنان من الكوادر القياديّة في محافظتَي إب والبيضاء، عبد الرّحمن سيلان، وهو كادر قياديّ مثقّف وعضو سكرتاريّة البيضاء، والشّيخ عبد الكريم الجهمي، القياديّ في محافظة إب، الذي سوف يُستشهد لاحقاً. كانا يتابعان بعض مستحقّات أسَر الشهداء في هاتَين المحافظتين ومعهما رسالة يتعيّن عليّ أن أراجعها وأوقّعها، لم أعدْ أذكر الجهة التي ستحال إليها. قالا: يجب أن توقّعها قبل أن تذهب إلى الاجتماع. قلت: اعذروني لديّ اجتماعٌ ويجب أن أحضر في الوقت المحدّد، ويجب أن أعيد السيارة للأولاد لتقلّهم الى المدرسة. غضِبا وقالا: على القيادة أن تستمع للنّاس. خشيتُ من غضبهما فقبلت التّأخير. أرسلْت سيارتي إلى المدرسة والتزما بنقْلي بسيارتهما إلى الاجتماع. بعد إكمال العمل تحرّكنا إلى التواهي، ولم نصل إلّا وقد مضى على الاجتماع عشرون دقيقة. لدى صولنا إلى باب اللّجنة المركزيّة سمعنا من داخل المبنى أصوات رصاص بدت لنا خافتة مثل بنادق الصّيد. وكان العسكر يُغلقون باب مبنى المكتب السياسيّ، فتساءلنا جميعاً ما هذا الذي يجري في الداخل؟ قلت يبدو أنّها بنادق صيد وأنّهم يصطادون الغربان. وكانت هناك حملة للقضاء على هذا الطائر بسبب ما يُلحقه من أذى بالحدائق وصوته المزعج للسكّان. فردّ عليّ الأخَوان الاثنان اللّذان كانا معي أنّ هذا رصاص، وأنّ هذه بنادق وهناك معركة داخل المكتب السياسيّ. فقلت: لندخلْ ونرَ ماذا يحصل، فقالوا: تدخلّ ماذا تفعل؟ تدخل لتموت؟ يجب ألّا تفعل شيئاً، يجب أن تعود من الباب.

أمسكوا بي بقوّة ومنعوني من الدّخول إلى قاعة الاجتماعات. وكان باب اللجنة المركزيّة قد أُغلق فعدنا أدراجنا نبحث عن الّذي حصل وأين نذهب. وعند عودتنا من مبنى المكتب السياسيّ إلى التّواهي لاحظْنا حركةً في الجبال المحيطة بالمدينة وبداية إطلاق الرّصاص. وعندما وصلنا إلى خور مكسر لاحظنا أناساً مسلّحين يفتّشون السّيّارات عند المستديرات. لم نخضع للتّفتيش ولم يسألْنا أحدٌ لأنّ السّيّارة التي كنّا نستقلّها كانت عاديّة وغير معروفة، وليستْ تابعةً لأيٍّ من الأطراف المتصارعة. جلْنا على بيوت أعضاء المكتب السياسيّ. ذهبنا إلى منزل صالح مصلح وزير الدفاع وهو يقع في خور مكسر وسألنا عنه. قالوا لنا إنّه ذهب إلى الاجتماع وقد حضَرَ

تلقائيّاً وعلي ناصر لم يكن يريده أن يحضر. وقد أكّد عبد الغني عبد القادر فيما بعدُ أنّهم لم يكونوا يفكّرون بقتل صالح مصلح، وهذا ما أكّده أيضاً محمّد علي أحمد المتواجد الآن في بريطانيا، وهو الرّجل الذي يعتمد عليه علي ناصر محمّد، لكنّه ما لبث أنْ اختلف معه وقرّر العودة إلى الحزب. بعدما تعاون محمّد علي أحمد مع علي عبد الله صالح بعد يناير ١٩٨٦ وقرّر العودة إلى الحزب الاشتراكيّ اليمني، قال: "نار صنعاء ولا جنّة ذمار"، وهو مثل شعبيّ. وأكّد لي محمّد علي أحمد أنّه ذهب إلى صالح مصلح ليلة ١٣ يناير وسهر معه حتى الصباح كي يمنعَه من حضور اجتماع المكتب السياسيّ في اليوم التالي.

ثمّ ذهبْنا إلى منزل حسين الهمّزة، عضو المكتب السياسيّ، نسأل إذا كان قد حضر الاجتماع أمْ لا. وجدناه في البيت يقرأ أوراقاً ولم يكن جاهزاً لحضور الاجتماع. وكان لحسين صِلاتٌ بعلي عنتر وعبد الفتّاح وبعض العسكريّين أكثر منّا وسبَقَنا في تحديد الموقف. الله يرحمه أخبرَناه بوجود إطلاق رصاص و«أنّنا لم نعلم بشيء وأنّنا وجدنا مبنى اللجنة المركزيّة مغلقاً، وكان الهاتف غير مقطوع. وهذا واحد من أخطاء المهاجمين، إذ لم يقطعوا الهاتف»، فاتّصل بنائب وزير أمن الدولة ثابت عبده حسين، وهو ضابط شجاع وطيّب، ووجد أنّ هاتفه مقطوع، وكان واضحاً أنّه هوجم وقُتل. واتّصل مرة ثانية بحسّان حسين، نائب قائد الاستطلاع السياسيّ، وهو الآن من المشرّدين في القاهرة، فسأله حسين الهمزة عن الوضع لديهم وعمّا قد حصل. فردّ عليه بأنّه قد حصل انقلاب و«أنّنا محاصَرون في طرف وزارة الدّفاع، والطرف الآخر قد استولى على وزارة الدفاع وهناك أناس قتلوا». سأله حسين إن كانوا قد استولوا على كلّ شيء؟ قال «نعم، سيطروا على وزارة الدفاع وغرفة العمليّات وهناك إطلاق نار في اللجنة المركزية»، فوجّه له تعليمات بالانسحاب من هناك، والباقي منهم يتوجّهون إلى خارج عدن إلى حيث الوحدات العسكريّة المؤيّدة للطّرف الآخر، فانسحب حسّان حسين وذهب إلى خارج المحافظة، ولعب دوراً كبيراً فيما بعد. قلت له أنا وحسين الهمزة أن يهرب من عنده، ففعل. هيثم قاسم طاهر الذي صار بعد الأحداث النّائب الأوّل لوزير الدّفاع، كان حينها قائد سلاح المدرّعات. سمع إطلاق النّار في وزارة الدّفاع فهرب من هناك إلى منطقة صلاح الدين حيث قيادة سلاح المدرّعات.

الاختباء، بيان الانقلاب، والبيان المضادّ

بعد ذلك خرجْنا من منزل حسين الهمزة وكنّا أربعة، اثنان الآن غائبان فحسين همزة توفّي وعبد الكريم الجهمي استُشهد في صنعاء بعد قيام الوحدة. ذهبنا إلى منزلي في خور مكسر فأخبرتني الزوجة أنّ أحد أصدقاء محمّد سعيد عبد الله (محسن)، الوزير السابق لأمن الدولة، ومحمود عبد الله عشيش، نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الوحدة والخبير الاقتصاديّ، الذي قتل في أحداث يناير/كانون الثاني ـ أخبرتْني أنّهما اتّصلا وقالا لها إنّ إطلاق نارٍ يحصل في اللجنة المركزيّة والمكتب السياسيّ وأنّ على جار الله أن يخرج من المنزل. قالت لي: «رجاءً لا تبق هنا، سيأتون بحثاً عنك». خرجنا من البيت نبحث عن مكانٍ نختبئ فيه. عرض علينا

عبد الكريم الجهمي أن نختبئ في بيته في مدينة المنصورة، حيّ نجوى مكّاوي، لأنّه اتّضح لنا أنّ المهاجمين من الطرف الآخر قد سيطروا على المدينة بشكلٍ كامل. لم يبقَ لدينا الآن إلّا أن نبحث عن مكانٍ نختبئ فيه، فذهبنا إلى منزل عبد الكريم وهو شخصٌ غير معروف كثيراً ولديه هاتف.

وصلنا إلى المنزل في مدينة المنصورة حيث يسكن عبد الكريم في الطبقة الثالثة من أحد الأبنية، فوجدنا أنّ مجموعةً من الطّرف الآخر تسكن في الطّبقة أسفله وكانوا ينقلون السّلاح. نحن لم يكن لدينا سلاح سوى مسدّس واحد. اختبأنا عنده في المنزل والقتال قد انتشر في كلّ مكان والمدينة تحت سيطرة الطرف الآخر. وكانت الإذاعة لا تزال تبثّ وهي تحت سيطرة جماعة علي ناصر. وعند الساعة الثّانية عشرة والنّصف من بعد الظهر لاحظنا تحرّك الدّبابات من معسكر صلاح الدّين الذي كان تحت سيطرة هيثم قاسم، قائد سلاح الدّروع والذي أرسل الدبابات التي دخلت المدينة من دون مشاة. ولاحظنا أنّ الكمائن كانت موجودة ودمّر الكثير منها قبل أن تصل إلى الهدف الذي كان محدّداً لها: إنقاذ القيادة والسيطرة على الإذاعة.

عند الساعة الثّانية والنّصف تقريباً سمعنا بياناً من الإذاعة يتحدّث عن حصول محاولة انقلاب عسكريّ من قبل جماعة علي عنتر وأنّه قد تمّ إفشال الانقلاب وألقي القبض على قادة المؤامرة الانقلابيّة وحوكموا أمام محكمة سريعةٍ وقد حُكم على أربعةٍ منهم بالإعدام ونُفّذ فيهم الحكم وهم: علي أحمد ناصر عنتر، علي شائع هادي، علي سالم البيض، عبد الفتّاح إسماعيل. سمعنا البيان في لحظة هلعٍ وفزع. لزمنا الصّمت، لم نكلّم بعضنا البعض لمدّة ربع ساعة. وبعد ساعةٍ توقّفت الإذاعة عن الإرسال. وكان السبب واضحاً، إذ إنّ الدبّابات وصلتْ إلى التواهي ودمّرت مبنى الإرسال. عند الثالثة والنّصف أو الرابعة من بعد الظّهر اتّصل بنا محمّد سعيد عبد الله ــ محسن إذ تركنا له رقم الهاتف عند زوجته. تبيّن أنّه مختبئٌ في عدن، وأخبرنا أنّ البيان الذي أصدره علي ناصر كاذب وأنّ الأشخاص الذين قيل إنّه قد تمّ إعدامهم لا يزالون أحياء وهم موجودون في المكتب السياسيّ. قلنا له: «تريدون رفع معنويّاتنا والجماعة قد قُتلوا». قال لنا «لا»، خذوا هذا الهاتف واتّصلوا. فاتّصلنا وكان أوّل مَن ردّ على الهاتف من مبنى اللّجنة المركزيّة علي سالم البيض وإلى جانبه عبد الفتّاح، فأخبرَنا أنّهم أحياء ومحاصَرون، لكنّ علي عنتر وصالح مصلح وعلي شائع مصابون إصاباتٍ بسيطة. كذبوا علينا حتّى لا تضعف معنويّاتنا فصدّقنا أنّه إذا كان هناك اثنان ما زالوا أحياء فهذا يعني أنّ الجميع أحياء برغم شكّنا بأنّهم مصابون. وأخبرَنا علي البيض أنّهم الآن محاصرون وقال لنا إنّ علينا نحن، مَن تبقى من أعضاء المكتب السياسيّ، أن نتصرّف بوصفنا قيادة وأن ننسّق مع قيادة الجيش.

عند حلول المساء استطعنا الاتصال بقيادة الجيش، هيثم قاسم ومحمّد هيثم وقاسم عبد الرّبّ، وقد شكّلوا غرفة عمليّاتٍ تولّوا قيادةً للجيش وهم يقودون القتال. بعد ذلك أقمنا قناة اتّصال مع القادة العسكريّين وعلمنا أنّهم يريدون بعض أعضاء المكتب السياسيّ كي يعطوهم تعليمات سياسيّة. في هذا الوقت كان كلّ شيءٍ قد بات واضحاً لكنّنا كنّا خائفين أن يكشفَنا المقيمون تحتنا في المنزل الّذي كنّا مختبئين فيه. قبل غروب الشمس أخبَرنا بن حسينون، وهو قائد عسكريّ محنّك وكان رئيساً لهيئة

أركان الجيش ثمّ وزيراً للنّفط، أنّ علي عنتر وعلي شائع وصالح مصلح قد انتهوا، فكلّفنا أنفسنا أن نصدر بياناً إلى الرّأي العامّ نوضح فيه ما قد حصل أنا وحسين الهمزة وعبد الكريم الجهمي وعبد الرحمن سيلان. صغنا البيان واختلفنا عليه. رأيت أن نقول إنّ الخلاف حصل بسبب ميول علي ناصر للسيطرة على السلطة بشكلٍ كامل. وكان رأي المرحوم حسين الهمزة أن نقول إنّها مؤامرة إمبرياليّة ورجعيّة. رفضْتُ ذلك لأنّ رأيي أنّ الصراعَ على السلطة هو داخل الحزب. رأى حسين أن نتحدّث عن مؤامرةٍ من أجل تحريض النّاس، فيما رأيت أنا أن يكون البيان واقعيّاً. تشاجرنا وعلَتْ أصواتنا وطلب منّا عبد الكريم أن نهدأ حتى لا يعرف الّذين تحتنا أنّنا هنا فيصعدون إلينا. فرفع صوت المذياع كي لا يسمعوا أصواتنا ولكنّنا اتّخذنا حلّاً وسطاً وأصدرنا البيان، ثمّ تساءلنا حول كيفيّة إذاعة البيان وإيصاله إلى العالم ونحن محاصَرون. اتّصلنا بالدكتور محمّد جرهوم، الّذي عُيّن بعد ذلك وزيراً للإعلام، وهو خرّيج روسيّا. أمليْنا عليه البيان بالهاتف باسم المكتب السياسيّ وكان أوّل بيانٍ يتكلّم عن الحدث. تحرّك محمد جرهوم إلى خارج عدن حيث إذاعةٌ محلّيّة تحت سيطرة جماعة علي عنتر وعبد الفتّاح وكانوا مسيطرين على لحج سيطرة كاملة لأنّ علي عنتر من لحج والجيش أغلبه من هذه المحافظة، وعبد الفتّاح من الشمال ولكنّه كان مؤثّراً في تلك المنطقة.

مسلّحو المناطق في عدن

في إذاعة لجج كان المهندسون قد ربطوا الإذاعة المحلّيّة بالمقويّات الموجودة في جبل جحاف في الضالع، فأذاعوا البيان من الإذاعة المحلّيّة فالتقطتْه الإذاعة في صنعاء والكويت وبعض دول الخليج. وفي اليوم الثاني، يوم ١٤ يناير/كانون الثاني، كانت إذاعات العالم تذيع الذي حصل، تذيع بيان علي ناصر وبيانَنا. استمرّت المعركة والدبّابات التي دخلت المدينة دُمّر معظمها، وقضي على حوالي سريّتين بقذائف "الأر بي جي" المضادّ للدبّابات. وصلتْ أربع دبّابات إلى التواهي لكنّها لم تتعرّف الى مبنى اللّجنة المركزيّة ـ وهذا يدلّ على أيّ مدى كان الجيش الجنوبيّ مدرَّباً على صدّ الانقلابات! أخيراً دخلَت الدبّابات مساء يوم ١٣ يناير لإنقاذ عبد الفتّاح إسماعيل وعلي سالم البيض وآخرين، حسب رواية الأخ أحمد علي السلامي. لكنّ الدبّابات لم تستطِع أن تُخرج عبد الفتّاح من المنطقة فوقعت دبّابته في كمين وقُضي عليه. أمّا علي البيض فأُصيب وذهب إلى المستشفى حيث وزارة الدّفاع. لكنّ الذي حصل يوم ١٤ و١٥يناير هو أنّ القوّات التي جاءت من لحج، كانتْ مكونة من عسكريّين ومدنيين، تمكّنوا من الوصول إلى الشيخ عثمان ودار سعيد، ودخلوا بعض أحياء المدينة بعد ثلاثة أيّام. وكانت حربُ مدنٍ وشوارع. جماعات تحتلّ أبنية تحاول جماعات أخرى احتلالها فتدور المعارك. في اليوم الرّابع طلبَتْ منّا قيادة الجيش أن نخرج وننضمّ إليهم في "معسكر المشاريع" الّذي يقع على طرف الشيخ عثمان. كان خروجنا صعباً، فالمنطقة التي نحن فيها محتلّة من قبل الآخرين. فتنكّرنا، ارتدينا ملابس عاديّة وحملْنا أكياساً بأيدينا على أساس أنّنا ذاهبون للتسوّق، فلم يعترضنا أحد. وكانتْ أجسامنا صغيرة. وصلْنا إلى دوّار مصنع الغزل والنّسيج ما بين

المنصورة والشيخ عثمان، وكانت هناك دبّابة صغيرة تنتظرنا. لم يصدّق الجنود أنّنا أعضاء المكتب السياسيّ بسبب أشكالنا. شكّوا بنا وكانوا على وشك إطلاق النّار علينا. رفعنا أيدينا وقلنا «ليس معنا سلاح لكْن هذا مسدّس خُذوه». وبعد مناقشات معهم وإعطائهم ما لدينا من سلاح، وكان المسدّس بحوزة حسين الهمزة، أمّا أنا فلم يكن معي سلاح، وافقوا فصعدْنا إلى الدبّابة، ومن باب الصدفة وجدنا فيها قريباً تعرّف إلينا. قال: «أيّوه، هؤلاء معروفون». وانتقلْنا إلى المعسكر على بُعد كيلومترين من المكان الذي كنّا فيه، وهناك تولّينا القيادة السياسيّة. وجدنا ضبّاط الجيش يشكّلون قيادة وشاركناهم في إدارة المعركة وبالذّات الجانب السياسيّ. وكانت مهامّنا متابعة المعركة وإصدار البيانات. لم نقُل إنّ الجماعة قتلت مثلما فعل معنا البيض عندما أخفى علينا في البداية أنّ الجماعة لم تُقتل حتّى لا يَهزم معنويّاتنا، أعلنّا مقتلهم بعدما انتهت المعركة. عادةً ما يجري في الحزب إخفاء مثل هذه الأخبار حتّى لا تضرّ بمعنويّات الجيش. طبعاً الجيش انقسم، البحريّة مع علي ناصر والدبّابات مع علي عنتر.

المهمّ أنّ المعركة استمرّت لعشرة أيّام أو أحد عشر يوماً. وتمكّنت جماعة علي عنتر وعبد الفتّاح من الاستيلاء على المدينة كاملة بعدما قطعوا الطريق على الفريق الآخر. أرسل هيثم الدبّابات وقطعوا عنهم التموين الوارد من محافظة أبين، فاضطرّوا إلى الانسحاب من عدن رغم أنّهم حصلوا على دعم بحريّ. كان طريق لحج مفتوحاً وميزان القوى العسكريّة يميل إلى جانب عنتر. تمكّنوا من احتلال المدينة بعد معارك شوارع استمرّت أسبوعاً أو عشرة أيّام. وقبل أن تنتهي المعركة ظلّ المصدر الوحيد لإذاعة أخبارنا هو إذاعة لحج. ولم نعرف كيف نقوم بتشغيل الإذاعة المركزيّة في عدن، لكنّ أحد المهندسين اتّصل بنا عندما كنّا في مدينة الشعب وقال إنّ الإرسال الحقيقيّ لديكم. لم نكن نعرف ذلك، كنّا نعتقد أنّ المبنى الرئيسيّ هو في التواهي ولم نكن نعرف أين هي الإذاعة. وكُلّفت أنا ومحمّد جرهوم من قبل أعضاء المكتب السياسيّ الموجودين أن نحتلّ مبنى الإرسال. كان معنا ضابط من المدرّعات من قِبل هيثم قاسم وفصيلة من الجنود. قمنا باحتلال المبنى في يوم عشرين أو ٢٢ يناير تقريباً، واكتشفنا أنّ أجهزة الإرسال صالحة للبثّ، فكتبنا أنا ومحمّد جرهوم بياناً سياسيّاً مرناً وهادئاً، لأنّ التعاطف الخارجيّ كان مع الطرف الآخر، قلنا فيه إنّ المعركة قد انتهت وإنّ الحزب قد انتصر. طبعاً هكذا يتصرّف المنتصرون. وهذه كانت من أخطائنا. نحن ظننّا أنّ الحزب هو نحن. مع أنّ جميع أوراقنا تبدّدت إلّا أنّ البيان موجودٌ في الصحف ويمكن العودة إليه وإلى البيانات التي أصدرناها. في تلك الأثناء احترنا بأيّ شيء نفتتح الإذاعة، فاقترحتُ أنا أن نفتتحها بأغنية اسمها "يا بلادي أحبّك/ أفديك بروحي ودمي وأولادي" لأحمد قاسم وقد غنّاها بصوتٍ شجيّ.

السيطرة على الإذاعة المركزيّة وإذاعة هذا البيان أثّرتا تأثيراً كبيراً فينا خارجيّاً وداخليّاً، وانسحب الطرف الآخر من أبين ثمّ إلى الشّمال، وبعدها تمكّنا من إخراج بقيّة أعضاء المكتب السياسيّ باستثناء علي سالم البيض الّذي كان يرقد في المستشفى حيث تمّ إخراجهم بواسطة قوارب من البحر، واجتمع المكتب السياسيّ في

مبنى وزارة الخارجيّة في مدينة الشّعب وقرّر دعوة اللجنة المركزيّة إلى الانعقاد، لكنْ وجدنا أنّ عدداً من اعضائها قد قتل وهرب البعض الآخر إلى الشّمال وتمّ اعتقال ما تبقى من طرف علي ناصر. أي أنّ النّصاب غير متوافر إذ بالكاد يوجد نصف العدد. وكان عدد أعضاء اللّجنة المركزيّة بحدود ٨٠ عضواً أو أكثر وهم موزّعون في الشمال والجنوب، فتفرّقوا بين علي ناصر والآخرين، وقد اضطررنا إلى أن نُحضِر المعتقلين من أصحاب علي ناصر لكي نكمل النّصاب. بالإضافة إلى هذا كان عبد الفتاح ضائعاً ولم يكن هناك أمين عام للحزب فيما معظم الأعضاء في المكتب السياسيّ غائبون، فتناقشنا حول من يرأس اجتماع اللجنة المركزيّة. اقترح الحضور أن يرأس الاجتماع الأكبر سنّاً في المكتب السياسي. وكان الأكبر سنّاً بين الحاضرين هو يحيى الشّامي.

اجتمعنا والمدينة عبارة عن أنقاض. وقد اتّخذت اللجنة المركزيّة عدداً من الإجراءات الأوّليّة لإعادة تشكيل الدّولة لأنّ رئيس الدولة خرج، كما واتّخذتْ قرارات فصل بحقّ الجماعة التي تدعم علي ناصر وأصدرتْ بياناً قالتْ فيه إنّ أصحاب علي ناصر الذين لم يشتركوا في القتال هم أصحاب رأي وينبغي ألّا يعاقبوا، وإنّ المدنيّين لا شيء يدينهم. وطبعاً تولّى المكتب السياسيّ القيادة اليوميّة، وأوّل مشكلة واجهناها كانت القتال الّذي لا يزال منتشراً في المدينة من قبل المنتصرين لأنّ أصحاب علي ناصر قبل أن ينسحبوا قاموا بقتل بعض الأفراد. وحصل قتالٌ متبادل مؤسف وصار القتل والاقتتال على الهويّة الشخصيّة، فيُقتل من هو من لحج أو من هو في المقابل من أبين وهكذا دواليك. فاضطرّ المكتب السياسيّ أن يتّخذ بعض الإجراءات ومن ضمنها إطلاق إنذار للمقاتلين المنتصرين إذا لم ينضبطوا أنه ستطلق النّار على أيّ شخصٍ يَقتل أو ينهب. وبالفعل تمّ إطلاق النار على بعض المقاتلين من الطرف المنتصر وقتلوا ثلاثة أشخاص أحدُهم يُدعى البيضاني وآخر يُدعى الشعبي، وهما من المنتصرين وكانا يقومان باعتقال أشخاص من الطّرف المهزوم ويقتلونهم.

جاري مكلّف بقتلي

ومن اللّحظات الصّعبة بالنّسبة إليّ أنّه في منتصف المعركة شاهدنا حريقاً في مخزن الذّخيرة في "جبل الحديد" القريب من منزلي، فاتّصلت بالزّوجة والأولاد في البيت. قالوا إنّهم بخير لكنّ الحريق اخذ ينتشر حول المبنى. فطلبتُ منها أن تخرج من المنزل فرفضَت وقالت إنّها ستحافظ على المكتبة وعلى البيت مهما حصل، وستبقى في البيت. كانت لحظةً صعبة. لكن بعد يومين توقّف الحريق ولم يحصل ما كنّا نتوقّعه. أخبرتْني زوجتي أنّ أحد الضبّاط الذي كان جارنا اقتحم المنزل بالسّلاح وبحث عنّي وقام بتفتيش المنزل كاملاً وأنّه كان مكلّفًا بقتلي. كان اسمه محمّد عبد الله. اكتشفتُ فيما بعد أنّ هذا الشّخص قد اعتُقل من قبل قوّات الأمن وأنّه موجود في السّجن. حقّقوا معه واعترف بأنّه كان مكلّفاً بقتلي لكنّه كان شخصاً بسيطاً.

عندما انتهت المعركة كان لديّ هاجس آخر مهمّ وهو زملائي في الطرف الآخر من حزب الوحدة الشعبيّة، فرع الحزب في الشمال، ومن الجبهة الوطنيّة الذين

كانوا مع علي ناصر. سمعت أنّ بعضهم قد اعتُقل وربّما قُتل أثناء المعركة أو في نهايتها انتقاماً. وقلتُ لنفسي: إذا قتلوا هؤلاء وأنا كنت معهم في مجموعةٍ واحدة فسأتحمّل المسؤوليّة. لماذا؟ لأنّي مسؤول عن حياتهم وأنا في الطرف المنتصر. وكان من ضمنهم رئيس الجبهة الوطنيّة سلطان أحمد عمر وعضو قيادة الجبهة عبد الحافظ قائد، والاثنان قد توّفيا رحمهما الله، ومجاهد الكهالي وحسن شكري، محمّد عبد ربّه السلامي وهو الآن في «المؤتمر الشعبي العام» وعبد الله صالح عبده، وهو قياديّ متقاعد. زملائي هؤلاء كانوا في الطّرف الآخر ولم يتمكّنوا من الهرب وكانوا معرّضين للخطر. أحدهم "لحقتُه" في آخر لحظة وهو سيحكي القصّة. كذلك الشّيخ محسن أبو نشطان، وهو شيخ من منطقة أرحب، ونصر الشرعبي. كانوا موجودين جميعهم في المدينة ومن مؤيّدي علي ناصر. وقد اعتُقل بعضهم. خرجتُ مع عددٍ من الجنود وبحثت عنهم وأخذتهم إلى منزلي وأقفلنا عليهم الباب. أبقيناهم في البيت سرًّا لمدّة شهر حتّى هدأت الأمور. أمّا معظم المقاتلين الذين هم من الجبهة والمتواجدون في عدن فقد انضمّوا إلى جانب الطرف المنتصر، أي إلى علي عنتر وجماعته.

عدتُ إلى العمل في المكتب السياسيّ بعد الحرب. لم تكن هناك شرعيّة. فقط شرعيّة القوّة، وكان يجب تأمين غطاء سياسيّ لعمل القوى عن طريق اللّجنة المركزيّة لأنّ السلطة في اليمن الجنوبيّ كانت بيد اللجنة المركزيّة والمكتب السياسي وهم الذين يشكّلون الدولة فيها. كان يجب أن يتأمّن نصاب قانونيّ في الهيئتين القياديّتين من أجل تشكيل الدولة. وقد ترتّبت أوضاع الدولة ثمّ انتخاب علي سالم البيض أميناً عامّاً للحزب، لأنّه أقدم شخصٍ من الشخصيّات التاريخيّة بعد غياب عبد الفتّاح، ولأنّه كان أثناء المعركة ثابتاً وشجاعاً وهو الذي تصرّف وأجرى الاتصالات وأعطى التعليمات للجيش، إلخ.

ألغاز مقتل عبد الفتّاح إسماعيل

هناك من يقول إنّه هو، أي علي البيض، الذي قتل عبد الفتّاح. وهذا غير صحيح، فعبد الفتّاح لم يُعثر له على أيّ أثر وكان تقدير اللجنة التي تمّ تشكيلها أنّه احترق في الدبّابة التي أُحرقت بالبترول بين اللّجنة المركزيّة ووزارة الدّفاع والبحريّة في منطقة التواهي. لكنّ الشائعات التي أطلقت فيما بعد كثرتْ، بأنّه غاب، وهو مات موتاً تراجيديّاً، موتاً مثيراً، موتاً أسطوريّاً وهذا يتّفق مع شخصيّة عبد الفتّاح. والأرجح أنّه قُتل في الدبّابة، كما قالت اللجنة التي حقّقت في الموضوع وقالت إنّه احترق مع الدبابة وبانفجار الذّخائر في المكان المذكور. وقد حقّقت اللجنة مع الضبّاط الذين نقلوه في الدبّابة لأنّهم كانوا قد أصيبوا بقذيفةٍ أصابت البرج وهو كان فيها. أغمي عليهم ثمّ نقلوا إلى المستشفى. وكان عبد الفتّاح في مؤخّرة الدبّابة مع الذّخائر فاحترق معها. وهذا تقدير اللجنة، ولم تظهر أيّ رواية أخرى سوى الشائعات.

بعض زملائي في حزب الوحدة تمكّنوا من الهرب إلى الشمال مع علي ناصر ومنهم الأخ محمد قاسم الثور. بقيت زوجته فأخذناها إلى منزلي. ومن الزملاء الذين قتلوا وتأسّفت عليهم نصر الشرعبي الذي قُتل في منطقة خارج عدن. أتى إليه

أشخاصٌ من الطرف المنتصر وأخذوه ليلاً وقتلوه. وأصررنا على المكتب السياسي أن يستنكر هذا العمل، وأن يتّخذ موقفاً ويسمّيه شهيداً. لكنّ عملي مع بعض الزملاء على منع القتل أو الاعتقال والانتقام سبّب لي مشكلة مع المنتصرين، إذ اعتبروني مع بعض الإخوان الآخرين مُوالين لـ«الزّمرة» [جماعة علي ناصر]. وقفنا ضدّ الانتقام، أنا ويحيى الشامي وحيدر أبو بكر العطّاس. واستنكر المقاتلون موقفنا هذا. لم يرتاحوا له. لكنّ الجيش الجنوبي كان جيشاً منضبطاً يخضع للّجنة المركزيّة والمكتب السياسيّ وللتعليمات التي صدرت له. واللافت للاهتمام أنّه تمّ تشكيل الحكومة ولم يُطلب الجيشُ للمشاركةَ في القرار ولا هو طلب المشاركة في الحكومة، إلّا منصب وزير الدفاع فقط. وقد تمّت السيطرة على كلّ المناطق باستثناء أبين. كان لا يزال هناك تواجد للرئيس علي ناصر وأنصاره. تحرّكت قوّة من المدرّعات والمشاة إلى أبين على رأسها هيثم قاسم، وقد عُيّن فيما بعد نائباً لوزير الدّفاع وصالح عبيد أحمد وزيراً جديداً للدفاع. فخرجنا [يقصد هو ومجموعات من مقاتلي «حزب الوحدة الشعبيّة» الشمالي] مع هيثم وصالح عبيد إلى أبين. وصلنا إلى نهاية حدود جمهوريّة اليمن الديمقراطية التي هي منطقة مكيراس ولم تحصل أي معركة مع الطرف الآخر. عندما وصلت القوّات إلى أبين لفَتَ انتباهي أنّ الجيش الجنوبيّ المنتصر عندما دخل أبين، محافظة علي ناصر، لم يدخلوا أيّ قرية، لم يدخلوا القرى ولم يعتقلوا المواطنين ولم يأكلوا ويشربوا القهوة أو الشاي عند المواطنين، بعكس ما كان في ذهني عن الجيش في الشمال عندما يدخل مهاجماً أو منتصراً، أو يدخل أي قرية. كان ينهب. الجيش الجنوبي كان مدرّباً على الطريقة الروسيّة. لم ينهبوا وانتهت المعركة بعد يومين وتمّ تأمين مكيراس وعدنا بطائرة الهيليكوبتر إلى عدن.

أختتم هذه القصة بأنّي عندما عدتُ إلى عدن اكتشفت أنّ الشخص الذي كان مكلّفاً باغتيالي موجودٌ في السجن. طلبت من وزير أمن الدولة الشهيد سعيد صالح سالم إطلاق سراحه! فقال لماذا؟ هذا الشخص سنحاكمه لأنّه اعترف بأنّه كان مكلّفاً باغتيالك، فلماذا تريد إخراجه من السجن؟ فقلت له إنّه إنسان بسيط وهو ضحيّة ولا يتحمّل المسؤوليّة، نحن السياسيّين نتحمّل المسؤوليّة فيما حصل، كما أنّه جاري بجانب البيت. قال لي سعيد صالح: أنت تريد أن تزايد في هذه القضيّة؟ قلت: نعم أنا مزايد وأريد أن نزايد في هذه القضيّة وأن أبالغ في منع إراقة مزيدٍ من الدماء لأنّ الضحايا كثر. قال لي: اكتبْ لي رسالة على مسؤوليّتك، فكتبت له رسالة فأطلق سراحه. خلق هذا ارتياحاً لدى الجيران وزوجتي لم تعارض هذا التصرف الذي قمت به لأنّ المعركة خلّفت ضحايا كثراً.

بعض الذين كانوا عندي في المنزل فُصلوا من عضويّة اللجنة المركزيّة لكن تمّ إخراجهم بعد شهر من منزلي. المهمّ، انتهت المعركة وكانت الدنيا كلّها خراباً. شُكّلت لجنة لإحصاء القتلى والجرحى من القانونيّين ومن الهلال الأحمر ومن الأطبّاء ومن قيادة الجيش ولجان الدفاع الشعبي، فاتّضح أنّ عدد القتلى بحدود خمسة آلاف شخص. لكنّ الدعايات الخارجيّة كانت تبالغ في العدد حيث قالت إنّ عددهم اثنا عشر ألف شخص وهذا غير صحيح. القتلى من الطرفين معظمهم من أعضاء الحزب وكوادره ومن ضبّاط الجيش والأمن.

الفصل السابع
ما بعد يناير ٨٦
معارك من اجل التعددية السياسية

شكّلت أحداث يناير ٨٦ منعطفًا هامّا بالنسبة لحياتنا وأفكارنا وبالنسبة للحزب الاشتراكي اليمني والمجتمع اليمني كلّه. هي أحداث تاريخية لكن الحروب والكوارث تصنع احياناً تاريخًا جديدًا للشعوب والناس. أنا تلقّيتُ رسالة بعد أحداث يناير. كنّا في قيادة الحزب نتلقى رسائل من أعضاء الحزب في صنعاء وبعض الأصدقاء. من ضمن هذه الرسائل واحدة من الدكتور علي محمد زيد الذي كان يومها يحضّر رسالة الدكتوراه في جامعة السوربون وكان واحدًا من المثقّفين والمفكّرين اليساريّين المهتمَّين بهذه التجربة [في الجنوب]. وكتب لنا رسالة عبّر فيها عن احتجاجه وأسفه لما حصل. لكنه اردف ان تجربة الجنوب وتجربة الاشتراكية أو التجربة اليسارية في عدن سقطت تاريخيا بسبب هذه الأحداث، بصرف النظر عن الطرف الذي انتصر في الحرب. خلاصة الرسالة ان التجربة وصلت الى نهايتها.

كنت يومها مأخوذًا بالحماس للدفاع عن التجربة. وأعتقد أن الطرف الذي انتصر في الحرب غير مسؤول عمّا حصل. وأنه يجب علينا أن ندافع عن التجربة وأنها هي التي انتصرت وستنتصر في المستقبل. أجبتُ على هذه الرسالة والرسائل المماثلة برسالةٍ تمّت قراءتها داخل الشمال والجنوب، رفضتُ فيها الانتقادات ودافعت عن التجربة ووصفت الانتقادات التي نتلقّاها بأنها عبارة عن أفكار برجوازيّة صغيرة. كانت الرسالة طويلة وحماسية وعاطفية مكتوبة تحت وطأة الحدث وبلغة المنتصر ومن منظاره الذي لا يستطيع أن يرى بوضوح ما الذي سيأتي بعد لحظة الانتصار. مع الوقت بدأنا ندرك الآثار العميقة لأحداث يناير ١٩٨٦، والشّواهد والبراهين والأدلّة تتجلّى في الحياة اليومية. وكان واضحًا أنّ الأحداث أضعفتنا. لكنّ نقاط الضعف لم تظهر لنا الا بالتدرج. وبدأنا نصل إلى نتيجة أنّ الحزب يضعف. وحكاية العنف أصبحت تبعد الناس من حولنا. كنّا نعتقد أنّ اللوم في الحرب يقع على الطرف المنهزم، لكن اتّضح أنّنا كلّنا مسؤولون عن الذي حدث ولم نكن نستطيع أن نبرّر الحرب التي دارت رحاها داخل الحزب والمجتمع. هنا، بصراحة، هنا اخذت في التّفكير لماذا حدث هذا؟ ما سبّب لي التحوّل من أفكار المنتصرين إلى التّفكير المختلف؟

اتّضح لي أنّ التجربة أثبتت انّه لم يكن هناك طرف منتصر. كان الانتصار وهمًا وقد اتّضح أننا كلّنا مهزومون. كانت الناس تقول: كلّكم مسؤولون عن الذي حدث. ولم يفرّق الناس بين المنتصر والمهزوم. من هم الناس الذين كانوا يقولون ذلك؟ النّاس العاديون، المجتمع، المواطنون العاديّون، يقولون لنا عندما نحاول أن نكسب الناس في الشمال إلى صفوف الحزب، وبالذّات المثقّفين والأدباء، كانوا يهربون منّا. أصبحوا يرون أنّ الحزب ليس على ما يرام. حتّى المثقّفون من أنصار التجربة في الخارج صُدموا بما حدث وقالوا إنّه من غير المعقول أن يعود النّاس من

الحلم بالاشتراكيّة إلى قتال مناطق ومحافظات واقتتال بالسّلاح وبالسّيف.

كانت النتائج تظهر كل يوم أنّها سلبيّة برغم الحملة الإعلاميّة. ولم نكن قادرين على تصحيح الأمور لأنّنا كنّا نصنع خطابًا إعلاميًّا عاطفيًّا انفعلايًّا كخطاب صنعاء بعد حرب عام ١٩٩٤. والتاريخ يكرّر نفسه كما قال هيغل. والتّاريخ في اليمن يكرر نفسه اكثر من مرة، ولكن على عكس ما يقول ماركس: في المرة الأولى مأساويّ وفي الثّانية ملهاة ومهزلة ومضحكة. هذا الّذي حصل، وهو كان في يناير ١٩٨٦ مأساويًّا وفي عام ١٩٩٤ [حرب الوحدة والانفصال] كرّر التّاريخ نفسه بحيث لم يكن قادراً على القول إنّه مأساويّ أو تراجيدي. المهمّ أنّها كانت حربا داخليّة: يناير ١٩٨٦ ومايو ١٩٩٤ كلّها حروبٌ داخليّة، كلها نزاعات على السّلطة استخدمت العنف لكنّها تمّت تحت شعاراتٍ مقدّسة، شعاراتٍ كبيرة: الانتصار لليسار عام ١٩٨٦ هو انتصار لقضيّة الحزب والانتصار في ١٩٩٤ تم باسم قضيّة الوحدة.

والطرف المنتصر يتوهم انه منتصر وهو مهزوم. لكنه يرفض المصالحة والتّصحيح. ولا سماع لصوت العقل، لا سماعٌ للآخر.

أزمة شخصية

بعد أحداث يناير ١٩٨٦ بستّة أشهر، كانت الكلمة التي قالها لي علي محمد زيد تزورني باستمرار: برغم مكابرتك فإنّ التجربة سقطت تاريخيًّا. أنا فكّرت بأنّ العالم يتغيّر. بدأت أقرأ ما يدور في العالم. بدأت التجربة السّوفييتيّة وحكاية المصارحة والمكاشفة "البروسترويكا" و"إعادة البناء". نحن كنّا مرتبطين فكريًّا وإيديولجيًّا بمركز الاشتراكيّة الأوّل الذي هو روسيا. أهمّ فكرة لغورباتشوف، أنّه في الفكر الاشتراكي لا يوجد مركز يفكّر للعالم كلّه أو يمتلك الحقيقة مثل الفاتيكان. أهمّ ما قام به غورباتشوف أنّه أنهى هذه الحقبة من التّفكير. فرأيت اننا أصبحنا نفكّر بمشاكلنا لأنفسنا.

كنت أعتقد أنّ هذا بديهي. أنّ الآخرين يفكّرون للعالم وأنّ موسكو هي مركز تفكير العالم الثوري وأنّ هذا أمر بديهي وأنّ لهذه الأمميّة رأس. كنّا نفكّر هكذا وأحيانًا كنّا نتباين. ولكن في السياق العام كانت هذه الفكرة مقبولة. وعندما أتى غورباتشوف بدأنا نفكّر نحن في السياق العام، لكن نحن كنّا شيئًا مختلفًا. حصل عندنا أحداث لم يحصل مثلها في روسيا، فنحن نمتلك خصوصيّة، نمتلك تطوّرًا تاريخيًّا مختلفًا، متطلّبات الحياة عندنا مختلفة. بعد غورباتشوف بدأ السّوفييت يتصرّفون بشكلٍ مختلف: نحن لدينا مشاكلنا وأنتم لديكم مشاكلكم. وإنّ هذا الذي تعتقدون أنه مركز العالم الثوري المحصّن، الذي هو موسكو، مركز قيادة العالم، وأنّه عالمٌ مثالي، لديه مشاكل كثيرة أنتم لا تعلمونها. قوموا أوّلاً بحلّ مشاكلكم.

هذه القضايا جعلتني أفكّر كثيرًا. أمرٌ آخر فكّرت فيه: لماذا يتقاتل أبناء الحزب الاشتراكي فيما بينهم؟ لمَ القتال الذي حصل في يناير ١٩٨٦؟ حسنًا، ممكن القول إنّ الذي حصل في يناير خطأ. لكن ما الذي حصل قبل يناير: أحداث سالمين في ١٩٧٨ في الجنوب وقتل الحمدي في نفس العام في الشّمال وخروج الإرياني والسلال من البلاد. لا يوجد انتقال للسّلطة. صحيح ان الإمام يحيى قُتل في صنعاء وان ابنه أحمد

قتل الآخرين وقتل حتّى إخوته ثمّ هو الآخر قُتل. في ما بعد، تمّ إخراج البدر بواسطة انقلاب. جاء السلال وخرج بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وهو الثّوري، ثمّ جاء الإرياني رئيس المجلس الجمهوري، بانقلاب وخرج بانقلاب عليه من قبل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وسِنان أبو لحوم، ومجموعة أخرى والجيش وإبراهيم الحمدي كان متعاونًا معهما. ثم جاء الجيش وقام بانقلاب على الحمدي. وكان يُقال إنّ الحمدي قائدٌ استثنائي لكنّه ذُبح في بيت نائبه أحمد حسين الغشمي. في الجنوب قتل سالمين وأخرج عبد الفتاح إسماعيل من السّلطة. خرج علي ناصر من السلطة بالقوّة. قحطان الشعبي الذي سبقه أخرج بالقوّة ، وفيصل عبد اللّطيف قُتل في صراع على السلطة.

هذه المعارك المتواصلة التي لم تتوقّف من أجل السّلطَة، هل كانت فعلاً من أجل المقدّسات كما كنّا نقول دائمًا؟ كل حرب كانت تدور تحت شعارٍ مقدس: الثورة، الجمهورية، الوحدة، التصحيح، إلى آخره. أحيانًا نقول من أجل الديموقراطية وأحيانًا من أجل السلطة. لم يكن هناك طريق لتبادل السلطة.

الاشتراكية والديمقراطية شيء واحد

هذه فكرة. واما الفكرة الثانية فهي أن كل شخص يستولي على السلطة يدمّر الذي قبله، يدمّر الموروث الثقافي والاجتماعي. كلّ من يستولي على السلطة يدمّر الذي قبله في حلقةٍ متوالية. يدمّر حتّى أحجار البناء التي يُمكن أن يُشار فيها إلى اسم الحمدي أو السلال أو الإرياني أو سالمين إلخ.، يتمّ تدميرها من قبل الحكّام الجدد. ينهبون الآثار ثمّ يُدمَّرون معها الاقتصاد. أخذت أفكر في هذه الأمور وأعيشها وأقول ما هو الحلّ لهذه الأوضاع؟

كنتُ وما زلت مؤمنًا بالاشتراكيّة لكن أخذت أفكّر: أنا المؤمن بالعدالة والاشتراكيّة أنّ الاشتراكية لا يُمكن أن تكون عدوّة الديموقراطيّة. عدتُ لأقرأ تاريخ الاشتراكيّة ووجدت أن الاشتراكية كانت متّحدة مع الديموقراطية. والذي حصل بعد ثورة البلاشفة وفي المؤتمر الثاني تقريبًا أو بعد محاولة اغتيال لينين من قبل إحدى النساء، حاول أن يقوم بسياسة «النيب» والتي هي الليبراليّة في الاقتصاد، لكنّه لم يعد بعد ذلك قادرًا على أن يمارس الليبرالية في السياسة نتيجة للصراع على السلطة. لينين كان كبيرًا، مثلاً حلّ مجلس الدّوما لأنّه لم يوافق على قانون الإصلاح الزراعي. لم يكن لها من لزوم. إذًا أنا فكّرت لدى العودة إلى العديد من المؤلّفات ووجدتُ أنّ الاشتراكيّة والديموقراطيّة شيءٌ واحد. طبعًا الموضوع الذي كان يجري في العالم هو بداية الموجة الثالثة من الديموقراطية بعد ثورة البرتغال ١٩٧٤.

الديموقراطية ظاهرة عالميّة. أنا قلت إنّ مشكلتنا هنا في اليمن هي في غياب الديموقراطية والحل هو العودة إلى الديموقراطيّة لكن لم يكن لديّ تصوّرٌ كافٍ للموضوع. كان لديّ تصوّر ضبابي لهذه القضيّة. لم يكن لديّ تصوّر كيف يمكن أن نصل إليها ولمن هي، من الذي يكون داخلها ومن الذي يكون خارجها؟ هذا الكلام كان في نهاية العام ١٩٨٦ وبداية العام ١٩٨٧. في هذه المرحلة عشتُ أزمة شخصية فكرية عميقة وصراعاً وتناقضًا بين قناعاتي السابقة والتي كانت من المسلّمات وبين الوقائع التي تظهر على الأرض. كلّ يوم تتفتّح بذور التفكير الجديد، يعني كنت أعيش

صراعًا فكريًّا حقيقيًّا.

بدأتُ بالحديث مع بعض أعضاء المكتب السياسي الذين كانت علاقتي الشخصية معهم قويّة، تكلّمتُ مع الأخ يحيى الشامي وكنتُ أقول له إننا معارضون للنّظام في الجمهورية العربية اليمنية ومعارضون للمؤتمر الشعبي العام الذين يحكم باسمه ونطالبه بالدّيموقراطية لكنّنا نقيم نظام الحزب الواحد في عدن، إذًا لا يوجد لدينا مصداقيّة. هذه هي القضية التي كنت أناقشهم بها. نحن نطالب بالتغيير الديموقراطي في صنعاء الذي يجب أن يكون لنا نصيبٌ فيه. ونحن نؤيّد نظام الحزب الواحد في عدن. هذه تضعف مصداقيّتنا، لا يوجد لدينا مصداقيّة. أنتم تقولون كلامًا متناقضًا. نريد تعدّدية في صنعاء، لكنّكم لا تقبلونها في عدن. تعارضون طريقة الحكم في صنعاء وتؤيّدونها في عدن. الأخ يحيى الشامي كان لديه تصوّرٌ لهذا الموضوع. ولا أعرف من بدأ بطرح ذلك، أنا أم هو. وكان رأيه فعلاً مع هذا واتّفقنا على أنّه بما أننا نطالب بالديموقراطية في صنعاء فيجب أن نطالب بها ونسعى إلى إقامتها في عدن. كان هذا النقاش يجري وانا أتابع الكثير ممّا يُنشر في العالم وبالذّات كلّ ما يُنشر في العالم العربي حول الديموقراطية. أتابع النّدوات. وكنتُ أتابع أيضا ما يُنشر عن "البروسترويكا" في العالم، ليس غرورًا لكن هذه هي الحقيقة وزملائي يعترفون أنّي كنتُ أتابع أكثر منهم.

رسالة الى المكتب السياسي

استمرّيت في العيش داخل القضيّة. وفي شهر مارس من العام ١٩٨٧، وسنتأكّد من التاريخ، فكّرت أنّه يجب أن أتّخذ موقفًا. استدعيت الأخ علي الصراري الذي كان مدير مكتبي ويساعدني في تبادل الأفكار وهو شاب نشيط، وقلتُ له إنّي أريد أن أسجّل وجهة نظر حول قضيّة الديموقراطيّة والتعددية في اليمن وفي الجنوب موجهة أوّلاً للحزب الاشتراكي اليمني. وأرّختُ الرسالة في أوّل إبريل من العام ١٩٨٧. وهي موجّهة لعلي سالم البيض، الأمين العام، وأعضاء المكتب السياسي ووقّعتها باسم خالد عمر، وهو اسمي الحركي ايّام العمل السري في الجمهورية العربية اليمنية، حين كنت أوقّع الرّسائل وكلّ شيء باسم خالد عمر. وخلاصة الرسالة وجهة نظر أوّلية أتحدّث فيها عن كلّ المشاكل التي حصلت وعن ضعف التنمية وعن الصراع على السّلطة وان المشاكل التي حصلت كلّها سببها انعدام الديموقراطيّة وعدم الاعتراف بالآخر في المجتمع. وافترضتُ أن يكون هناك نظام من التّعددية الحزبيّة المفيدة، واستبعاد الفئات الرجعيّة بتفكير اليوم. لكنّي غيّرت أفكاري بعد ذلك وكنتُ يومها مع تعدّدية ثوريّة إذا جاز التّعبير. كما أنّ هذه القناعات اهتزّت بعد ذلك كما سأروي في ما بعد لأنني عندما أجد الحقيقة عند شخصٍ آخر لا أعاند وأحيانًا تتعرّض افكاري لهزّات من قبل أفكار الآخرين فأتراجع عنها من دون عناد. وأذكّر كلّ شخص بتأثيره عليّ ولا أخجل من ذلك. فأنا كتبتُ هذه الرسالة بشكلٍ سري وسلّمتها إلى علي البيض ووُزِّعتْ على أعضاء المكتب السياسي. وكانت لديّ رغبة في أن تناقش الرسالة بشكلٍ رسمي لكنّ الأمين العام لاحظ عدم وجود تقبّل للرّسالة، وإنّ مناقشتها يمكن أن تؤدّي إلى آثار سلبيّة عليّ أنا بالذات. لذلك جمّد الموضوع لديه

لبعض الوقت وأنا سكتت ولم أطالب بشيء.

ندوة عن التعددية وتسريب

حدثت بعض التّطوّرات التي أخرجت المسالة إلى السّطح. كان يمكن لهذه القضيّة أن تبقى داخل الحزب لمدّة سنة أو سنتين ولكن حدثت عدّة أشياء. أولاً أنا أخذت أنشط وأناقش مع بعض الكوادر مسألة تطوير الفكر السياسي للحزب الاشتراكي اليمني. كنت أعقد مع بعض الشّباب ندواتٍ أسبوعيّة ومن ضمن الشّباب مثلاً عبد العزيز ثابت الكادر في الحزب، وهو مثقّف من عدن، ومنصور هائل وعمر عبد العزيز وعلي محمد الصراري. كنت أناقش معهم في ندواتٍ سرية أسبوعية تتناول بالنقد الفكر السياسي للحزب الاشتراكي اليمني. كنا نتبادل الرأي في بيتي أحيانًا، وأحيانًا في بيت عبد العزيز ثابت أو بيت منصور في حائل، وكان مدير تحرير صحيفة ١٤ أكتوبر الحكوميّة، وأحيانًا في بيت عمر عبد العزيز وعلي الصراري بالتّناوب. هؤلاء جميعًا شبّان ومثقّفون ولديهم تطلّع [نحو مثل تلك الأفكار]. كنّا نتبادل الرأي وكانوا يعتبرونني أكبرهم سنًّا وأقود عمليّة التجديد لكنّي كنت أعتبرهم جزءًا من العمليّة ويساعدونني في تطوير الأفكار. كنت أناقش معها أفكار الحزب بشكل نقديّ ونبحث عن تطوير هذا الفكر.

حدث في ظلّ هذه الندوات والمناقشات غير المعلنة أن زار عدن الشّاعر العربي علي أحمد سعيد "أدونيس" وفواز طرابلسي، المثقّف اللبناني، ومحمد كشلي. وتمّ ترتيب ندوة في منزل الدكتور عمر عبد العزيز. وكان عنوان النّدوة "حول أزمة حركة التّحرّر العربيّة وقضايا أخرى". شارك في الندوة أدونيس، فواز طرابلسي، محمد كشلي، عمر عبد العزيز، مدير معهد الفنون في عدن، عبد الواسع قاسم، رئيس تحرير مجلة «قضايا العصر»، التي كان لها إسهام كبير في تنظيم النّدوة، منصور هائل، رئيس تحرير صحيفة «١٤ أكتوبر»، محمود سعيد، المسؤول الإعلامي في سفارة دولة فلسطين في عدن، وجار الله عمر. ونشرتْ مواد النّدوة في مجلّة «قضايا العصر» العدد السّادس يونيو ١٩٨٩.

شارك المذكورون في النّدوة التي كانت مسجّلة ولم يكن من المفترض أن يتمّ نشرها في ذلك الوقت ولكن جرى تسريب للشّريط إلى صحيفة "صوت العمّال" التي تصدر عن اتّحاد عمال اليمن في عدن. وكان في الندوة حديث واضح عن التعددية والدّيموقراطيّة. وَرَد على لساني نقدٌ للتجربة القائمة في الجنوب والحزب الاشتراكي اليمني وقلت إذا لم تكن لهذا الحزب معارضة فهو يعارض نفسه حتّى ينتهي. وقلت إنّ مجريات التّطوّر تشير إلى الوراء إذا لم يكن هناك تفكير جديد وتغيير. ملخّص الفكرة التي وردت هي فكرة التعددية السياسية. قلت إنّ الديموقراطيّة يمكن أن تكون مقيّدة وأن تقتصر على القوى الثّورية فقط. وأتذكّر أنّ أدونيس ردّ على مفكّرتي بشأن التعددية ثوريّة أو للثوريين. وكان هذا الرّأي ناتجًا عن الخوف لأنّ الوضع في البلد وفي اليمن والحزب لا يحتمل ديموقراطيّة مفتوحة. قال ادونيس إنّ هذه التّعددية، وإنّ هذا النظام الذي سينشأ عنها، هو نظام غير شرعي لأنّك تستبعد الإسلاميين في دعوتك. قلت نعم، الإسلاميون يسيطرون على جزءٍ من الشّارع ومعنى هذا أنّ أي

انتخابات وأي تعدّدية ستكون منقوصة في شرعيّتها لأن جزءًا من الشّارع ليس معها، لأنّ الرأي العام جزءُ منه ممنوعٌ من التعبير عن نفسه، عن وجهة نظره. ولأنّ جزءاً من الشارع العربي يسيطر عليه الإسلاميون وهم جزءٌ من الرأي العام ويجب أن يشاركوا فيه. وأنا كنت قد وضعت المبرّرات لمنع الإسلاميّين من المشاركة في التعددية التي اقترحتها لأنّهم يرفضون الديموقراطيّة وإنّهم إذا وصلوا إلى الحكم فلن يخرجوا منه على اعتبار إنّهم يحتكرون الحقيقة. قال لي ادونيس: لا، هذه أتركها للشارع وأتركها للناس.

هزني ردّ أدونيس. جلست أفكّر في هذا الموضوع واستغرقت في التفكير حتى بداية التّسعينات وحتى قيام الوحدة فغيّرت أفكاري ووجهة نظري وصرت أعتقد مثل أدونيس أنّه من المهم أن يشارك الإسلاميين في التعدّدية وإنّه إذا وصلوا إلى السلطة وأحرزوا الأغلبية في الأصوات فليحكموا، وعلى الشّعب أن يحكم عليهم بعد ذلك. صحيح لا يزال لديهم تحفّظات تجاه الآخر، صحيحٌ أنّ ما هو موجود في السودان أو أفغانستان يثير شكوكًا حول إمكانيّة وسهولة أن تتحوّل بعض الحركات الإسلاميّة، لكنّي متأكّد أنّ المستقبل سيأتي بتغييراتٍ في الحركات الإسلامية وفي تقبّلها للآخر. وما حدث في إيران الآن من فوزٍ للإصلاحيين، والانقسام الذي حصل في السّودان، يدلّان على أنّه من غير الممكن أن تحلّ المشاكل إلا بالديموقراطيّة وقبول الآخر.

أعود وأقول إنّ النّدوة نُشرت في صحيفة "صوت العمال". وعلم المجتمع بعد ذلك بالآراء التي طرحتُها في الندوة. وفجأةً نشرت صحيفة تصدر في قبرص وصحف في بيروت مذكّرة التعددية. تسرّبت الرّسالة إلى الخارج دون علمي. وأنا الآن أؤكد إنّه ليس لي أي دور مطلقًا في تسريبها. سرّبها أحد الأشخاص من أحد المكاتب إلى صنعاء ولست أدري من هو. فوصلتْ إلى يد الرئيس علي عبد الله صالح وسُرّبت إلى الخارج على يد أنصار علي ناصر محمد في صنعاء. علقوا عليها كما علّق عليها الأستاذ عبد الرحمن بن علي الجفري في كتيّب حمل عنوان "تفنيد وجهة نظر جار الله عمر" لأنّ المقترح عن التعددية كان إستبعد حق رابطة أبناء الجنوب والإسلاميّين في ممارسة نشاطهم. وهنا أخذت الضّجّة الصحافية والسياسية تتعاظم وانقسم الكتاب والصّحافيين بين مؤيّد ومعارض في الحزب الاشتراكي وخارجه في الشمال والجنوب.

حملة وتهديدات

هنا بدأت المشكلة. كانت ردود الفعل داخل الحزب في معظمها رافضة لهذه الفكرة ولهذا التّوجّه. الصحافة تهاجم الفكرة وبالمناسبة كانت الحملة ضد التعددية السياسية تكاد ان تكون منسّقة ومتكاملة. وبطبيعة الحال لم يكن ثمّة صحف أهلية وحزبية، وكانت الصّحف تصدر هنا [في صنعاء حيث تجري المقابلة] عن الحكومة وفي عدن عن الحزب، ولكن كانت في عدن صحيفة "صوت العمال" الوحيدة التي حاولت أن تخالف والتي كان يرأسها محمد قاسم نعمان وهو نقابي معروف في عدن. طبعًا تولّت صحيفتا "الثّوري" و"الراية" الرد على التعددية برغم أنّ "الثوري" كانت أكثر اعتدالاً. كانت تحاول أن تناقش. أما صحيفة "الراية"، الصادرة عن دائرة التوجيه

السياسي في القوات المسلّحة، فكانت تهاجم الفكرة. وكان هذا يجري وسط الحزب والجيش والقيادة صامتة. كانت الطرفَ الوحيد الذي لا يتكلّم في الموضوع. وكان هذا الموقف يعكس الحيرة أو الارتباك. مع ان الموقع الذي تحتلّه هذه القيادة ويجعلها مطلّة أكثر من سواها على الأوضاع في البلاد وتتوفر لديها معلومات كثيرة عن المتغيرات الدولية بما في ذلك المتغيّرات التي أخذت تلوح في أفق المعكسر الاشتراكيّ، خصوصًا بعد البيرسترويكا السّوفييتية. كانت القيادة تخشى أن تصطدم المتغيّرات مع قواعد الحزب وكوادره الّتي عبّئت وامتلأت بمسلّمات وبديهيّات لا تقبل النّقض وكأنّ الانتصار في يناير ٨٦ كان مئة في المئة ومن الصّعب أن تفاخر القيادة بشعبيّتها بين القواعد داخل الجيش والحزب. على ان هذا الصّمت لن يدوم طويلاً.

بالنّسبة لي، بدأت المسألة سهلة في البداية وكأنّ الأمر مجرّد تعبير عن وجهة نظر يأخذ به الآخرون أو يرفضونه. لكن اتّضح في ما بعد أنّ المسألة أصعب مما كنتُ أتصوّر. فما إن بدأت الحملة على الأفكار التي طرحتها واستمرّت الكتابات تطرح وتتوالى في "الراية" وإلى حدٍّ ما في "الثّوري" وفي صحيفة «الثّورة» في صنعاء – التي كانت تهاجم التّعددية وتقول إنّ هؤلاء الّذي خرّبوا البلاد لم يكتفوا بما فعلوه في الماضي، وهم الآن يريدون أن ينقلوا الحزبين إلى العلنيّة ويدمّروا اليمن كما دمُّر لبنان. وكان الدستور في الجمهورية العربية اليمنية يحرّم الحزبيّة ويعتبرها خيانة. سمعت رئيس الجمهوريّة [علي عبدالله صالح] شخصيًّا يهاجم التعددية في العام ١٩٨٨ في خطابٍ علنيّ. لكنّ الهجوم في عدن كان أكثر قساوة لأنّ الذين اعترضوا في عدن يمكن تقسيمهم إلى عدّة فئات. بعض الأشخاص اعترضوا لأنّها ليست متدرّجة من حيث التطبيق. وأشخاص اعترضوا على اعتبار ان التعددية مفاجئة من دون تمهيد. وبعض آخر لا يبدي موقفًا فلم يؤيّد ولم يرفض. لكن هناك كوادر في الحزب كانوا مقتنعين أنّ هذه مؤامرة لتدمير النظام الوطني الدّيموقراطي في الجنوب وخيانة للاشتراكيّة وقد تكون من قبيل العمالة لمخابرات أجنبيّة لتدمير الثورة وتدمير النظام.

هنا أخذتْ الضّغوط تتزايد وباتت التهديدات عمليّة. طبعًا هؤلاء النّاس لم يكونوا سيّئي النوايا. كانوا يهدّدون لأنهم كانوا يعتقدون أنّهم على حق وأنّهم يحمون الثّورة ويحمون النظام. أخبرتني زوجتي أنها تتلقّى اتّصالات هاتفية. وأنا ايضاً كنت أتلقّى تهديدات هاتفيّة لكن لم أكن أعلمها بها. كانوا يقولون لي: نحن نحبّك ونحترمك لكن هذا العمل الذي قمت به غير مفهوم لدينا ونحن لا نشكّك فيه لكن ربّما هو سوء تقدير، لكن نتوقّع أن تتراجع عن هذا الموضوع. وانتقلت التّهديدات إلى الزّوجة والطّلب إليها أن تقنع زوجها بأنّه أخطأ وعليه أن يتراجع. وكانوا يقولون لها: أنتم هنا تعيشون في ظلّ نظام الحزب، وهو عضو مكتب سياسي في الحزب، فإذا انتهى الحزب ستصبحين أنتِ وأولادكِ في الشارع لا تملكون عملا، تكونون مشرّدين، وأنتم مشرّدون من الشّمال وهذه مغامرة، وهو يغامر بحياتك وحياة أولادك.

حوارات في المرجعية

كانت الزوجة تخبرني بهذا وأشرح لها الأمر وتقتنع. وفي إحدى المرّات اتّصل بعض الكوادر من الحزب ومن الجيش وقالوا هناك أناسا يريدون زيارتي في المنزل. قلت أهلاً وسهلاً. قابلتهم في المنزل وشربنا القهوة، ومنهم مجموعة من الشباب في الجيش من المخلصين للحزب، وهم من الذين درسوا في معاهد الاتّحاد السوفييتي. دخلوا في مناقشات حول الأفكار التي طرحتها وقالوا نحن لا نصدّق ما يُقال عنك انّك خائنٌ وعميل. لكن نقول لكَ بصراحة الآن لم نعد نفهم ماذا تريد أن تفعل. هل تخلّيتَ عن الاشتراكية كغاية نهائيّة؟ هل أنت غير مقتنع بالاشتراكيّة؟ نريد أن تردّ علينا بوضوح. قلت لهم: لا لم أتخلَّ عنها ولكنّني أريد أن أعمل من أجل التّلاحم بين الدّيموقراطية والاشتراكيّة، فلا يوجد اشتراكية من دون ديموقراطية، ولا يوجد عدالة من دون ديموقراطيّة. وأخذت أشرح لهم كيف كان الوضع في بداية الاشتراكية الديموقراطيّة عند نهاية الحرب العالميّة الأولى. وبيّنتُ لهم أنّ الاشتراكيّة الحقيقيّة هي ديموقراطيّة. وشرحت لهم تجربة السويد على سبيل المثال وأنّه يمكن الجمع بين الاشتراكية والديموقراطيّة وأنّهما لا يتناقضان وهما شيءٌ واحد. وكنت أشرح لهم الخلاف الذي جرى بين كاوتسكي ولينين وروزا لوكسمبورغ وما حصل في المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الدّيموقراطي الروسي. وفوجئوا بمعلوماتٍ لم يكونوا يعرفونها. لم يصدّقوها. وقلت لهم إنّه قبل أن تتمّ محاولة اغتيال لينين كان هناك أحزاب، كانت هناك تعدّدية، وحتّى الحزب الدّيموقراطي الرّوسي كان يسمح بالأجنحة، كان هناك المناشفة والبلاشفة، كان هناك اليسار واليمين والوسط.

قالوا نحن نعرف المناشفة والبلاشفة، لكنّ المناشفة خونة. قلتُ أصبحوا خونة في ما بعد، لكنّهم كانوا جناحًا معترفًا به. وشرحتُ لهم أنّ المصيبة جاءت عندما تمّ منع الاجنحة. شرحتُ لهم أهمية الديموقراطيّة بالنّسبة للاشتراكيّة. وطبعًا، كانت عندي يومها تصوّرات أولية. بعد هذا الشّرح انقسموا إلى قسمين، عدد منهم تقبّل الموضوع وقال إنّ المسألة تحتاج إلى نقاش. وأذكر أنّي قلت لهم يومها تأكّدوا أنّ روسيا ستصل إلى التّعددية قريبًا لأنّ غورباتشوف كان موجودًا وكان هناك صراع شديد، هو يريد أن يخطو خطوةً نحوا العلنيّة والحزب يمنعه والقوميّون استغلّوا الموضوع للانفصال عن الاتّحاد السّوفييتي. وكان هناك ارتباكٌ لكن الواضح أنّه [غورباتشوف] كان يريد أن يصل بالمسألة إلى الاشتراكية الديموقراطيّة. طبعًا الموضوع في روسيا كان كلّه يتحرّك وكنّا نتوقّع أن روسيا ستصل إلى التّعددية. ولكن تبقى الاشتراكيّة منتصرة لأنّ هذا حزب يساري قوي ويكون الشّيوعيّون في وضعٍ قويّ اقوى ممّا هم عليه الآن. لو أعلنوا التّعددية كان يمكن أن يكونوا في وضعٍ أفضلَ. ولو تمكّنوا من الانتقال بشكلٍ سلميّ وهم الآن في كتلة قويّة وزيغانوف [امين عام الحزب الشيوعي في الاتحاد الروسي] يطالب بتحقيق تجربة السّويد.

قلتُ إنّ الكوادر الذين حضروا إلى المنزل انقسموا إلى قسمين، قسمٌ قال هذا موضوعٌ جيّد لكن نريدك أن تخرج لتتحاور معنا. قلت: جيّد. وقسمٌ آخر قال إنّ هذا الكلام مرفوض وإنّهم تأكّدوا اليوم أنّك تجرّ البلاد والحزب إلى كارثة. ونهضوا منفعلين وانسحبوا ولم يقولوا مع السّلامة. وبقي الآخرون لبعض الوقت. بعدها بأسبوعين أو ثلاثة أسابيع اتّصل بي مدير الدّائرة السياسية في القوّات المسلحة، في

وزارة الدّفاع وكانت صحيفة "الرّاية" صحيفة الجيش تقود الحملة ضدّ فكرة التّعددية. وقال لي إنّ القوات المسلّحة تستنكر هذه الدّعوة وطلب مني، بما يُشبه الإنذار، أن أتراجع وقال أنا أطلب إليك باسم القوّات المسلّحة وكوادر الحزب في القوّات المسلّحة أن تتراجع عن دعوتك هذه وأن لا تجرّ البلاد إلى كارثة. في الحقيقة هو إنسانٌ غير معروف عنه أنّه عنيف. ولكن أحيانًا يخلط آراء كثيرة بين الجدّ والمزاح. قلت له أنا أجرّ البلاد إلى الحرب بالتّعددية؟ الحرب هي عندما لا يكون هناك تعدّدية عندما لا يكون هناك اعتراف بالطّرف الآخر وقد نشبت الحروب في الماضي لأنّه لم يكن هناك تعدّدية حزبيّة. لكن أنا أعتقد أنّ هذا ليس موقف القوّات المسلّحة كلّها. وحتّى لو كان موقف القوّات المسلّحة فأنا أتوقّع أن تتفهم الموضوع عندما يكون هناك مناقشات أكثر وتوضيح أكثر.

وبعد ذلك انعقد لقاء وفد من المدنيّين وكان يذكّرني به قبل أيّام الأخ عبد الواسع سلام وزير العدل. وكان بعضهم يهدّد باسم الجيش وأن القوات المسلّحة مستنفرة. وقلت أنا يهمّني موقف الحزب أوّلاً. بعد جوّ مشحون بالتّهديدات وبالتّوتّر والإنذارات، اقترح البعض أن تتوقّف الحملة الصحافيّة على جار الله عمر وان لا يفصل من الحزب لأنّه هناك دعوة لفصلي من الحزب وتجريدي من المسؤوليّة ثمّ محاكمتي. ربّما كانت مقترحات أخرى لست متأكّدًا منها. طبعًا كلّ هؤلاء ليس لديهم موقف شخصي مني على الإطلاق. وطالبوا ايضا انه عليّ أن اعلن التخلّي عن دعوتي إلى التعددية السياسيّة في مؤتمرٍ صحافيّ. والبعض الآخر إقترح طردي إلى خارج البلاد. والبعض إقترح حلّاً وسطٌ أن أعلن اعتذاري للحزب والتّخلّي عن الدّعوة إلى التعددية السياسية مقابل توقّف الحملة عليّ.

أخبرني الأخ سعد سالم فرج قبل أيّام، وكان محافظ حضرموت حينها، ان الحديث عن الديّموقراطيّة وعن التعددية وإبعاد جار الله عمر من قيادة الحزب لأنّه يريد أن يخرّب في الجنوب كما خرّب في الشمال - هذا كلام كنا نقوله وأنتم لم تصدّقوننا وإنّ هذا العمل الذي يقوم به جار الله هو ضدّ مصلحة اليمن شمالاً وجنوبًا.

لن أتراجع

المهمّ اشتدّت الضغوط من كلّ مكان. وطرح اقتراح التراجع عن الفكرة. طبعًا، أعضاء المكتب السياسي لم يكن منهم من فاه ببنت شفة، بمن فيهم الأمين العام علي سالم البيض. قلت أنا والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي على أن أترك هذه الدعوة لما تركتها. ربّما من يسمع هذا يقول هناك مبالغة لكني قد وصلت إلى هذه الحالة العصيّة ولديّ استعداد لأي شيء على أن لا أتراجع عن هذا الأمر. لأنّه لا مساحة للمناورة أو الحلول الوسط. وهذا كان نصّ الحديث. طبعًا الإخوان عندنا في الحزب لم يكن لديهم إلمام بهذه الأحاديث حتّى أنّ بعضهم كان مندهشًا ببلاغته.

الغريب يومها أنّه حتّى الصّحف المعارضة لنّظام الجنوب في الخارج، المؤيدة لعلي ناصر والرّابطة وجبهة التّحرير، هاجمتني على اعتبار ان الفكرة ليست كاملة وغير واضحة لكنّهم كانوا يقولون إنّ هذا دليل على انقسامٍ داخل الحزب في

عدن. إذًا جار الله عمر هو سبب الانقسام.

استمرّت الأحوال على هذا المنوال لبضعة اشهر، لكنّ طرأت متّغيرات الدولية وخاصّةً في الدول الاشتراكية، بدأت أحداث بولندا وبدأت الأمور تتسارع والدّيموقراطية في موجتها الثالثة أخذت تنتشر أكثر فأكثر في العالم. لكن مشكلتي أنّ دعوتي لم يكن من يدافع عنها في الخارج أو في الصحف التي كانت تصدر في الخارج لأنني كنت إنسانًا مغمورًا وغير معروف، واليمن بلد متخلّف صغير غير مهمّ بالنسبة للعالم. لم يكن انتشارٌ للفكرة في الصحف الخارجية وكان العديد من المثقّفين في الشمال والجنوب المستقلّين لا يتوقّعون أن تأتي هذه الفكرة من جار الله خاصةً أنّ الإعلام قد أظهرني بعد أحداث يناير ١٩٨٦ في عدن كإنسانٍ محارب قاد العنف ضد علي ناصر وجماعته. وهذا كان على غير الحقيقة. لم يكن هناك هنا في صنعاء تعاطف معي حتّى بين المثقّفين من خارج الحزب. ولم يكن هذا الكلام منتشرًا في صحف عالميّة أو في العالم العربي.

مع الوقت أخذتُ أخرج للحديث مع الناس. وكانت واحدة من المصادفات أنّ العديد من ديبلوماسيّي اليمن الدّيموقراطية العاملين في الخارج عقدوا مؤتمرًا لهم في عدن وكان هناك يومها السفير عبد الله الاشطل وكان يعرف هذه المتغيّرات وسواه من الدّيبلوماسيّين يعرفونها ايضا. أثناء المؤتمر دعوني كي ألقي محاضرة عن سياسة الحزب الاشتراكي اليمني في الداخل والخارج. وكانت بالنّسبة لي فرصة كبيرة وثمينة أن أطرح وجهة نظري. تكلّمت مع الديبلوماسيّين بلغةٍ جديدة غير مألوفة في قاموسنا الحزبي. وقمت بالرّبط بين أهمية الديموقراطية وخدمة مصالح البلد. ودعوت إلى ديبلوماسيّة جديدة ونهج ديبلوماسي جديد في عالمٍ متغيّر. وكان الكلام مثيرًا وجديدًا بالنسبة لهم. الحقيقة أنّ الدّيبلوماسيّين أثارهم الموضوع وشاركوا في المناقشات عن التعددية والدّيموقراطية. وسألت الديبلوماسيّين كيف سيكون بلدنا بلدًا ديموقراطيًّا متعدّدًا في نظر الآخرين؟ هل سيكون له مكانة كبيرة لدى البلدان التي تتواجدون فيها؟ فردّ الكثير منهم بنعم. هنا خرج أغلبهم إلى مجالس مختلفة كان أهمّها اللقاء مع ضبّاط وكوادر وزارة الداخليّة وحصل النقاش نفسه وبدأ الحصار يتحلحل وبدأ الكثير من الناس يتفهّمون، خاصّةً مع المتغيّرات العالميّة التي كانت تحدث بشكل متسارع.

العلّة في المركزية الديمقراطية

هنا قادة الحزب الاشتراكي وبالذات الأمين العام علي سالم البيض والأمين العام المساعد سالم صالح محمد وبعض أعضاء المكتب السياسي زاروا بعض البلدان الاشتراكيّة واطّلعوا على حقيقة الأمر ووجدوا أنّ الأوضاع تتغيّر بسرعة وأنّ المعسكر الاشتراكي إمّا انه ينهار وإما ينشغل كل بلد بوضعه وبحالته في أحسن الأحوال ويترك للبلدان أن تتصرّف كما يناسبها. عاد الأمين العام من زيارةٍ لبلغاريا وألمانيا الديموقراطية والاتحاد السوفييتي وبعض البلدان الأخرى. بدأوا بما لديهم من معلومات يتساءلون أو يفكّرون عن الحل وكأنّ لديهم رغبة في تأييد الفكرة. لكن كانت الرغبة والقناعة تصطدمان بتلك القناعات الإيديولوجيّة السابقة التي تقوم على

الحَديّة والمسلّمات. لذلك كانت الرغبة لدى قيادة الحزب هي التعامل مع الفكرة بالتدرج. بالنسبة لي، كنتُ أرغب في أن تاخذ الفكرة مجراها نحو النقاش ومن ثمّ التّطبيق لأنّ الزّمن كان يجري بسرعة وكنتُ أدرك أنّ التّأخير يضرّ بالتّجربة في الجنوب وأنّ المبادرة سوف تساعد الحزب والتّجربة في الجنوب على الخروج من الأزمات السياسية والاقتصاديّة المتتابعة.

هنا أخذ بعض كوادر الحزب بتغيير وجهة نظرهم وتأييد الفكرة او اتّخاذ موقف محايد منها. وهذا كان بالنسبة لي شيئًا إيجابيًّا. غير أنّ الجديد المؤثّر على الصعيد الداخلي هو ظهور بعض الكتابات الصّحافية الصريحة والعلنيّة في صحيفة "صوت العمال" تدعو إلى تأييد فكرة التعددية وتشرح مضمونها وتدافع عن جار الله عمر، صاحب الدعوة. وكانت أوّل مقالة ظهرت في صحيفة "صوت العمال" تدافع عن الفكرة بتوقيع فتاة يمنية مثقّفة وكانت هذه المبادرة من قبل إمرأة كان لها موقف إيجابي وهي مستقلّة ومن خارج الحزب. تلت ذلك مقالة أخرى من قبل أحد المحامين يدافع عن التعددية الحزبية. وتراجعت الأصوات التي ترفض الفكرة سواء داخل الحزب أو خارجه. أنا من جانبي كنتُ مستمرًّا في شرح فكرتي ولكن على قدرٍ كبيرٍ من الحذر والحصافة: "الاتّزان غير المتهوّر". أتذكّر هنا أنّه حتى في المذكّرة التي دعوتُ فيها إلى التعددية، راجعتُ بعض الأفكار وأجّلتُها بمقترحٍ من الأستاذ علي محمد الصراري. كنتُ قد طرحتُ في المسودة الأولى أنّ مقولة المركزية الديموقراطية التي طرحها لينين هي سبب كل المشكلات وكل الإخفاقات في البلدان الاشتراكية والأحزاب الاشتراكية والشّيوعية لأنّ هذه الفكرة أو المقولة كانت تعني الالتفاف على الديموقراطية وإلغائها وإبقاء المركزيّة وهي أدّت إلى انعدام الشفافيّة وإلى السيطرة الإدارية وإلى خلق أحزاب إدارية وإلغاء العمل المؤسّسي داخل الأحزاب واستبدالها بالأمين العام في نهاية المطاف والذي بدوره يلغي المكتب السياسي والمكتب السياسي يُلغي اللجنة المركزية واللجنة المركزيّة تلغي المجتمع وفي النهاية يبقى الأمين العام وحده الذي يصدر القرارات إلخ. طَلب مني علي الصراري حذف هذا النص من المذكّرة. لماذا؟ لأنّه ينطوي على خطر كبير بالرغم من أن الفكرة برأيه صحيحة ولكن ستكون مرفوضة داخل الحزب وستقابل بردود فعل عنيفة بالنّظر إلى المكانة التي يحتلّها لينين. ولينين مكانته تضفي عليها نوعًا من القداسة لدى الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في العالم. اقترح تأجيل الفكرة إلى ما بعد. كما كنتُ أنا حريصًا في شرحي وتوضيحي أن أقول للحزبيين أنّ الحزب قوي والمعارضة ضعيفة وأن لا خطر على الحزب وعلى الحكم لذلك لا يجب الخوف من الديموقراطية ومن التعددية. وساعدني في هذا الموضوع أن مذكّرة التعددية نفسها لم تتحدث عن تعددية مطلقة بلا حدود، بل إنّها مقيّدة.

أما العامل الثاني الذي ساعد على انسياب الفكرة من دون أن تتعرّض لمكروه هو أنّ علاقتي الشخصية مع أعضاء الحزب وقيادته كانت علاقة جيدة. ولم تكن لديّ ردود فعل تجاه الناس الذين انتقدوني. كنتُ أتفهّم وجهة نظرهم وأعتبرها موقفًا سياسيًّا ووجهة نظر مشروعة تجاه فكرة هي جديدة علينا جميعًا. وأعترف هنا أنّ معظم زملائي في المكتب السياسي واللجنة المركزية كانوا في مجالسهم الخاصّة

وغير العلنيّة يدافعون عنّي، حتّى الذين كانوا ضدّ الفكرة كانوا يدافعون عنّي كشخص ويقولون إنّه ليست لديّ نوايا سيّئة، وإنّ نواياي حسنة. وفي إحدى المرات ذهب الأمين العام إلى منطقة الضّالع، وهي من المناطق المهمة في الكفاح ضدّ الإنكليز ولديها الكثير من الكوادر والقادة المدنيين والعسكريين، وعُقد لقاءٌ مع أعضاء الحزب وضباط الجيش، وقال لهم إنّ الفكرة التي طرحها جار الله عمر هي وجهة نظر قابلة للنقاش ومن حقّه أن يطرح وجهة نظره.

وفي بداية عام ١٩٨٩ تسارعت التّغيرات في تفكير أعضاء الحزب وقيادته. وعقد المكتب السياسي اجتماعاتٍ عدّة حول الموضوع. وبدأت تطرح فكرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل على بساط البحث. وكان بعض أعضاء المكتب السياسي يطرحون ضرورة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على رأس المال المحلي وفي مقدّمتهم حيدر أبو بكر العطاس وفضل محسن عبد الله والدكتور ياسين سعيد نعمان وآخرون.

النفط يعيد طرح قضية الوحدة

في بداية هذا العام أبلغتْ بعضُ الشركات التي تنقّب عن النفط في حضرموت عن اكتشاف كميات تجاريّة من النفط قابلة للاستثمار خلال أشهر. كان التّنقيب قد بدأ قبل فترة ومن ضمن الحقول المكتشفة حقل وادي جنة في شبوة وهو على مقربة من الحدود بين الشطرين.

وبسبب هذا الاكتشاف حصل توتّر وتنازع بين حكومتي صنعاء وعدن حول مستقبل الحقل النفطي وملكيته. وبلغ التوتّر درجة حَشْد القوات المسلّحة على الحدود بين الشمال والجنوب. وكان هذا في العام ١٩٨٨ وقد اتّخذ المكتب السياسي قرارًا بالتفاهم مع حكومة صنعاء والعمل من أجل الوصول إلى حل سلمي بشأن الحقل المذكور ولو أدّى الأمر إلى أن يتمّ الاستغلال المشترك للحقل برغم وجوده في أراضي الجنوب. وهذا يعني أن يكون موقف الجنوب مرنًا إلى حدٍّ كبير برغم أنّه في أراضي دولة الجنوب.

هنا ادى النّفط وظهوره في الجنوب ومشكلة النزاع مع الشمال والمتغيّرات الداخلية والخارجية، إلى إعادة طرح قضيّة الوحدة على جدول اعمال الحكومتين في صنعاء وعدن ما دام هناك نفط فسوف يؤدّي الى رفاهية او حرب. ولا رفاهية إلا بتوحيد اليمن. وقد أرسل فضل محسن عبد الله إلى صنعاء كما أرسل في أحيان أخرى صالح أبو بكر بن حسينون، وزير النفط حينها، رحمه الله. واستمرّ مندوبون بالتوجّه من عدن إلى صنعاء في رحلاتٍ مكوكيّة للتفاوض حول النفط. وقدّم الجنوب تنازلاً تعبيرًا عن حسن نيّة ومن أجل السلام باستعداده لاقتسام المنطقة واستغلالها بصورة مشتركة. وتمّ الاتفاق على حل مشكلة النفط بالمشاركة بين الدولتين. وبدأت الشركات تنقّب. وبعد انخفاض التّوتر، انتقلت المفاوضات بين الشطرين إلى البحث في تحسين العلاقة وحصل انفراجٌ بين الشمال والجنوب تمهيدًا لبحث موضوع الوحدة من جديد بحسب الاتفاقيات السابقة.

واتّفقت الحكومتان بواسطة وزراء الداخلية على إلغاء الحواجز بين الشمال

والجنوب والسّماح للأشخاص والسلع بالتّنقّل بحرية بين الشّطرين عن طريق البطاقة الشخصية. وقد أتاح هذا الاتّفاق للمواطنين فرصة الزيارات المتبادلة والاطلاع على الأوضاع كما هي في الواقع وكذلك تبادل المصالح. وأدّى هذا إلى اتخاذ قرارات جديدة تمامًا. اتخذ المكتب السياسي في عدن قرارات وأهمها قرارين، قضى الأول بتغيير الخطاب السياسي للحزب تجاه الشمال نحو الدعوة إلى الانفتاح على بعضهما البعض وقبول الحلول الوسطى وإقامة الوحدة اليمنيّة على أساس سلمي ومراعاة المصالح بين الطرفين. وتجلّى تطبيق هذا القرار من خلال الخطابات التّي كان يلقيها علي سالم البيض الأمين العام الموجهة الى الشعب اليمني وإلى القيادة في الشمال.

أما القرار الثاني فنصّ على تشكيل لجان حزبية وحكومية ضمّت سياسيّين وخبراء اقتصاد وعلماء وغيرهم ومهمّتها دراسة الأوضاع بشكلٍ عام وتقديم توصيات حول إصلاح اقتصادي وسياسي وحول كيفيّة تحقيق الوحدة اليمنيّة بالتّعاون مع حكومة صنعاء وعن طريق الإقرار المشترك بالمصالح المتبادلة. وقد أتاح هذا التطور الجديد على خلفية التغيّرات الداخلية والخارجيّة الإقرار بأنّ الوحدة اليمنية لا يمكن أن تتحقّق بالقوّة. كنا نعتقد في الماضي بأنّها حتمًا ستتحقق بشكلٍ سلمي وعلى قاعدة الاعتراف بالمصالح المشتركة وقبول كلّ طرف للآخر.

كانت هناك لجنة حكومية برئاسة الدكتور ياسين سعيد نعمان ولجنة حزبية برئاسة سالم صالح محمد، الأمين العام المساعد، ولجان أخرى من الخبراء وأساتذة الجامعات والخبراء الاقتصاديين. وكان معظم أعضاء المكتب السياسي أعضاء في اللّجنة. وأنا كنتُ في اللجنة الحزبية والوزراء في اللجنة الحكومية وعلي البيض يُشرف على كلّ اللجان بوصفه الأمين العام للحزب. وبعد أربعة عشر شهرًا من الدراسة خلصت اللجان إلى مجموعة من التّوصيات مدوّنة في كتيّب - آمل أن نحصل عليه - أقرّت فيه بضرورة الإصلاح الاقتصادي والسياسي للنّظام بما في ذلك التعددية السياسية وحرية الصحافة. كما أقرّت التقدم بمشروع لتحقيق الوحدة اليمنيّة على مراحل تبدأ بالكونفدراليّة وتتصاعد إلى الوحدة الاندماجيّة الكاملة. طبعًا هذه التوّصيات من اللجنة اتّخذت وقتًا طويلاً حتّى قدّمت إلى اللجنة المركزيّة وتمّ إقرارها.

التعددية السياسية اولاً ام الوحدة اولاً؟

أنا من جانبي، وبرغم موافقتي على الإطار العام لعمل اللجان وإقرارها، كان رأيي يومها بأنّ دولة الجنوب وأنّ الحزب الاشتراكي في دّولة الجنوب لا بدّ من أن يسارع الى تغيير نظامه السياسي وإعلان التعددية السياسية قبل إقامة دولة الوحدة وتحقيق الانفتاح الداخلي والخارجي على القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في الداخل والخارج، وقبل أن يذهب إلى تحقيق الوحدة لأنّه بهذا يأمن نفسه الدخول لوحده وهو قويّ.

وعندما انتهت اللجان وقدّمت توصياتها بخصوص الإصلاح السياسي والاقتصادي وموضوع العلاقة مع شمال اليمن وقضيّة الوحدة، ظهرت آراء كثيرة جدًّا. طالب البعض منها بالوحدة الفورية، في حين كانت وثيقة الإصلاح تطرح

الكونفدرالية أوّلاً. وأذكر أنّ هناك ورقة مقدّمة من أعضاء في مجلس الشعب الأعلى في الجنوب وقّع عليها نحو مئة عضو يطالبون فيها المكتب السياسي باتّخاذ خطوات جادّة لتوحيد شطري اليمن.

أنا كان رأيي أنّ الأولويّة يجب أن تكون لتغيير النظام السياسي في عدن من خلال قيام الحزب بثورة سلمية على النفس. تبدأ المسألة بإدخال تغييرات دستورية على النظام في عدن والقيام بانفتاح سياسي واقتصادي واسع في الداخل والخارج وتصفية مشكلة الخلافات السابقة داخل الحزب وفي المجتمع، وإعادة الاعتبار للنّاس الذين تضرّروا من الصّراعات السابقة. أعني هنا أنّ الحزب في الجنوب يعيد تأهيل نفسه استعدادًا للمهمّات المقبلة وكذلك تصفية مشاكل الماضي ومن ضمنها ترسيم الحدود مع سلطنة عمان حيث كانوا قد قطعوا بها شوطًا كبيرًا. وكان عبد الواسع سلام، الذي سيشغل منصب وزير العدل في دولة الوحدة لاحقاً، قد توصّل مع العمانيّين إلى اتفاق شامل من خلال اللجنة التي كانت تحت إشراف وزير الخارجيّة والأمين العام للحزب لكن لم يجرؤوا على الإعلان عن الاتّفاق مراعاةً لشعور الإخوان في الشمال حتّى لا يغضبوا كوننا شعبًا واحدًا.

الفصل الثامن

التعددية، ام النفط، ام الوحدة الفورية؟

الوحدة قبل النفط

ظهر النفط بكمّيات تجارية في الجنوب. والجنوب على وشك أن يصبح دولة نفطية ينتج أكثر من الشمال. بادرت الدول الخليجية، السعودية خصوصًا، للانفتاح على الجنوب وتقديم المساعدات له. وأذكر عرضًا غير رسمي بأن يسدّد المغتربون في الخليج وتحديدًا في السعودية ديون عدن.

هل كان هناك تنافسٌ في هذا المجال بين السعودية والجنوب تحديدًا؟ كلا لم يكن هناك تنافس لأن الجنوب الجديد يمكنه أن يقوم بدورٍ لا تستطيع السعودية القيام به، والسعودية أرادت إقامة علاقة مع الجنوب خصوصًا أنّها لم تنجح في علاقةٍ أقامتها مع الشمال لأنّ القبائل كانوا يأخذون منها الأموال ويخدعونها. أراد السعوديّون منفذًا تجاريًّا على البحر العربي. كان يمكن لعدن أن تكون ذلك المنفذ وهي مدينة حديثة ومعاصرة، والسّعوديون يعيشون في كبت ويبحثون عن متنفّس، فكان يمكن لعدن أن تكون منطقة سياحية ومنفذًا إلى العالم والعصر.

خضع الامر للنقاش داخل الحزب الاشتراكي اليمني، وجرى الحديث عمّا نريد من الدولة في الجنوب. وأذكر أنّ علي البيض وآخرين قالوا بصريح العبارة: ينبغي أن نسرع بإقامة الوحدة اليمنيّة قبل أن نصبح دولة نفطيّة. كانت هذه نقطة مهمة جدًّا. حمل علي سالم البيض هذا الرّأي الّذي وافقناه فيه فقد أردنا بأن تقوم دولة الوحدة قبل أن يصبح الجنوب دولة نفطية، فالشعب في الجنوب وكثيرٌ من الناس سيعارضون قيام الوحدة وسيرغبون في أن تكون عدن والجنوب واحدة مثل الدّول الخليجية الصغيرة، أي بلداً يبلغ عدد سكّانه مليونًا ونصف المليون أو مليونين ويملك ثروة نفطية ولكنه لا يملك سكّان. يمكن أن يعيش هؤلاء في رفاهية، لكنّ هذه الأمور لا تبني مشروعًا أو وطنًا أو دولة أو نهضة.

ثم ان مشكلة هذا المشروع أنّه صغير وقد رغبنا بمشروع كبير. قد يقول البعض إنّنا حالمون وخياليّون وقد يقول آخرون إنّ دولة لوكسمبورغ صغيرة لكن سكّانها سعداء، أو سويسرا أو النّروج أو سنغافورة إلخ. هذا ما دار في أذهاننا يومها، وكنتُ واحدًا من الذين فكّروا فيه. لكن أذكر أنّ علي سالم البيض طرح هذه الفكرة وهو لا يستطيع التّحدّث الآن كما أنّه ليس مرتاحا منّي ولا تعجبه أفكاري. وعلى الرّغم من ذلك أريد ان قول الحقيقة. قال علي سالم البيض إنّه في حال ظهر النفط ربّما تصبح هناك دولة صغيرة تزدهر مؤقّتًا، لكن ليس لهذه الكيانات الصغيرة المستقبل بل المستقبل هو لمشروع كبير. وبرأيي، المشروع الكبير الذي يمكن أن يستمرّ ليس اليمن الحالي، فحتى اليمن الحالي صغير يتعدّد ويتطوّر، المهم أنّ فكرة الوحدة مرتبطة بالتنمية والتطوّر والمشروع التوحيدي العربي، أي أنّ المشروع التوحيدي العربي موجودٌ في أعماقنا وثقافتنا وجذورنا وطفولتنا. وبناءً على هذه الخلفيّة كان الجنوب مستعدًّا وجاهزًا [لاي بادرة وحدوية] ولكن بآراء مختلفة.

الوحدة بجلسة واحدة

في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٨٩ زار الرئيس علي عبد الله صالح عدن حاملاً مشروعا لتوحيد اليمن على أساس فيدرالي، أي توحيد القوّات المسلّحة للشّطرين وتوحيد الشخصية الدولية، ما يعني أن يكون هناك كيان يجمع الدّولتين أي دولة اتّحادية.

وكان الحزب الاشتراكي اليمني قد حمل مشروع التدرّج - اي الكونفدرالية بناء على التوصيات التي تتضمنها وثيقة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل - وبعدها ننتقل إلى الوحدة. عقد علي عبد الله صالح محادثاتٍ مع علي البيض. عرض عليه الأخير الوحدةَ الكاملة على أساس الدستور الذي اقترحته اللّجنة الدستورية في العام ١٩٨١ بدلاً من الكونفدرالية والفيدرالية، واقترح ايضاً فترة انتقالية تعلَن بعدها الدولة الموحّدة. وكانت اللّجنةُ الدستورية قد أنجزت هذا الدّستور خلال فترة حكم علي ناصر محمد. علينا الاعتراف أنّ آخرين ساهموا في صياغة هذا الدستور وانه كان لبعض الشخصيّات دورٌ في تحقيق الوحدة اليمنيّة كعبد الفتاح إسماعيل ومحسن العيني والقاضي عبد الرحمن الأرياني وغيرهم، أي كلّ الشخصيات اليمنية في الشمال والجنوب، كانوا سبّاقين على علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض.

مهما يكن، اقترح البيض أن نفعّل دّستور العام ١٩٨١ الموجود في الأدراج والمتّفق عليه ونعمل به، وأن يكون هو دستور الدولة الموحّدة. وبالفعل، اتّفقنا على هذا الأمر.

لماذا تخلّى علي سالم البيض عن فكرته بالتّدرّج في قيام الوحدة؟ هكذا هي طبيعته، يبدو لي أنّه أراد أن يكون صاحب الدّور الأبرز في تفعيل الدّستور قبل أن يسبقه آخرٌ اليه. وافق علي عبد الله صالح على المقترح وهنا وقعت مشكلة بعد أن اتّخذ علي البيض هذا القرار من تلقاء نفسه على الرّغم من امتلاك الحزب رأيًا قد حُدّد مسبقًا.

قبل أن يذهب إلى عدن استشار علي عبدالله صالح علي ناصر محمد [اللاجيء السياسي في صنعاء] عمّن يمكن أن يتفاهم معه من أعضاء المكتب السياسي وأعضاء الحزب بشأن الوحدة. أجاب علي ناصر - كما قال لي بنفسه في ما بعد - «الشخص الذي يمكن التّفاهم معه هو الشخص الذي لا أنا أحبه ولا أنت تحبّه. لكن إذا أردت قضية الوحدة، يمكنك الاتّصال بجار الله عمر والتناقش معه لأنه شخصٌ محترمٌ ومؤثّر ويفهم بالسياسة» فقال صالح: «ما إنت كنت تقول إنّك ما تحبّش جار الله عمر»، فأجاب: «نعم هذان أمران مختلفان، انا وانت ما نحبّهوش، لكنه شخصٌ مؤثّر وله دورٌ في المكتب السياسي، حاوِل أن تتّصل به وتقنعه في المناقشات. لكن جار الله يحمل همومًا معيّنة كقضيّة الديموقراطية والتعددية السياسية، وهذه مسألة مهمّة لديه.»

عندما انتقل علي عبد الله صالح وعلي البيض إلى قصر الضيافة في المعاشيق، لمناقشة الفكرة المتّفق عليها، أبدى علي عبد الله صالح رغبةً في لقاء جار الله عمر، وهذا الكلام موجودٌ في كتاب علي محمد الصراري. استغربتُ

عندما دعوني، وقد ذهبت إلى قصر الضّيافة في معاشيق انا والأخ يحيى الشامي، وكنا أوّل من زار الرّجُلين بعد اتّفاقهما على الوحدة. طلب علي عبد الله صالح أن نجلس ففعلنا. حكى لنا ما حصل راجيًا أن نسمع. قال إنّهما اتّفقا على الوحدة والدّمج، ثمّ التفت نحوي وقال: «أعرف ما تريده أنت، تريد التعددية وهي من حقّك، أنا أتعهّد بأنّنا سنبني الدّولة على التعددية والديموقراطية كما تقترحون، وأنا متسعدٌّ لإعلان التعددية ولتتفضّل أنت ويحيى الشامي والآخرين بعد الاتفاق بالذّهاب إلى صنعاء، تحاوروا مع الناس وناقشوا واطرحوا أفكاركم ولن أمنعكم.» هذا بالطّبع بعد أن كنا مطلوبين من قبل. أقاموا في ما بعد محادثاتٍ وحاولوا التّراجع عن فكرة الديموقراطية. استمعنا ولم نقل شيئًا سوى القليل عن الديموقراطية، ثمّ انسحبنا.

ثم جاء يحيى العرشي، وزير الدولة لشؤون الوحدة من الشمال وراشد محمد ثابت وزير الدولة لشؤون الوحدة من الجنوب، لصياغة البيان. وأبلغ علي سالم البيض أعضاء المكتب السياسي بأننا اتّفقنا مع علي عبد الله صالح على الوحدة. وقد أراد فيدرالية أما علي البيض فأراد الوحدة فورًا.

أراد علي عبد الله صالح والمسؤولون الشماليون التّخلّص من ثلاثة أشياء: ١) أن لا يكون هناك شخصيّة دولية لدولة في الجنوب ؛ ٢) أن لا يكون هناك جيش جنوبي؛ ٣) التخلّص من الحزب الاشتراكي اليمني. هذه ثلاثة أشياء مهمة والباقي سهل. إلى جانب ذلك، اعتبر المسؤولون الشماليون ان الشمال هو الأصل بسبب كثرة عدد سكّانه، وأنّه سيتمّ استيعاب الجنوب واحتوائه.

هنا حصل ارتباكٌ في المكتب السياسي. فوجئ البعض واندهش البعض الأخر بالسرعة والكيفية التي تمّت بها الوحدة. فجرى تذكيرهم بانّ هناك فترة انتقالية لمدّة ستّة أشهر. من جهتي، لم أحضر اجتماعاً للمكتب السياسي قبل المؤتمر الصحافي الذي تمّ فيه الإعلان عن الاتّفاق. حضر أعضاء المكتب السياسي المؤتمر الصحافي. اما انا، فلم أحضر لأنّنا كنا لا نزال في وضع سري داخل المكتب السياسي [يقصد عدم الإعلان عن وجود لقادة الشماليين في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في الجنوب]. أذيع الاتّفاق وبعد ستّة اشهر تم الإعلان عن الوحدة.

ترأس علي سالم البيض اجتماعا للمكتب السياسي غلبت عليه الدّهشة والحيرة و...الفرح. قال له البعض إنّه تصرّف خارج المؤسسات وانه قرر دون العودة الى المكتب السياسي، أمّا البعض الآخر فاعتبر أنّ الوحدة الاندماجيّة ليست جيّدة وأنّ الفيدرالية أفضل وأنّنا لو أخذنا برأي علي عبد الله صالح لكان أفضل. وكان هذا رأي الأخ فضل محسن عبد الله.

باختصار، تحفّظ أعضاء المكتب السياسي على طريقة علي سالم البيض إذ اعتبروا أنّ الاتّفاق يخالف الدستور وأنّه لم يراعِ الوثائق وأنّه يجب أن يكون هناك مؤتمرٌ واستشارات ولا بدّ من المناقشة المسبقة. لم يعارضوا الوحدة بل عارضوا الطريقة التي اتّبعها علي البيض في الاتّفاق عليها، أما نحن فوافقنا بأغلبيةٍ على الخطوة التي اتّخذها بعد مشاوراتٍ كثيرة. وممّا قاله علي البيض «إذا لم تقبلوا بما اتّفقت عليه سأقدّم استقالتي»، وكان جادًّا. هدّد بالاستقالة ونحن تراجعنا كما فعل من

وافق بسبب تهديده بالاستقالة، لماذا؟ لأنهم كانوا يفتقدون الى البديل. ثمّ إنّ مسألة الوحدة مع الشمال والتراجع عنها ستقسم الحزب لأن الأغلبية الساحقة ساندت الوحدة. وكان من أكثر المتحفّظين المرحوم سعيد صالح سالم، وزير أمن الدولة، وصالح منصر السييلي، وزير الداخلية.

عندما نزل علي عبدالله صالح الى عدن، استقبله المواطنون استقبالاً حافلا، فطلب أن يلقي خطابًا أمام الجماهير، قائلاً: «إن لم تقبلوا الاتفاق [على الوحدة] سألقي خطابًا هنا في عدن.» لكنّ قيادة الحزب اعتذرت منه عن إلقاء الخطاب على اعتبار أنّ الجماهير في الجنوب تريد الوحدة كما هو حال المواطنين في الشمال، على اعتبار أنّ الوحدة ستخلّصهم من الأوضاع القائمة.

الى الوحدة الاندماجية

بعد ذلك دعيتْ اللجنة المركزية للحزب للانعقاد ووافقت على الاتفاق كله، وعلى وثائق الدولة الجديدة وتغيير النظام في الجنوب والسماح بالتعددية السياسية فيه وإعلان حرية الصحافة. ففي رأيي ان هذا جاء متأخرًا لأنّ هذه الأجراءات جاءت قبل الوحدة بفترةٍ قصيرة ولم يكن أمام النظام في الجنوب وقتٌ كافٍ لتقديم نفسه كنظام ديموقراطي متفرّد.

من بين الهواجس الخفيفة التي انتابتني هاجس أنّ النظام في صنعاء يكذب ولن يفي بالعهود. فمن خلال تجربتي كمعارضٍ للنظام أعرف هذا الكلام جيّدًا وأدرك كيف كنّا نتّفق معهم ولا ينفّذون شيئًا. لكنّ فرحتي بالوحدة وبأني سأعود إلى صنعاء وإلى قريتي بحرّية طغى على هذه الهواجس وكنتُ على ثقة من أنّ الحزب الاشتراكي اليمني أقوى. وكان لدينا اعتقاد بأنهم لا يمتلكون حزبًا، واننا نمتلك جيشًا قدر ما لديهم من جيش، ولدينا مؤيّدون من أعضاء الحزب وانصاره في الشمال، أما هم فلم يكن لديهم أحدٌ في الجنوب. أعطتنا هذه العوامل ثقة كبيرة؛ اما انا فقد ملأتني بالتّفاؤل. أمّا هواجسي فقد عبّرتُ عنها من خلال تساؤلات تقول إن حكام الشمال يعيشون في مجتمعٍ قَبَليّ ولا يهمّهم غير الحفاظ على السّلطة ولا يوجد نظام أو قوانين لديهم. لكنّنا اعتقدنا أنّ موازين القوى ستتغيّر وسنبني دولةً جديدة. اعتقدنا ذلك لأنّنا أصحاب البرنامج والخيار السياسي.

المرجعية الألمانية

هنا بدأت مرحلة جديدة تلت إعلان الاتفاق. انطلقت مفاوضاتٌ جديدة تمحورت حول نقطتين:

الأولى، تتعلق بمصير النظام السياسي وشكله. كيف سيكون؟ عدة أحزابٌ؟ حزبان كبيران؟ ما مصير الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام؟ تشكّلت لجنة رسمية، «لجنة التنظيم السياسي»، من الجنوب برئاسة سالم صالح محمد ضمّت سيف صائل وآخرين؛ ومن الشمال برئاسة عبد العزيز عبد الغني، لمناقشة شكل النّظام السياسي، وقد طرحت بدائل عدّة:

البديل الأول: دمج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في تنظيمٍ واحد،

وهذا مقترحٌ صنعاء.
البديل الثاني: حلّ الحزبين واعتماد التعددية والسماح للأحزاب الأخرى بأن تعلن عن نفسها.
البديل الثالث: ترك الحزبين على حالهما واجازة تشكيل الأحزاب الأخرى وكان هذا مقترح الشمال.
ثانيا: الفترة الانتقاليّة. أرادت صنعاء أن تكون الفترة الانتقالية طويلة، لمدّة سنتين، وفي النهاية تمّ الاتفاق على مرحلة انتقالية مدتها ستة اشهر. وافق النظام في صنعاء على اختصار الفترة الانتقالية مخافة أن تحصل تطوّراتٌ عالمية أو داخليّة تؤجّل العملية الوحدوية، فقد تملكّ صنعاءَ في العمق قلقٌ على بقاء النّظام في الجنوب، فأرادوا ان يستعجلوا إلغاءه.

أما «لجنة التنظيم السياسي» فقد اختارت بقاء الحزبين كما هما والسماح للأحزاب الأخرى بالإعلان عن نفسها. اعتقدنا أنّ هذا الخيار هو لصالحنا لأن الحزب الاشتراكي موجود ولم نؤيّد حلَّه، وقد ايّدنا القرار ايضا لأننا مع التعددية، فمن أراد أن يكون له حزب فليتفضّل. كنّا نعتقد أنّ الحزب الاشتراكي هو أكثر قدرة على العمل والبقاء من المؤتمر الشعبي. وقد قبلت صنعاء هذا الخيار لأنّه كانت لديهم خطة كما لديهم استعداد ونفسٌ طويلٌ للاستيعاب. لسان حالهم: «الآن أي شيء، ونستوعبهم في ما بعد. كل هذا مسألة تكتيكيّة مؤقّتة، دعوهم يأتون إلينا ولنسمح لهم بالحزب وبأي شيء فالمهم أن ينتهي النظام السياسي في عدن، هم قلّة ونحن كثرة، نرتّب أمورنا بعد ذلك.»

كانوا يفكّرون على الطريقة الألمانية إذ اعتقدوا أنّ الوضع يشبه المانيا الديموقراطية وألمانيا الغربية: هناك نظام صغير وآخر كبير. وإذا نظرنا إلى المسألة جيدًا نرى أنه لم يكن هناك ألمانيا شرقية وألمانيا غربية على الإطلاق. ألمانيا الغربية بلدٌ متطوّر جدًّا، وصنعاء لا تطوّر فيها ولا رأسماليّة، ولا قدرةَ لديها على شراء ألمانيا الشرقية. وكل مواطن في ألمانيا الغربية يدفع سبعة في المئة من مرتّبه من أجل تطوير ألمانيا الشرقية. لكن في صنعاء، او الشمال في الشمال عموما، هناك كثافة سكّانية ولكن ليس هناك من تطوّرً نوعيًّ. كما أنّه لا اشتراكيّة في عدن ولا رأسمالية في صنعاء. والوضع في ألمانيا الشرقية والغربية مختلف. الوضع في اليمن فيه تماثل او تشابه في التخلف، لم يطوّر أحدٌ أحدًا. هناك اختلافٌ بين الشطرين من حيث وجود نظام إداري وقانوني وثقافي أفضل في الجنوب، لكن يوجد تماثل اقتصاديٌّ واجتماعيٌّ بينهما.

محاولات شقّ الحزب الاشتراكي

بعد اتّفاق ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩ انطلقنا نحو الوحدة. بدأت هنا المناورات إذ حاول كلّ طرف الوصول إلى الوحدة وهو أقوى من الطرف الآخر. هنا انتعشت المخاوف. الجنوب مهتمّ بالديموقراطيّة ومصرٌّ عليها أكثر لأنّه بدأ بالتعددية معتقداً أنّ الديموقراطيّة تحميه وتعطيه أفضليّة على اعتباره حزبا بل وأنّها لمصلحته. أما في الشمال فلم يرغبوا بالديموقراطية والتعددية الحزبيّة لكنّهم أبدوا استعدادهم لتطبيق

الوحدة أوّلاً على ان نقبل بشروطهم أيًّا كانت ثمّ نعيد لاحقًا ترتيب البيت من الداخل.

هنا بدأ الحزب الاشتراكي اليمني البحث عن أنصارٍ له في الشمال من الناصريين وغيرهم وراح يجمعهم. كما تحرّك الشمال على جبهتين: الأولى البحث في الجنوب عن المعارضين السابقين للنظام من السلاطين وأعضاء «جبهة التحرير» و«رابطة أبناء الجنوب اليمني» والذين انشقوا عن «الجبهة القومية» من الموجودين في الخارج، في مصر كما في صنعاء. بحث الشمال عن الذين تضرّروا من الإجراءات الاقتصادية كالتأميم والإصلاح الزراع. واخذ الرئيس علي عبد الله صالح يجمع كل هؤلاء ويدفعهم للمطالبة بأن يكونوا شركاء في الدولة المقبلة كي يظهر الحزب الاشتراكي اليمني بأنّه لا يمثّل الجنوب بما يكفي.

اما الجبهة الثانية التي تحرّك عليها علي عبد الله صالح فهي جبهة الجماعات الإسلاميّة، وتحديدًا حزب الإخوان المسلمين وقد كان متحالفًا معهم في الماضي. راح ينشّطهم ويعطيهم النفوذ وينمي دورَهم داخل المؤتمر الشعبي العام.

دُعيتُ إلى صنعاء بعد أن تلقّيتُ اتّصالاً من علي عبد الله صالح في منزلي في عدن بناء على مشورة من علي ناصر محمد. كان ذلك في شهر كانون الثاني أو شباط قبل الوحدة بشهرين أو ثلاثة. قال لي لماذا لا تزور صنعاء. وكان يريدني ان اطلع انا ومجموعة أخرى [من الشماليين في عدن] انا اتّفقتُ مع الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني لأنه لم يكن حتّى ذلك الوقت قد أعلن عن عضويّتي في المكتب السياسي ولا جرى الإعلان على أن الحزب الاشتراكي اليمني موحّدٌ على مستوى اليمن كلّه.

ذهبنا إلى صنعاء مع وفدٍ آخر من الحزب فاستقبلونا هناك استقبالاً ممتازًا. نزلنا في الفندق على حساب الدولة، وكان المرحوم سلطان أحمد عمر موجودًا معنا لكنّي لا أذكر ما إذا كان يحيى الشامي في عداد الوفد ايضا. اقمنا في فندق حدّه-شيراتون. المهم استقبلونا استقبالا حافلا ومنحونا إمكانيّة الحديث مع الصحافة كما وجّهوا تعليماتٍ بضرورة التعامل معنا بشكلٍ جيّد، وقد اشرف الرئيس شخصيًّا على طريقة استقبالنا وأوعز إلى كبار مسؤولي الدولة ان يدعوننا الى الضيافات ويجعلوننا نشعر بأننا أصبحنا حاكمين أو قريبين من الحكم وبأننا أصحاب نفوذٍ كبير في صنعاء وقد كنا مطرودين منها في السابق.

خلاف على تطبيق الحدود الشرعية

أثناء وجودي في صنعاء وقعت مشكلة بين علي البيض وعلي عبد الله صالح حول تطبيق الحدود الشرعية المنصوص عليها في الدستور وعلى الكيفية التي سيتمّ تطبيقها. فهناك نصّ في الدستور يشير إلى عدم جواز قطع اليد أو الرّجل بطريقةٍ بشعة. دار النقاش حول مستقبل الدولة واختلفوا على قطع يد السارق. قال علي البيض إننا لا يمكن أن نقبل بهذا النوع من الحدود وإنّ هذا أمرٌ لا تقبله البشريّة في هذا العصر، رافضًا القطع والبتر. فردّ علي عبد الله صالح بضرورة قطع الأيدي والأرجل وضرورة أن يُطبّق هذا الحدّ. لم يكن علي عبد الله صالح مع تطبيق هذه النّصوص لكنّه أراد إرضاء الجناح الإسلامي. ولسان حاله: انا افرض على

الجنوبيين، على الشيوعيين، هؤلاء الأفكار والقوانين خاصتنا. أدى هذا إلى أزمة بين الرجلين وتأزّم الموقف.

فوجئت عندما اتّصلوا بي إلى الفندق وقالوا إن الرئيس يريدني في تعزّ عارضين عليّ طائرةً سريعةً لنقلي. استغربتُ هذا العرض وأكّدت أن لا ضرورة لإحضار طائرة فأنا أستطيع استخدام سيارتي وأبلغتهم أني سأنتقل إليهم في اليوم التّالي. بحلول الظّهيرة كنتُ عند الرئيس في تعز حيث استقبلني بحفاوةٍ غير معهودة في منزله. تناولنا طعام الغداء وحدنا وانتقلنا إلى غرفة المقيل وكان هناك قات جميل من جبل صبر، وهو قات مميّز. وقد يستغرب القارئ إذا عرف أننا تناقشنا من الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر إلى الساعة الحادية عشرة ليلاً. وأعتقد أن الرئيس أراد، في هذا المقيّل، أن يأخذني إلى جانبه بشكلٍ كلّي. وكان عنده يقينٌ بأنه سينجح إذ اعتمد على خبرته الطويلة جدًّا في كسب الشخصيات الحزبية وإخراجها من الأحزاب لتقف إلى جانب الحكومة، إلى جانبه.

أما السبب الأساسي لتلك الدعوة فهو النقاش في الخلاف الذي وقع بينه وبين علي سالم البيض. لم يدخل في قضايا شخصية ولم يسألني عن حياتي الشخصية مع انه طلب من الأجهزة أو توفّر له ما يمكن من معلوماتٍ عن حياتي الشخصية وعن قريتي. لكنه لم ينسَ في آخر الحديث أن يسألني عن حياتي الشخصية ومشاكلي وحاجاتي وظروفي. لكنّي شعرتُ بأنه ليس من الضروري أن أتحدّث له عن مشاكلي بنوعٍ من المبالغة، وقد حرصتُ على أن لا أتوقّف عند هذه المسألة كثيرًا، وأخبرته أن لديّ منزلاً في عدن ومنزلاً في القرية. وقد كان هذا الموضوع منتهيًا بالنسبة لي فقد تجاوزتُ مرحلة الشكوى من ظروفي.

وفي خطّة النّقاش التي رسمها، أظهر لي أنّه يملك عيونًا داخل الحزب. بدأ يتحدّث عن الخلافات داخل الحزب الاشتراكي اليمني في عدن، وقال إنه مطّلعٌ على الخلاف بأكمله وكان كل طرف يستشيره وقال: «عندما أقصي عبد الفتاح إسماعيل كنتُ أعلم بالامر». لكن كان هذا تمهيدًا لفكرةٍ أخرى. أعترفُ أنّ بعض المعلومات التي قالها قابلت بعض الحقائق التي حصلت عندنا لكن كنا اعرف أنّ الحزب مخترق وأنّ أعضاءً هربوا معلومات، وقد كان الأمن العام يعرف الكثير هو أيضا، ولم يعد في الامر أسرارٌ.

قال لي علي عبد الله صالح: «في النّهاية أنتَ في الجنوب ويعتبرونك من الشّمال، وهو أمرٌ صحيحٌ من ناحية وغير صحيح من الناحية الأخرى. وقد تناقشنا في النهاية مع الإخوة في الجنوب وأخبرتهم عن كيفيّة توزيع الحكومة المقبلة، فأنا عندي جنوبيون معارضون لهم، يجب أن أعطيهم نصيبًا في الحكومة؛ وهم لديهم شماليّون هاربون في عدن قلت لهم: انتم عليكم ان تعطونهم مناصب من نصيبكم. الا انهم يرفضون أن يعطوكم وزراء للهاربين من حزب الوحدة الشعبية». طبعًا هذا الكلام ليس صحيحًا، فهو من كان يعارض وجودنا في الحكومة ومنْحِنا مناصب فيها، وكان يريد ممارسة الضّغط علينا من عدن. صحيحٌ أنّهم كانوا رافضين منحنا أي منصب، كانوا متفقين، لكن هو أيضًا رفض منحنا ذلك بذريعة أنّ هؤلاء مخرّبون.

بعد ذلك، عَرَض عليّ أن يعطي أعضاء حزب الوحدة الشعبية الهاربين في عدن حقيبتين من نصيبه في الحكومة إذا كانت الحكومة مناصفةً بين الشمال والجنوب. قال: «إعطيك وزارة في الحكومة أنت وأحمد علي السلامي ويحيى الشامي أو من ترغب به بجانبك بشرط انكم تخرجوا من الحزب الاشتراكي اليمني وان ننشيء حزباً لنا وحدنا، متسائلاً عن سبب تبعيّتنا للحزب الاشتراكي. وراح يقول إنّ الحزب موجودٌ الآن في الدولة لكن نحن الموجودون في الشمال لا نملك صوتًا أو منصبًا. وأبدى استعداده لقبولنا لديه وإعطائنا مناصب في الوزارة على الرغم من معارضتنا له في الشمال وقدّم ذلك على انه رغبةً في التعددية، لكن هي تعدّدية لفكّ الحزب الاشتراكي بين شمالٍ وجنوب.

لم أعلّق كثيرًا على المشاكل داخل الحزب الاشتراكي اليمني. قلت له إنّ ذلك حصل في الماضي ونحن الآن إزاء وضعٍ جديد. لم أخبره ما إذا كان كلامه صحيحًا أم لا. ابلغته أنّ الخلافات التي كانت داخلَ الحزب والتي يعرفها، أو هو جزءٌ منها، أصبحت من الماضي ونحن الآن نفكّر بالمستقبل. وفي ما يخصّ خلافه مع علي البيض، أخبرته أنّ هذا الخلاف يحصل اليوم وغدًا يمكن أن يحصل خلافٌ آخر وعلينا أن نتوقّع حصول مثل هذه الخلافات. وأبديتُ استعدادي للمساهمة في حلّ هذه المشكلة وهي بسيطة لأن الذي نحن عليه كبير ويجب أن نتوقّع حصول خلافات وعوائق بحجم هذا المشروع الكبير. وبالنسبة للعرض حول أن نصبح وزراء وننشقّ عن الحزب الاشتراكي اليمني، قلت له: أنّت اتّفقتَ مع الحزب الاشتراكي اليمني وعلي البيض وآخرين على توحيد اليمن وتقسيم الحزب الاشتراكي اليمني هو مشروع مضاد للوحدة. ان نعيد خلق الحزب الاشتراكي الجنوبي والحزب الاشتراكي الشمالي في ظل الوحدة فهذا تقسيم وتفتيت للأحزاب على أساس جغرافي ورأسي ونحن نريد التقسيمات السياسية والقبلية على أساسٍ أفقي في الساحة اليمنية كلها، فهذا يتنافى مع رغبته في توحيد اليمن كمشروعٍ كبير فيما تقسيم الحزب الاشتراكي اليمني مشروع صغير ومضاد للمشروع الأوّل. ونصحته بأن لا يفكّر بهذا الموضوع وأن ومن حقّه من الناحية السياسية التكتيكية أن يمتعض من علي البيض ويردّ عليه ولكن على الرد أن يكون تكتيكيًّا وليس استراتيجيًّا، فهذا الرد كبير.

أما بالنسبة للوزارات فقلت له إنّي لا أحب أن أكون وزيرًا، من ناحيتي لا اطمح الى ذلك والوزارة ليست مبتغاي وما اهدف اليه من العملية السياسية هو موضوع اكبر من طموحي لأنّ الوزارة صغيرة وأنا طموحي أكبر – وكنت مبالغاً في هذا - أنا في المكتب السياسي وسكرتير حزب الوحدة الشعبية وأنا أكبر من وزير. قال: يعني يمكن أن تكون في المجلس الاستشاري، قلتُ ممكن إذا اتّفقتم على أن أكون مستشارًا لا على أن أكون وزيرًا، فالوزارة عملٌ إداريّ. بعد ذلك قلت له نكتة: انا اشكرك على هذا العرض الكبيرلكن الحزب الاشتراكي يريد ان يعقد معك صفقة كاملة. يسلّم نفسه لك بشكلٍ كامل، كلنا سلّمنا أنفسنا، العاصمة، الدولة، صنعاء، وستكون أنتَ رئيسًا، سنعطي أنفسنا لكَ بالجملة وسنصبح تحت قيادتك فلماذا تريد أن تأخذنا بالتّقسيط وعلى دفعات؟ سنكون أنصارك كرئيسٍ للدولة فلمَ تريد أن تقسّمنا، اتركنا مع بعضنا البعض وسنكون أقوى وسنساندك. يذكّرني هذا بتصرّفات بعض

الضباط السوريين إذ كان عندهم الحزب القومي السوري في لبنان كلّه يؤيّد سوريا فقام الضباط بتقسيمه إلى قسمين، الحزب الاجتماعي السوري - المجلس الأعلى، والحزب القومي الاجتماعي- قيادة الطوارئ، فالحزب القومي خسر وسورية خسرت، قسّمت أنصارها وأنتَ تريد تقسيم الحزب الاشتراكي اليمني.
ضحكنا كلانا وانتهى المقيل وعدت في اليوم التالي إلى صنعاء.

مساعدة مالية ام رشوة؟

بعد فترة، سافر الرئيس إلى الأردن في زيارةٍ، وكان من ينوب عنه هنا من النّاحية العمليّة علي محسن صالح. وكنتُ في الفندق عندما أرسل لي رسولاً أو اتّصل بي بالهاتف وقال لي إنّ الرئيس اتّصل من الأردن وكلّفه أن يبعث لي ولزملائي مبلغًا من المال كي نزور عوائلنا هنا في صنعاء. شكرته وأخبرته أنّ الحزب أعطانا أموالاً وأنّنا في وضعٍ ممتاز، لكنّه أصرّ وقال إنّ هناك ضابطا يُدعى الحاروفي سيصل إلينا. وبالفعل جاء في اليوم التّالي إلى الفندق ومعه مبلغٌ كبيرٌ من المال بالنسبة إلينا إذ كان الدولار يساوي خمسة ريالات. حاول هذا الضّابط تسليم المال لي من دون أي ورقة أو سند، فأخبرته أنّني كلّمتُ علي محسن والمسؤول المالي وأنّه لا بدّ أن يأخذ سندًا. وكان اسم أمين الصّندوق لدينا علي يحيى من أبناء منطقة الحشا في محافظة الضّالع. الا ان الجماعة أرسلوا لنا المال من عدن نصرفه أمّا الفندق فهو على نفقة الدّولة. طلبتُ من المسؤول الماليّ إعطاء الرسول سندًا بالمبلغ، وقال لنا الضّابط إنه ليس مكلّفًا بأخذ سند وأنّهم طلبوا منه أن يدفع لي الأموال، لكنّي أصررتُ على أن يأخذ السّند.

ثمّ دعوتُ زملائي ومنهم عضو المكتب السياسي حسين الهمزة وعضو اللّجنة المركزيّة محمد الشيباني والقائد العسكري المرحوم محسن عبد الحميد وآخرين، وكان هؤلاء ممثّلين للحزب والجبهة الوطنية وكان في صنعاء ايضاً سعيد أحمد الجناحي وعلي محمد الصّراري، وقد دعوتهم وأخبرتهم أنّ هذه الأموال صُرفت لنا ونحن نتصرّف بها بناءً على قرارٍ جماعي. واتّفقنا أن ندَع هذه الأموال للأمور الضرورية ونصرف المبلغ الأعظم منها من أجل إصدار صحيفة في صنعاء ناطقة باسم الحزب والجبهة. وقد أودعنا مبلغًا كبيرًا في المصرف وموّلنا من خلاله إصدار صحيفة هي "المستقبل" وعملتُ على ان لا يكون المبلغ سرّيًّا أو شخصيًّا وأن يُصرف بعلم الجميع.

على هذا المنوال استمرّينا بمحاورة الناس في صنعاء ومناقشتهم لكن تغيّر الجو قليلاً، إذ أصبح البعض يسأل عن سبب رفضي لمنصبٍ وزاريّ. لم يظهر لي الرئيس غضبه إنّما برز هناك استفهامٌ عن سبب رفض جار الله عمر للوزارة وللأموال وهو نفسه بحاجةٍ للأموال، وكان هناك أيضًا أوامر صرف لأراضٍ في صنعاء. فقد أخبرني محمد معياد وهو أحد ضبّاط الشرطة، وأصبح في ما بعد مدير عام أمن حضرموت: «أنّي تلقّيتُ أوامر من الرّئيس بقطعة أرضٍ هنا في صنعاء» وقد طلب لرئيس منه تبليغي بذلك، شكرته وقلت له إنّي لا أريد، سألني عن السبب فقلت إنّ الأراضي تتحوّل إلى مشاكل ونزاعات وتشغلني عن عملي. وعندما دعيتُ

إلى عدن قيل لي إنّه [علي عبدالله صالح] صرف لأعضاء اللجنة المركزية اكثر من قطعة أرضٍ في عدن. وأستطيع أن أؤكّد لنفسي وللجميع أنّني لم أستلم قطعة أرضٍ لا في عدن ولا في صنعاء.

حصلتُ على هذا البيت [حيث تجري المقابلة] بقرارٍ من الدولة بعد قيام الوحدة، ولما كنت لا املك سكنًا قدّمت لنا هذه البيوت بثمنٍ قمنا بتقسيطه من المرتّب، وقد قدّمت لنا ليبيا هذا المشروع حيث تمكّنا من إقناع العقيد معمّر القذافي أثناء زيارتنا الى ليبيا، مع وفدٍ من المؤتمر الشعبي العام بعد الوحدة، بساعدة اليمن في حلّ مشكلة سكن المتنقّلين من عدن إلى صنعاء الذين لا يملكون مساكن في صنعاء. وقد حدّدت علينا قيمة بأسعار عام ١٩٩١ مقابل أن تقدّم الدولة الأرض مجّانًا وقد دفعتْ ليبيا الدولار ونحن دفعنا سعر التّكلفة حيث وصلت القيمة إلى ثلاثة مليون ريال، وتمّ التّشطيب، أي تكملة البيت، على حسابي. وقد كلّفني ما يوازي أكثر من القيمة وقد تمّ ذلك بدعمٍ من بعض الأصدقاء، ولا يوجد لديّ أي قطعة أرض في صنعاء على الرّغم من أنّه عُرض علي ذلكّ لكنّي رفضتُ، فهذه مرحلةٌ انتهت.

الفصل التاسع

الوحدة اليمنية: مشاكلها ونزاعاتها

جدلية الوحدة والديمقراطية

تعني الجدلية هنا الترابط بين الوحدة والديمقراطية على ما كتبته في مقال بداية عام ١٩٨٩. هناك فرق بين ذلك الوقت والآن، لكن المقال يقترح ان تقوم الوحدة على أساس الديمقراطية. وعلى الرغم من إني لا اريد ان أمتدح نفسي، أقول إنني اول من اقترح الديمقراطية. رغم ذلك، لأني قلت لزم ان تترافق الوحدة مع الديمقراطية. ولكن الكثير من المسؤولين يقولون ان كل واحد منهم هو الذي اقترح ذلك، كلٌ يدّعي وصلاً بليلاه وليلى لا تقرّ لهم بوصل.

المقال الذي كتبته كان اول مقال يتحدث عن الديمقراطية وعن تلازمها مع الوحدة. كتبت هذا المقال في المنزل عند زوجتي غانية علي احمد الكُهالي في عدن وهي وفّرت لي الجو المناسب للكتابة. كانت تقول لي: "انت تعمل. ايش، ايش، بتكتب؟" قلت لها: "انا اكتب عن الديمقراطية والوحدة." قالت: "انت تشتي [تشتهي/تريد] تعمل لنا مصيبة جديدة. مش كافي حق [مقالك عن] التعددية وما لحق بنا من مشاكل؟" لكني قلت لها: "هذا امر سوف يكون عظيما." قالت: "نعم. انا معك إذا كان كذلك."

اقترحت في المقال مرحلة انتقالية مدتها ٤-٥ سنوات تتم خلالها خطوات انتقالية في الشمال والجنوب وحددتُ جملة من المهام لا بد من إنجازها في الشطرين، بحيث يتراجع الجنوب الى الوراء قليلاً في مجال التأميم والإجراءات التي شابها التطرّف، على ان يتقدم الشمال الى الامام عن طريق القيام بالعديد من الاجراءات أهمها فرض سلطة الدولة وانتشارها في المناطق التي لم تكن موجودة فيها وتحقيق قدر معيّن من النظام والقانون، الخ. هكذا يمكن ان يلتقي الشطران في آخر المطاف.

قرأ الناس المقال، بعضهم اهتم به وبعضهم لم يهتمّ. لكن في مناقشات اللجنة المركزية كنت الحّ على ان نبدأ بتحقيق الديمقراطية قبل الوحدة وانا شارح الفكرة الآن أفضل: كنت اريد ان يحقق الحزب الديمقراطية في الجنوب قبل الوحدة وان يدخل الوحدة وهو طرف فاعل وقوي ومؤثّر في تحقيقها. في أحد اجتماعات اللجنة المركزية أردت ان يصدر قرارا بهذا الاتجاه، أي ان نبدأ الوحدة بالديمقراطية في الجنوب. لكن كان نوع من التهيّب وكانوا يقولون: لازم نعمل خطوة خطوة. كانوا مترددين، رغم انهم كانوا مقتنعين. وقد استشهدت ببيت لشاعر عربي قديم هو دريد ابن العمّه يقول فيه:

«محضتُكم نصحي عند مُنعرج اللِواء / ولم تستبْينوا النصحَ الا في ضحى الغدِ».

اردتُ ان النصيحة لم تُقبَل، لكن قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعددية أصبحت مطروحة على جدول الاعمال وصار الحديث يدور حول الوقت، اي متى؟ [يجب ان تتحقق الوحدة]

نصيحة الجنرال جياب

في ٢٠ أو ٢١ أيار من العام ١٩٩٠ وقبل إعلان قيام الدولة اليمنيّة الموحّدة بأربعٍ وعشرين ساعة اجتمعت اللّجنة المركزيّة للحزب الاشتراكي اليمني في دورتها الثّامنة عشرة، وتمّ إخبار النّاس من خلال بيانٍ بأّننا [الاشتراكيين اليمنيين] لم نكن حزبيَن في يومٍ من الأيّام وأنّ حزب الوحدة الشعبية اسم شكلي، بل اسمٌ مستعار لفرع الحزب الاشتراكي اليمني في شمال الوطن منذ العام ١٩٧٩ أي أنّ الحزب موحّد منذ ذلك الحين و«حزب الوحدة الشعبية» و«الجبهة الشعبيّة» كانا من قبيل التكتيك. كذلك اعلنّا أنّ لدينا قيادةٌ واحدة وأنّ علي سالم البيض هو الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني على مستوى اليمن، شماله والجنوب. أمّا جار الله عمر، الذي كان سكرتير حزب الوحدة الشعبية أو يحيى الشامي أو أحمد علي السلامي أو غيرهم، فهم جميعًا أعضاء في حزبٍ واحدٍ تمامًا مثلما كان جاري بالضّبط في فييتنام: في الشمال الحزبُ الشيوعي الفييتنامي الذي يقوده هو شي مينه، وفي الجنوب جبهة وحزبٌ لكنّ الحزب الشيوعي الفيتنامي هو الذي قاد العمليّة برمّتها في فيتنام كلها.

وبمناسبة ذكرى الثورة الفييتناميّة، أذكر أنّه خلال الكفاح المسلّح عندما كنّا نتناقش مع الإخوان في عدن حول إيقاف الحرب في الشمال أو عدم إيقافها، قابلنا الجنرال جياب[2]. أراد الجنرال إقناعنا بأنّ الظّرف في فييتنام مختلفٌ عنه في اليمن، محذّرًا من أننا في حال أردنا إسقاط [نظام] صنعاء انطلاقاً من عدن فإنّ عدن ليست هانوي، وصنعاء ليست سايغون، واليمن ليست فييتنام والوضع مختلف تمامًا. وتابع قائلاً: «نحن كنّا نقاتل التّدخّل الأجنبي ونملك تجربةً طويلةً، ولدينا غابات، اما الحربُ عندكم فعبارة عن صراع أهليّ، ثم ان إمكانيّأت هانوي أقوى من إمكانيّات عدن، والصّين وروسيا حلفاؤنا، أما أنتم فهذان البلدان غير موافقَين على كفاحكم وحربكم». ثمّ أردف قائلاً: «نحن نؤيّدكم إذا نجحتم، لكن، انا الجنرال جياب الّذي قاد معركة ديان بيان فو والذي يقود الصراع الآن مع أميركا، أقول لكم إنّ الوضع مختلف بين فييتنام واليمن.»

كم ظننتُ أنّهم سيؤيّدوننا من دون شروط وسيخبرنا جياب بأننا على حقّ. وللحقيقة، أثّر كلام الجنرال جياب والمناقشات مع المثقّفين في العالم العربي والسوفييت كثيرًا على أفكاري وعلى رأيي. وبالمناسبة، أثناء الصّراع في المناطق الوسطى كان السفير السوفييتي يقابلني شهريًّا بل أسبوعيًّا في مكتبي يبذل الجهود كي نغيّر رأينا في هذه المسألة [اسقاط النظام في الشمال بالكفاح المسلّح].

الحزب الاشتراكي حزب الوحدة اليمنية

أودّ الإشارة إلى نقطةٍ هامّة مفادها أنّ البعض في الجنوب أقبل على الوحدة بسبب ضعفه ولأنّ المعسكر الاشتراكي كان على وشك الانهيار، فلم يعد يملك سندًا آخر غيره، وظناً منه أن لا حلّ سوى بالاتحاد مع الشّمال وأنّ النّظام في صنعاء نظامٌ قويّ ينتمي إلى المعسكر الرّأسمالي الّذي انتصر. شاعت هذه الأفكار، وما زالت

[2] ابرز القادة العسكريين للثورة الفيتنامية شمالا وجنوبا، ووزير الدفاع حينها.

حتّى الآن تتردد بين الصحافيين وعلى لسان بعض السياسيين الّذين يناصبون العداء لتجربة الحزب الاشتراكي في حكم الجنوب (١٩٦٧-١٩٩٠). هذا ليس صحيحًا برأيي، أقدم الحزب على تحقيق الوحدة بما هي خيارٌ سياسيّ، خيارٌ لممارسة الحرية ولم يكن مدفوعًا بالضّرورة، أي بانتهاء المعسكر الاشتراكي والاتّحاد السوفييتي، بل كان مدفوعاً بالطموحات والأحلام السّابقة. ولديّ أدلّةٌ على ذلك هي الآتية.

أوّلاً، إنّ الحزب الاشتراكي اليمني هو في الأصل موحّدٌ في اليمن وهو وريث الحركة السياسية الجديدة الّتي ولدت موحّدة في عدن وليس في صنعاء. والحركة الوطنية التي وُلدت من القوميين والبعثيين والناصريّين والماركسيّين والوطنيّين، نشأت موحّدة في عدن خلال الأربعينات والخمسينات وتبلورت جميعها وتجمّعت في الحزب الاشتراكي اليمني، وكانت روافد الحزب المختلفة قد نشأت موحّدةً في الشمال والجنوب منذ البداية، لذلك فالحزب الاشتراكي اليمني اتّحادٌ طوعيّ لكل أبناء اليمن، في الشمال والجنوب، وهناك سلطة وراء ذلك.

وقد شكّل انقسام الحزب الاشتراكي بسبب الضرورة السياسية والحرب الباردة بين الشرق والغرب وتأييد الاتحاد السوفييتي للجنوب وتأييد الغرب للشمال، فترةَ من الانقطاع أو الانقسام، وهي فترة مفروضة وقسريّة، برز فيها فعل القوّة والسلطة. أمّا إرادة النّاس وأعضاء الحزب في الشمال والجنوب فبقيت موحّدة. لذلك فالحزب الاشتراكي اليمني حزب متصالح مع نفسه ومع تاريخه وإيديولوجيّته بصرف النظر عن ايّ شيء. كانت له الوحدة بمثابة إيديولوجيّة واستخدمت الأحزابُ التي أنشأت ألحزب الاشتراكي الوحدةَ في صراعها مع الآخرين. على سبيل المثال، أسقطت الجبهة القوميّة في الجنوب الأحزابَ المنافسة لها كـ«رابطة أبناء الجنوب» و«جبهة تحرير الجنوب العربي المحتلّ» باسم الوحدة اليمنية. وقد رفعت الجبهة القومية شعار الجنوب اليمني فيما اولئك قالوا بالجنوب العربي. ثمّ في الصراع السياسي بين الشمال والجنوب كانت الوحدة سلاح الحزب الأساسي التي استخدمها الجنوب في حربه مع الشمال، لكنه سُلب منه هذا السلاح في حرب العام ١٩٩٤. لتلك الاسباب أراد الحزب بعد حرب العام ١٩٧٩ تحقيق الوحدة الفورية. وبالطّبع كان الحزب يعتبر نفسه ممثّلاً للقوّة العسكرية النامية ولإيديولوجية المعاصرة.

ثانيا: في الرد على المقولات [المناهضة لتبني التعددية] التي تقول إنّ المعارضة في الجنوب كانت في حينها ضعيفةً أما الحزب فقويّ كما الحال بلدان أوروبا الشرقية يسيطر على الجيش والأمن ولديه الآلاف من الكوادر، كما يسيطر على الشوارع. بصرف النّظر عن أيّ شيء آخر سيظل الحزب مسيطرًا على الشارع حتى لو أقام تعددية سياسية؛ كان سيبقى قويًّا والمعارضة ضعيفة. ولم يكن متوقّعًا أن يضعف الحزب لدى اعتماده التعددية لأنّه ليس من صنع السّلطة، وهو ليس مخلوقًا سلطويًّا، كما هو الحال بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام أو الاتّحاد الاشتراكي في مصر. وقد تواجد الحزب في كلّ مكان، في النقابة، في الحانوت، في مَقيل القات، في الحي، في القرية، في القبيلة. ولو أراد الحزب تحقيق تعددية والبقاء في الجنوب فلا خطر عليه، لكان استطاع أن لا يهرب إلى الوحدة وأن يقيم تعددية في الجنوب من دون أن يخشى شيئًا.

النقطة الثالثة: كان الحزب يستطيع الاحتفاظ بالسلطة في الجنوب وأن يقيم تنميةً اقتصاديّة وأن لا يخشى الوضع الاقتصادي بعد إيقاف الدّعم السوفييتي، أي لا مشكلة كبيرة في هذا الامر.

دولة جديدة بنظام سياسيّ جديد

أعلنت الدّولة اليمنيّة في شهر أيار/مايو من العام ١٩٩٠ واستُقبلت من قبل اليمنيين بحفاوة بالغة. وبطبيعة الحال، تمّ أعلن عن ان الدولة الجديدة ذات نظامٍ سياسيّ جديد بناء على مشروع الدّستور الذي أقرّ في عهد حكومة الرئيس علي ناصر محمّد وفي ضوء الاتفاقيات السابقة [بين البلدين]. وتمّ السّماح للأحزاب بممارسة نشاطها السياسي، سواءً الأحزاب التي تعمل بشكلٍ سري أو الأحزاب الجديدة. فنشأ أكثر من خمسة وعشرين حزبًا، كما صدر العديد من الصحف والمجلات المستقلّة والحزبيّة، مجلات أصدرها أشخاصٌ ليسوا أعضاء في أحزاب. وتمّ تشكيل حكومة ائتلافيّة ومجلس رئاسة من ممثّلين عن الشمال والجنوب وتمّ الاتّفاق على أن يكون علي عبد الله صالح هو رئيس مجلس الرّئاسة والقائد الأعلى للقوّات المسلحة وأن تكون عاصمة الدّولة هي صنعاء وان يكون علي سالم البيض نائبا للرئيس، كما اختير أبو بكر العطّاس رئيسًا للوزراء والدكتور ياسين سعيد النعمان رئيسًا للبرلمان. واتّفق الطرفان على أن يتكوّن مجلس النواب من مجلس الشعب الأعلى في الجنوب ومجلس الشورى في الشمال.

واتّفق الطّرفان على إضافة ممثّلين للقوى السياسية التي لم تشارك في الانتخابات في الجنوب والشمال وبمصادقة البرلمان والحكومة. اما نحن، بحكم كوننا فرعاً للحزب الاشتراكي في الشمال فلم نشارك في الحكومة ولم نطالب بذلك، واعتبرنا الإخوة الّذين جاؤوا من حكومة الجنوب ممثّلين للحزب كلّه، ولكن أضيف إلى البرلمان عضوان من فرع الحزب في الشمال هما يحيى منصور ابو إصبع وأحمد علي السلامي. كذلك اقترح الحزب الاشتراكي إدخال ممثّلين عن الناصريّين والبعثيّين الى البرلمان. كان ممثّل الناصريين هو الدكتور عبد القدوس المضواحي. كما استوعب البرلمان بعض الشخصيات الموالية للمؤتمر من المحافظات الجنوبيّة. هكذا بدأت الدّولة الجديدة بتأدية دورها. وبعد أن انتقلت قيادة الحزب كلّها إلى صنعاء تمّ تعييني رئيسًا للدائرة السياسية في الحزب لمرحلة ما بعد الوحدة والّتي سُمّيت بـ"المرحلة الانتقالية".

خلافات حول حرب الخليج

بعد الابتهاج بالحدث الجديد، بدأت المشاكل الواقعية تطرح نفسها على الحياة السياسية اليوميّة ومنها نشوب حرب الخليج. وكما هو معروف، أخذ اليمن موقفًا أقرب إلى العراق وقد صوّت مندوب اليمن في مجلس الأمن ضدّ القرارات المناهضة للعراق أحيانًا وامتنع أو غاب أحيانًا أخرى ولم يصوّت مع قرارات مجلس الأمن سوى مرّة أو مرّتين عندما تعلّق الأمر بادانة ضمّ العراق للكويت. وأذكر أنّه عندما نشبت الحرب اجتمعت القيادة السياسية والحزبيّة والحكوميّة وقد حضرت معظم تلك

الاجتماعات وشهد الشّارع اليمني أوّل يومين تظاهرات صغيرة ضدّ دخول العراق إلى الكويت، ولكن بعد تغيّر الموقف وبدء تمركز القوّات الغربيّة في المنطقة وشنّ الحرب على العراق، تغيّر الموقف في الشارع اليمني واستعرت التّظاهرات المناهضة للقوّات الغربيّة، الأميركيّة تحديدًا، والمؤيّدة للعراق.

استُدعينا إلى الرّئاسة مرّاتٍ عدّة بحضور الرئيس ونائبه وتمّ تكليفي من قبل الاجتماع ممثّلاً عن الأحزاب والدّكتور أحمد الأصبحي عن حزب المؤتمر الشعبي العام كي نترأّس اللّجان الشعبية التي تدعم العراق. قبلتُ بالطّبع هذه المهمّة لكنّ عبّرتُ في اللقاءات الجانبية الأولى عن انتقادي دخول العراق إلى الكويت، معتبرًا أنّه يمثّل خطأ استراتيجيًّا سيؤدّي إلى تغير موازين القوى في المنطقة وإلى تواجد القوّات الأجنبية في المنطقة بصورةٍ دائمة، ومع ذلك كنت مقتنعًا تمامًا بتولّي قيادة العمل الشعبي المتضامن مع العراق. ومن الوجهة السياسية اليوم، أعتقد بأنّ الموقف الشّعبي حينها كان صحيحًا بشكلٍ كامل، لكن الموقف الرسمي كان موقفًا مضطربًا وعاطفيًّا ومنفعلاً بالأحداث. كان يجب الفصل بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي، وكان على الحكومة ان تميّز موقفها عن الشّارع كي لا تتحمّل العواقب التي تحمّلتها بعد ذلك. لكن الحكومة كانت تجاري أحيانًا الموقفَ الشعبي وأحيانًا أخرى تسبقه وتنافسه في التّصريحات وفي استقبال التّظاهرات على اعتبارها جزءًا من الحقوق الديموقراطية للنّاس. لكنّ اليمن دولةً حديثة ذات وضعٍ اقتصاديّ صعب وقد أدّى هذا الموقف إلى طرد العمال اليمنيين من الخليج وقد بلغ عددهم حوالي ٨٥٠ ألفًا. طُرد هؤلاء من السعودية وبعض دول الخليج، وبعودتهم إلى اليمن، شكّلوا عبئًا اقتصاديًّا صعبًا على الاقتصاد الوطني ولم تستطع الحكومة أن توفّر لهم الأعمال اللازمة، كما خسرت الحكومة تحويلات المغتربين من النّقد الأجنبي وقد شكّل هذا العامل واحدًا من العوامل التي أدّت إلى الأزمة السياسية في ما بعد.

أيّد المؤتمر الشعبي العام الموقف العراقي بالمطلق، أمّا الموقف داخل الحزب الاشتراكي اليمني فكان فيه اختلاف داخل اللجنة المركزية والمكتب السياسي وقد برزت فيهما معارضة قويّة لموقف اليمن المؤيّد للعراق. اعتبر أصحاب هذا الموقف أنّ تأييد الدولة اليمنية للعراق يضرّ بمصالح اليمن لأسبابٍ عمليّة. لكن لم تمنع هذه المعارضة اتّخاذ الحزب موقفًا مشابهاً لموقف المؤتمر الشعبي العام حرصًا على وحدة القيادة السياسية بعد الوحدة. فلم يكن للجنوب علاقة قويّة مع العراق وكان الخلاف مع السعودية داخلاً في هذه الازمة. طبعًا، ليس صحيحًا أنّ الدولة اليمنية كانت على علم بالغزو وهي لم تكن متآمرة مع العراق لكنّها تجاوبت معه تأثّرًا بالموقف العربي بشكلٍ عام. وبالطّبع لستُ من بين الّذين عارضوا في اللجنة المركزية بل كنتُ مؤيّدًا للموقف الشعبي ولو أعاد التاريخ نفسه لاتّخذتُ الموقف نفسه لكنّي سأطالب بالتّمييز بين الموقفين الحزبي والموقف الحكومي. وأودّ الإشارة هنا إلى أنّ موقف الأحزاب اليمنيّة الأخرى، كالناصريين والبعث والإسلاميين في حزب الإصلاح، كان مؤيّدًا للّجنة الشعبية وهم أعضاء فيها، لكن تحفّظت ثلاثةُ أحزاب على الموقف وإن لم تكن تساند الكويت، من ضمنها «التجمّع الوحدوي اليمني» بقيادة عمر الجاوي و«حزب الأحرار الدّستوري» بقيادة عبد الرحمن نعمان

وحزب «رابطة أبناء الجنوب» بقيادة عبد الرحمن الجفري. حملت هذه الأحزاب الثلاثة، وهي صغيرة ومتوسّطة، رأيًا مختلفًا، لكن هذا لا يعني أنّ علاقةً جمعتها بالسعودية، فلم تربط عمر الجاوي أي علاقة بالسعودية. لقد شكّل هذا الموقف جزءًا من موقف النّخبة اليمنيّة التي انقسمت، فبعض المثقّفين عارض دخول العراق إلى الكويت، لكن جميع النّقابات والمساجد وقفت مع العراق وعارضت التّدخّل الأميركي وقرارات مجلس الأمن الدولي.

بالطّبع اختلفت الأسباب. فالبعض اعتبر أنّ العراق سينتصر. لم أتوقّع هذا، فقد رأيتُ أنّ المسألة ستنتهي بهزيمة العراق. لكنّي كعادتي، لم أحدّد المواقف على أساس الربح والخسارة، وفي كثيرٍ من الحالات أقف إلى جانب الخاسر. ولم أندم على ذلك.

هذه هي المشكلة الأولى التي واجهت الدولة الجديدة، وهي مشكلةٌ كانت لها مترتّبات اقتصاديّة أدّت إلى توقّف المساعدات من دول الخليج.

الدستور ومعارضوه

أمّا المشكلة الثانية التي ظهرت في وجه الدّولة الجديدة فهي مسألة الدّستور والاستفتاء عليه. برز جناحٌ داخل حزب الإخوان المسلمين في اليمن، بقيادة الشيخ عبد المجيد الزنداني وبعض الفقهاء، طالب بتعديل مشروع الاستفتاء قبل الاستفتاء لأنّهم اعتبروا، وعلى رأسهم الزّنداني، أنّ مشروع الدستور علمانيّ. بالطّبع هذا الأمر ليس صحيحًا. لكنه اقترح أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريعات والقوانين. في المقابل، اعتبر الحزب الاشتراكي أنّ مشروع الدّستور لا بدّ أن يتمّ الاستفتاء عليه كما هو. وكان موقف الرئيس وموقف المؤتمر الشعبي العام ضبابيًّا وغير محسوم، فهم من ناحية أعلنوا أهمية الاستفتاء على الدستور كما هو ولكن من ناحية أخرى أرادوا كسب الإخوان المسلمين ضدّ الحزب الاشتراكي. وقد أصرّ هذا الأخير على تنفيذ اتّفاقيّة الوحدة عبر الاستفتاء على مشروع الدستور وإقراره كما هو إلا إذا رفض الشّعب ذلك.

نشط الطرفان، الاشتراكي والإصلاح ومؤيّدوهما، في التّرويج لوجهة نظرهما وإقناع النّاس. وانقسمت الأحزاب السياسية الأخرى. لكنّ الناصريّين والبعثيين و«حزب الحق»، وهو حزب إسلامي [زيدي]، و«اتّحاد القوى الشّعبية»، وقفوا إلى جانب الاستفتاء على الدّستور وإقراره. والغريب أنّ الحركات الإسلاميّة في الوطن العربي، وتحديدًا في السودان، نصحت حزب الإصلاح بالموافقة على الدستور كما هو لأنّه ينصّ على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرّئيس للتّشريع وهذا كاف، وأنّ دين الدولة هو الإسلام وهو أمرٌ موجودٌ في العالم العربي بكامله والإسلامي كذلك. خلال هذه الفترة شاركتُ مع كثيرٍ من الإخوة في قيادة الحزب في مناظراتٍ تلفزيونيّة مع بعض رموز الحركة الإسلامية في اليمن وقد دُهش الشارع اليمني حين رأى أنّ ممثّلي الأحزاب الاشتراكية يستوعبون الثقافة الإسلامية قدر استيعاب ممثّلي التيار الإسلامي لها. وقد شاركت في المناظرات شخصيّاتٌ سياسية يساريّة ويمينيّة. واستمتع الشارع اليمني للمرّة الأولى بالاستماع إلى وجهات نظر

عبر مناظراتٍ علنيّة. وتمكّن حزب الإصلاح من حشد عشرات الآلاف من المتظاهرين المعارضين للدستور والاستفتاء بفتاوى شرعيّة. لكنّ علماء وفقهاء المذهب الزّيدي، كما المذهب الشافعي، تصدّوا لفتاوى حزب الإصلاح وردوا عليها وقرّروا أنّ الدّستور إسلاميٌّ وأنّه ليس ضدّ الإسلام. واتّضح في ما بعد أنّ التيار الإسلامي في حزب الإصلاح لم يكن موحّدًا في وجه الدّستور لكنّهم أخفوا هذا الخلاف داخل الحزب وأيّدوا أخيرًا وجهة نظر الجناح المتشدّد من دون قناعة. في المحصّلة، قاطع حزب الإصلاح الاستفتاء على الدستور، لكن كانت الأغلبيّة في النتيجة النهائيّة لصالح إقرار الدستور، واضطرّ المؤتمر الشعبي العام الى أن يؤيّد الاستفتاء بعد محاولةٍ لحمل الحزب الاشتراكي على تقديم تنازلات تتعلق بتعديل الدستور لكنّ الحزب رفض، ما اضطرّ حزب المؤتمر الى تأييد الدّستور.

إرث المعارضات المتبادلة

أما ثالث المشاكل التي واجهت الدولة اليمنية الجديدة فهي التعامل مع المعارضة السّابقة للنّظامين وقد أيّدا كلاهما معارضة النظام الآخر. بالطّبع غيّر وجودُ ألحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء بدولته وجيشه موازينَ القوى فأخذت القوى السياسية الّتي عارضت النّظام في صنعاء تنتظم في اصطفافٍ عريض وتعقد المؤتمرات الشعبيّة تطالب بمطالب تحديثيّة بنّاءة كتطبيق القانون ومكافحة الفساد. استفزّ هذا الأمر قيادة المؤتمر الشعبي العام فشجّعت المعارضة السابقة للنّظام في الجنوب ودفعتهم للمطالبة بتغيير القوانين السّابقة في الجنوب كقانون التأميم وبمنحهم مناصب في الوزارات والإدارات وجاهروا بمعارضتهم للحزب الاشتراكي. نحن في حزب الوحدة الشعبية، فرع الحزب الاشتراكي اليمني في الشمال، امتلكنا آلاف المقاتلين الّذين كانوا في حرب العصابات وقد تمّ استيعابهم في جيش الجنوب قبل الوحدة وحصلوا على وظائف هناك. وبعد الوحدة، قرّر الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي فصلهم جميعًا من سلك القوّات المسلّحة والأمن وحرمانهم من الرتب العسكرية، ولم يستطع الحزب الاشتراكي إعادتهم إلى أعمالهم السابقة. وقد شكّل هذا الأمر أزمة داخل الحزب الاشتراكي، حيث راح المفصولون يحتجّون على الحزب معتبرين أنّه فرّط بهم وكان يجب عليه الدفاع عن حقوقهم. وبعد ان تأكد المؤتمر الشعبي والرئيس أنّ الحزب الاشتراكي فشل في حلّ مشكلة هؤلاء وخسر ولاءَهم، أخذ حزب المؤتمر يستقطبهم إليه ويحلّ مشاكلهم، وقد انسحب جزءٌ من أعضاء الجبهة الوطنية وحزب الوحدة الشعبية من الحزب الاشتراكي في الشمال وانضموا إلى المؤتمر الشعبي العام، وعمدوا إلى حلّ مشاكل هؤلاء بعد ذلك. وكان بإمكان قيادة الحزب رفض هذا الأسلوب المتّبع من قبل الرئيس والمؤتمر لكنّها تصرّفت بنوعٍ من المراعاة، لم ترد ترغب في خلاف مع الرئيس والمؤتمر لكنّ الرئيس نجح في منع حلّ مشاكلهم جماعيا، ليحلّها لاحقًا بشكلٍ فردي، وشكّلت هذه بداية الأزمة بين قيادة المؤتمر وقيادة الحزب الاشراكي اليمني كما خلقت مشاكل داخل الحزب.

أما المشكلة الرابعة التي واجهت الدولة الجديدة فهي الاختلاف حول الإدارة

الحكومية، من حيث تنظيم وحدات الجيش وكيفيّة دمج المؤسسات المدنيّة والعسكرية خصوصًا. فالحزب يرى أنّه لا بدّ من توحيد الجيش على أساس المؤسسة والقوانين والمستويات العلمية والكفاءة كما كانت الحال في الجنوب سابقًا، لكنّ المؤتمر الشعبي رفض أن تكون هناك قيادات عسكريّة من الجنوب في المراكز الأولى للجيش، وقد ألحّ على بقاء النظام الإداري القائم في صنعاء، وقد كان نظامًا متخلّفًا قديمًا قائمًا على الفوضى. وأراد الحزب نظامًا إداريًّا حديثًا، وقد راح يفاخر بأنّ النظام الإداري في الجنوب أكثر حداثة لأنّه يرجع إلى النظام الإنكليزي والروسي، بينما النظام الإداري في الشمال موروثٌ من زمن حكم الأتراك، ويقوم على الفوضى والتخلف والرشوة.

المشكلة الخامسة هي في التعامل مع السياسة الخارجية حيث أراد الشمال أن تسود السياسة الّتي كان يتبعها في السابق بينما مال الحزب الاشتراكي إلى سياسةٍ أكثر عمليّة مفادها أنّه لا بدّ من تحسين التعامل مع دول الخليج والدّول العربية الأخرى.

اما المشكلة السادسة التي برزت امام الدولة الجديدة فهي مشكلة القوانين. أراد اطراف في الشمال تغيير كلّ القوانين السابقة في الجنوب كي تصبح موافقة للقوانين السائدة في الجمهورية العربية اليمنية، بمعنى آخر موافقة للنّهج السياسي في الشمال. على سبيل المثال: في قضية المرأة كان هناك قانونٌ للأحوال الشخصية في الجنوب متحرّرٌ جدًّا وأرادوا في صنعاء تطبيق القوانين إسلاميّةً بالمطلق، أو تلك القريبة من الحنبليّة. كذلك الامر بالنسبة للقوانين الاجتماعيّة. نشبت خلافات على القوانين كلها. وبإمكان القارئ متابعة هذه المسألة وهذه القوانين في كتابٍ من تاليف محمد احمد المخلافي بعنوان "الدولة والقانون في الأزمة اليمنية".

إضافةً إلى المشاكل الآنفة الذّكر، برزت مشكلةٌ إضافيّةٌ تمثّلت بنشوء حركاتٍ إسلامية سرية جهاديّة راحت تغتال أعضاء من الحزب الاشتراكي اليمني، حيث تمّ اغتيال عدد كبير من أعضاء الحزب بشكلٍ سري ومهاجمة منزل رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس بالقنابل. واستمرّ هذا الحال إلى ما بعد الانتخابات. فبين الفترة الانتقالية والانتخابات ووقوع الأزمة بين الحزبين، اغتيل مائة وخمسون عضوًا وكادرًا من أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني إلى جانب بعض الشخصيات الأخرى ومنها عمر الجاوي [محاولة اغتيال]. ولم تتّخذ الدولة أي إجراءات ولم يتمّ القبض على أحد أو محاكمة أحد. وقد تعرّضتُ شخصياً لعدّة محاولات اغتيال، لكن كان يتمّ إبلاغي عن هذه المحاولات من قِبل عناصر تنتمي إلى المنطقة التي أنتمي إليها. كما تعرّض الأمين العام الحالي الأخ علي صالح عباد – مقبل لمحاولة اغتيال في محافظة أبين من قبل أحد زعماء الأفغان العرب طارق الفضلي، وهو حالياً عضو اللجنة الدّائمة في المؤتمر الشعبي العام. وكان أسامة بن لادن هو من موّن وموّل حملات الاغتيال. ولم يعاقَب أيٌّ منهم.

عندما أبلغوني أنّ هناك محاولات لاغتيالي لم أقدم على أيّ شيء سوى إبلاغ قيادة الحزب لأنّي رأيت أنّ هناك اغتيالات عدّة تحصل من دون أن يعاقب عناصرها. فاكتفى الحزب بإرسال رسائل احتجاج الى قيادة المؤتمر الشعبي العام، وقد سمعت ايضا اني سوف اتعرّض الى محاولة اغتيال عند زيارتي لاميركا. ولكن

هذه محاولة سمعت بها بعد عودتي.

خطط تصفية عسكرية

أشرتُ فيما سبق إلى المعضلات التي واجهتها الدولة الجديدة الموحّدة. تلك المعضلات التي تُعدّ موضوعية وواقعيّة وموجودة على أرض الواقع ولها علاقة بمصالح الناس ودرجة التطوّر والثقافة. وأشرتُ أيضًا إلى ما هو داخلي وخارجي وما برز كمشكلاتٍ حقيقيّة أمام دولة الوحدة الجديدة وأدّى في النهاية إلى ما عُرف بـ"الأزمة" ثمّ الحرب.

أودّ الإشارة هنا إلى أنّه في العام ١٩٩٢ اتخذتْ الحكومة بعض الإجراءات المتعلّقة برفع الأسعار. تضرّر المواطنون من هذه الإجراءات فتظاهروا احتجاجًا وقد عمّت التظاهرات معظم المدن الشمالية، وتركّزت معظمها في تعز وصنعاء وذمار، ولم تشهد المحافظات الجنوبيّة أيّ تظاهرات. ردّد المتظاهرون شعاراتٍ مناهضة للفساد ومطالبة بالديموقراطية. وتوجّهتْ التظاهرات بشكلٍ أساسي ضدّ المؤتمر الشعبي العام وقيادته على اعتبار أنّها السلطة الأكثر نفوذًا، وتركّز احتجاج الناس ضدّ الفساد وضد بعض الشخصيات التي اعتبرت فاسدة. لم تعلن أسماءٌ ولكن بدا واضحًا أنّ المقصود شخصيّاتٌ قريبةٌ من الرئيس ومن قيادة المؤتمر الشعبي العام.

لم تشهد مدن الجنوب تظاهراتٍ لأنّ النّاس لم يكونوا مستعدّين لها. لقد استفزّ ارتفاع الأسعار المواطنين في المدن الشمالية أكثر ممّا فعل في الجنوب. وبطبيعة الحال، اتّهمت قيادة المؤتمر الشعبي العام والرّئيس الحزبَ الاشتراكي بالوقوف خلف التّظاهرات وكذلك اتُهم الناصريون. لا أعتقد أن أيا من الطرفين خطّط للموضوع على الإطلاق ولا يعني هذا عدم مشاركة أعضاء في الحزب الاشتراكي في التّظاهرات، فمنهم من نزل إلى الشارع مع الناس بصفتهم مواطنين، إلا أنّه لم تكن هناك على الإطلاق تعليمات قيادية لقيام التّظاهرات. نحن موجودون في الحكومة ورئيسها من حزبنا والأخير شريكٌ في المسؤولية لكنّ الاحتجاجات توجّهت ضدّ إجراءات الحكومة، كما بدت أنها موجّهة أيضا ضدّ من أثروا الثراء الكثير[على حساب المال العام]. هنا حشدت قيادة المؤتمر الشعبي العام حلفائها من حزب الإصلاح وغيرهم، وللمرّة الأولى فكّروا بتنفيذ خطّة عسكرية. تبادلوا الرّأي حول مقترحٍ ضرب الحزب الاشتراكي عسكريًّا لأنّ القيادة اعتبرته المسؤول عن التظاهرات في صنعاء ومحيطها. وقد تسرّبت إلينا في ذلك الوقت بعض الأخبار التي لم أصدّقها ولم تصدّقها القيادة، أخبارٌ تقول إنّ شريككم في الحكم يفكّر في حسم الموضوع عسكريًّا.

منذ عامين زرت بريطانيا، وهناك قابلتُ الدكتور عبد الملك المتوكّل، ومحمد علي أحمد والاخير عضو قياديٌّ في الحزب الاشتراكي، وكان نائبا للرئيس في العام ١٩٩٢ يعتمدُ عليه حتّى أزمة ١٩٩٤، وكان اتّخذ موقفًا [الى جانب علي ناصر محمد] ولكنه ما لبث ان عاد إلى الحزب الاشتراكي. والرّجل [محمد علي احمد] شجاعٌ وصادق، اختلفتَ معه أو اتّفقت يبقى كذلك، ومن الواضح أنّه لا يعرف المناورة. قابلته في لندن وأردتُ مناقشته حول معلوماتٍ بحوزتي عن تفكير القيادة

العسكرية والمؤتمر الشعبي باتّخاذ إجراءاتٍ عسكريّةٍ ضدّ الحزب الاشتراكي، شريكه في الحكم في العام ١٩٩٢.

أردت انا والدّكتور محمد عبد الملك المتوكّل التثبّت من هذه المعلومات. وبعد الغداء كان لقاءٌ بدا فيه محمد علي لطيفًا معنا. تناقشنا حول طبيعة الأمور في العام ١٩٩٢ وسألته عن صحّة وجود خطّة لتصفية الحزب عسكريًّا خلال ذاك العام. أجاب مؤكّدًا صحّة الأمر وبأنّه كان مكلّفًا [بتنفيذها] في الجنوب، وقال إنّه وأصحابه كان لديهم مقترحٌ بتصفية قيادة الحزب الاشتراكي القادمة من الجنوب و[المشاركة في] الحكومة في الشمال. وأضاف أنّه اتّضح له أنّ الرئيس والمحيطين به لا يريدون تصفية الحزب الاشتراكي فحسب بل يرغبون في الثّأر لهزيمة الجيش في الشمال العام ١٩٧٩ خلال مواجهته مع جيش الجنوب، هم أرادوا تدمير جيش الجنوب، وقال إنّه بعد ذلك كلّه رفض المشاركة [في تنفيذ الخطة].

كانت هذه واحدة من الخطط. أما الخطّة الثانية فهي وضع نقاط تفتيش في المفترقات حيث يتمّ اعتقال قياديين في الحزب الاشتراكي وقتل من يقاوم أو يرفض الاستسلام وكذلك اقتحام منازل القياديين والإعلان للشّعب أنّ الحزب الاشتراكي أراد أن يقوم بانقلابٍ فتتم تصفيته عسكريًّا. لم ترد هذه الخطّة الأخيرة المتعلّقة بالانقلاب في حديث محمد علي أحمد ولكن وردتنا من مصادر مختلفة. وقد ابلغنا محمد علي أحمد أيضًا إنّ الرّأي استقرّ بعد ذلك على أنّ هذه التّظاهرات وتداعياتها لا تكفي حجّةً لإعلان الحرب ولا بدّ من التريث فقرّروا تأجيل الصراع.

سارت الأمور بعد ذلك وعاد الهدوء إلى البلاد، لكن بقيت عوامل الأزمة موجودة وفاعلة وأدّت إلى تفاقم المشكلة وتحديدًا الأزمة الاقتصادية. وبقي تأثير الضعوط المختلفة الداخلية والخارجية على هذه العمليّة. وعلى إثر التظاهرات جرت اعتقالات وأطلق سراحهم في ما بعد كما قتل عددٌ من المتظاهرين تحديدًا في تعز وصنعاء. وقد أرادوا تحميل الحزب الاشتراكي والناصريين المسؤولية لكنّهم لم يجدوا حججًا حقيقيّة وأدلّة فقد كانت المشاركات مبادرات فردية. طبعًا، انتهت المشكلة لكنّ بقيت خمائر المشكلة قائمة، وقد بقي الوضع على ما هو علي حاله الى عشية انتخابات العام ١٩٩٣.

مشروع دمج الاشتراكي والمؤتمر

قبل انتخابات العام ١٩٩٣ وقعت خلافات ومشاكل كثيرة حول مسألة الاغتيالات وقضايا الموظّفين والقوانين. وبقيت هذه الخلافات قائمة تزداد تفاقما. واختلف الطّرفان أيضًا حول المستقبل وكيف سيكون وضع البلد بعد الانتخابات. ستنتهي المرحلة الانتقالية، وستكون هناك استمراريّة بعد ذلك. وبعد الانتخابات ستتشكّل حكومة وقد يتعدّل الدستور لأنّ الرئيس رغب برئيس للجمهوريّة ولم يعد يريد مجلس رئاسة، لذلك اشتدّت الخلافات حول المشكلات الرّاهنة وكذلك حول المستقبل. هنا رأت قيادة المؤتمر الشعبي العام أنّ المشكلة الأساس في البلد هي وجود الحزب الاشتراكي اليمني، ولو كان هذا الحزب غير موجودٍ لقلّت المشكلات وقامت محادثات حول تعديل الدّستور في ما يتعلّق بالرئيس ونائب الرّئيس وغيرها من

الأمور.

قدّم المؤتمر الشعبي مقترحًا بأنّه إذا ما أراد الحزب الاشتراكي اليمني شراكةً بعد الانتخابات سيكون رئيس الجمهورية هو علي عبد الله صالح ويكون النائب علي سالم البيض، ولكن هذا التدبير يقتضي وجود حزب واحد. مارسوا الضغوط كي يوافق الحزب على الاندماج مع المؤتمر وكان علي عبدالله صالح يقدّم تنازلاتٍ شكليّة بهدف التّخلّص من الحزب الاشتراكي اليمني.

فوجئنا قبل انتخابات العام ١٩٩٣ بالإخوة أعضاء الحكومة والأخ الأمين العام علي سالم البيض يطرحون علينا مقترحًا لدمج الحزب بالمؤتمر الشعبي العام، وقالوا إنّ هذا الدّمج ضروريّ لإنهاء الأزمات المستمرّة. وأشاروا إلى أنّ تشكيل قيادة جديدة سيجنّبنا التّناقضات والصّدام والصّراع في المستقبل. طرحت علينا قيادة الحزب أنّ حزب المؤتمر ضاغط علينا، وكذلك الرئيس شخصيًّا، وأننا إذا ما أردنا التوصل الى تفاهم فيجب أن يتمّ الدّمج.

ظهرت فكرة الدّمج بعد تظاهرات العام ١٩٩٢ وبعد بروز خطط لدى المؤتمر للقضاء على الحزب الاشتراكي عسكريًّا كما سبق وأشرت. وقد قاموا بتوتير الأجواء، وهذه هي السياسة التي يسمّيها دالاس[3] "سياسة حافة الهاوية"، يتمّ فيها تسخين الأجواء ليقدّم الجانب الأضعف التّنازلات. وقد وتّروا الأجواء عمليًّا وشعبيًّا وأحدثوا أزمةً داخل السّلطة. وقالوا: في هذه الازمة لازم دمج الحزب بالمؤتمر لتكوين حزب واحد.

عندما طُرح علينا هذا المقترح في المكتب السياسي، عارضناه، وكنتُ أحد المعترضين، وكذلك اعترض الدكتور ياسين سعيد نعمان وسيف صائل ويحيى الشامي وأبو بكر باذيب وعبد الغني عبد القادر ومحمد قاسم الثور وغيرهم. وانقسم المكتب السياسي نصفين: نصف مؤيّد للاندماج بين المؤتمر والحزب - ويضم علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس ومحمد حيدرة مسدوس وسالم صالح محمد، وقد أيّدوه بهدف تجنّب أي مشاكل في المستقبل - ونصفٌ معارضٌ للاندماج.

لم يحصل المقترح على قبول أو رفض بسبب الانقسام في المكتب السياسي. فذهب المؤيّدون بزعامة البيض إلى إجراء محادثاتٍ مع الرئيس ووقعوا الاتّفاق الّذي قضى بضرورة قيام تحالف بين المؤتمر والحزب على طريق الدّمج، يبدأ بالتّحالف وينتهي بالدّمج. وكان رأينا نحن المعارضين أنّ الظّروف غير مناسبة للدّمج بين الحزبين وأنّه لا يوجد مسوّغ فكري وبرنامجي لهذا الدّمج، كما لا يوجد برنامج فكري مشترك وأنّ علينا البحث عن قواسم مشتركة في السياسة قبل البحث في الدّمج، وأنّ توحيد الدّول شيء وتوحيد الأحزاب شيءٌ آخر. وقلنا إنّ توحيد المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي يخالف التّعددية الحزبية ويضربها وسوف يؤدّي إلى إقامة حزبٍ كبير، هو كالفيل الضخم الّذي يلتهم كلّ شيء وحوله أرانب، ورأينا أنّ هذه هي الخطوة الأولى للعودة إلى النّظام الشمولي، نظام الحزب الواحد. واعتبرنا أيضًا أنّه حتّى لو كان هناك إخلاص فإنّ الغرض من هذا الاتّفاق والدّمج هو إيقاف الأزمة، فالأزمة لن تتوقّف والتّناقض سيستمرّ. انتقلت الأزمة إلى داخل الحزب

[3] جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الاميركي (١٩٥٣-١٩٥٩).

الاشتراكي وتشكّل فريقان أحدهما أيّد الدّمج والآخر عارضه. وجاءت انتخابات العام ١٩٩٣ ونحن مختلفون حول هذه المسألة. وعندما طرح الأمين العام المقترح على المكتب السياسي ولم يُحسم، قرّر ضرورة حسمه في اللجنة المركزية. وقد دُعيت اللجنة المركزية إلى الانعقاد لمناقشة هذه المسألة فقط: هل نوافق على الدّمج أم لا؟

لا اتفاق مع الرئيس ولا مع نائبه

أودّ الإشارة إلى أنّ الرئيس علي عبد الله صالح دعاني إليه وتناقشنا طويلاً، كما جلستُ مع أحد مساعديه وهو علي محسن صالح. وحاول كلٌّ منهما إقناعي بقبول فكرة الدّمج لأنّ الزّملاء في المكتب السياسي قالوا له إنّ جار الله عمر هو من يعارض الفكرة بشكلٍ قويّ، وإنّه في حال جلس معه الرّئيس أو العميد علي محسن فربّما يقتنع أكثر فيها. بالطّبع جلست معهما، خصوصًا الرئيس الّذي جلستُ معه أكثر من مرّة وقلتُ له بصريح العبارة وبوضوح ما أفكّر فيه وما أنا مقتنعٌ به. قلت له إنّ هذا الدمج تفكير شمولي وهو يتنافى مع التّعددية والديموقراطية، وإنّ ما هو مطلوب هو الدّمج الجغرافي للبلاد وليس دمج الأحزاب، فالأحزاب والجماعات متعدّدة وأنّ الدمج سوف ينظر بمستقبل الديموغرافية في اليمن.

أخبرني الرّئيس أنّ عدم الدّمج سيؤدي إلى استمرار الأزمة، محمّلاً إيّاي المسؤولية في حال حصول ذلك. قلت له إنّ المشكلة لن تُحلّ في حال حصول الدّمج، وأنّهم يقضون على الديموقراطية بذلك، لأنّ الدمج سيؤدّي إلى إنشاء حزب كبير والتّناقض سيستمرّ بسبب وجود مسألة تتعلّق بمبدأ قبول كلٍّ منا للآخر. حينها قال الرئيس لعلي البيض، الّذي طلب منه إقناعي، "ما فيش فايدة". لم أقتنع بسبب إيماني بضرورة أن يكون اليمن متعدّدًا، وكنت على يقين أنّه في حال توحّد المؤتمر والحزب فإنّ الخطوة الأولى التي سيُقدمون عليها هي إلغاء الآخرين.

دعاني علي سالم البيض مرّةً جديدة، وأخبرني أنّ هذه هي المحاولة الأخيرة التي سيبذلها معي. التقينا في القصر الجمهوري، في منزله الجديد. جلسنا في الحديقة الخلفيّة وقال لي: أنا مهتمٌّ بأفكارك وبآرائك التي تطرحها. وهو فعلاً بدا مهتمًّا. كنا أصدقاء في تلك المرحلة وهو يعزّني كثيرًا. سألته: أيش الفكرة؟ فأجاب: نريد تجنيب البلاد الأزمة ومخاطر الصراع العنيف، والحل هو دمج الحزب بالمؤتمر. وقد بدا لي فعلاً أنه يفكّر بهذا الموضوع، وبالطّبع ينطوي الموضوع كذلك على مسألة المناصب والحكومة والرئاسة. لكن اعتقد علي سالم البيض وآخرون أنّ المخرج هو تسليم الحزب لأنّه يؤدّي إلى إنهاء الصراع العنيف والحرب. قلت له تريد نصيحتي؟ اذا أصرّيت على دمج الحزب والمؤتمر سينفضّ النّاس من حولك ولن يبقى معك أحد، ربّما تستطيع الحصول على مجموعة لكنّ ليس الجميع. سأل عن السّبب، فقلت إنّ الحزب اعتاد على مدى أربعين عامًا أن يكون مستقلّاً ويحمل أفكارًا وبرامج معيّنة. والمؤتمر الشعبي هو حزب الدولة وقوامه من الموظّفين، وفي حال توحّد الحزبان سيبتلع حزبُ المؤتمر الحزب الاشتراكي، والدولة والأجهزة الحكومية ستبتلع الحزب الجديد ولن يكون هنا سوى إدارة وظيفية حكومية تبتلع ما تبقى.

لم نتّفق أنا وعلي سالم البيض على هذا الموضوع فقال: ندعو الى اجتماع

اللجنة المركزية. دُعيت اللّجنة المركزية وعقدت دورة في العام ١٩٩٣. تكلّم البيض عن مبرّرات دمج الحزب بالمؤتمر، وجاء ردّي عن مبرّرات عدم الدّمج. ما قلتُه إنّ الأخ علي البيض تكلّم باسم الجناح الّذي يرى أنّ الحل لمشكلة اليمن هو دمج الحزب بالمؤتمر، وأنّه يمكن على ضوء هذا الدّمج التّفاهم مع المؤتمر الشعبي العام حول وضع اليمن في المستقبل والسياسة التي ستُتّبع وتوزيع السلطات والمناصب الحكومية وإنّ هذا أفضل من أن يؤدّي بقاؤنا حزبين اثنين إلى الإضرار بالبلاد. والحقيقة أنّ فكرة الدّمج جاءت في وقتٍ تعاني فيه البلاد من أزمة. وهي محاولةٌ لحلّ سطحي، محاولة لتجنّب مواجهة المشكلات الحقيقية والاعتراف بالحقائق هي نوع من أنواع تشبّث الطّرفين بالسّلطة

وبعد مناقشاتٍ طويلة، اتّخذت اللجنة المركزية قرارًا برفض فكرة الدّمج، وجاء القرار بأغلبيّة ساحقة اعتبرت أنّ الدّمج عملٌ غير ديموقراطي واقترحت قيام تحالف مؤقّت ببرنامج محدّد والعمل سويًّا عندما نكون متّفقين وعندما نختلف، نختلف. وافق الأخ علي سالم على القرار لكنّه بدا غاضبًا جدًّا وقال: أنا سأتسبّب بمشكلةٍ لكم. وقد اعتُبرت الاتّفاقيّة التي وقّعها مع الرئيس علي عبد الله صالح الخاصّة بالدّمج منتهية.

الفصل العاشر

من الانتخابات الى الحرب

الانتخابات في ظل الخلافات

جرت الانتخابات في نيسان/ إبريل ١٩٩٣ وشارك فيها الحزب الاشتراكي بشكلٍ واسع، وترشّحت أحزابٌ كثيرة في هذه الانتخابات وحصل الحزب على حوالي ربع الأصوات، أو أكثر من الرّبع، بسبب وجود مستقلّين أيّدناهم. حصل الحزب على أغلبيّة بل معظم مقاعد الجنوب وحوالي خمسة وعشرين مقعدًا في المحافظات الشمالية بما فيها مقاعد المستقلّين الذين أيّدناهم. حصلنا على معظم أصوات المحافظات الجنوبيّة، وعلى الدّرجة الأولى من الأصوات في محافظة تعز وهي أكبر محافظة في البلاد. كان للحزب الاشتراكي وزن مع مؤيّديه وصل إلى ثلث الأصوات في البلاد أو أكثر.

بالامكان أن يكون الأداء أفضل لو أنّ الحزب دخل الانتخابات ولم يكن هناك خلافٌ على الدّمج، ذلك أنّ الانتخابات جاءت ونحن مختلفون حول حدود العلاقة مع المؤتمر الشعبي العام. شخصيًّا رأيتُ أنّ للعلاقة حدوداً معيّنة، ليست علاقة احترابية ولا هي علاقة صراع ولكنها أيضا ليست علاقة اندماج. هي علاقة شراكة في الوطن والدّولة توجب التّنافس والتّعايش معاً. رأيتُ ضرورة فهم حدود هذه العلاقة التي لا يجب أن تكون عدائيّة وأن لا تكون في الوقت عينه كالزّواج الكاثوليكي. لكنها علاقة سياسية تخضع لمتطلّبات السياسة وتخضع لمتطلبات البرنامج. ونحن يمكن أن نتحالف ويمكن ان لا نتحالف. عندما نتحالف لا يلغي أحدنا الآخر، وعندما نختلف لا يؤدّي هذا بالضرورة إلى حرب أو عداء. هذا كان تفكيري ولا يزال. أما الرئيس علي عبد الله صالح فرأى أنّ هذه العلاقة إما ان تكون عبر الاندماج أو يقع صراع. عندنا أيضًا من رأى المسألة على هذا النّحو، إما مندمجون أو متصارعون، وهذا جزءٌ من التّفكير الشمولي الماضي.

كنت أعتقد أنّنا لو كنا موحّدين ولم تكن لدينا مشكلة كان يمكن أن يحصل الحزب على نتائج أفضل. لكنّي كنت مقتنعًا بالنتائج. عندما صدرت النتائج اقترحتُ على الأمين العام أن يعلن الحزب الاشتراكي قبوله الفوري بنتائج الانتخابات. كان هذا رأيي، وهذا ما حصل. أعلن الحزب قبوله بالنّتائج، ولكنّي كنتُ أرى إذا كان هناك قضايا طعن قانوني من أي شخص من أي حزب من الأحزاب، او من أي شخص، تمشي [يجب ان يجري التحقيق فيها]. ولكن الذي حصل أنّ رئيس المؤتمر الشّعبي العام علي عبد الله صالح ورئيس الإصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وأمين عام الحزب الاشتراكي علي سالم البيض، اجتمعوا ليناقشوا النّتائج واتّفقوا على قبولها وإلغاء الطّعون.

الخطأ هنا أنّهم كتبوا رسالة إلى القضاء طلبوا منه عدم النّظر في الطعون المقدّمة ضدّ النّتائج من بعض الأفراد، وهي حالات قليلة فيها دعاوى عند القضاء. كان رأيي أنّ هذا خطأ، كان يمكن أن نتقبّل النّتائج ونترك القضاء يحكم في أيّ

حالات، فالسلطة التنفيذية أو رؤساء الأحزاب الثلاثة وبيدهم السّلطة في الواقع تدخّلوا في شأن السّلطة القضائيّة ومنعوها وهذه كانت أوّل نقيصة حقيقية في انتخابات ١٩٩٣، الانتخابات كان فيها تنافس وشفافية إلى حدٍّ كبير. صحيح كان فيها استناد على الخلفيّة الماضية والوجود في السّلطة للاشتراكي والمؤتمر، لكن كانت هناك ديموقراطيّة ولم يكن هناك تزوير، كان فيها نزاهة إلى حدٍّ كبيرٍ، ليس بالمطلق، ولكن إلى حدٍّ كبير. لذا كان الخطأ الذي ارتكبناه، نحن الأحزاب الثلاثة، هو تلك الرسالة التي طلبت من القضاء عدم التدخّل، وهي كانت تعكس الأزمة ومحاولةً لتفادي أيّ اختلاف ولكنها تعبّر بالمقابل عن نفسيّة ترفض الاحتكام للدّيموقراطيّة، كانت من ناحية رغبة في تجنّب الخلاف ولكن كانت عدم ثقة بالديموقراطية كوسيلة لحلّ المعضلات، للاحتكام إليها. هم يخافون من الدّيموقراطيّة، لا أحد مستعدٌّ لتقبّل الخسارة، الخوف من الخسارة بواسطة الديموقراطية.

أسباب الخلاف

ابرز المشكلات التي دارت بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي هي البرنامج، وكيفيّة بناء الدّولة ومستقبل اليمن: هل يكون اليمن بلداً حديثًا ومعاصرًا، كما رأى الحزب الاشتراكي اليمني، أم يبقى البلد متخلّفًا وعشائريًّا؟ وأعتقد أنّ هذا هو صلب الصراع. وأيضًا هل تكون المرأة حرّه أو لا تكون؟ هل يجب أن تكون القوانين تقليدية أو معاصرة؟ هنا برز صراعٌ على السلطة، ولعله برز قبل ذلك.

أراد الحزب الاشتراكي أن يبقى له نصيبٌ في السلطة وهو أمرٌ مفهوم وبديهي ولا يجب استغرابه. المؤتمر الشعبي هو الّذي أراد الاستئثار بالسلطة والاستيلاء على جميع السلطات. أما الحزب الاشتراكي فرأى أنه شريكٌ في تأسيس الدولة اليمنية الجديدة وأنّ له الحق في أن يكون شريكًا حقيقيًّا في تقرير السياسات في البلاد، على عكس المؤتمر الشعبي الّذي لم يقبل بشريكٍ حقيقيّ، بل أراد أن يكون شريكه شكليًّا وبسيطًا وضعيفًا وتابعًا. لأنّ ركيزة الفلسفة السياسية التي قام عليها المؤتمر الشعبي برئاسة علي عبد الله صالح هي أنّ الشمال هو الأكثرية السكانية أما الجنوب فيمثّل الأقليّة وبالتالي الشمال هو الأصل والجنوب هو الفرع. اعتقدوا أنّ الشمال هو الأم بينما الجنوب هو الابن الصغير الّذي كان متمرّدًا ثمّ عاد إلى حضن أمّه ويُفترض به الطّاعة وأن يرضى بالقليل ويكون ثانويًّا في العملية السياسية. وكان رأي النظام القائم في صنعاء، الذي لم يفصح عنه علنًا مع انه المحرّك لسياسته، أنّ النظام القائم في عدن ينتمي إلى معسكرٍ هُزم هو المعسكر الاشتراكي، وهو[نظام علي عبدالله صالح] ادّعى أنّه ينتمي إلى معسكرٍ منتصر وأنّ ما يجري في ألمانيا يجب أن يجري في اليمن، فيجب على الجمهورية اليمنية استيعاب جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية كما استوعبت ألمانيا الغربية ألمانيا الشرقية. وقد اعتبر المؤتمر الشعبي العام أنّ وجود حكومة ائتلافية مع الحزب الاشتراكي اليمني، خلال الفترة الانتقالية، نوعاً من التّكرّم عليه وإلا كان من المفترض أن يحاكَم قادةُ عدن كما حوكم هونيكر.

ظهرت مثل هذه الأفكار في صنعاء لذلك عندما أقدموا على الوحدة وقبلوا

بالديموقراطية التي اشترطها الحزب الاشتراكي ووافقوا على إعطاء الجنوب، أي ممثّلي الحزب الاشتراكي، نصف مقاعد الوزارات، أو ما عُرف بالتّقاسم، اعتبروا ذلك تكتيكًا ولسان حالهم يقول: «دعوهم يأتون الينا، ودعونا نقدّم لهم تنازلات ونقبل بشروطهم الآن ونوافق على مطالبهم، ولكن بشكلٍ شكلي، المهم أن ننتهي من ثلاثة أمور: الحكومة المستقلة في الجنوب والجيش والحزب. بعد ذلك نلغيهم.» هكذا هو التكتيك.

كان لديهم قرارٌ مسبق بعدم تنفيذ أي اتّفاقية تمّ توقيعها مع الجنوب. وقد نصّت الاتّفاقيات على أنّ النظام الجديد يأخذ الأمور الإيجابية من النّظام السابق في الشمال وكذلك من النّظام السابق في الجنوب. لكن بعد الوحدة رفضتْ صنعاء رفضًا قاطعًا قبول أي شيء كان في عدن مهما بلغت إيجابيته وهي كانت تنفي نفيا باتا النظام السابق في الجنوب حتّى طريقته في التعاطي مع القات حيث حدد تعاطيه بيومي الخميس والجمعة فقط ومُنعت زراعته في المناطق التي لم يكن يُزرع فيها من قبل، مثل حضرموت والمهرة وشبوه وقد مُنع دخوله أيضًا إلى هذه المحافظات. وقد وضعت خطّة [في الجنوب] لاستبداله بزراعة الحبوب للتّخلصّ من القات في نهاية المطاف. وهذه كانت من إيجابيات النّظام في عدن لم يتم قبولها. وكانت أعمال الثّأر قد انتهت في الجنوب كما انتهت الحروب القبلية وساد القانون وكانت هناك عدالة في المجتمع، فلم يعد أحد يستولي على حق أحد بالقوّة والرّشوة لم تكن موجودة في الجنوب. وقد منع فيه تدخل الجيش في السياسة. وهذه من الإيجابيات التي كان من المفترض أن تأخذ بها الدولة الجديدة، لكن صنعاء امتلكت قرارًا مسبقًا بأن تناور حتى تحلّ الحكومة في عدن ثمّ بعد ذلك تعمّم نظام الجمهورية العربية اليمنية [على كامل الأراضي] في نهاية المطاف. كان لازما أن يسود النّظام الّذي كان قائمًا في صنعاء، كأنما بحكم طبيعي، فيأتي التفكير بالأكثرية والأقلية وبموازين القوى لكنها لم تكن منطقيّة من زاوية المستقبل والتاريخ.

لا مقارنة بين المانيا واليمن

في الحقيقة، لا مجال للمقارنة بين ألمانيا واليمن، ففي اليمن لم يكن هناك رأسمالية في الشمال أو اشتراكية في الجنوب كان هناك تماثل بالفقر وبقلّة الموارد. اليمن بَلدان يوحّدهما التّخلّف. أما ألمانيا الغربية فبلدٌ غني استطاع تخصيص عشرات المليارات من الدولارات من أجل رفع مستوى ألمانيا الشرقية، وقد دفع كل مواطن ألماني غربي سبعة في المئة من راتبه لتطوير ألمانيا الشرقية وذلك بهدف ردم الهوّة بين الشرق والغرب، على ما أخبرتني السفيرة الألمانية السابقة في اليمن. في المقابل، لا تملك صنعاء ما تقدّمه لعدن من أجل تطويرها. المسألة الوحيدة القابلة للمقارنة هي مسألة السكان، فالسكان في الشمال أكثر عدداً من سكان الجنوب. وفي الجنوب كانت مؤسسات الدولة والإدارة الحديثة أفضل وأمتن بناءً واكثر حداثةً. شهدت البلاد تطبيق القانون المدني، لكن لم يكن هناك ديموقراطية وتعدّدية. ويُفترض أن يكون تطبيق القانون مقبولاً بالنسبة للدولة اليمنية الجديدة لكن صنعاء نظرت إلى هذه الأشياء نظرة تكتيكية، ثمّ إنّ هذا ما حصل بالتّدرّج إذ راحوا يرفضون الاتّفاقيات.

هل يمكن أن نسمّي هذا السلوك مؤامرة؟ أنا أرفض أن أسمّيه كذلك، كما أني لا أنطق هذه الكلمة ولا أحبّذها. أنا أسمّيها استراتيجية المؤتمر الشعبي العام تجاه الحزب الاشتراكي اليمني، وهي تقوم على استدراج الحزب وإغرائه بقبول كلّ ما يطلب وتوقيع الاتّفاقيات الكتابية ثمّ الامتناع عن تنفيذ أي شيء منها بعد تجريده من أسلحته، ثمّ تسير الأمور كما يريدون. ومن المعروف أنّ مكوّنات الأزمة تتعلّق بما هو قانوني وما هو شخصي وسياسي واجتماعي وما هو مزيجٌ وما هو صراعٌ على السلطة. أراد الحزب الاشتراكي الاحتفاظ بجزءٍ أو نصيبٍ معيّن من السلطة، أما الآخرون في المؤتمر والإصلاح أرادوا إخراجهم من السلطة بشكلٍ كلّي بطريقةٍ أو بأخرى إلا إذا قبلوا لعب دور المشارك العادي لا الشريك. في هذا الإطار أذكر أنّي حضرتُ اجتماعًا غير رسميّ في الرئاسة حضره الرئيس ونائبه ونواب رئيس الوزراء وبعض الوزراء وكذلك حضره الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والعميد مجاهد أبو شوارب. ولمّا احتدم النّقاش بين الشيخ عبد الله وعلي سالم البيض حول بعض المشاكل، قال الشيخ لعلي سالم البيض الّذي كان عنيدًا ومعتدًا بنفسه، كلمةً سمعها الجميع بحضور الدّكتور حسن مكي: لقد أتيتم من الجنوب وتريدون أن تحكموا، يجب أن تفهموا أنّ هذا مستحيل.

كان لدى حزبي المؤتمر والإصلاح، وهُم السلطة الحقيقة، اقتناعٌ بأنّ هذه السلطة ملكهم من دون منازع وأنّ على الآخرين أن يتقبّلوا ما يُعطى لهم من أدوار وما يُمنحون من مكاسب أو مصالح شخصيّة. وفي الواقع لم يكن علي البيض وآخرون على استعدادٍ للقبول بهذه الحالة. إذا اعتقدوا أنّ يحقّ لهم أن يلعبوا دور الشّريك الكامل في إدارة السّلطة السياسية.

وزير للثقافة والسياحة

لم اترشّح للانتخابات. في هذه الأثناء كنت رئيس الدائرة السياسية.عندما بدأوا يفكّرون في تشكيل الحكومة كانت لديّ دعوة من الولايات المتحدة الأميركية. زرت أميركا في تلك الأيام، في مايو أو يونيو ١٩٩٣ لأوّل مرة. طبعاً سنتحدّث عن زيارات في ما بعد، في برنامج خاص. المهم قابلت مجموعة من العرب وكنّا مجموعة مشتركة وكانت الزيارة ظريفة. لكن في نهاية الزيارة تلقّيت برقيّةً من اليمن بأنّه تمّ تشكيل الحكومة وأنّي عُيّنت وزيراً. أظنّ أننا كنّا في إحدى الولايات في الوسط، لا أدري، المهمّ كنا في ولايةٍ أخرى بعيدة عن واشنطن، اتصلتُ بالسّفير اليمني الذي قال لي: مبروك عيّنتَ وزيراً للثقافة والسياحة، وقال لي إنّه يريد أن يقيم لي حفل استقبالٍ في واشنطن مع السفراء العرب.

لماذا عيّنتَ وزيراً للثّقافة والسّياحة؟ لا أعرف. المهم كانوا يعتقدون أنّ هذا مناسب لي، الثقافة بالذّات. لم يسرّني الخبر على الإطلاق، لم أكن أريد أن اكون وزيراً. كنتُ أعتقد أنّ منصب الوزير منصبٌ إداريّ، موظّفٌ عاديّ لا معنىً له، وكنت أعتقد أنّ مكاني في الدائرة السياسية هو أفضل وأستطيع أن أعطي فيه بشكلٍ أفضل.

وصلتُ إلى واشنطن، وكانت هناك حفلة أقامها السفير والسفراء العرب

والأجانب، تعارّفنا. أظن يومها قابلت بِللترو[4] في الحفل وشخصيات أميركية كثيرة. في تلك الزيارة قابلنا كثيرين من بينهم مستشار سابق للأمن القومي كتب عن الخليج، وله كتابان مترجمان للعربية، وكان سكرتير كارتر[5]، وقابلنا رؤساء معاهد، إلخ. كانت الحفلة بمثابة حفلة وداع على اعتبار اني عائد لليمن. فكّرت في إرسال برقيّة أعتذر فيها عن الوزارة واتّصلتُ بصديقي محمد سعيد عبد الله (محسن) في صنعاء، وقال لي أنّي عُيّنتُ وزيراً، قلتُ: من المفترض أن تستشيروني، فكيف تعيّنونني وزيراً وأنا لا أعلم؟ قال إنّ الذي أصرّ على تعيينك هو الأمين العام علي سالم البيض الذي كان رأيه أنّي يجب أن تجرّب الحكومة، فبدلاً من أن تجلس في العلاقات الخارجيّة، وتشاغب وتسبّب بمشاكل، من المفترض أن تصير وزيراً فمن الممكن أن تصير إنساناً أقرب إلى المشكلات، تصير أكثر واقعية وأن لا تطرح لنا مقترحات ومشاريع وتقوم بمشاكل في الدائرة السياسية، ربما إذا أصبحت وزيراً تصبح أقرب إلى الحلول الوسط. قلتُ لمحسن إنّي لا أقبل أن أصبح وزيراً فقال كلا، رأي أصدقائنا كلّهم بمن فيهم ياسين سعيد نعمان وسيف صليل، والأصدقاء في الحزب، أن لا ترفض، يجب أن لا ترفض. قلت لهم: دعوني أفكر. في اليوم التالي اتّصلوا بي وقالوا إنه يجب عليّ أن أقبل، فقبلت وعدلت [برنامج زيارتي]، وعدتُ إلى اليمن، وهنا في اليمن طبعاً استمرّت المشاكل، استمرّت الأزمة.

اقتراح للانتقال الى المعارضة

قمت بزيارات إلى الخارج والتقيت بكثيرين وكنت أتابع الأزمة في الداخل هنا، فكتبت تقريراً للمكتب السّياسي والأمين العام بعد تفكير طويل. خلاصتُه أنّ الحزب الاشتراكي بعد الانتخابات وبعد أن أحرز مركزاً جيّداً في البرلمان وفي الشّارع عليه أن لا يعود إلى الحكومة الائتلافية، عليه أن يخرج من السلطة. قالوا لي لماذا؟ قلت لهم لأنّ النزاع على السلطة سيستمرّ فلا يوجد تقاليد ديموقراطية في اليمن، المؤتمر الشعبي أو الرئيس لا يقبل شريكاً حقيقيّاً، ولذلك البلد لا يتّسع للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، والسّلطة لا تتسع لعليّيَن: علي البيض وعلي عبد صالح، انها لا تستوعب إلا لشخص واحد وحزب واحد، ولذلك اقترحت أن يخرج الحزب الاشتراكي من السلطة ويتحوّل إلى معارضة. أنا أعتقد أن التقرير موجود عند أحد الرفاق، لكنم كلهم يعرفون به. اقترحتُ أن يخرج الحزب الاشتراكي من السلطة وأن يترك الحكم للمؤتمر الشعبي والإصلاح. هذا التقرير طبعاً رُفض بالإجماع تقريباً من الحزب الاشتراكي، وأنا بطبيعة الحال كان لديّ اقتناعٌ كاملٌ أنّه في حال لم يخرج الحزب الاشتراكي من السّلطة فإنّ الصراع سيؤدّي إلى الحرب.

كان رأي الإخوان الآخرين أنّ على الحزب الاشتراكي مسؤوليات كثيرة، هناك موظفون أحضرهم من الدولة السابقة في الجنوب ولديه ضباط ومدنيون فإذا خرج من السّلطة يمكن لهؤلاء أن يُطارَدوا ويفصلوا ويبعدوا من أعمالهم، وهو

---

[4] روبرت بِللترو، دبلوماسي أميركي خدم في عدد من الدول العربية، وكان اول دبلوماسي اميركي يتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية عندما انتقلت الى تونس. عندما التقاه جارالله، كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى.

[5] لعل المقصود زبغنيو برزنسكي، مستشار الامن القومي خلال ولاية الرئيس كارتر.

مسؤول عن الناس ومسؤول عن الجنوب، ويجب أن يعمل على تطوير الجنوب، وأنّ الخروج من السلطة قد يؤدّي إلى فقدان الأمن. لكنّ الحقيقة أن الحزب الاشتراكي كان فاقداً للأمن وهو في السلطة. كانت الاغتيالات مستمرة ضده. تعرّض وزير العدل لمحاولة اغتيال، ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان والأمين العام للحزب، وتعرّض كثيرون لمحاولات اغتيال، وبعضها نجح، فكان رأيي أن الحزب الاشتراكي إذا خرج إلى المعارضة يمكن أن يكون أقوى. هو حزب حكم ٢٥ سنة وكان يعارض في الشمال ويحكم في الجنوب. وهو بحاجة إلى أن يتعلم المعارضة من جديد وكيف يقيم علاقات مع الناس بعيداً عن السلطة، كيف يطهّر نفسه ممّا لحق به من فساد السلطة وإفسادها. كان هذا رأيي ولكن الأخوة الآخرين رفضوا هذا المقترح مني تماماً، وقالوا إنّه سيضحّي بكوادر الحزب وموظّفيه، وهنا طبعاً سلّمت بالأمر وسكتت. وبعد تشكيل الحكومة الائتلافية، تشكّل أيضاً مجلس رئاسة، بقيت الحكومة تعمل حوالي شهرين او ثلاثة اشهر وانا وزير ثقافة وسياحة...

الخلاف على تعديل الدستور

بعد انتهاء الانتخابات في العام ١٩٩٣ بدأت قضيّة تعديل الدّستور تُطرح على جدول أعمال الدولة اليمنية وقياداتها. وبرز الخلاف حول مسألة التّعديل وكيف سيكون هذا الدستور بحيث يكون هناك رئيس جمهورية بدلاً عن مجلس الرئاسة. وقد أراد علي البيض والحزب الاشتراكي اليمني والإخوان المسلمون أن يملك نائب الرئيس صلاحيّات، خصوصًا في حال وفاة الرئيس أو تعرّضه لمكروه ليحلّ محلّه نائبه كما هو حاصل في الولايات المتّحدة. وقد رأى الرئيس والآخرون أنّ النائب يكون مؤقّتًا، والرئيس هو من يختاره ويجب أن يكون من صنعاء ومن العائلة الحاكمة ومن الجيش، الأمر الّذي رفضه علي سالم البيض والحزب الاشتراكي اليمني وأبناء الجنوب. كما نشب هناك خلاف حول طبيعة هذا الدّستور وماهيّته، هل هو أقرب إلى المعاصرة أم دستور تقليدي؟ ودار خلافٌ حول مسألة الحريات والمرأة كما ذكرنا سابقًا. وأيضًا حول مسألى تطبيق الحدود الشّرعيّة: هل تُقطع الأيدي والأرجل أم لا تقطع؟ وماذا عن الالتزام بالعهود الدّوليّة في موضوع حقوق الانسان؟ أراد الحزب الاشتراكي أن يكون هناك دستور عصري يقبل الانفتاح على العالم. عند المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح، كان هناك تحفّظ على جميع هذه الأمور.

وعلى الرّغم من تشكيل الحكومة الثلاثية: المؤتمر- الإصلاح- الاشتراكي، وقيامها ببرنامجٍ أقرّه البرلمان وتمّ انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة، ترك الخلاف على صورة المستقبل كثيرًا من القضايا العالقة من دون حلّ. وكان موضوعها الدّستور وكيفيّة تعديله والمبادئ العامّة التي ينصّ عليها والصلاحيات التي يعطيها للسلطات المتعدّدة وللأشخاص وحدودها وصلاحيات الرئيس ونائب الرئيس وطبيعة الحكم وموضوع الحكم المحلي. طالب الحزب بحكم محلي واسع الصلاحيات في المحافظات المختلفة. وقد اعترض يومها المؤتمر والإصلاح على ذلك واعتبروا أنّ

الحكم المحلي هو نوعٌ من أنواع الانفصال لذلك رفضوه بالمطلق. لم يؤدّ الأخ علي سالم البيض اليمين الدستورية كنائبٍ للرئيس وعضو في مجلس رئاسة لأنّه أراد أن يُبتّ بهذه القضايا بوضوح.

البيض يعتكف في عدن

نهاية العام ١٩٩٣ أو بداية العام ١٩٩٤ زار علي سالم البيض الولايات المتّحدة الأميركيّة، والحقيقية أنّ هذه الزيارة جرت بترتيبٍ من الحكومة اليمنية وغير صحيح أنّها جرت بترتيبٍ شخصيّ من علي سالم البيض نفسه. والذي رتّبها هو السفير اليمني في الأمم المتّحدة عبد الله الأشطل وبعض من مسؤولي شركات النفط التي تنقّب في اليمن. أثناء الزّيارة، التقى علي سالم البيض بنائب الرّئيس الأميركي وناقشا قضايا اليمن والاستثمارات الاميركية فيه وقضيّة الشرق الأوسط.

ليس صحيحا الكلام عن أنّ الأزمة بسيطة وأنّ زيارة علي سالم البيض إلى الولايات المتّحدة دفعته إلى الحنق والاعتكاف، وأنّ أميركا أعطته الضّوء الأخضر للعودة وافتعال أزمة والاعتكاف في عدن وفصل الوحدة اليمنية، لأنّ كان من مصلحة أميركا حينها أن تهدّئ الأوضاع في اليمن وتنام على وسادة القرن الرابع عشر. هذا غير صحيح لم يكن من موقف أميركي ضد الوحدة. ولكن أثناء الزيارة وقعت مشاكل إذ طلب سفير اليمن في أميركا حينها الأستاذ محسن العيني حضور المحادثات بين علي البيض ونائب الرئيس الاميركي، آل غور فلم يأذن له علي البيض بذلك. فوقع لغطٌ كبيرٌ حول الموضوع لكن علي سالم البيض يقول إنّ اتّصال السفير جاء متأخّرًا وإنّه يعتقد أنّ صنعاء طلبت على عجل من السفير أن يحضر الاجتماع وإنّ هذا نوعٌ من عدم الثقة، لذلك لم يأذن له بالحضور أو ربما ان السبب هو أن السفير لم يحضر لاستقباله حين وصوله. المهم، حُمّلت هذه القضيّة أكثر ممّا تحتمل.

بعد ذلك عاد علي سالم إلى أوروبا وفرنسا وعبرها إلى الأردن ولما عاد إلى عدن كانت الأزمة تتفاعل على الرّغم من وجود مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة. وكما قلت سابقًا، لقد تداخل الشّخصي بالعامّ، ويمكنني أن أذكر بعضًا من الأمور الشخصية. كان علي سالم البيض يشعر أنّه المسؤول الأوّل عن الوحدة وعمّا تعرّض له أعضاء الحزب من اغتيالات وغيرها. وقد شعر أنّ حياته كلها مراقبة، منزله وتلفازه، كما اكتشف أنّ هناك كاميرات تمّ تركيبها في الغرف لمراقبة تفاصيل حياته، حتّى الشّخصيّة منها. وكان هناك بعض الأسلحة المحيطة بمنزله من الحرس الجمهوري، وقد تعرّض حرسه لاستفزازات، كما تعرّض هو نفسه لاستفزازاتٍ شخصيّة. برزت مشكلة الحراسة: عددهم، من يحضرهم؟ إضافةً إلى قضايا كثيرة تعبّر عن أزمة ثقة.

كما أنّ علي سالم البيض أراد اعتبار نفسه الرّجل الثاني بعد الرئيس. لقد ظهر في العمق خلافٌ حول الصلاحيات، إذ لطالما اعتقد أن كونه رئيس الدولة في الجنوب والرّجل الأوّل فيه فلا بدّ أن يكون الرّجلَ الثّاني في صنعاء وفي الدّولة اليمنية الجديدة. لكنّه في الدّولة الجديدة، كان البيض هو نائب الرّئيس الدّولة الشّكلي

بينما نائب رئيس الدولة الفعلي هو العميد علي محسن صالح الأحمر وأحيانًا يفضَّل الرئيس الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الى جانب علي محسن، فيكون علي البيض عمليًّا الرّجل الرابع. لم يقبل علي البيض أن يكون الرّقم أربعة بل أراد لعب دور الرّجل الثاني بكل ما للكلمة من معنى. شكّل هذا موضع خلاف بينه وبين علي عبدالله صالح، على الرّغم من أنّ هذه الأزمة بدأت باكراً، عندما حاول صالح ان يفاوض على صفقةٌ جديدة تقضي بإلغاء مجلس الرّئاسة[6] وان يختار نائبا لرئيس الجمهوريّة بدلاً من مجلس الرّئاسة ويعيّن علي سالم البيض نائبًا للرّئيس لدورتين.

أضف إلى ذلك حادثة الطائرة. كان المفترض ان يسافر علي البيض الى الاردن أن يذهب ويعود ومعه رئيس مجلس النواب ياسين نعمان إلى البلاد على متن طائرة الرّئاسة اليمنيّة. لكن ذلك لم يحصل، فتكفّلت الحكومة الأردنيّة بتوفير طائرة خاصّة له. ولكن أثناء عودته من الولايات المتّحدة، لاحظ البيض أنّ طائرة الرئاسة اليمنية أتت إلى أوروبا وهي تحمل بعض أقارب الرئيس للعلاج أو لغرضٍ أخر، فاستغرب كيف تُمنَع طائرة الرّئاسة عن نائب الرئيس وعن رئيس مجلس النواب، فزاده هذا اقتناعًا بأنّه ليس نائبا للرّئيس بصورةٍ حقيقيّة.

عندما سافر على سالم البيض إلى الولايات المتّحدة شعر أنّ هناك محاولة من قبل المؤتمر الشعبي العام للحصول على موافقة بعض قيادات الحزب الاشتراكي اليمني على ما يريد "المؤتمر" في ظلّ غياب الأمين العام. شعر البيض بمشكلات الماضي وبإحساسه بالمسؤولية عن الناس الّذين تعرّضوا للاغتيال ولم يستطع إنقاذهم، حتّى أن أحد أعضاء اللّجنة المركزية ويُدعى ماجد مرشد قتل في إحدى النقاط العسكرية داخل صنعاء. وفي التفاصيل أنّ ماجد اختلف مع نقطة من نقاط التفتيش أثناء عودته من المطار بعد توديعه المسافرين وابنه إلى جانبه، وذلك بعد أن اعترضت الشرطة طريقه وقع اشتباكٌ وجُرح أحد الجنود في الحادث واعتقلوا ماجد مرشد وأخذوه إلى مبنى الأمن المركزي. وعندما عرف علي سالم البيض بما حصل حاول إنقاذ ماجد المعتقل، وهو عضو لجنة مركزية وشخصية قيادية في الجيش ومستشار وزير الدفاع من خلال إبقائه على قيد الحياة والتحقيق في ما حدث وتقديمه للمحاكمة أو على الأقل إبقاؤه على قيد الحياة حتّى اليوم الثاني لكنّه لم يستطع. وكذلك حاول رئيس الوزراء الأمر نفسه ولكن تمّت تصفية ماجد مرشد في تلك اللّحظة داخل معسكر الأمن المركزي رميًا بالرّصاص بعد تعذيبه. ولم يستطع علي البيض نائب الرئيس أو رئيس الوزراء أو وزير الدفاع إبقاءه على قيد الحياة وتقديمه للمحاكمة.

وقد سمعتُ من علي البيض شخصيًّا أو من أحد المقرّبين منه أنّه بكى لدى سماعه نبأ مقتل ماجد مرشد وأنّ أحدًا لم يستطع إنقاذه. طبعًا حملت هذه الحادثة مغزًى ومعنًى مهمًّا أنّ نائب الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع لا يستطيعون إصدار أمر إلى قوات الأمن المركزي بتحويل شخصٍ معيّن للتحقيق معه وعدم قتله

---

[6] كان مجلس الرئاسة يضم علي عبدالله صالح وعلي البيض والشيخ عبد المجيد الزنداني، عن حزب الإصلاح، وعبد العزيز عبد الغني عن المؤتمر الشعبي العام، وسالم صالح محمد، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي.

وترك الأمر للقضاء ونحن هنا لا صلاحية لنا ولا سلطة. شكّلت هذه الحوادث مع غيرها الكثير تراكمًا لدى علي البيض والإخوان القادمين من الجنوب بأنّهم مجرّد ضيوف ومطلوب منهم تسليم ما بحوزتهم من سلطة والعودة إلى قراهم وأحيائهم بهدوء.

نعم، لو كنتَ مكانه كنتُ سأشعر الشعور نفسه، لكنّي كنت سأعود إلى صنعاء. هو لم يعد إلى صنعاء بل ذهب إلى عدن بغرض الاعتكاف، وقد سبق له أن اعتكف لمرّاتٍ عدّة لكن كان يتمّ حلّ الخلاف فيعود بعدها إلى صنعاء. فوجئنا في المكتب السّياسي بقرار الاعتكاف الّذي كان قرار علي البيض الشّخصي، لم يتشارك معنا فيه، وعلى حدّ علمي انه لم يتكلّم مع أحد بمن فيهم أنا عندما عاد إلى عدن وامتنع عن ممارسة مهامه وعن أداء اليمين الدستورية في البرلمان بوصفه عضو مجلس الرّئاسة ونائب الرّئيس، لكنّنا كنّا ندرك ما حدث معه.

مبادرة النقاط الـ١٨

تصاعدت الأمور. اجتمع المكتب السياسي في منزل حيدر أبو بكر العطاس، رئيس الوزراء. برز رأيان داخل المكتب السّياسي، واحدٌ يقول فلنذهب إليه ونفهم منه ما هي أسباب عدم عودته إلى صنعاء وعدم اقتناعه بالعودة، ورأيٌ آخر لا يقول بذهاب المكتب السياسي إلى عدن، بل الطلب من الأمين العام علي سالم البيض، وهو نائب الرّئيس، بالعودة إلى صنعاء على أن نحلّ الأمور في صنعاء.

انا ساندتُ النّزول إلى عدن، وكان رأيُ الأغلبيّة. أما أبو بكر باذيب وفضل محسن عبد الله وحسين الّهمزة فأيّدوا عدم النّزول إلى عدن ودعموا لفكرة الطّلب من البيض بالعودة إلى صنعاء. وفي النّهاية تغلّب الرّأي الّذي يؤيّد النّزول إلى عدن. ذهبنا إلى هناك وجلسنا معه فأبلغَنا أنّه لا يريد العودة إلى صنعاء إلا عندما تحلّ جميع المشاكل القائمة بين المؤتمر الشّعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ومنها القبض على الّذين مارسوا الاغتيالات ضدّ الحزب الاشتراكي، والإقرار بالحكم المحلي والاتّفاق على الدّستور، إلخ.

كان البيض يعتقد ان الآخرين سيفاوضون وهو يبقى في عدن لأن الأمن غير مضمون في صنعاء وكان عنده إحساس شخصي بأنه يتحمّل المسؤولية لأنه هو الذي ضغط من اجل اتفاق الوحدة وانه المسؤول عما لحق بالموظفين والآخرين والاغتيالات وغيره. ظلت الوفود السياسية ذاهبة بين صنعاء وعدن من كل الفئات في محاولات لحل القضية ولكن المشكلة ظلت قائمة.

عاد معظمنا الى صنعاء وقبل ان نعود جرى تشاور ومناقشات في المكتب السياسي واتفقنا على بلورة مطالب سمّيت «النقاط الـ١٨» بحيث يتقدم بها الحزب الى الوسطاء العاملين على الخلاف وهي قضايا منها ما له علاقة بطرفي السلطة، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، ومنها ما يتعلق ببناء الدولة بالدستور والحكم المحلي ودور الجيش والأمن والقضاء وغيره.

بعد طرح النقاط الـ١٨ حصل استقطاب في صفوف القوى السياسية وفي الصحافة وانتقلت الازمة الى الصحافة والعلن. ردّ المؤتمر الشعبي العام على النقاط

الـ١٨ بـ١١٩ نقطة وبطريقة مماثلة ولكن كان الواضح ان نقاط المؤتمر كانت ذات طابع دفاعي. أيّد تجمع الإصلاح المؤتمر الشعبي بينما بقية القوى والشخصيات أيدت النقاط الـ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي . وانقسم الشارع وانقسمت النخبة والقوى السياسية بين الموقفين. لكن كانت الأغلبية من المواطنين تقف إلى جانب النقاط الـ١٨لأنّها تبنّت محاربة الفساد وبناء الدولة ومنع الرشوة واستقلال القضاء وإنشاء حكم محلّي واسع الصلاحيات وإلقاء القبض على الناس الذين قاموا بالاغتيالات. طبعاً لم يكن المؤتمر الشعبي يقول إنّه يرفض هذه القضايا كلها لكنّه يقول إنّه يرفض قضيّةَ الحكم المحلي بوضوح لكنه كان يناور على بقيّة القضايا. مثلا كان يقول إنه يجب عودة نائب الرئيس إلى صنعاء وانتظام عمل الهيئات الحكومية ويجب دمج الجيش والمؤسّسات أوّلاً.

الازمة تنتقل الى القوات المسلحة

كان الجيش موزعا الى وحدات غير مختلطة، ومكوّناً من ألوية مستقلّة ولكن بقيادة واحدة من الناحية الشكلية. هناك وزير دفاع ورئيس أركان لكن لم يكن الجيش يُقاد من مكانٍ واحد، ظلّ التأثير السّابق ساري المفعول. بعد أخذ وردّ، دخلت القوى السياسية جميعاً والشخصيات في هذه الأزمة وتمّ الاتفاق على تشكيل لجنة حوار للقوى السياسية المختلفة والشخصيات، وأنا كنت أحد أعضاء هذه اللجنة ممثلاً الحزب الاشتراكي. ومن ضمن ممثّلي الحزب ايضاً حيدر العطاس وأحمد علي السلامي وفضل محسن ويحيى الشامي وآخرون، ولكن كنت أنا في كثير من الأحيان أتولّى المفاوضات الجانبيّة باسم الحزب مع عبد الكريم الارياني وعبد الوهاب الآنسي. وكانت الأزمة تشتدّ يوماً بعد يوم وتتعقد أكثر فأكثر، وأصبح حزبا المؤتمر والإصلاح يعتمدان على أكثريتهما في مجلس الوزراء وفي البرلمان، والحزب الاشتراكي يعوّل على لجنة الحوار لأنّ الأغلبية فيها من الأحزاب والشخصيات الوطنية التي تؤيّد النقاط التي قدّمها الحزب. لكن اللجنة لم تصل إلى نتيجة، وهنا انتقلت الأزمة إلى طور جديد بأن انتقل التوتر إلى صفوف القوات المسلحة، ومن الواضح أنّ المؤتمر الشعبي قد خطّط لنقل الأزمة إلى المجال العسكري لأنّ وضعه كان أفضل في ذاك المجال، كما انتقلت الأزمة أيضاً إلى الخارج، فأصبحت قضية عربية ودولية.

بدأت تقام نقاط تفتيش واستحكامات عسكرية في الشمال والجنوب ثم في المعسكرات المشتركة، وتتخذ استعدادات عسكرية، وأخذت الأزمة تأخذ بُعداً عربيّاً ودوليّاً، وجاء الوسطاء من العالم العربي إلى صنعاء في محاولة لحلّ الأزمة. شارك الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة وعُمان وتمّ تشكيل لجان عسكرية من مراقبين عرب، تحديداً من الأردن وعُمان للفصل بين القوات. وفي غضون ذلك كان الموظفون الجنوبيون في صنعاء ينسحبون منها إلى عدن كل يوم.

كان الوضع صعباً جدّاً. كنا نحاول أن نحلّ المشكلة لصالح التقدّم والتحديث ولكن أيضاً لمنع الوصول إلى العنف، وكانت هذه القضية الأساسية بالنسبة لي وبالنسبة لكثيرين. كان رئيس الوزراء حيدر العطاس موجوداً في صنعاء، لم يغادر،

يرأس اجتماعات مجلس الوزراء بصورة دورية ولكنه ذهب إلى عدن ثم عاد إلى صنعاء وعند عودته إلى صنعاء حجزتْ الشرطةُ العسكرية موكبَه وفتّشته في باب صنعاء. وقد أدّى هذا الاستفزاز إلى عودة حيدر العطاس إلى عدن وانسحابه من صنعاء بصورة نهائية.

"وثيقة العهد والاتفاق"

بعد ان عاد رئيس الوزراء إلى عدن وتوتّر الوضع داخل الجيش، انقطعت الاجتماعات المشتركة لمجلس الوزراء ومجلس الرئاسة وكانت لجنة الحوار هي الهيئة المشتركة الوحيدة التي تتنقل بين صنعاء وعدن. اللجان العسكرية العربية، وقد شارك فيها ملحقون عسكريون من أميركا وفرنسا بصورة غير رسمية، اقترحتْ خطة للفصل بين القوات في المعسكرات، وبالذات في ذمار وعمران ويريم وغيرها من المواقع المشتركة. لكن قيادة المؤتمر الشعبي رفضت الفصل بين القوات. كنت أنا يومها على صلة بسفير الولايات المتحدة الأميركية وبسفراء دول الاتحاد الأوروبي وألتقي بممثّلي الدول والسفراء كلهم وأنقل رأيهم إلى قيادة الحزب وأنقل رأي قيادة الحزب لهم ولكنهم كانوا يلتقون مباشرة ايضاً بقيادة الحزب ويحاولون تخفيف الأزمة، ولكن التوتر كان قد تسرّب إلى المرافق المختلفة.

برغم هذه الأجواء تمكّنت لجنة الحوار من الوصول إلى وثيقة لحلّ الأزمة سمّيت "وثيقة العهد والاتفاق".[7] وقعت العام ١٩٩٤ في عَمّان بحضور الملك حسين وولي العهد ومندوبين من عدد من دول العالم. ووثيقة العهد تلخّص المشكلة وتقترح الحل. ولكن اثناء ذهابنا إلى عمّان لتوقيع الاتفاقية، كان التوتر العسكري مستمرّاً، واستمرّت بعض الاغتيالات الموجّهة ضد أعضاء الحزب الاشتراكي. هناك اثنان من أقارب علي البيض بينهم ابن أخته تمّ اغتيالهما في عدن بشكل غامض ولم يُعرف الجاني، وهذا أثناء توقيع الاتفاقية في عمّان. وبدأ المؤتمر الشعبي ينفّذ خطة لتصفية الوحدات العسكرية الجنوبية في الشمال بالتدريج. وقبل توقيع الاتفاقية بحوالي أسبوعين تمت تصفية القوات الجنوبية المتواجدة في حَرف سُفيان تمّ اعتقالهم وتصفية المعسكر كاملا ويقع الموقع في منطقة نائية شمال عمران، فلم يكن بإمكان الجيش الجنوبي أن يدعمهم لأنه موزع في الشمال على جزر صغيرة. ووقع أيضاً اشتباك مسلّح في دوفس، بين عدن وأبين، بين قوات العمالقة وسريّة من الجيش الجنوبي وأصبح الوضع قابلا للافجار. عدنا إلى صنعاء من عمّان ولكن الأخ علي البيض وبقية قيادة الحزب الاشتراكي، بينهم سالم صالح وحيدر العطاس وآخرون، لم

---

[7] وقعت «وثيقة العهد والاتفاق» في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وتضمنت عددا من النقاط حول ثلاثة محاور. المحور الاول يتعلق بالقوات المسلّحة وبالامن قضي باخلاء المدن من القوات المسلحة والامتناع عن تسيير دوريات عسكرية فيها، والاتفاق على أماكن تمركزها، وإعادة بناء القوات المسلحة وتقليص حجمها والقاء القبض على المتهمين بالاغتيالات ومحاولات الاغتيال. المحور الثاني دعا الى تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية، وإعادة تقسيم للجمهورية الى ٤-٧ وحدات حكم محلي منتخبة تسمّى «مخاليف»، وتزويد كلا من العاصمة السياسية صنعاء والعاصمة الاقتصادية عدن، بامانة عامة. المحور الثالث طال مؤسسات الحكم، وقضى بانتخاب مجلس رئاسة من مجلسي النواب والشورى، يتكون من خمسة أعضاء من بينهم رئيس ونائب رئيس، على ان لا تتجاوز مهلته دورتين انتخابيتين، وعلى ان يمتنع أعضاؤه عن أي نشاط حزبي. وقررت الوثيقة تشكيل لجنة وطنية لتعديل الدستور خلال خمسة اشهر.

يعودوا إلى صنعاء لأسباب ربما أمنية، فلم يكن هناك ثقة رغم توقيع الوثيقة. لم يكونوا مستعدّين للحرب، كانوا يعتقدون أن الحرب لن تقع. ولكنهم لم يعودوا إلى صنعاء أو إلى عدن، وذهبوا في زيارة إلى بعض دول الخليج.

اقتراح بتقديم تنازلات

عدنا إلى صنعاء والموقف يزداد توترا. وبدأ الجو العسكري يهيمن على الوضع العام وتراجَع الدور السياسي. بُذِلت جهودٌ من الخارج من قِبل ياسر عرفات ووفود مصرية وعُمانية وأردنية لكنها لم تنجح واستمرّ التوتّر العسكري الذي أصبح سيد الموقف. ولاحظتُ في هذه اللحظة أن الحزب الاشتراكي بدأ يخسر جماهيريّاً، وأنّ تكتيك الحزب كان صحيحاً قبل عَمّان، لكنه بدأ يخسر بعد توقيع الوثيقة. بعد اشتداد الأزمة العسكرية وانتقال الأزمة إلى الجانب العسكري، بدأ صوت الحزب الاشتراكي يخفت دوره لأنّ دور الجماهير تراجع وأصبحت دعاية المؤتمر الشعبي إعلاميّاً هي الأقوى، خصوصاً أن الحزب انزوى وانسحب إلى الجنوب. فكتبتُ رسالة للأمين العام وأعضاء المكتب السياسي حذّرتُ فيها من مخاطر الانزلاق إلى الجو العسكري واقترحت أن يقدّم الحزب الاشتراكي بعضَ التنازلات وينفّس من حدّة الأزمة العسكرية ويمنع الوصول إلى الحرب. نوقشت الرسالة وأيّدها بعض أعضاء المكتب السياسي، من ضمنهم الدكتور ياسين سعيد نعمان وسيف صائل والأغلبية. ولكن الأخ علي البيض وبعض الإخوان الآخرين من العسكريين كان الجو العسكري قد ألقى بثقله عليهم، لم ينظروا إلى هذه المقترحات كمخرج. قوبلت رسالتي باستحسان من البعض ورفضها البعض الآخر في الحزب معتبرين أنّها رسالة تخلق اليأس بين صفوف الحزب، أنا تكلمت فيها حتى عن رأي القوى الدولية التي كانت تقترح انه يجب التَراجُع قبل أن تقوم الحرب.

[دعوت الى تقديم تنازلات] لأني كنت أدرك أن الأزمة معقّدة وان الحرب ليست لصالح الحزب الاشتراكي والبلاد، وانه لا بدّ أن نحاول حلّ المسألة بطريقة ديموقراطية. لكن من الواضح أنّ الديموقراطية لم تعد وسيلة مقبولة عند الأطراف المتنازعة. وفي يوم ٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٩٤وقع قتال داخل معسكر عُمران بين لواءين مدرّعين: اللواء الثالث واللواء الأول (الجيش الجنوبي والشمالي كانوا في معسكر واحد في عمران) بحضور اللجنة العسكرية. وكان بعض المراقبين الأجانب كالملحق العسكري الفرنسي والأميركي موجودين في المعسكرين، واللجنة العسكرية المشتركة موجودة، وتفجّر الموقف واستمرّ القتال يومين وتمكّنت القوات الشمالية من جمع قوات كثيرة وتدمير اللواء الجنوبي (اللواء الثالث مدرّع) بالكامل لأنهم طوّقوه وقطعوا عنه الطريق بالكامل. وفي اليوم نفسه ألقى الرئيس خطاباً في «ميدان السبعين». وكان الخطاب واضحاً وصريحاً في دعوته للحرب وهجومه الكاسح على الحزب الاشتراكي. أنا بقيت في صنعاء مع بعض أعضاء المكتب السياسي، والأغلبية كانوا قد نزلوا إلى عدن خوفاً من عواقب الحرب.

لقاء مع علي عبدالله صالح

قبل آخر محاولة للجنة الحوار، دعاني الرئيس لمقابلته في غرفة العمليات في وزارة الدفاع أنا وأحمد علي السلامي. كان يريد إقناعنا بالانضمام إليه، فاعتذرت عن الحضور إلى وزارة الدفاع وقلت إني ضد الاستعداد للحرب، وكذلك الامر بالنسبة لزميلي أحمد علي السلامي، وأبديت استعدادي لمقابلته في القصر الجمهوري. لم يتمّ ذلك اللقاء. لكن تم لقاء لاحق في الرئاسة بيني وبين الرئيس وأحمد علي السلامي. حاول إقناعنا أنّ علي البيض والإخوان الآخرين في عدن يريدون القيام بعمل انفصالي، فصل الجنوب عن الشمال. ولكننا أجبناه بأنّه لا بدّ من منع الحرب أوّلاً، وطلبنا منه استخدام صلاحياته كقائد أعلى للجيش لمنع الحرب. ولكننا بالطبع لم ننجح.

بسبب الجو السائد، ولأن المسرح كان مهيّئاً للحرب، وقبل انفجار الحرب الشاملة بأسبوع، انتقلتُ مع بقية أعضاء لجنة الحوار إلى عدن في محاولة أخيرة لحلّ المشكلة. هنا ايضا فشلنا. قال علي البيض إنّه يريد حلّاً ولكن لا بد للطرف الآخر من أن ينفّذ «وثيقة العهد». والقصة هنا طويلة، تفاصيلها طويلة. كان علي البيض مصرّاً على تنفيذ أول بند في الاتفاقية وهو اعتقال الذين قاموا بالاغتيالات. والطرف الآخر يرفض هذا ولسان حاله: "يعودون [القادة الاشتراكيون] اولا إلى صنعاء".

هنا خيّمت أجواء الحرب وأفرزتْ طرفين رئيسيين: طرف في صنعاء وطرف في عدن، جيشين وطرفين رئيسيين. وكنت صرحت من قبل أنه إذا قامت الحرب وحصل الانفصال فسأغادر اليمن. قال لي عبد الكريم الارياني إن هذا سيكون موقفه هو ايضا ولكن طبعاً لم يفعل ذلك. أفرزت الحربُ موقفين رئيسيين طرف بقيادة علي البيض وآخر برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح وحزب الإصلاح المتحالف معه. كما أفرزت طرفاً ثالثاً ضعيفاً، كنتُ من ضمنه، حاول أن يعبّر عن موقفه الرافض للحرب والانفصال معاً. ضم هذا الطرف الكثير من الناصريين وبعض أعضاء الحزب الاشتراكي وبعض الشخصيات الوطنية المستقلّة مثل محمد عبد الملك المتوكل ومحمد المقالح وأحمد علي السلامي، شخصيات كثيرة من الأحزاب ومن خارجها امثال عبد القدوس المضواحي وأحمد الشامي وعمر الجاوي... كان سيف صائل في الجنوب، اتخذ موقفاً ضد الحرب لكنه شارك لاحقاً في الدفاع عن شبوة. اما علي صالح عباد-مُقبل فكان في صنعاء واعتُقل يوم بدء الحرب.

أصبح موقفنا يشبه موقف الطرف الثالث في قصة «الإخوة الأعداء» لكازانتزاكيس، يعني بقيادة أحد القساوسة في إحدى القرى. قرأتُ القصة منذ زمن ولكني كنت أقرأ مقالا للأستاذ عبد العزيز المقالح قبل يومين يلخّص فيه قضية الحرب الأهلية في اليونان وما ورد في قصة كانزانتزاكيس ويرى انها تشبه الحالة في اليمن. وجدتُ ان موقفنا يشبه موقف القسّ الذي كان يصلّي ويدعو من أجل إيقاف الحرب الأهلية لكن صوته لم يكن مسموعاً. لكني أستطيع أن أقول بأننا لم نكتفِ بالصلاة والدعاء ولكن كان لنا موقف رافض للحرب ورافض الانفصال.

كان واضحاً أنّ قرار الحرب بيد الشمال، بيد الرئيس علي عبد الله صالح. طبعاً هنا أصبح موقفنا الرّافض للحرب والانفصال ضعيفاً ومهمّشاً، وعندما بدأت

الحرب، ضاع صوت الطرف الثالث، وأنا منه، بين أصوات المَدافع والطائرات.

المهم نشبت الحرب المؤسفة من دون أي ضرورة لها، رغم أنها شُنّت تحت شعار مقدس وهو الوحدة اليمنية ومنع الانفصال. اتّخذ البرلمان في صنعاء والحكومة قرارات أعفوا بها كل ممثلي الحزب وكل أبناء الجنوب الموجودين في مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة [من مسؤولياتهم ومناصبهم] واتّهموهم بالخيانة. قبل أن يتم إعلان الانفصال، تمكّنت القواتُ الموجودة في الشمال من اكتساح الجنوب وخلّفت معاناة شديدة هناك وقام الجنوبيون بالردّ على ذلك بإعلان الانفصال بعد شهر من الحرب التي دامت شهرين. وكنتُ أرى أن إعلان الانفصال نوع من العمل الاحتجاجي الساذج أو الانفعالي العصبي وأنه يقدّم تبريراً للحرب.

الفصل الحادي عشر

مغادرة عدن
ومعارضة الحرب والانفصال

أريد أن أقول عن هذه المرحلة أو تلك الأيّام التي عشتُها في القاهرة بين العام ١٩٩٤ وبالتحديد بين أوائل تموز/ يوليو ١٩٩٤ وأواخر تموز/ يوليو، اني أتيتُ إلى القاهرة قبل أن تنتهي الحرب. كانت الحرب في منتصفها. تلك المرحلة مليئة بالمشاعر المتناقضة وعندما أتذكّرها، تستدعي ذاكرتي أحداثًا وأشخاصًا ولحظاتٍ حياتيّة يوميّة مؤثرة جدًّا واستثنائيّة ومفعمة بالتناقضات، مختلف التناقضات.

على خلاف مع الرفاق

خرجتُ من حضرموت وكنتُ على خلافٍ مع زملائي أو مع بعض رفاقي في الحزب، مع علي البيض أو مع مجموعة كبيرة في الحزب كان أعضاؤها يعتقدون أنّني لم أقف معهم بشكلٍ كافٍ وأنّني خنتهم لأنه كان يجدر بي أن أتبنّى قضيّتهم. والحقيقة أني كنت ضد الحرب وكنت مستعدًّا أن أحارب معهم لكني لم أؤيّد إعلان الانفصال. هذه حقيقة لا يجب أن تُنسى ولا يجب أن أخفيها. لذلك دارت من حولي الشّكوك عندما كنتُ في عدن وكنت في حضرموت وتحوّلتُ في نظر بعض الزملاء من شخصٍ معارضٍ أو صاحب رأي معيّنٍ إلى شخصٍ متآمرٍ بل صاروا يعتبروننني متآمرًا مع الطّرف الآخر. وأنا كنت ضدّ الحرب وأعتقد أنّ دخول الجيوش إلى الجنوب جريمة كبرى وشنّ الحرب خطيئةً كبيرةً، لم أكن أبدًا أؤيّد الرئيس علي عبد صالح وحلفائه، سواءً من جماعة علي ناصر الذين هم من الجنوب أو من حزب الإصلاح ومن العسكريين والقبائل التي تحالفت معه.

عارضت دخولهم الجنوب بقوة وكنت أعتقد أنّ الوحدة تتضرّر وستضرّر وأنّ الاقتصاد والتنمية والبيئة ستتدمّر وأنّ اليمن سيخسر كثيرًا. وأني قلتُ هذا الكلام للرئيس قبل أن تقوم الحرب، قلته له في بيته، وقلت لعبد الكريم الارياني في آخر ليلة قبل أن تنشب الحرب ببضع ساعات، قلت له إنّ الوحدة اليمنية ستتضرّر، إنّ الجيش اليمني سيدمّر، وإنّ الاقتصاد اليمني سوف يكون مرهونًا أو رهينة للحرب ونتائجها وأنّ اليمن سيسدّد من الآن فواتير الحرب وأنّ هذه خطيئة كبرى. لكني لم أؤيّد ردّ الفعل الآخر لأنه ردّ فعل يضرّ بالحزب الاشتراكي ولأنه فعل كان في رأيي أحمق وعصبيًّا وغير مجدٍ حتى بالنسبة للناس الذين قاموا به. كان فعلاً غير سياسيّ، أنا لست أتكلّم من الناحية الأخلاقية، هو فعل غير سياسي بمعنى انه برّر الحرب، قدّم تبريرًا لاحقًا للحرب. إنّ الإعلان [عن الانفصال؟] ... وفّر ذريعة لاستخدام القوّة ضدّ الحزب الاشتراكي وضدّ الناس في الجنوب وضد الشريك الآخر.

خرجت والوضع هكذا. لاحقًا كنتُ على خصومة مع الطّرف الآخر، أي أنّني خرجتُ من القاهرة وأنا على قطيعة مع زملائي، [في علاقة] غير جيّدة في الحزب ولاحقًا كان لديّ ظرف شخصي مؤثّر جدًّا هو أنّ زوجتي كانت حامل ومريضة،

وخرجوا من عدن على السفينة وأنا باقٍ في عدن، خرجوا قبلي على أساس نقل زوجتي الى أيّ مكانٍ لاسعافها كان لديها دوالي وتعاني من أمراض كثيرة وكان هناك خطر على الحمل. لذا خرجتْ إلى جيبوتي وجلسوا في السّفينة هي والأولاد الصغار، الأطفال، ولم يسمحوا لهم بالدّخول، بقوا لساعاتٍ في البحر، ولاحقًا سمحوا لهم بالذهاب إلى أبو ظبي بالطيارة، ذهبوا إلى أبو ظبي هي والأطفال فمنعوهم من الدخول واعادوهم إلى جيبوتي، وبقيت هي مريضة، هي والأطفال تتقاذف سفينتهم أمواج البحر وأنا أتابع هذا الموضوع من حضرموت بعدما استدعاني علي البيض إلى المدينة. لم يكن مرتاحًا لبقائي في عدن، أنا ومحسن [محمد سعيد عبدالله] فاستدعانا إلى حضرموت، ولاحقًا استدعى ياسين. وأنا كنت أتابع قضية زوجتي من هناك، وأخيرًا عرفت أنه سُمح لها بالدخول إلى سورية، تدخّل بعضُ الأصدقاء وسمحوا لها بالذّهاب إلى سورية مع الاطفال. في تلك اللحظة طلبتُ السفر من حضرموت لأني قلت لهم لستُ مقتنعًا بالذي حصل ولست مقتنعًا بردّ الفعل وأنا لا أستطيع أن أساعدكم. فقال لي علي البيض "لماذا تتركنا في هذه اللحظة"؟ قلتُ له: "لا أريد أن أخدعك، لا أستطيع أن أحارب من أجل خمس محافظات أو ست، أنا أريد أن أحارب من أجل مشروع كبير، حتّى اليمن الحالي من ١٨ محافظة بالنسبة لي لا يستحقّ الحرب". ومع ذلك أنا كنت أشعر بتعاطف مع الوضع الذي هو فيه. ردّ عليّ بالقول "طيب إحنا نعمل إي؟ هم حاربونا، اعتدوا علينا، نحن ذهبنا إليهم وتوحّدنا معهم، وهم شنّوا علينا الحرب من أجل إخراجنا من السّلطة".

نوايا اغتيال دون تنفيذ

طلبتُ السفر فسمح لي علي البيض في البداية ولكنهم في المطار قالوا لي لا يوجد اذن بالسفر. وقعدنا في حضرموت بعد ذلك وأنا في شبه إقامة جبرية. لاحقًا أصرّ أحدُ الأصدقاء، صالح مثنى - وهو من الضالع وكان وزيرًا وسفيرًا سابقًا وعضوا في اللجنة المركزية للحزب- قال لي: "يجب عليكَ أن لا تخرج كثيرًا أنت ومحسن، لا في الصباح ولا في الليل، لأن هناك ناسا يحذّرونني من أن أمشي معكما". فهمت إن هناك تفكير بالتخلّص منا، مني ومن محسن، على اعتبار أننا متآمران مع الشمال، هكذا كانوا يروننا، لأننا عارضنا إعلان الانفصال، وهم يعتبرون هذا خيانة. طبعًا هم كانوا في ظروف صعبة، في ظروف الحرب، والشكّ سهل في ظروف كان فيها الجيش الشمالي قد دخل [أراضي الجنوب]، وكان هناك شبه هزيمة واضحة، لذا كان أيّ شيء يثير الشكَّ. سافر ياسين هو سُمح له بالسفر، وأنا كنت أتمنّى طبعًا أن أسافر ولكن تأخّرت حوالي أسبوعين، كنت ممنوعاً من السفر.

لاحقًا فهمتُ أنّه كان هناك تفكير لدى البعض بأنهم يغتالوننا. بعد ذلك أتى لي أستاذ مصري في المكلا، وهو صديق وربما قد لا أريد أن أذكر اسمه، ولكن هو حكى لي، ناقشني وقال لي إنه يجب عليّ أعلان تأييدي لدولة الانفصال والأفضل أن أتكلّم في الإذاعة، ولكني رفضتُ أن أتكلم في الإذاعة ورفضت أن أتكلّم مع "الأم بي سي" حول هذا الموضوع وقلت له إني لا أستطيع أن أنطق بهذه الكلمة وأنا على استعداد أن أحارب معهم وأدافع عنهم ولكني غير مستعدّ أن أؤيد الانفصال لأنه

مشروع فاشل وليس لمصلحة أحد. المهمّ بعد ذلك فهمتُ أنّ علي البيض عارض إنهم يغتالوننا، عارض الاغتيال وسُمِح لي بالسفر. طلبني لعنده، وقال لي "أنت بتخرج"، لكن كان عنده شكّ في أني إذا خرجت سأنضمّ إلى الطرف الآخر وأتّخذ موقفًا ضدّهم. قلت له إنّ موقفي ضدّ الحرب وإنّي لست مع إعلان الانفصال لكني سأظل أطالب بالسلام وبالتفاهم والحوار حتى مع الحرب. قال لي "خلص" وتركني أسافر. قبلها بيوم، قبل أن أسافر بأربعة أيام أو خمسة أيام جاء الأخضر الإبراهيمي، مندوب الأمين العام للأمم المتحدة، وأقاموا له عشاء في حضرموت، حضر المقَيل والتقى مع القياديين وطلبوا مني أن أحضر هذا اللقاء، أن اقابل الأخضر الإبراهيمي. اعتذرت، قلت إني لا أستطيع، لا أملك شيئًا أقوله للأخضر الابراهيمي، ولا أعتقد أنّ هذا يحل شيئًا، ولكنّي كنت اقترحت، أنا وياسين، على علي البيض يومها أن يتراجع عن الإعلان [الانفصال] مقابل إنهم يرفضوا [في الجامعة العربية] الإجراءات التي اتُّخذت في صنعاء. وهذا المقترح قُدّمه ياسين مكتوباً وأنا أيّدته. لكن علي البيض لم يكن يستطيع أن يتراجع لأنه كانت لديه حالة انفعالية وكان حزينًا أو غاضبًا من هذا الذي حصل، وله الحقّ بالغضب، اعتبرَ أنه خُدع، وأنّ هناك خديعة. المهمّ، بعد كل هذا الجو سافرت في طائرة عدنية، طائرة جنوبية، يعني في شركة «اليمدا». قصة البقاء في المكلا طويلة لكني كنت أريد الوصول إلى مصر بسرعة.

ولادة بلا يد

في الطائرة كان بجانبي محسن بن فريد، الأمين العام لحزب «رابطة أبناء الجنوب» وكان وزيرًا في الحكومة الجديدة التي أعلنت في عدن برئاسة حيدر العطاس، لم أعد أذكر، وهو نائب رئيس وزراء ووزير، على أساس كان هناك تحالف مع الجفري (زعيم «الرابطة»] والرابطة. عندما صعدنا إلى الطائرة، لاحظتُ أنه حَظِي بتوديع واهتمام واستقبال ثم قدّموا له تحية [عسكرية]، وأنا طبعًا عضو مكتب سياسي، وعضو المكتب السياسي له الأسبقية، لكن لم يذكرني أحد ولم يهتمّ بي احد، وركبتُ في زاوية من الطائرة. هنا قلت لنفسي: هناك أشياء كثيرة تغيّرت بعد هذه الحرب. السلطة انتقلت إلى مكان آخر، فهمتُ أنّ الوضع تغيّر، وانا مغلوبٌ من الكلّ، من زملائي ومن الطرف الآخر، أنا شخصية غير مقبولة، ينظر اليّ الناس في المطار وعند طلوعي الطائرة، نظرات تساؤل وشكّ. **حارسي** عبده مسعد يودّعني. وهذا قصّته قصة ثانية سأدلي بها بعد وقت لأنه ضحّى تضحية كبيرة وأريد أن أنصفه في مذكراتي لأنه أصيب بعد ذلك. هو قال لي: "أنتَ سافر ولْيحصل لي بعدك ما سيحصل." أصيب وتركوه، لم يسعفه أحد ودخل المستشفى في المكلا، وسافر لاحقًا هارباً في سيارة أثناء دخول القوّات التي جاءت من الشمال وهو شهد المعركة التي قُتل فيها بن حسينون.[8] أُسعف لاحقًا في مستشفى في عمان وخرج، وهذه قصة أخرى نرويها لاحقًا. المهمّ، أنا خرجت ووصلت إلى مصر وزوجتي في سورية.

[8] صالح أبو بكر بن حسينون، رئيس اركان سابق لجيش اليمن الديمقراطية ووزير نفط سابق، اغتيل في حضرموت وكان يقود المقاومة لتدخل جيش الشمال.

لم اسافر الى سورية، لأنّ الطائرة الآتية من عدن كانت ذاهبة إلى مصر، وأظنّ أنه كان معهم ذخيرة، كانوا يشترون ذخيرة من المصريين، على ما أعتقد، أو معدّات [عسكرية]. وصلتُ إلى مصر ثم استدعيت زوجتي، جاءت إلى مصر وهي مريضة، حامل، هي وصلت يوم دخولهم [القوات الشمالية] عدن. المهم في أول تموز/ يوليو أوصلناها إلى المستشفى وولدت هناك، ولدت ابنتي مسار، وأنا كنت معها، جلست معها في المستشفى، ولا أحد يدخل طبعًا غرفة التوليد، لا يدخل الرجل حتى لو كان زوجها، لكن أنا جلست خارجًا وكنت متوتّرًا. لمّا قالوا لي إنها ولدت استبشرت، قلت "إيش؟" قالوا بنت، فرحت أنّها بنت، وكنت مسرورًا. ولاحقًا دخلتُ كي ألقي التحية عليها فوجدتُها تبكي، حزينة، قلت لها "ماذا جرى؟" قالت "بنتي بدون يد". لم نكن نعرف، هي أخذت حبوب خاصّة بالوحام. قالت إنها من دون يد. أنا كنت حزينًا وكانت هي تبكي بعد الولادة. قلت لها كلا، هذا موضوع عادي وهذا شيء موجود والبنت جميلة، وشجّعتها كثيرًا، وقلت لها أنتِ رائعة، وأكثر ما يهمّ أنّ صحّتك جيّدة وصحتها كذلك، وأنا سأقف معكِ وقلت لها سيتطوّر العِلم ويمكن أن يأتي يوم آخذ يدي وأعمل لها يد، وقلت لها لديّ أصابع جميلة ويدي جميلة وتصلح لهذه البنت الجميلة. اطمأنَّتْ وأخذناها إلى المنزل. هذا من قبيل المشاكل الشخصية في تلك الفترة.

عشتُ في القاهرة بعد ذلك وكنت محطّ الشكوك من الكل. الطرف الذي في صنعاء، علي عبد الله صالح وأصحابه يعتقدون أنّني مع الانفصال ومتآمر وخائن، ولكنهم ممكن أن يستعيدوني ويتسامحوا معي بشرط أن أعلن تأييد الحرب. ولدى الاخوان من الحزب الاشتراكي انطباعٌ آخر أنني مع علي عبد صالح، وعندما بعد الهزيمة خرج الناس إلى الخارج، كتبوا عنا في الصحف أننا السبب في هزيمتهم، قالوا إن هؤلاء الذين من حزب الوحدة الشعبية، جار الله وأصحابه، هم سببُ هزيمتنا. طبعًا بسبب أننا عارضنا. ويبدو لي أيضًا أنّهم كانوا يريدون تعبئة الناس على أساس أن يتماسكوا، فيجب أن يكون هناك تماسك على أساس جنوب /شمال [تعبئة الجنوبيين ضد الشماليين] ونحن كنا كبش المحرقة.

الاميركيون عارضوا دخول عدن

من الأحداث الهامة خلال هذه الفترة اتصالات جرت مع الرئيس علي عبد الله صالح. اتصل بي مرتين أو ثلاث مرات إلى القاهرة، وأرسل لي أشخاصًا يطالبونني بأن أعود الى صنعاء أنا وأحمد علي السلامي وسيف صايل وياسين سعيد نعمان. ولاحقًا وَصّوا لي أحمد الارياني، وهو رئيس الجهاز المركزي للرقابة، ووصّوا لي الأستاذ محمد جباري، الذي كان يومها وزير التموين والاقتصاد، وأيضًا علي محمد سعيد المعروف، وهو رئيس مجلس مؤسسة هايل سعيد انعم الذي قابلني أنا وأحمد علي السلامي. كلّ واحد كان يأتي بمفرده. يقولون إن جار الله ضد الحرب لكنه أيضًا عارض الانفصال، لذلك كانوا يعتقدون أنه يجب عليهم إقناعي، طلب منهم الرئيس أن يقنعوني بأن أؤيّد الرئيس والحرب فيسمح لي بالعودة وأبقى وزيرًا لأنّي أنا كنت لا ازل وزيرًا للثقافة يومها، وأنه يمكن حتّى ان أظلّ وزيرًا في حال تشكيل الحكومة

الجديدة، وأحمد علي السلامي سيظلّ وزيرًا إذا نحن عدنا في تلك اللحظة وأيّدنا الحكومة، وأيدنا الإجراءات التي اتّبعوها.

في الحديث مع الرئيس قلتُ له إنّ موقفي لم يتغيّر، أنا ضدّ الحرب وضدّ دخولكم [القوات الشمالية]، عدن، دخولكم عدن كان خطأ كبيرًا، وكان يمكن أن تدخلوها بواسطة الشرطة وتجعلوها مدينةً آمنةً وأن لا تتعرّض عدن للنهب والتدمير من دون لزوم، من دون أي ضرورة عسكرية. وقلت: إذا كانت الحرب خطأ فدخول عدن خطأ مرتين. فكان هو زعلان منّي بشدة وقال لي: أنا الآن دخلت عدن ودخلت حضرموت، وقلت له إنّ هذا ليس مفيدًا وليس انتصارًا، هذا سيكون هزيمةً كبرى لأنّه كان الأحري أن تفتح طريقًا بين صنعاء وحضرموت، كما قلنا من وقت طويل، وهو أفضل من إرسال الدبابات إلى حضرموت. عندما يكون هناك مصالح مشتركة مع الناس فهذا أفضل. كلّ الذين قابلناهم كانوا يقولون إنّ موقفنا ضدّ الانفصال جيّد لكنّ موقفنا ضدّ الحرب غير جيّد لأنّ الحرب عظيمة ومقدّسة وهي حرب من أجل الوحدة، وكانوا مستغربين مني كثيرًا. وكثيرٌ من الأصدقاء الذين قابلتهم كانوا يقولون لي "موقفك غير مفهوم. أنت الآن الجنوبيّون ضدّك، زملاؤك في الحزب ضدّك، وأنت تريد أن تكون ايضاً ضد علي عبد الله صالح وضد الحكومة، لماذا تخسر الكل؟ فقلت لهم أنا طبيعتي في حياتي هكذا، لا أستطيع أن أقف إلى جانب المنتصر، وأحيانًا أختار الطرف الخاسر، في كلّ معاركي تقريبًا كنت أختار الطرف الخاسر، نادرًا ما اخترت الطّرف الأقوى.

هل ينطبق هذا على يناير ١٩٨٦ أيضا؟ نعم. لم يكن اختياري في العام ١٩٨٦، أنا وُضعت في هذا الموضع، ولأنّ علي ناصر لم يكن الطرف الأضعف من الأول، هذا موضوع آخر. إذاً أنا كنتُ مصمّمًا على رأيي وكنت مصمّمًا قبل أن تنتهي الحرب أن أعمل من أجل إيقاف الحرب والعودة للحوار وعدم دخول عدن وعملتُ من أجل هذا على صياغة رسالة وقّع عليها عشرون شخصية يمنية وأنا هنا في القاهرة، أجريتُ اتّصالاتٍ واسعةً جدًّا، كانت هناك اتصالات مع الأميركيين أيضًا، اتّصالات مع السفير الأميركي آرثر هيوز في صنعاء.

تقولين ان هيوز أيّد الحرب. هذا غير صحيح، هو قَبِل نتائج الحرب، وانا أعرف أن الأميركيين كانوا ضد دخول عدن، وأنتِ تستطيعين أن تسألي أي شخص، اسألي عبد الكريم الارياني واسألي عبد الله الأشطل، هذان الاثنان في الأمم المتحدة وكانا يعرفان، ومحمد سالم باسندوه، كانوا يعرفون أنّ الأميركيين ضدّ دخول عدن، وأنا سمعتُ من الرئيس [علي عبدالله صالح[أنهم وعدوا الأميركيين بأن لا يدخلوا عدن ثمّ دخلوها، لمّا وعدوهم من اجل ان يفوّتوا القرار في مجلس الأمن، كي يضغط الأميركيون على السعودية والدول الاخرى كي لا تعترف [بانفصال الجنوب] ولا يكون هناك قرار ضدهم في مجلس الأمن. لكن الوعد كان كذبًا وغير صحيح، عندما رؤوا انهم في آخر يوم سيحسمون المعركة، دخلوا عدن. إذًا لم يكن الأميركيون موافقين. وأنا كنت على اتصال بالسفير الأميركي آرثر هيوز باستمرار عبر السفارة الأميركية، كانوا فتحوا خطّ (اتصال) وكان محمد عبد الملك المتوكل هو الذي يترجم بيننا بالإنكليزية. وكانت النقطة التي ركّزتُ عليها يومها كيف يمكن أن لا يقتلوا

بعضَ الناس عندما يستسلمون في عدن؟ كيف يضمنون هذا [الاميركان]؟ كيف يضمنون عدم تدمير عدن أو عدم دخولها؟ وكيف نوصّل للناس بعضًا من الطعام والشراب؟

كان يهمني أن تكون النتائج أو الكارثة أقلّ، ولكن كنت أعمل في جبهة أخرى من اجل وقف الحرب. دعوت وأجريت الاتصالات من أجل توقيع رسالة تطالب بإيقاف الحرب من شخصيات يمنية مستقلة، أي ليست مع الطرفين، وأذكر من بين الذين وقعوا على الرسالة محمد عبد الملك المتوكل، عبد الغني عبد القادر، الرئيس علي ناصر محمد، مجاهد أبو شوارب، وإن كان [هذا الأخير] قد سحب التوقيع لاحقًا عندما احتجّوا عليه من صنعاء، وأنيس حسن يحيى ومجاهد الكهالي. وأعتقد أن نص الرسالة موجود وهي رسالة نُشرت في الصحف: في "الحياة" و"الشرق الأوسط". طالبنا فيها بإيقاف الحرب من دون شروط والعودة إلى الحوار، لكن أغرب ما في الأمر في تلك الرسالة ... كثرٌ وقّعوا على هذه الرسالة سأتذكر الأسماء بشكلٍ دقيق... أهم ما في الأمر أن هناك سفيريَن من سفراء الجمهورية العربية اليمنية وقّعا على الرسالة، وهما من الشمال، من صنعاء، محمد عبد القدوس الوزير، يسكن في القاهرة، رجل متزن وعظيم، كان سفيرًا في اليابان، والأستاذ محمد الرباعي، وكان سفيرًا في هولندا، وقّعا معنا الرسالة التي تطالب بإيقاف الحرب. وكردّ فعل على توقيعهما أمر الرئيسُ بفصلهما من العمل في نفس الليلة، وأحالوهما للتقاعد وطردوهما من السفارة، هؤلاء من الذين وقّعوا معنا في هذه الرسالة.

انتهت المعركة وأنا أقنعت الرّسل من طرف الرئيس أنني لست موافقًا على نتائج الحرب ولا أقبلها ولا أريد وظيفة في الحكومة. وبقيتُ هنا في القاهرة ولكني بالمقابل أيضًا رفضتُ تأييد مشروع الطرف الأخر الذي هُزم. عندما خرجوا إلى هنا، شكّلوا جبهة "موج"، «الجبهة الوطنية» في الخارج، برئاسة الجفري، لتكون معارضة من الخارج، رفضت الانضمام إلى هذه الجبهة، وأيضًا رفض الانضمام كل من الأخ ياسين سعيد نعمان ورفض محمد سعيد عبدالله (محسن) وسيف صايل وأحمد علي السلامي.

كنا نعتقد أنّ هذا عمل غير مُجدٍ فالآن انتهت الحرب في الداخل، يصبح هناك صراع في الخارح وتتشكل جبهة، هذه الجبهة تموَّل من الذين يساعدونها، من السعوديين ومن الدول الأخرى، وستبقى المشكلة قائمة، ولا تحلّ المشكلة، بل هي تسبّب مشكلة جديدة. كان تفكيري يومها أنّه الآن حصلت الحرب وقد انتهت إذًا ما علينا إلا أن نبحث عن حلٍّ للناس المشرّدين والهاربين ونعمل على إعادتهم إلى بلدهم، لا يوحد مكان آخر، ونبحث لهم عن طعام وشراب. ولكن نحن على صعيد العمل السياسي يجب أن نعود إلى البلاد إلى صنعاء ويجب أن نناضل نضالاً سياسيًّا مدنيًّا وأن نكون ضدّ الحرب بصورة مستمرّة. فعقدنا اجتماعًا للمكتب السياسي في دمشق بعد الحرب حضره كلّ أعضاء المكتب السياسي، كل الذين خرجوا، وجاء البعض من الداخل ومنهم فضل محسن، حيدر العطاس، ياسين سعيد نعمان، سالم صالح، سيف صايل، أحمد علي السلامي، أبو بكر باذيب، أنيس حسن يحيى، شعفل عمر، كثيرون حضروا الاجتماع باستثناء علي البيض، وقيّمنا ما حصل واتّخذنا

ثلاثة قرارات في هذا الاجتماع.
القرار الأول، أن نعمل من أجل إعادة الناس إلى الداخل، إلى صنعاء، الى اليمن، وأن لا نشجّع بقاء الناس في المنافي لأنه طالما أعلنت الحكومة أنها مستعدّة لتقبّل عودة الناس، فنحن نرى ان من يستطيع أن يعود عليه ان يعود.
القرار الثاني، مهمّتنا الثانية أن نعيد بناء الحزب، وأن تكون قيادة الحزب في صنعاء وليس في الخارج.
القرار الثالث، يجب أن نعتبر الحرب غلط والانفصال غلط، واننا ضدّ الحرب والانفصال، لذا على الناس أن يتحمّلوا المسؤولية على هذا الأساس، أنّ الحرب والانفصال كلاهما كان غلطا.

حيدر أيّد بعد جدلٍ طويلٍ، كان معارضًا لهذه الصيغة، كان يقول إنّ الحرب هي المشكلة، نحن قلنا الاثنين مشكلة: الحرب والانفصال. ويجب أن نعارضهما سويًّا. وهذا الذي حصل، بعدها بيومين يبدو أن هناك أطرافا كثيرة تدخّلت في الموضوع واعترضت على نتائج الاجتماع وتشكّلت جبهة "موج" ومن هنا انقسم الحزب، انقسمنا من جديد، واختلفنا.

تشكلت جبهة "موج" برئاسة عبد الرحمن الجفري بعد اجتماع دمشق. وأنا كما قلت رفضت الدخول في "موج". حيدر دخل "موج" لفترةً قصيرةً، بضعة اشهر، ثمّ انسحب هو وسالم صالح، اختلفا مع الجفري وانسحبا، وكان هدفهما أن يوفّرا طعامًا وشرابًا للناس.

الفصل الثاني عشر

نحو المؤتمر الرابع

هناك موضوعان في هذا الحديث، موضوع الإعداد للمؤتمر وانعقاد المؤتمر، أو الدورة الثانية من المؤتمر العام وكيف وصلنا إلى هذا المؤتمر. وموضوع الزيارة للولايات المتحدة الأميركية وهي جاءت تلبية لدعوة من جامعة شيكاغو ولحضور المؤتمر الديموقراطي ووصلت قبل يومين من عقد المؤتمر، ويمكن أن نتكلّم عنها لاحقًا.[9]

أعتقد أن نبدأ بعقد المؤتمر العام الرابع، الدورة الثانية، في يوم الثلاثين من آب/ أغسطس عام ٢٠٠٠. وفي هذا المجال، يجب تسجيل بعض الملاحظات كمقدمة ضرورية لمعرفة الظروف التي أحاطت بعقد المؤتمر وبالدورة الثانية بالذات. هنا أريد أن أشير إلى أنّ المؤتمر العام الرّابع هو أهمّ مؤتمر في تاريخ الحزب الاشتراكي على الإطلاق وأصعب مؤتمر. لماذا؟ لأنّه حلّ مشكلة عمرها ١٤ سنة، إذ كانت هناك تطوّرات ومتغيّرات كبيرة حالت دون عقد المؤتمر الرّابع بصورة كاملة في نهاية الثمانينيّات، ذلك أنّ المتغيّرات العالمية والمتغيّرات الداخلية في اليمن، وفي مقدّمتها قيام الدولة اليمنية الجديدة وسقوط المعسكر الاشتراكي، والوحدة اليمنية، وقيام الدولة اليمنية الجديدة في عام تسعين، وانتقال القيادة إلى صنعاء، ثمّ جاء موضوع الأزمة والحرب عام ١٩٩٤ وتشتّت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني بين الدّاخل والخارج، وظهور انقسامات تنظيمية وسياسيّة داخل الحزب الاشتراكي بعد الحرب - هذه كلّها جعلت عقد المؤتمر تحدّياً استثنائيّاً وغير عاديّ، لا سيّما أنّ الحرب أدّت إلى تغيّر ظروف الحزب وتدمير بنيته التّحتيّة والاستيلاء على أمواله وتعرّض قادته للمحاكمة أو للطّرد من البلاد، لذلك، وكما قلت، يُعتبر انعقاد المؤتمر في الثلاثين من آب/ أغسطس عام ٢٠٠٠ محطّة هامّة واستثنائيّة في حياة الحزب الاشتراكي اليمني، واعتبر البعضُ عقدَ المؤتمر حدثاً غير عاديّ في ظروف غير عاديّة. وفي رأيي ان قصّة عقد المؤتمر العام الرّابع تلخّص صراع الحزب الاشتراكي اليمني من أجل البقاء كحزب سياسي، ولكنّها في جوانب معيّنة تعكس أيضا الظروف التي عاشها ويعيشها اليمن منذ الحرب وانعكاساتها على المناخ السياسي والحياتي للناس.

مهمات مؤجلة وعراقيل ومخاوف

هذه القصة يمكن ان تعود إلى ما قبل الحرب، عندما فرضت الظروف والتطوّرات الفكريّة والسياسيّة داخل الحزب، أن نعيد النّظر في الكثير من أولويات الحزب ورؤاه الفكرية والبرنامجية. أخذ الحزب يُناقش هذه المسألة في بداية التسيعينيات، بعد الوحدة، وتشكّلت لجنة من أعضاء المكتب السياسي وبعض أعضاء اللجنة المركزية لكي تعيد صياغة البرنامج والنظام الداخلي. إنجزت هذه المهمة في

[9] لم يتحدث جارالله عن رحلته الى الولايات المتحدة في التسجيلات، رغم انه وعد بذلك، كما انه لم يتحدث عن ظروف عودته الى صنعاء وامورا أخرى بينها سبب عدم حضور علي ناصر لقاء دمشق.

غضون أشهر وكان المفترض أنّ يُقرّ المؤتمر البرنامج والنّظام الدّاخلي الجديد، الذي كان يفترض عقده مطلع التسعينات، أي في المرحلة الانتقالية بعد قيام الوحدة اليمنية. ولكن المؤتمر تأجّل مرةً بعد أخرى بسبب الأزمات السياسية الصغيرة التي كانت تنشب بين الشريكين - بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، أو بين الحزب الاشتراكي والرئيس، وأحياناً بين الرئيس ونائبه [علي البيض]- أو بسبب الانشغال في إعادة ترتيب أوضاع الحزب أو بسبب من أوضاع الناس بعد الوحدة وانتقالهم من الجنوب أو الشّمال. وتأجل المؤتمر أيضاً لضرورات إعادة ترتيب منظّمة الحزب في الشمال على أساس علني وتعدّدي والرفاق لم يكونوا معتادين على هذا لأنهم كانوا يعملون تحت الأرض لسنوات طويلة.

ولكن كان هناك سبب آخر لم يكن أحدٌ يفصح عنه: كان لدى بعض الأخوة مخاوف من الانتخابات داخل الحزب واحتمال أن لا يكونوا موجودين في القيادة الجديدة. كان هناك تخوّف من التحوّل الدّيموقراطي أيضاً داخل الحزب بحجج وأوهام متعدّدة بعضها حقيقيّ وبعضها وهميّ. لذلك كان يجري تأجيل المؤتمر مرّةً بعد أخرى حتى داهمتنا الأزمة السياسية التي بدأت بعد انتخابات نيسان/أبريل عام ١٩٩٣، وتشكيل الحكومة، والاختلاف على الدستور وسيأتي في حديثنا عن تلك الفترة. وهنا أصبح موضوع الأزمة هو الموضوع الرّئيس الفارض نفسه على كلّ شيء وانتهت حكاية التّفكير بعقد المؤتمر.

وصلنا إلى الحرب كما هو معروف، وكانت الحرب تستهدف، من ضمن ما تستهدف، إزالة الحزب الاشتراكي اليمني ولاسيّما بعد أن رفضت اللجنة المركزية دمج الحزب بالمؤتمر الشّعبي العامّ، أي رفضت إلغاء الحزب الاشتراكي. فكان لا بدّ أن توجّه الضربةُ الرئيسة نحو الحزب وأن تطاله الحرب أكثر من سواه. وبطبيعة الحال، أدّت الحرب إلى تدمير البنية التّحتيّة للحزب، كما أدّت إلى تشتيت قياداته بين الدّاخل والخارج والاستيلاء على أمواله ومقراته والى إلى فصل الكثير من أعضائه من أعمالهم واعتقال البعض الآخر. وعلى الرّغم من أنّ الطّرف المنتصر في حرب العام ١٩٩٤ لم يعلن حلّ الحزب الاشتراكي اليمني، مراعاةً للمجتمع الدولي ولعوامل أخرى مختلفة، لكنّه في حقيقة الأمر كان يعمل من أجل أن يلغي الحزبُ الاشتراكيّ نفسَه بنفسِه من دون أن يتحمّل الطّرف المنتصر مسؤوليّة ذلك من الناحية الأخلاقية.

كان للحزب كتلة برلمانيّة قويّة، وإن كان البعض من أعضائها قد غادر للخارج. وكانت سياسةُ السّلطة التي انتصرت في الحرب تقوم على أساس استبدال الحزب الاشتراكي بمنظّمات سياسية بديلة من داخل الحزب، وهو ما اصطلح على تسميته بـ"الاستنساخ" أو بـ"التفريخ"، مثل تفريخ الدّجاج. كانت الحكومة تعمل على أساس تشجيع بعض القيادات داخل الحزب وبعض أعضاء الحزب على أن يُنشئوا منظّمات وأحزابا بديلة في مواجهة السّلطة الحزبية. وتمّ في هذا المجال إنشاء حوالي خمس منظّمات حزبية تحت أسماء وأشكال مختلفة، وفي مقدّمتها "اللجنة التحضيرية" و"تيار فتّاح" و"الجبهة الوطنيّة" و"حزب الوحدة الشعبية" وغيرها من المسمّيات. وتمّ تسليم بعض مقرّات الحزب الاشتراكي اليمني وأمواله المصادرة الى هذه المنظّمات الوهمية وشنّ حملة دعائيّة كبيرة ضدّ الحزب وتسخير وسائل الإعلام

وشن الحرب الديبلوماسية التي نجحت إلى حدٍّ كبيرٍ في تشويه صورة الحزب الاشتراكي وتحميله مسؤوليّة الحرب والانفصال وجرت محاولة لإعادة كتابة لا تاريخ الحزب الاشتراكي وحسب بل وتاريخ اليمن ككلّ ايضا، وإعادة كتابة أدوار الناس في صناعة هذا التاريخ وتحميل الحزب كل المساوئ وسحب كل الإيجابيات التي حصلت.

ولكن كل هذه الإجراءات أصابها الفشل. وتحوّلت المنظّمات البديلة إلى هياكل عظمية هزيلة مرفوضة من الشارع ومن الناس، وأصبحت عبئاً ماليّاً على خزينة الدّولة. كما توقّفت الصحف التي كانت تصدر لمهاجمة الحزب الاشتراكي اليمني. فقد انشأوا مثلاً "الثوري الوحدوي" و"صوت الجبهة" واسسوا صحفاً كثيرة تهاجم الحزب الاشتراكي باسم الحزب الاشتراكي، غير ان تلك الصحف توقفت عن الصدور لأنّ الشارع لم يكن يشتريها، بل كان يكرهها ويعتبر أنّ هذه الصحف تصدر باسم أجهزة الأمن. كما أخذت القوى السياسية موقفاً مؤيّداً للحزب الاشتراكي ومتضامناً معه، ورفضت التعامل مع الأحزاب والمظمات البديلة، وبالذات "مجلس التنسيق"، وكان يعتبرُ النّاسُ هذه المنظمات أنها أحزاب السلطة والأمن أو مثلما يسمّونها في المغرب «الأحزاب الإداريّة» أو «الأحزاب المخزنيّة». رفض الشارع التعامل معها، ورفضت النخبة السياسية التّعامل معها، حتى المؤتمر الشعبي العام نفسه، المفترض أن يوافق على ما تفعل السلطة أو ما تؤيّده، لم يتعامل مع تلك المنظمات وترك لجهاز الأمن السياسي أن يتعامل معها. لذلك فشلت تماماً واتّجهت الضغوط مباشرةً نحو الحزب

نحو أعادة تنظيم الحزب واستعادة شرعيته

في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ اجتمع الأعضاء المتبقّون من اللجنة المركزية في صنعاء وأعضاء البرلمان، بغرض إعادة تنظيم الحزب واستعادة شرعيّته بسبب عدم وجود قيادة له هنا، إذ كان معظم قيادته في الخارج، وكان ثمة نزاع على الشّرعيّة مع اللجنة التحضيرية ومع المنظمات الأخرى التابعة للحكومة. ولكنهم اجتمعوا وكوّنوا لجنة سموها "لجنة الاتصال". ثمّ جمعوا أعضاء اللجنة المركزية وأعادوا انتخاب مكتبٍ سياسيٍ جديد وأمينٍ عامٍّ جديد هو علي صالح عباد-مقبل، وقرّروا في هذه الدّورة أن يُعدّوا لعقد مؤتمر الحزب الرابع كي تكون للحزب الشرعية الحقيقيّة. وفي الوقت نفسه، وبعد حوالي شهرين من الحرب او اقل، عقدت القيادة التي في الخارج، أي أعضاء المكتب السياسي الذي هرب معظمهم إلى دمشق والخليج والقاهرة، اجتماعاً بدمشق في تموز/ يوليو أو آب/ أغسطس ١٩٩٤، على ما اظنّ، واتخذوا جملة قرارات أوّلها أنّ القيادة يجب أن تكون في الداخل، والقرار الثاني، من يستطيع العودة إلى صنعاء، يجب أن يعود بأيّ شكل، والقرار الثالث إدانتهم للحرب، شجبها ورفضها، وكذلك رفض الانفصال. أننا ضد الحرب وضد الانفصال ونعتبر أنّ الحرب والانفصال وجهان لعملة واحدة. لأنّ الحزب الاشتراكي مُتّهم بالمسؤولية عن الانفصال، وهو يتّهم الطرف الآخر بمسؤولية الحرب، كانوا يريدون منّا إدانة الانفصال والتّرحيب بالحرب ونحن كنّا نقول إنّ الحرب هي التي بدأت وأدّت إلى

الانفصال بعد عشرين يوماً وأنّ قرار الانفصال كان قراراً ليس من الحزب الاشتراكي ولا علاقة له به، ومع ذلك نحن ندين الحرب والانفصال وندعو إلى العودة الى الحوار والتفاهم. طبعاً كان هذا القرار من ناحية غير واقعية ولكنه من ناحية مؤشّرٌ لسياسة عقلانيّة في المستقبل.

لم يحضر علي سالم البيض هذا الاجتماع، وهذا القرار الذي اتخذناه في دمشق، لم يرحَّب به الإخوةُ الذين في الخارج وكذلك أيضاً بعض الاخوة [الايديولوجيين؟] اعتبر هؤلاء أن هذه القرارات استسلامٌ للطرف الذي انتصر وقبولٌ بالأمر الواقع وأنه يجب الرّدّ عليها بتشكيل منظّمة سياسية لأعضاء الحزب والرابطة [«رابطة أبناء الجنوب اليمني»] والمستقلّين تحت اسم «الجبهة الوطنية في الخارج» (موج) وقد شُكّلت بدعم من بعض الدول العربية والمملكة العربية السعودية بالذات. وبدا تشكيل «الجبهة الوطنية» وكأنه ردّ على تشكيل قيادة للحزب الاشتراكي في صنعاء. فردّت القيادة في صنعاء على هذا العمل بفصل الإخوان الذين اعتُبروا مشاركين في تأسيس "موج"، أي معارضة الخارج، ففصلتهم، من ناحية تفادياً لمزيدٍ من ضغوط السلطة وتجنّباً لمزيد من المجابهة بسبب وجود ضغط شديد عليهم. وفصلتهم من ناحية أخرى لأنهم يعتبرون أنّ الخروج لتشكيل حزب آخر يؤثّر على مشروعية القيادة هنا ويخالف أنظمة الحزب الاشتراكي اليمني. لذلك فصل أربعة أشخاص من الذين كانوا في الخارج، بينهم علي سالم البيض وحيدر العطاس وأظن سالم صالح واعتقد صالح عبيد أحمد. من هنا تحوّل الحزب إلى حزبين من الناحية العملية، فهناك قيادة الخارج وقيادة الداخل. وكانت خلافات في هذه المسألة وتعدّدت وجهات النظر حول كيفية التعامل مع الحرب ومع الانفصال وما هي السياسة التي يتّبعها الحزب الاشتراكي اليمني في الداخل وكيفية التعامل مع السلطة الواقعية القائمة في صنعاء. يومها كنت في القاهرة، كنت ما زلت بعد الحرب في القاهرة، خرجتُ في منتصف الحرب.

ضد المعارضة من الخارج

انا حضرت اجتماع دمشق ولكن لم أكن موافقاً على تشكيل "الجبهة الوطنية في الخارج"، ("موج"). كان رأيي أن البقاء في الخارج مؤقّت وأنه يجب العودة إلى صنعاء ومساندة القيادة التي تشكّلت في صنعاء خصوصاً وهي مشكّلة من عناصر معروفة، وقد رفضتُ التعامل مع هذه المنظمة الجديدة في الخارج ورفضتُ المعارضة في الخارج. ولكنّ السلطة هنا، في الوقت الذي كانت ترفض التعامل مع القيادة في الخارج وتدينها وتقدّم بعض أعضائها للمحاكمة، كانت أيضاً تمارس ضغوطاً شديدةً على الحزب الاشتراكي في الداخل وعلى قيادته من أجل تقديم المزيد من التنازلات ومن أجل إضعاف دور الحزب وتمزّقه، الأمر الذي أدّى إلى نشوء تصلّب وردود فعل متشدّدة داخل الحزب، هنا في صنعاء، ترفض التسجيل في الانتخابات. كان بعض الإخوان الذين في الخارج متفقين في وجهات نظر، ومنهم أحمد علي السلامي وسيف صايل، فقرّرنا العودة إلى صنعاء رغم الظروف الصعبة، ويمكن أن نأتي إلى هذا الموضوع لاحقاً. ولكنّي أتكلم عمّا له صلة بإعادة تنظيم الحزب والمؤتمر.

عدنا الى صنعاء بالتدريج، أوّلاً أحمد علي ثم سيف صايل ثم أنا، في عام ١٩٩٦ [...] على ما اظن، عدنا وبدأنا نشدّ من أزر القيادة التي كانت موجودة هنا في صنعاء. عدنا وكنا نريد أن يتّبع الحزب سياسةً عقلانيّةً ولكنها واضحة، وأن نتجنّب الاصطدام بالسّلطة ولكن دون أن نتماهى فيها أو دون أن نكون تابعين لسياستها. كنّا نريد أن نأخذ موقفاً معتدلاً من دون أن يؤدّي هذا إلى صدام جديد مع السلطة. وكنا نريد أن نستغلّ كلّ الأجواء من أجل إعادة بناء الحزب، ولكن السلطة لم تترك لنا أيَّ فرصة في هذا المجال. وكنّا نريد سياسة معتدلة تحافظ على الحزب وتمنع التماهي بالسلطة وتحافظ أيضاً على خط سياسي متميّز للحزب الاشتراكي، ولكن السلطة كانت تتصرف على أنها قوة منتصرة ولا بدّ أن يخضع الآخرون لإرادتها. ولهذا لم ننجح في إعادة أجواء الهدوء والمرونة إلى الجوّ السياسي، ولم ننجح في خلق هدنة بين الحزب الاشتراكي من جهة والسّلطة والمؤتمر الشعبي العام من جهة ثانية.

لقاء مع عبد الكريم الارياني

كانت الأجواء ما زالت مشحونة بآثار الحرب الباردة التي تلت الحرب الساخنة. بطبيعة الحال، نحن عندما عدنا، وأنا عندما عدت شخصيّاً، والإخوان الآخرون عندما عادوا، عدنا بسبب رغبتنا في العودة والعمل من الداخل، ولقناعتنا بأن المعارضة من الخارج لن تجدي نفعا، وعدنا تنفيذاً لقرارات اجتماع دمشق. وكانت السلطة تريد أن يعود الناس، واتّصلَت بنا عدة مرات لهذا الغرض، ولكنها كانت تريد أن يعودوا بشروطها، ليوافقوا على سياستها ويقبلوا تحميل عناصر معيّنة في الحزب الاشتراكي مسؤولية الأزمة والحرب والانفصال. ولكننا كنا نرفض هذا الموضوع، وأودّ أن أذكر حادثة هامة جدّاً هي أنه أثناء اجتماع دمشق بعد الحرب مباشرة، مرّ الدكتور عبد الكريم الارياني وكان يومها يشغل منصب نائب رئيس الوزراء، كان يومها راسم سياسة بالنسبة للخارج وبالنسبة لفترة ما بعد الحرب مباشرة، وكان مسؤولاً عن السياسة الخارجية بشكل أساسي. وفي دمشق طلب مقابلتي مع ياسين سعيد نعمان، وتشاورنا مع الإخوان الموجودين هناك، وقالوا لا بأس أن تلتقوا به وتجلسوا معه. يعني أنا آسف: طلب [الارياني] مقابلتي شخصيّاً، ياسين لم يكن حاضراً في المقابلة. التقيتُ مع الدكتور عبد الكريم الارياني. يجب أن أتأكّد من هذه الواقعة، هل ياسين طلب والتقى معه في وقت آخر أم لا؟ لكن أنا ذهبت بناء على طلبه وتكلّمتُ مع الإخوان فقالوا: إذهب إليه وتحدّثوا عما يريد. التقيتُ بالدكتور عبد الكريم وكان أول لقاء بعد الحرب عندما انقطع التلفون بيني وبينه، وهذه قصة أخرى أثناء الحرب.

كان هذا أول لقاء في دمشق، وكان الجو ودّياً بطبيعة الحال ولكنّ الوضع السياسي وآثار الحرب كانا حاضرين في اللّقاء الذي انعقد في فندق الشّام. قلتُ له أودّ أن أستمع إليك لأنّي أنتمي إلى الطرف الذي خسر الحرب وأنا فارّ من البلاد. أنا في دمشق، وأنتَ الآن موجود ضمن الطرف الذي انتصر وانت احد صانعي السياسة ولك تأثير، فما هو الوضع؟ طبعاً، كان يتعامل معي على أساس أنّي كنتُ ضدّ الانفصال وضد الحرب، لكن في الحقيقة كان معظم الحزب الاشتراكي ضدّ الحرب

وضد الانفصال. [الاحرى] كان يتعامل معنا على أساس أنّنا ضدّ الانفصال ولكنه كان غاضبا عليّ (زعلان) لأنني لسنا مع الحرب. قال لي يومها بالحرف إنه متفائل بأوضاع البلاد ما بعد الحرب وإنّ واحدة من القضايا الرئيسة أصبحت محسومة وهي الوحدة اليمنيّة، وأنه لا خطر الآن على الوحدة، وإنّه يعتقد أنه سيكون هناك استقرار في اليمن وسيتمّ الشروع في بناء دولة النظام والقانون وإنّ مشكلة اليمن تنحصر الآن في شيئين أو في قضيتين: الأولى الوضع الاقتصادي، قال إنّ هذا الوضع صعب وسيكون أصعب الآن بعد الحرب ولكننا سنعالجه بالاعتماد على دعم أصدقائنا في أوروبا وفي الغرب، وإنّ هناك تفاهما معهم، أي أننا اتّبعنا سياسة مرنة وهم يرحّبون بهذه السياسة، فيُمكن لمشكلة الاقتصاد أن تُحلّ ولكن على المدى البعيد.

أما المشكلة الثانية فهي العلاقة مع السعودية، قال إنّ العلاقة مع السعودية مشكلة مزمنة وإنّ اليمن يجب أن يسعى إلى حلّها، وإذا نجح في ذلك فتكون قد انتهى من مشكلة كبيرة ولكنّه يعتقد أنّ هذا الموضوع سيستغرق وقتاً طويلاً، وأشعرني بأنّ النظام ينظر إلى نتائج الحرب على أنها انتصار له وهزيمة لأعدائه، وبالذات السعودية وآخرين. كان تعقيبي على هذا الموضوع أنني بالعكس أعتقد أنّ الذي خسر هو الشعب اليمني كله وأنّ الخسائر يمنيّة وأنّه في الميزان الاستراتيجي العامّ لم تخسر السعودية شيئاً لأنّ سياسة دعم الصراع الداخلي في أي بلد ظلّت كما هي: سياسة السعودية وسياسة الكثير من البلدان الكبيرة تجاه جيرانها الأصغر أو [هي سياسة] الاغنى والأضعف. والمهمّ في النهاية أنّ الحرب أدّت وتؤدّي إلى إضعاف اليمن وإضعاف دوره في العالم. لذلك لست أعتقد أن حلّ مشكلة الحدود سيكون سهلاً وقريباً وأنّي أخشى من هذه النظرة، نظرة أنهم انتصروا على أطراف في الخارج. كان رأيي أنهم انتصروا على طرف داخلي وهذا في النتيجة هو إضعاف لليمن وليس انتصاراً على طرفٍ خارجيّ. وهذا ما اتّضح لاحقاً، قدّموا تنازلات، سنأتي على ذكرها في الشريط عن آثار الحرب.

وقلت لعبد الكريم: إذا كانت الحرب قد حفظت الوحدة مؤقّتاً الآن ولكنّها ستؤدّي إلى انهيار الديموقراطية على اعتبار أنّ الانتصار بالقوّة العسكريّة يشرّع قانوناً جديداً، قانون الانتصار بالقوة، و[لسان حاله] أنّ الديموقراطية وسيلة غير مناسبة لليمن. [والديمقراطية] لا يمكن التفريط بها وإذا انتهت الديموقراطية فسوف تسقط الوحدة أيضاً. قلت إنّ اليمن لا يستطيع إلا أن يكون ديموقراطيّاً، لا يمكن أن يكون مثل سوريا أو العراق أو السعودية أو غيرها. وقلت إني رحّبت بهذا الاستنتاج. ثمّ تحدّثنا عن مشكلات ما بعد الحرب وإزالة آثار الحرب، ووعد أنه سيعمل على ذلك. وسألته ما الذي يريده من هذا اللقاء؟ فقال إنّ القيادة السياسية في صنعاء تنظر إليّ وإلى الدكتور ياسين على أننا أكثر عقلانية وأننا مع الوحدة وهي تريد للحزب الاشتراكي [المشاركة في؟] السلطة، لا تريد حلّ الحزب الاشتراكي ولا التخلّص منه ولكنهم يريدون أن يتعاملوا مع قيادة مسؤولة ولديها خبرة واستعداد لل [التعاون؟] وإنّه يأمل بعودتي أنا وياسين والأخ سيف إلى صنعاء.

فقلت له عندنا قرار بالعودة إلى صنعاء [وقررنا اننا] سنعود إلى الحزب، والذي يقرّر من يقود الحزب الاشتراكي نحن وليس أي طرف آخر، هي اللّجنة

المركزية في صنعاء، ونحن نؤيّد القيادة المنتخبة في صنعاء الآن. ولكني أريد ان إفترض أننا عدنا إلى صنعاء وأصبحنا ضمن قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، هل ستسمحون لنا بأن نعيد بناء الحزب وفق رؤيتنا وخبرتنا ووفق مصالح الناس؟ أو أنكم تريدون أن نبني حزباً يتبع الطرف المنتصر ونكون نحن بمثابة «جنبي جديد»، والجنبي هذا مشهور بأنّه يؤسس حزباً تابعاً للسلطة؟ وضربت له مثلا: إذا كنا سنعود لنبني حزباً مستقلاً فهذا قرارنا. اما إذا كنا سنكرّر تجربة الحزب الكردي أو الديموقراطي الكردستاني إلخ. الذي كتبوا اسمه [حسب نكتة شائعة] بلوحة كبيرة، "الحزب الديموقراطي الكردستاني ثم كتبوا تحته "لصاحبه صدام حسين"، فلا لزوم لأن نعود وننشئ حزباً لأنّنا في آخر أعمارنا السياسية ولا يمكن أن نفعل هذا. فقل لي ما الذي تريد وما الذي تستطيع ان تقرر؟ ثمّ هل عندكم نيّة بأن تقوموا بانفراج بعد الحرب؟ قال لي بالحرف: هذه الأسئلة التي طرحتَها لا أستطيع الرد عليها. سأطرحها في صنعاء وإذا وجدتُ الردّ بالإيجاب سأتّصل بك وبياسين وبسيف صايل من جديد، وإذا لم يكن الرد بالإيجاب فسوف أصمت.

الانتخابات النيابية: نشارك ام نقاطع؟

انتظرنا أشهراً عدّة ولم يتّصل، فعرفتُ أنّ الجواب كان سلبيّاً وأنّه إذا كانوا يريدون جماعةً تعمل مع السلطة، وتقوم بدور الشاهد الملك أو بدور كاسر الاضراب. وطبعاً انتهى الموضوع هكذا. بعد ذلك قرّرت أنا والإخوان العودة. انتظر ياسين في الإمارات ونحن قرّرنا العودة إلى صنعاء من تلقاء أنفسنا ولكن بعد أن أبلّغنا السلطة أننا سنعود، طبعاً أنا كنتُ قد أعدت زوجتي، سآتي إلى هذه النقطة لاحقاً وسأتحدث عن كيف عاملوها وعاملوا أولادي، سأذكر هذا الموضوع لاحقاً. لكني أريد أن أصل إلى موضوع المؤتمر.

عدنا إلى هنا، إلى صنعاء، واكتشفنا أنّ الأخوان الموجودين في الخارج كلّهم اعتبروا العودة غير المشروطة على انها خيانة لهم. ولما وصلنا إلى هنا كانت السلطة تريدنا أن نؤيّد سياستها وأن ندين أشخاصاً معيّنين في الحزب الاشتراكي. نحن طبعاً رفضنا هذا فاعتُبرنا خونة أيضاً. يعني أنّ بعض زملائنا في الخارج يعتبروننا خونة لأننا هنا، والسلطة هنا طلبت منا مواقف معينة ولمّا رفضنا هذه المواقف، وهي إدانة أشخاص معيّنين في الخارج، أيضاً اعتبرتنا خونة. وأدلى عبد الكريم الارياني بتصريح صحافي شهير هاجمني فيه شخصيّاً ووصفني بأنني عدت محنّطاً مثلما ذهبت إلى الخارج. وكان هذا التصريح ردّاً على تصريح لي في المطار، مع بعض الصحف في مقابلات صحافية، الذين سألوني إذا كنت سأتخلّى عن الحزب الاشتراكي وأعود إلى المؤتمر لأنّ الحزب أصبح مهزوماً وخائناً، فقلت لهم: كلا إنني الآن متمسّكٌ بالحزب الاشتراكي أكثر من أيّ وقتٍ مضى لأنّ الحزب الاشتراكي كان في الأوّل جيشا ونظاماً وقوات عسكرية، إنّما الآن فهو فكرة وبرنامج

ولا يمكنني أن أكون مع الحزب وهو قوي وأتركه وهو ضعيف. أنا أعتقد أنّ الذي يقرّر بقاء الحزب الاشتراكي من عدمه هم الناس في اليمن، المواطنون في اليمن، أما أنا فسأظلّ حزبيّاً إلى آخر نفس وخصوصاً وقد هُزم الحزب وأنا قد اعتدتُ أن أكون دائماً في الجانب الخاسر وليس لديّ ما يمنعني من ذلك هذه المرة. كانت هذه مقابلات صحافية، عندها ردّ عليّ عبد الكريم بما اسلفت.

طبعاً جرت اتصالات وأنا في القاهرة، هذه سنأتي لها بالموضوع الآخر غير الحزبيّ. المهمّ، في هذه الأجواء عملنا وبدأنا نحضّر لمؤتمر الحزب. وأثناء التحضير، حلّ موعد إجراء الانتخابات النيابية الدورية في أبريل ١٩٩٧. وقبلها بشهرين دارت مناقشات داخل الحزب الاشتراكي اليمني وحوارات مع القوى السياسية الأخرى بما في ذلك مع "مجلس التنسيق" ومع "الإصلاح" ومع الرئيس علي عبد الله صالح حول موقف الحزب الاشتراكي من الانتخابات. كان هناك تيّار قوي داخل الحزب وتيّار غالب في خارج البلد يرفض مشاركة الحزب في الانتخابات ويعتبر ذلك خيانة للضحايا وللهاربين ويدعو إلى المصالحة الوطنية وإزالة آثار الحرب قبل المشاركة في الانتخابات. وإقترح هذا التيار، وهو تيار كبير أن يقاطع الحزب الاشتراكي الانتخابات حتى تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وكان من رأيي ومجموعة من الإخوان الآخرين أننا يجب أن نشارك في الانتخابات وأنّ هذه سلطة سلطة واقعيّة – على اعتبار انهم هم كانوا يعتبرون أننا نعطيها الشرعية [اذا شاركنا في الانتخابات]، وأنّنا لا يجب أن نعطي نظام ما بعد الحرب الشرعية. لكن نحن كان رأينا أنه نظام واقعي موجود وسلطة قائمة ويجب أن نعيد بناء أنفسنا ونغيّر الواقع من خلال تنظيم الجماهير.

احتكمنا إلى اللجنة المركزية، طبعاً كانت السلطة المنتصرة تتبع سياسات سيئة في الجنوب، تعتقل الناس، تصادر الأراضي والبيوت، تعسكِر المحافظات الجنوبية، فكانت تخلق مناخاً شعبيّاً متأزّماً في الجنوب ينعكس على مزاج الناس داخل الحزب الاشتراكي ويخلق جوّاً من التطرّف والرفض المطلق لكل شيء، ولكل تعامل مع الوضع القائم والحالة السياسية القائمة في البلاد. في هذه الأجواء، قرّرنا الاحتكام إلى اللجنة المركزية. عقدت اللجنة دورتَها بعد أن تفاوضنا مع الرئيس علي عبد الله صالح الذي كان رأيه أننا إذا شاركنا في الانتخابات سيعيدون لنا جزءاً من أموالنا وبعض المقرّات. وكانت الأحزاب السياسية تريد منا أيضاً أن نشارك، بما في ذلك "الإصلاح" وأحزاب "مجلس التنسيق". ولكنّ تياراً من داخل الحزب الاشتراكي، وهو تيار قوي جدّاً، يضم أغلبية اعضاء الحزب في الداخل والخارج، كانت ضد المشاركة في الانتخابات. وكانت تعتقد أننا إذا قاطعنا الانتخابات سنؤثّر على شرعيّة السلطة وعلى وضعها. أثناء دورة اللجنة المركزية جاءتنا برقيات من الخارج ومن بعض المنظمات تؤيّد المقاطعة، كما وجّهت بعض الأحزاب مثل "التجمع الوطني" و"رابطة أبناء الجنوب" و"الجبهة الوطنية في الخارج" (موج) رسائل تحثّ أعضاء الحزب وأعضاء اللجنة المركزية على المقاطعة. دخلنا في مناقشة هذا الموضوع وكان الأمين العام، علي صالح عباد-مقبل، في الطّرف الذي يدعو إلى المقاطعة، وتمكن الأخوة الداعين للمقاطعة من إحراز الانتصار داخل

اللّجنة المركزيّة وهُزمنا نحن في الاقتراع العام، يعني هُزمت دعوتنا إلى المشاركة في الانتخابات حيث حصل الطّرف الدّاعي إلى المقاطعة على ٥٧ صوتاً مقابل ٣٢ أو ٣٦ صوتاً يدعو إلى المشاركة.

هؤلاء هم اللّجنة المركزيّة، هؤلاء هم الّذين اجتمعوا في اللّجنة المركزية، وكان في المنظمات أغلبية تساند المقاطعة. أعلنت أنا يومها، من قاعة اللجنة المركزية، أننا نقبل بهذه النتيجة ونعترف بالهزيمة ولكننا نعتقد أنّ هذا انتصارٌ للديموقراطية لأنّ القرار اتُّخذ من دون ضغوط ومن دون أيّ صراع. وقاطعنا الانتخابات، وهذا أثّر على وضع الحزب الاشتراكي من الناحية المالية وعلى علاقتنا بالجماهير ومع ذلك استمرّينا في تحضير دورة المؤتمر [الثانية].

في نهاية عام ١٩٩٨ برزت مشكلة في وجه عقد المؤتمر. إخوان في الخارج يعارضون عقده واخوان في الداخل يعارضون ايضا لأنهم كانوا يعتقدون أنه يجب بقاء الأوضاع مثلما كانت عليه وبقاء الشرعية [الحزبية] على حالها لتخوفهم من تغيير القيادة. نحن فكّرنا كيف نخرج من هذا المأزق لأنه لم يكن هناك تأييد داخلي لعقد المؤتمر ولم تكن هناك إمكانية لإجراء انتخابات كاملة لأننا لم نملك مالا فالسلطة صادرت (علينا) الأموال والأخوان في الخارج ضدنا وكنا نشعر بنقصٍ في شرعيّتنا. ثم انه يجب عقد بمؤتمر ولسنا نملك وثائق جديدة. فقرّرنا عقد المؤتمر على دورتين: الدورة الأولى تكون للوثائق، للبرنامج والنظام الداخلي، بحيث لا يخاف الإخوان الذين في الخارج وأن لا يعارضون المؤتمر. والدورة الثانية تكون لانتخاب القيادة. عقدنا الدورة الأولى بنجاح في ديسمبر ١٩٩٨ وقررنا عقد الدورة الثانية بعد سنة من ذلك. وشرعنا على الفور في [التحضير] طبعاً كانت الدّورة الأولى من المؤتمر تظاهرة كبيرة وأظهرت أنّ الحزب الاشتراكي لديه إمكانية في أن يعيد بناء ذاته رغم الظروف الصّعبة. وقد سلّطت هذه الدورة للمؤتمر الأضواء على الحزب من الدّاخل والخارج فبدأ يستعيد مركزه المعنويّ وأعطت قيادةَ الداخل شيئاً من الشرعية ولكن ظلّ الإخوان في الخارج مؤثّرين وخائفين من عقد الدورة الثاني.

سبتمبر ١٩٩٩: ادرك الأمين العام وكثير من الإخوة أنّ مقاطعتنا للانتخابات الأولى كانت خطأ، لذا قرّرنا وأحزاب "مجلس التنسيق" أن نشارك في انتخابات الرئاسة. أدّى هذا إلى تغيير الموازين داخل اللجنة المركزية بحيث صار الجناح الذي يدعو إلى الاعتدال والمشاركة السياسية والعمل الديموقراطي داخل الحزب يملك أغلبية في اللجنة المركزية، ولكن بقي هناك تيار قوي يرفض الانتخابات أو المشاركة فيها كما يرفض عقد المؤتمر. رغم ذلك واصلنا الإعداد للمؤتمر. وقبل أشهر من اعقاده، يعني بالتحديد في أواخر ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠ تأكد الكلّ أننا شكّلنا لجنة تحضيرية وأنّ الإعداد للمؤتمر يسير وأنه يجب أن يعقد دورته الثانية، وهي الدورة التي ستنتخب القيادة الجديدة. هنا بدأت أطراف الثلاثة، أو أكثر، تعمل من أجل أن تؤثّر على المؤتمر. كانت السّلطة من جابنها تريد عقد المؤتمر ولكن تريد أن تفرض عليه شروطاً معيّنة وتريد أن تتحكّم بنتائج المؤتمر [...] وهناك قسم في الداخل والخارج بزعامة علي البيض ومسدوس وباعوم لا يريدون عقد المؤتمر أصلاً. لأنهم كانوا يعتقدون أنه يعطي النظام شرعيّة ويؤثّر على المصالحة وأنه يجب

أن تبقى القيادة السّابقة، لاحقا، برزت لديهم مطالب اخرى.

هناك مجموعة من الداخل والخارج تريد عقد المؤتمر ولكن من دون أن يكون هناك خلافات أو مشكلات. اتخذنا قراراً في المكتب السياسي أن نغادر إلى الخارج للتشاور مع بعض القيادات هناك وتشكيل قيادة منهم. كثّفنا لقاءاتنا مع الإخوان الموجودين في دمشق. وسنتابع لاحقاً ما هي النقاط التي اتفقنا معهم عليها وثم كيف حصل الخلاف وما الذي طلب الرئيس عندما قابلناه وما الذي طلب النائب [على البيض؟] من الأمين العام [علي صالح عباد-مقبل؟] وكيف اتفقنا مع الإخوان في الخارج في دمشق ووصلنا إلى صفقة معينة، ونتحدث عن عقد المؤتمر في النهاية.

اجتماعات دمشق

ذهبنا، الأمين العام [علي صالح عباد-مقبل] وأنا، إلى دمشق بتكليفٍ من اللّجنة المركزيّة للّقاء مع الإخوان في الخارج، يعني الذين يقومون بدور قيادي مع الإخوة المنفيين والمتواجدين في الشتات. في نيسان/ أبريل من هذا العام ٢٠٠٠، التقيناهم في دمشق، وحضر اللقاء الأخ ياسين سعيد نعمان الذي اختير رئيساً للمجموعة القيادية في الخارج، وسالم صالح محمد، الذي كان أميناً عامّاً مساعداً من قَبل وعضو مجلس الرئاسة، والأخ حيدر العطاس الذي كان عضوا في المكتب السياسي ورئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس الشعب الأعلى [رئيس دولة] في الجنوب قبل الوحدة، ثم عيّن رئيسا للوزراء في دولة الوحدة، والأستاذ أبو بكر باذيب، عضو سابق في المكتب السياسي وعضو اللجنة المركزية في الوقت الراهن، والأخ شعفل عمر، عضو سابق في اللجنة المركزية وعضو حالي في سكرتارية اللجنة المركزية، الخ.

لم يدعَ علي ناصر. لم يكن علي ناصر في الاجتماع بشكل رسمي، سأتكلم عن هذا الموضوع لاحقاً. الأساس في الامر أنّ كل واحد من هؤلاء الأخوة يمثّل منطقة من المناطق المتواجدين فيها الأخوان الذين خرجوا بعد الحرب - أي الإمارات، القاهرة، دمشق، السعودية إلخ. - وهم في الواقع، جميعهم سياسيون من الدرجة الأولى ويملكون خبرات حزبية وسياسية قديمة ورجال دولة متمرّسون ونحن التقينا معهم في دمشق وأردنا أن نخوض حواراً لحلّ كثير من المشكلات التي كانت عالقة بين الداخل والخارج، بين الحزب في الداخل والإخوة المتواجدين في الخارج، وأن نصل إلى موقف موحّد.

استمرت مناقشاتنا ثلاثة أيام تحدّثنا فيها عن الأوضاع السائدة في اليمن في مرحلة بعد الحرب وموقفنا منها وعلاقة القيادة الموجودة في الداخل بالإخوة القياديين الموجودين في الخارج. وكان هدفنا، الأمين العام وأنا، أن نقنع الإخوان في الخارج بمواصلة نشاطهم السّياسي وبتأييد عقد المؤتمر، في دورته الثانية، وكان هدفنا أيضاً الوصول إلى فهم مشترك للخط السياسي، الذي أقرّه الحزب في الدورة الأولى، وأهمية دخول الانتخابات وممارسة النّضال السياسي السّلمي إلخ.

بعد ثلاثة أيّام من المناقشات توصلنا إلى صفقة رفاقية، إذا جاز التعبير، صفقة

سياسية رفاقية. اتّفقنا أوّلاً على ضرورة عقد مؤتمر الحزب في دورته الثانية، وإجراء الانتخابات للقيادة الجديدة، على أن يؤيدوا هم عقد هذا المؤتمر بشكل قوي وأن يعلنوا موقفهم هذا. واتفقنا ثانيا على الخط السّياسي العامّ والقائم على النضال السياسي السلمي وترك العنف والعمل ضمن الدولة اليمنية الموحّدة مع الدعوة للمصالحة الوطنية وعودة المنفيين في الخارج وإزالة آثار الحرب وإعطاء اهتمامٍ أكبر للأوضاع في المحافظات الجنوبية. واتّفقنا ثالثاً على أنّ الحزب يجب أن يشارك في الانتخابات المحلّية والبرلمانية وأن يساهم في مؤسسات المجتمع المدني وأن تنتهي سياسة المقاطعة لأنها تضرّنا ولا تضرّ النظام. واتفقنا أيضا على أنّ القيادة اليومية هي في الداخل، في صنعاء، وأنه لا يمكن القبول بقيادتين في الداخل والخارج، وأنّ القيادة التي تتّخذ القرارات هي المكتب السياسي في صنعاء وانه سيجري التشاور معهم [رفاق الخارج] دوريّاً بين وقت وآخر.

مقابل هذه النقاط المشتركة، وعدنا الإخوان في الخارج بأنّنا سنقدّم إلى المؤتمر قائمةً بأعضاء اللّجنة المركزية المتواجدين في الخارج لكي يعاد انتخابهم بالتزكية العلنية ومن دون منافسة لأنهم غائبون في الخارج ولا يستطيعون العودة لحضور المؤتمر. كما أعطيناهم الحقّ في التحدّث باسم الحزب في الخارج، يعني بإمكانهم أن يتولوا جزءاً من العلاقات الخارجيّة للحزب وأن يتحدّثوا عن سياسة الحزب بالتّنسيق مع القيادة في صنعاء. وفي النهاية خرجنا بتوحيدٍ للمواقف، في موقف مشترك في الداخل والخارج. بقيت مجموعة صغيرة من الإخوان الآخرين في الخارج لم تؤيّد هذه القرارات، هم الإخوة الذين لهم صلة بعلي البيض، الأمين العام السابق. لكن أغلبية المتواجدين في الشتات أو في الخارج أيّدت اجتماع دمشق والقرارات التي خرجنا بها. لم يحضروا الاجتماع، لم يكن مطلوباً منهم أن يحضروا الاجتماع، لأنّ الاجتماع يضم مدعوّين فرداً فرداً من كلّ منطقة والأشخاص الذين هم قياديون، لكنّهم لم يؤيّدوا الاجتماع ولم يؤيدوا القرارات التي خرجنا بها وبعضهم انتقد أيضاً القرارات والاجتماع من ضمنهم حسن باعوم، سكرتير منظّمة الحزب في حضرموت ولكنّه انتقد الاجتماع لوحده.

معارضو الداخل

كان يجب عقد المؤتمر لأن الحزب الاشتراكي لم يعقد مؤتمراً منذ ١٤ عاماً، نحن حلّينا مشكلة، كان يجب أن نحلّ مشكلة عمرها ١٤ عاماً. انعقدت اجتماعات صغيرة ولم ينعقد مؤتمر على أساس الانتخاب من القاعدة إلى القمة منذ ١٣ او ١٤ عاما عاما. في السابق، لم تكن هناك انتخابات، كانت انتخابات تجري حسب قوائم مغلقة تقدَّم. وطبعاً كان تناسب القوى أثناء المؤتمرات الحزبية للمنظمات في الواقع يتغيّر باستمرار.

حسن باعوم كانت لديه شعبية كبيرة داخل الحزب وبين المواطنين – ولكنه واخوانه ارتكبوا مجموعة من الأخطاء أضعفت شعبيتهم بشكل متدرّج، ونحن تعاملنا مع المسألة بصبر، وهذا أدّى إلى تغييرٍ داخل المحافظات المختلفة. ومن الأخطاء التي ارتكبوها معارضتُهم لعقد المؤتمر، كان يرى الكثيرون أنه من غير الممكن أن

يبقى الحزب من دون مؤتمر. الخطأ الثاني دعوتهم المستمرة لمقاطعة الانتخابات وهذه لم يعد لها مؤيدون كثر، كانت الأغلبية تعتقد أننا أخطأنا في المقاطعة السابقة واننا تطرّفنا وأنه يجب أن نشارك في الانتخابات. خطأهم الثالث رفضهم للديموقراطية، ورفض الديموقراطية لم يكن مقبولاً داخليّاً أو خارجيّاً. كانوا يتصرفون بطريقة فردية ولا يرجعون للتشاور مع الآخرين؛ وكان واضحاً أن المجموعة الأخرى أكثر ديموقراطية. حسن باعوم في حضرموت أصدر بياناً ضدّ لقاء دمشق لكنه لم يتشاور مع لجنة المحافظة ولا مع القيادة. اخيرا، نحن استفدنا من لقاء دمشق وهم رفضوا لقاء دمشق وأثّر هذا عليهم بشكل سلبي. التأييد الذي كانوا **في** الخارج انتقل إلى الداخل، هم كانوا عدميين في السياسة، رفض مطلق.

لم نقابلهم [قبل المؤتمر] ولكنّهم دخلوا بين المندوبين بشكلٍ عادي وبينهم أربعة من أعضاء المكتب السياسي. كما قلت، كانت لباعوم شعبيّة كبيرة ولكن لم يملك ثقافة سياسية لذلك كان يتصرّف بقدرٍ معيّنٍ من الغرور، وعدم الاستماع لآراء الآخرين أو مناقشة الآراء. في خطابٍ له دعا الحزب الاشتراكي إلى الاعتذار للمواطنين في الجنوب لأنه ارتكب أخطاءً في حق الجنوب. طبعاً الحزب قدّم اعتذاره للقوى السياسية والنّاس الحزب عن الديكتاتورية والشمولية في المؤتمر السابق ولكنّ السلطة وأنصارها التقطوا موقفه وقالوا إنّ الحزب الاشتراكي حزب كانت سياسته خطأ ويجب أن ينتهي ويجب محاكمة أعضائه. وحسن كان يقصد بالاعتذار الاعتذار من موضوع الوحدة، وهؤلاء التقطوا الموضوع بأنه الاعتذار من السياسات التي اتّبعها الحزب. وحسن معروف أنه كان في الماضي متطرّفاً، لذا غضب أعضاء الحزب من هذا الكلام وحاولوا أن يقنعوه بالتخلّي عن هذه العبارة ولكنّه أصرّ عليها. واستغلّت الصحفُ الموالية للسّلطة وهاجمت الحزب الاشتراكي. هو قال كلام اعتذار عام ولكن هو قال كلاماً غامضاً فسّره كلّ شخص تفسيراً مختلفاً، فخسر أنصاراً داخل الحزب.

الخطأ الآخر الذي ارتكبه حسن هو أنه أثناء مؤتمر المنظمة في حضرموت فرض رأيه على المؤتمر واستبعد العناصر القيادية الأخرى كلّها ورشّح اثنين من أنصاره ورشّح نفسه للّجنة المركزيّة، وهو من المفترض أن لا يترشّح للّجنة المركزية، من المفترض أن يترشّح للمؤتمر العام، وأن لا يترشّح لمؤتمر المحافظة، [عضوية] مؤتمر المحافظة للنّاس الجدد، للشباب والنساء. لم يرشّح نفسه كمندوب للمؤتمر، رشّح نفسه كعضو لجنة مركزية من أجل ان يتجنّب المؤتمر العام الرابع، كي لا ينافَس في المؤتمر لأنّ هؤلاء الذين انتُخبوا ممثّلين للمحليات هم ثلث اللجنة المركزية يتمّ انتخابهم من المحافظات، والمؤتمرُ العام يزكّيهم، لا يعودوا يُنتخبوا من جديد، لكن حسن رشّح نفسه بدلاً من أن يرشّح فؤاد با مطرف بدل ما يرشّح بارجاء بدل ما يرشّح بامعلّم والّذين هم الكادر الجديد، هو رشّح نفسه بدلا منهم وأحضر اثنين أو ثلاثة من أنصاره وفرضهم على المنظّمة. وارتكب خطأ كبيراً بأن جعل الاقتراعَ علناً وليس اقتراعاً سريّاً كما ينصّ النظامُ الداخلي. هم صوّتوا باليد، لم يعرض نفسه على الصندوق. قال: من مع حسن باعوم؟ هم صوّتوا له. وكانت هذه مخالفة تنظيمية كبيرة إذ كان من المفترض أن يكون الاقتراع سرّيا وقائما على المنافسة، لكن لم يتم

بذلك. هم صوّتوا له في تلك اللحظة لكنهم بعد ذلك اعترضوا على هذا.

هذه الأخطاء التي ارتكبها حسن باعوم أضعفت هذا التيار في حضرموت، وانقسمت منظّمة حضرموت إلى رأيين، أقليّة مع حسن، بعدما كانت له أغلبيّة، وأكثرية ضده. أيضاً في مؤتمر شبوة عملت المجموعة المؤيّدة لمحمد حيدره مسدوس [عضو المكتب السياسي] وحسن باعوم على محاولة تطويق المؤتمر بالسّلاح، وإرغام المندوبين على إصدار قرارات معيّنة وانتخاب ناس معيّنين. وكان من ضمن الأشياء التي قاموا بها أنهم استنجدوا بالأمن السياسي وحاولوا إقفال مقرّ الحزب، شخص اسمه الجبواني وآخرين، وقالوا إنهم يعارضون انتخاب الفلاحين والمهنيّين، العمال والفلاحين الذين ينتجون، يعارضون انتخابهم في اللجنة المركزية.

أبناء قبائل وعمال وصيادون وفلاحون

هذه المجموعة المؤيدة لمسدوس. في الشرق، في المناطق الشّرقيّة شيء اسمه أبناء القبائل وشيء اسمه أبناء المواطنين الذين يحترفون العمل. أبناء القبائل هم للحرب ولا ينتجون، ولكن يعتبرون انفسهم الطبقة الأولى، هناك آخرون، سكرتير منظمة الحزب نصران وهناك ناس هم فلاحون وصيادون وعمال، هم [جماعة مسدوس] قالوا إنّ هؤلاء لا يستحقّون قيادة الحزب ونحن نرفض أن يكونوا في قيادة الحزب. فصوّت المندوبون ضدهم، فخسروا، تحوّلوا إلى أقلية في شبوة بسبب هذا السلوك، بسبب محاولة فرض انفسهم بالقوّة على المؤتمر.

هل أبناء القبائل كانوا يحملون البندقية؟ نعم، البندقية، كانوا يحملون البندقية مع هؤلاء الذين هم مؤيدون لمسدوس والباعوم. قليل منهم، ليس كل القبائل، مجموعة صغيرة. ولكن بقية القبائل والآخرين قالوا لهم هذا لا يمكن، هذا تقاليد الحزب الاشتراكي. رفضوا الموقف وتحوّلوا إلى أقليّة، ووقف مندوبو المؤتمر من أبناء القبائل، بمن فيهم من أقاربهم ومن الآخرين، ضدّهم وتحمّل الجناح اليساري هذا الموقف، يعني مسدوس وباعوم وآخرون. بعد هذه الأخطاء كلّها انقسمت المجموعة التي كانت تؤيّد مسدوس وباعوم في اللجنة المركزية، وفي سكرتارية المنظمات وصاروا إما محايدين وإما ضدهم. أصبح عبد الواحد المرادي [عضو مكتب سياسي] إنساناً محايداً، سكرتير أبين وسكرتير لحج أيضا، بعد ان كانا قريبين من هذا الجناح، أخذا موقفاً آخر، فخسروا المؤيّدين في اللجنة المركزية وفي اللجنة التحضيرية.

عندما جاؤوا إلى اللجنة المركزية في دورة سبتمبر طرحوا كلّ مطالبهم ولم يحصلوا إلا على صوتين أو ثلاثة. واتّخذت اللجنة المركزية قراراً بعقد المؤتمر في ٣٠ آب/ أغسطس، أجّلوا المؤتمر شهراً واحداً فقط وخسروا هم كل المقترحات التي طرحوها في دورة اللجنة المركزية.

في عودة الى يوليو، نحن اجتمعنا، اجتمعت اللجنة المركزية واللجنة التحضيرية ووافقت بأغلبية كبيرة على الرأي الذي طرحه الأمين العام وأنا والآخرون، كما وافقنا على التقرير السياسي وهم رفضوا [كتلة مسدوس-باعوم] التقرير السياسي. لم يؤيدهم أحدٌ في هذا الموضوع، ليس تماما، يعني كان معهم ربما ثلاثة أو أربعة أصوات فقط في اللجنة المركزية. كان معهم السكريتر الثاني في

منظمة عدن. وهم، ثلاثة أشخاص: باعوم ومسدوس والمرادي، [ومرادي] ليس معهم بالكامل، نص نص، ولم يكونوا متّفقين على رأي. صار معهم أربعة أصوات. كان هذا قبل أن نسافر بأسبوع، كان منتصف سبتمبر، عقدنا [الاجتماع] في أواخر سبتمبر قبل أن نسافر لأميركا.

كان هناك اجتماع سابق [للجنة المركزية] في حوالي ٢٢ يوليو. وفشلت كلُّ مطالبهم، ولكن نحن كنّا حريصين على مشاركتهم في المؤتمر وأشعرناهم بأنّنا على استعداد لتفهّم بعض مطالبهم والحوار معهم من جديد حولها وأنّ القضيّة الأساسية بالنسبة لنا هي عقد المؤتمر وأثناء انعقاده يمكن أن نتفهّم بعض القضايا بما في ذلك رغبتهم في إدخال نصّ حول تصحيح مسار الوحدة، يعني انه يمكن تداول أفكار من هذا النوع، واننا لا نرغب في استخدام الأكثرية التي لدينا في اللجنة المركزية لإلحاق الضرر أو الهزيمة الكاملة بهم، كنا نريد أن يكونوا موجودين وأن يكون لهم تمثيلٌ في المؤتمر وفي اللجنة المركزية والمكتب السياسي. لأنّنا كنّا نعتقد أنّ هذه هي الديموقراطية الداخليّة. لما كنّا نقول بضرورة وجود ديموقراطية، يجب أن نقبل بوجود الناس الذين لا نحبّهم والذين لا نتّفق معهم، وأنّ هذا هو الحزب الاشتراكي الجديد .رغم أنهم يتّهموننا ونردّ عليهم، يعني بالإقصاء أو بالمنع وإلغائهم وإلغاء وجودهم، هذا يكون نفس سياساتنا السابقة ونفس السلوك السابق وهذا يتنافى مع دعوتنا إلى التحوّل الديموقراطي في الحزب.

رفض طلبات السلطة

حينما حلّ موعد عقد المؤتمر قبل الثلاثين من آب/اوغسطس بيومين كنت مسافراً إلى أميركا وعدت يوم ٢٧، وكانت اللجنة المركزية قد عقدت دورتها في نفس الوقت على أساس أن تستعرض آخر السيناريوهات المتعلّقة بالمؤتمر العام الرابع.

أوّلاً، كما اسلفت، اجتمعنا في يوليو وقرّرت اللجنة المركزية عقد المؤتمر وأقرّت الوثائق. في تلك الدورة الجديدة هذه، بينما أنا مسافر في يوم مجيئي، استعرضت اللجنة آخر الإجراءات التنظيمية المتعلّقة بالمؤتمر وأقرّت عدد المندوبين، وأقرّت التقرير السياسي الذي ستقدّمه للمؤتمر والانتقال إلى المؤتمر يوم ٣٠ آب/اوغسطس. أقرّت كلّ هذه الإجراءات.

قبل هذا الموعد، أي قبل ٣٠ آب/اوغسطس، كان الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه قد التقيا بالأمين العام للحزب الاشتراكي وطلبا منه أنّه يجب ان يخرج المؤتمر بسياسات ومطالب معينة. أهم هذه المطالب أو الضغوط أو التعليمات، شيئان: الشيء الأول أنه يجب أن يكون نصّ البيان والقرارات معتدلة ومتّفقة مع سياسة الدولة وأنه يجب أن لا يشير البيان إلى «وثيقة العهد والاتّفاق» التي أقرّت في عمّان، و مطلوب أن لا يعارض سياسات الدولة بقوّة، وكان هناك تلميحٌ إلى ان الرئيس لا يريد لمؤتمر الحزب أن يخرج بقرار حول التعديلات الدستورية. الطلب الثاني، عدم إعادة اختيار الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام في اللجنة المركزية، وهم علي سالم البيض وحيدر العطاس وصالح عبيد وهيثم قاسم، الذي كان وزير الدفاع.

بطبيعة الحال نحن لم نكن مستعدين لقبول هذه الطلبات، ولذلك عملت السلطة على تحريك كلّ وسائلها للضغط علينا بهذا الاتجاه. كانوا قد حولوا لنا مبلغاً ماليّاً فحجزوا المال. كانوا وافقوا على إعطائنا الكلية العسكرية [لعقد المؤتمر] فأعلنوا أن الكلية ستكون مشغولة. في النهاية اعطونا اياها. مارسوا الضغوط على بعض الموظفين من مندوبي المحافظات وطلبوا منهم أن لا يحضروا المؤتمر وإلا فإنهم سوف يتخلّون عن وظائفهم أو سيخسرونها، بعضهم مدرّسون، وبعضم موظّفون مع الدولة وهناك من يعمل مع الشركات، قالوا لهم ستخسرون عملكم إذا حضرتم المؤتمر. عقد الرئيس وبعض مسؤولي المؤتمر اجتماعات مع بعض المندوبين وطلبوا منهم تخريب المؤتمر من داخله، أي أن يُعلنوا في يوم الاجتماع انسحابهم من المؤتمر. ولكن هؤلاء المندوبين أبلّغوا اللجنة التحضيرية والمسؤول التنظيمي عن هذا الاجتماع.

ومن ضمن الضغوط التي مارستها الدولة علينا حملة كبيرة في وسائل الإعلام تتّهم الحزب الاشتراكي بالخيانة وتهدّد أعضاء الحزب بالعقاب وتُحمّلهم مسؤولية ما حدث في البلاد من حرب وانفصال. هجوم إعلامي كلّ يوم في وسائل الإعلام الرسمية. وأيضاً إطلاق شائعات تقول إنّ بعض قيادات الحزب الاشتراكي قد يتعرّضون للاغتيال، يعني تهديد بالاغتيالات على أساس إنّه يمكن ان يتفجر المؤتمر ويحصل شيء خطير، و[حديث عن] صراع داخل المؤتمر كي يخوّفوا الناس من الحضور.

هذه تقريباً الضغوط الحكوميّة، تراجعوا عن بعضها ولم يتراجعوا عن الأخرى، يعني أحضروا لنا القاعة، أحضروا جزءاً من المبلغ المالي الذي كانوا خصصوه، وخفّفوا من الهجوم الإعلامي، ولكن طبعاً استمرّت الضغوط مثلما كانت في جوانب أخرى. ورغم ذلك كله وصلنا إلى قاعة المؤتمر في يوم ٣٠ آب [٢٠٠٠]. وكلّفني الرفاق بافتتاح الجلسة الأولى في المؤتمر وتقديم الأمين العام إلى المندوبين لإلقاء كلمته. وكان هذا بالنسبة لي شيئاً جميلاً. وافتتحنا الجلسة، طبعاً هذه لها حديث آخر. [10]

[10] انتخب المؤتمر مكتبا سياسيا من ٢٨ عضوا ولجنة مركزية من ٣٠١ عضوا واتخب علي صالح عباد-مقبل امينا عاما وجارالله عمر نائبا للامين العام. وأعطى الأقلية الحق في تكوين منابر خاصة بها وحق التعبير عن نفسها بحرية في اطار الحزب.

الفصل الثالث عشر

قلق على أوضاع اليمن

ألاحظ هذه المرة أنك تشعر بقلق أكثر من العادي، ممكن تشرح لي لظروف الرّاهنة التي تعيشها والتي يعيشها حزبُك وكيف تفكّر أن تحلّها أو تتعايش معها أو تتجاوزها؟
ملاحظتكِ صحيحة والسؤال مهمّ.
نحن الآن في تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٢ تعرفين أنّنا احتفلنا في هذا العام بمرور أربعين عاماً على قيام ثورة سبتمبر في شمال البلاد، وفي العام المقبل ستبلغ ثورة أكتوبر التي أدّت إلى خروج الإنكليز في الجنوب عامها الأربعين أيضاً. وقد احتفلنا في أيار/ مايو أيضا بمرور ١٢ عاماً على قيام اليمن الموحّد، وهذا العام هو عام الإعداد للانتخابات البرلمانية الثالثة التي ستجري في نيسان/ إبريل ٢٠٠٣. يعني أنّ عمر الثورة في اليمن أربعون عاماً، أربعة عقود، وعمر الوحدة والديموقراطية حوالي ١٢ عاماً.
عندما انظر الى أوضاع اليمن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أرى أنّ الحصيلة سلبيّة جدّاً، والنتائج مخيبة للآمال لأن الأربعين عاماً التي مرّت على الثورة هي أكثر بكثير من السنوات التي إقتضتها النمور الآسيوية وكوريا الجنوبية مثلاً لكي تنهض، أو حتى بعض البلدان العربية التي كانت مثلنا ولا تملك بترول ولا تطوّراً ولا نظاماً سياسيّاً جيّداً مثل الكثير من البلدان العربية المجاورة، مثل سلطة عمان أو حتى الأردن الذي لم يكن يملك موارد. هذه البلدان الآن، وهي ليست غنية، صارت أكثر تطوّراً من اليمن، واليمن متخلّف في كل شيء. أفاد تقرير التنمية البشرية الذي صدر عن الأمم المتحدة بأنّ البلدان العربية متأخرة جميعها في موضوع التعليم والصحة والمعرفة العلمية وقضية المرأة والنظام السياسي أو المشاركة السياسية، لكنّ الشيء الذي لا يجب أن يُنسينا إياه هذا التقرير هو أنّ اليمن متأخّر عن معظم البلدان العربية، أي أنّ اليمن في أسفل القائمة بالنسبة لدول الجامعة العربية، إذاً نحن متأخرون. التعليم لدينا متدنٍ، هناك ٧٥ في المئة من السكان أمّيون، الجامعات ضعيفة. في ما يتعلّق بالصحة، لدينا ثلاثة مليون مُصاب بمرض الكبد الفايروس «ب» B Virus . وحسب الإحصائيات الأوّلية، نحن دولة متأخرة في طب الأطفال والنساء.
اليمن أسوأ حالاً من كل البلدان العربية، ولا أريد أن أدخل في نسب وأرقام. دخلُ الفرد عندنا متدنٍ جدّاً. بعد أربعين عاماً من الثورة لم يصل إلى اكثر من ٢٧٠ دولاراً للفرد. وعندنا البطالة تزيد عن أربعين في المئة. ولا يوجد أمل في أن يكون في اليمن تنمية، وفي حال اقمنا اتفاقات شراكة مع الآخرين فماذا سنعطي حتى نأخذ؟ نحن لا يمكن أن نكون شركاء لأحد نتيجةً لهذا التخلّف. في مجال الديموقراطية، ولدت ديمقراطيتنا في ١٩٩٢-١٩٩٣عندما أجرينا الانتخابات. وكانت تجربة الانتخابات معقولة، فيها الحدّ المقبول من النّزاهة والتوازن الذي يمكن أن يحدث في

بلدٍ نامٍ ومتخلّف، أي بلد ناشئ. لكن الذي حصل أن هناك تراجعا، نحن عدنا إلى الوراء، الديموقراطية الآن صارت أكثر مظهريّة وليست حقيقية والقول الفصل هو للقوة وللمال وللنفوذ العشائري.

قضية المرأة تنتكس

هناك مآسٍ كثيرة في اكثر من مجال، وأنتِ استمعتِ إلى بعضها، فإذًا نحن في الحصيلة النهائية متخلّفون، بل نحن اليمنيّون متخلّفون عن المتخلّفين. إذًا أنا كسياسي وكاشتراكي أشعر بمسؤوليّتي أيضًا وأشعر بحجم الخسارة وبضياع الزّمن وضآلة المردود ويؤرقني السّؤال عن المستقبل، فما هو مستقبل اليمن؟ وما هو دوره وهل يستطيع أن يبقى كدولة وكبلد وشعب على قيد الحياة؟ أو يمكن أن يتمزّق وأن ينتهي المجتمع السياسي فيه لأنّ في اليمن الآن ملايين من الفقراء والطبقة الغنيّة يصغر حجمها، وهناك فساد ينهب كلّ شيء، والتنمية متوقّفة، فما هو مستقبل أبناء اليمن؟ وما هو دور اليمن؟ ما الذي سيأتي به الغد؟ هل سيقبلنا أحدُ أن نكون شركاء له؟ وبأيّ شرط؟ هذا على المستوى العام يؤرقني.

قضيّة المرأة. المرأة كانت قبل عشرين عامًا قد وصلت إلى درجة أن تكون قاضية في النّظام في الجنوب وكانت تأخذ طريقها إلى العمل وإلى الحياة. الأمر انكمش الآن بشكل سلبي، تراجع دور المرأة ووضعها وحرّيتهاكثيرًا، وصار الحجاب أو حتى النقاب مثلاً إلزاميًّا، وعادت المرأة إلى ما يُسمّى بيت الطاعة وهناك قهر وتزويج لها بالقوّة، تُباع وتُشرى مثل أيّ سلعة أخرى، تبدو التقاليد الاجتماعية ضاغطة وقويّة إلى درجة أنه حتى الحزب الاشتراكي، الذي ضحّى من أجل المرأة ودفع الثّمن، لم يُشرك في لجان الانتخابات سوى عددٍ قليلٍ من النّساء في اللّجان الفرعية لكنه في اللّجنة الأساسية والإشرافية لم يُشرك أيّ امرأة، كما هو حال كلّ الأحزاب. لا يوجد نساء وكان خوف وكان ضغط المجتمع. طبعًا في اللجان الفرعية هناك نساء، ونحن سنرشّح نساءً للبرلمان، لكن هناك تراجع كبير على الرغم من أنّه لدينا حوالي ٣٠ امرأة في اللجنة المركزية وحوالي خمس نساء في المكتب السياسي لكن حقيقة الأمر هناك تراجع في دور المرأة. فهذا هو الهم العام وبعده هناك هموم أخرى مثلاً في مجال الحزب.

هموم الحزب والمسؤول الاول

في الحزب السؤال المطروح الآن: كيف سيكون حال الحزب الاشتراكي بعد الانتخابات؟ كان الحزب يقاطع الانتخابات وهو الآن يشارك في الانتخابات البرلمانية لأول مرة منذ ١٩٩٣ وأنا لديّ خوف شديد من أن تكون النتيجة التي سيحقّقها الحزب الاشتراكي محدودة أو ضئيلة. توجد أسباب موضوعيّة، صحيح، وهناك تراجع للعمليّة الديموقراطيّة لكن أوضاع الحزب الداخلية صعبة.

أوّلاً، لا بدّ أن نعترف أنّ الحروب التي جرت في ١٩٩٤ أثّرت سلبًا على وجود الحزب الاشتراكي ونفوذه: أفقدته العديد من الكوادر، وأضعفته هزيمتُه في الحرب والحملة الإعلامية المتواصلة عليه فتقلّص نفوذَه في أوساط الجمهور. ثم انه

ليس لدينا إدارة حديثة ولا كفوءة، ولدينا ضعف من النّاحية الإداريّة. لم يستطِع الحزب أن يستعيد بناء أوضاعه التنظيميّة كما كانت. ولاحقًا ادت فكرة المقاطعة والخوف من خوض المعركة الانتخابية ومن نتائجها الى التردّدً داخلَ الحزب، التردد من دخول الانتخابات لدى قيادته وقواعده على السواء. صحيح أنّ السّلطة ارتكبت أخطاء كثيرة وهي تريد أن تستولي على كلّ شيء ولكن إرادة المجابهة السلمية لدينا ضعيفة داخل الحزب، وأحيانًا يتهيّأ لي أننا نبحث عن أي ذريعة للهروب من المعركة. وأوضاع الحزب القياديّة في المكتب السياسي صعبة. هناك خلاف حول جدوى المشاركة في العملية الانتخابية وهناك اشتراطات لدى بعض الإخوة القياديين غير منطقيّة في ظلّ موازين القوى الحاليّة. إذا كنا لن نشارك في العملية الانتخابية إلا عندما تقبل الحكومة المصالحة، فهذا لا يمكن أن يتحقق، لأن لا وجود لموازين قوى [مناسبة] ولا يمكن من خلال الحنق والغضب أن نحقّق ذلك، ثم ليس لدينا المالٌ الكافي لكي نخوض المعركة الانتخابية وننفق عليها، وليس لدينا أي قدرات إعلامية أيضا.

قرّرنا أن نشارك في الانتخابات. هناك قانون انتخابات يسمح للحزب أن يتكلّم ساعتين [على التلفزيون] لكن تصوّري أن الحزب الحاكم، أي السلطة الحاكمة، هي البي تنظم الانتخابات - أي أنها تحتكر الإعلام والمال، والإذاعة والتلفزيون تحت سيطرتها خلال ست سنوات أو ١٢ سنة، ونحن سيُسمح لنا بالحديث إلى الناخبين خلال ساعتين! أتوقّع إذا كان الحزب الاشتراكي سيحصل على خمسة في المئة من أصوات الناخبين، فهذا أمر طيب. وأنا أقول يجب أن نخوض هذه المعركة حتّى لو حصلنا على أقل، لكني أشعر بمسؤوليّتي في هذا المجال باعتباري الشّخص الذي كان دائمًا يدعو إلى التعدّدية والديموقراطيّة والعمل السّياسي السلمي منذ عاد الحزب الاشتراكي يحكم في الجنوب عام ١٩٨٧. هذا يعني عندما لا ينتصر الحزب في الانتخابات سوف أتحمّل هذه المسؤولية وأنا على استعداد لتحمّلها.

لا أدري كيف سيكون القرار الذي سأتّخذه. لكن قد أفكّر أن أتنحّى عن الموقع الذي أنا فيه. أنا الآن أمين عام مساعد، والأمين العام مريض وأنا الشخص الأول وأتحمّل السمؤولية. ثم أنا كنت من سارع ليقبل الحزب المشاركة في الانتخابات. طبعًا، صادرتْ السّلطة كلّ أموال الحزب وكلّ ممتلكاته وهي تريدنا أن نشارك ولكن بشكلٍ ضعيف، تريد منّا مشاركة رمزيّة كي تقول هناك أحزاب أخرى وأنّ الحزب الاشتراكي شارك في الانتخابات. وإذا سألتيني لماذا الحزب الآن يأخذ فقط خمسة في المئة وكان لديه حوالي عشرين في المئة في انتخابات عام ١٩٩٣ - وأنا لا أنفي أنّ هناك هذه الأسباب يكن أن يكون الطرف الآخر مسؤولاً عليها - أعتقد أنّ الحزب الاشتراكي بمقاطعته للانتخابات خسر كوادر وخسر خبرة وخسر علاقات مع الناخبين، وهذا شيء نتحمّل نحن مسؤوليته لا السلطة.

نعم، انا كنت مع خوض الانتخابات في الدورة الماضية. ولكن في النهاية أنا الآن المسؤول الأول، وهناك أيضًا أسباب أخرى. أنا لا أدري ما الذي سيكون عليه القرار، أي ما الذي سأصل إليه. ولكن واحد من الاحتمالات أنّني أنا أتحمّل المسؤولية لوحدي، ممكن. ولكنّي لا أستطيع أن أجزم ما الذي سيكون قراري، سأنتظر ولا أريد

أن أتكهّن ولكن أريد أن أقول إنّ التزوير، رغم أن التزوير موجود واحتكار النفوذ والسلطة، لكن هناك أسباب أيضًا تتعلّق بالمجتمع، هناك أسباب موضوعيّة أخرى. صحيح أنّ الحزب الاشتراكي كان لديه عشرون في المئة من الاصوات في البداية وان حوالي خمسة إلى عشرة في المئة من المواطنين هم مع الحزب الاشتراكي في قلوبهم ولكن ليس ببطاقتهم الاقتراعية، ليس بسيوفهم، كما يقال. هم مع الحزب ويتمنّون أن ينتصر ولكنهم ليسوا معه الآن ولا يصوّتون له. لماذا؟ إما أنهم يخافون من السّلطة، يخافون على وظائفهم وأعمالهم لأنه من الممكن أن نعاقبهم، أو لديهم الطّموح في الحصول على وظيفة أو منفعة من السلطة، والحزبُ لم يعد في السلطة. وهناك خمسة في المئة من السكان، أو أكثر ربما حوالي عشرة في المئة، ولكن خمسة في المئة كان يمكن أن يصوّتوا أو ان يكونوا مع الحزب، متأثّرون بالدعاية ضد الحزب الاشتراكي على أنه مثلاً ليس حزبًا إسلاميًّا، متأثرون بحركة التكفير وبالدّعايات السابقة ضدّه باعتباره كان يحكم في الجنوب وكان يوصم بالإلحاد والشّيوعية وبكلّ هذه الدعايات. هناك جزء من الجمهور متأثّرٌ بهذه العمليّة. وتعرفين طبعًا كيف هي الأوضاع في اليمن، التعليم متدنٍّ والنظامُ القبليّ موجود وقويّ، وأيضًا هناك ضعفٌ في التطوّر الاقتصادي الذي أدّى إلى تراجع المداخيل وإلى تقلّص الطبقة الوسطى، لا يوجد طبقة وسطى، الطبقة الوسطى ضعيفة.

-ولكن ليس شرطًا أن تصوّت الطّبقة الوسطى للحزب الاشتراكي.

كلا ،لا تصوّت له. ولكن أقصد أنه في النهاية هناك ضعف نظام الأحزاب كلّه وضعف في النظام التعدّدي. أودّ أن أقول إنّ اليمن دولة خراجيّة، من النّاحية الاقتصاديّة دولة خراجيّة، دولة ريعية، لا تملك اقتصادًا رأسماليًّا مستقلًّا، الدّولة هي مصدر العيش الوحيد، هي التي تملك الوظيفة وتحتكر السّلطة والمال والنفوذ والوظيفة العامة، ولا يملك المثقّف مصدرًا للرّزق، مصدر العيش هو الحكومة، هي التي توزّع على النّاس الوظائف والأعمال. ولذلك المثقفُ أو الإنسان الذي كان ضمن أحزاب المعارضة يبحث عن بيع قوّة عمله، أين يبيع قوة العمل؟ لا يوجد هناك زبون إلا الدولة، هي المشتري الوحيد، فهو يبيع قوة عمله: الكتابة أو العمل الإداري أو كمهندس للسلطة والسلطة تجيّر هذا كلّه لنفسها وتضعف أحزاب المعارضة، وهناك أيضًا هجرة المثقفين من اليمن، وخروجٌ من الأحزاب وبالذات الحزب الاشتراكي، هناك انسحابات كثيرة. والناس أيضًا فقدوا الاهتمام بالانتخابات، فقدوا الاهتمام بالأحزاب، يعني انها لا تدافع عن مصالحهم بشكل جيّد، قالوا هناك انتخابات كثيرة جرت ولم تغيّر حالَنا، وصارت الديموقراطية من اهتمام نسبة قليلة من النخبة.

-لعلنا نتكلّم بالتفاصيل عن المفاوضات بين الأحزاب والحكومة، مشاكل التّسجيل، تقسيم المديريات، المشاكل داخل الحزب مع اللّجان والتّسجيلو إلخ.

-ولماذا أنت قلقٌ الآن؟

نعم هناك أشياء مباشرة أواجهها وجهًا لوجه وأنا مسؤول أول، ويشكّلعليَّ هذا طبعاً ضغطًا وقلقًا. وفي ما خصّ موضوع المفاوضات حول اللّجان، عمليًّا أنا

شاركت في المفاوضات الأولى قبل عدة أشهر بين المؤتمر والحزب الحاكم وبين أحزاب المعارضة المشكّلة باسم اللّقاء المشترك وكان هناك، بدأ من العام الماضي ومطلع هذا العام حوار حول تعديل قانون الانتخابات. تعدّل السّلطة دائما قانون الانتخابات كي يتّفق مع ما تريده هي، كي تحصل على الأغلبية الكاسحة، وهي تريد الوصول إلى ما هو موجود في العالم العربيّ، في مصر وسورية وموريتانيا وأمثالها، أن يكون هناك معارضة رمزيّة شكليّة، صغيرة، ويكون هناك حزب حاكم قويّ وسلطة دائمة ومعارضة دائمة، وهذه ديموقراطية مظهريّة تقدم كخطابٍ للغرب والعالم.

-وهل الغرب يصدّق؟

يُصدّق أو لا يصدق، في النهاية هذا هو الموجود. لا يصدّق لكن المهمّ يتخاطبون معه هكذا. طبعًا، تزوير الانتخابات والسيطرة عليها لا يتمّ يوم الاقتراع، يبدأ من تعديل القوانين ويبدأ من السجلّ الانتخابي، يبدأ من الضغوط التي تمارسها السلطة على النّاخبين إلخ. هم وافقوا على أن يعدّلوا قانون الانتخابات، وتحاورونا حوارًا طويلاً، وكان لدى الحزب الاشتراكي طلبان: رغبة في الحزب أن نتحاور أوّلاً حول قانون الانتخابات وتعديله، وبعد ذلك نتحاور حول المناخ السياسي وكيف يمكن أن تُرفع القيود عن الحزب التي استمرّت منذ الحرب، وكيف يمكن للمناخ السياسي أن يتغيّر. وفي النهاية قبِلَ حزب المؤتمرُ جزءًا من مطالب المعارضة في تعديل القانون.

-ماذا كانت الحكومة تريد؟

كانت الحكومة تريد تسيطر على لجنة الانتخابات ولا توجد مشاركة من الأحزاب كليًّا، وكانت تريد اصدار قانون يسيطر على الإعلام وكلّ شيء في الانتخابات. لذا كانت المعارضة موحّدة في «اللقاء المشترك»[11] واستطاعت أن تُقنع حزب المؤتمر والحكومة بالإبقاء على مساهمة الأحزاب في اللّجنة العليا للانتخابات وفي لجان الانتخابات الفرعية، ولجان القيد والتّسجيل وغيرها. ولكن مساهمة «اللقاء المشترك» كانت بسيطة بحيث أنّ الحزب الحاكم يأخذ ثلثي اللجنة العليا للانتخابات وتأخذ أحزاب المعارضة الثّلث، يعني أبقي له على مساهمة رمزية. وحصلنا على بعض النصوص التي تمنع موظّفي الدولة من السيطرة على الانتخابات أو من تدخّل جهاز الدولة لصالح الحكومة وأيضًا السماح للأحزاب بأن تتحدّث عبر الإعلام يوم الانتخابات أو أثناء الدّعاية الانتخابية، لكن كانت السلطة تُنفّذ هذه الأشياء بشكلٍ جزئيّ. وعندما قابلنا رئيس الجمهورية في تلك الفترة، أي قبل عدّة أشهر من الانتخابات، كنّا أنا وعبد الوهاب الآنسي [ممثل حزب التجمع اليمني للإصلاح] وفي المرّة الثانية كنّا أنا وعبد الملك المخلافي [ممثلالتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري] ، استجاب لبعض مطالب المعارضة وأبلغَنا، أنا وعبد الملك، بأنه مستعدّ أن يقبل بالعودة الى القائمة النسبية. ذلك أنّ بعض الأحزاب ومنها الحزب الاشتراكي كانت تريد القائمة النسبية، وليس المقاعد الفردية، لأسباب اجتماعية وثقافية وسياسية. قال

---

11 تأسس «اللقاء المشترك» في شباط/فبراير ٢٠٠٣ بما هو اطار جبهوي للمعارضة اليمنية، ضم: حزب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، حزب الحق، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، التنظيم السبتمبري الديمقراطي، اتحاد القوى الشعبية اليمنية. وقد لعب دورا بارزا في انتفاضة العام ٢٠١١.

إنه مستعد أن يقبل بالقائمة النسبية، وأبلغَنا أيضًا أنه ليس لديه اعتراض على وجود تنسيق بين أحزاب المعارضة وبالذات بين الاشتراكي والإصلاح. ولكنّي عندما سألتُ الرئيس في مناسبة أخرى إذا كان المؤتمرُ مستعدًّا أن يقبل القائمة النسبية، وتعديل الدستور، وتعديل القانون [الانتخابي]، قال لي: كلا وإنه كان يمزح [عندما وافق]. ويبدو أن كثيرًا من الأشخاص في المؤتمر الشّعبي اعترضوا على هذا الموضوع وشعروا أنّ المعارضة ممكن أن تستفيد من القائمة النسبية.

والآن خلال هذه الفترة الماضية، نعم كان هناك اتفاق مع الحكومة ومع الرّئيس ومع المؤتمر الشعبي العامّ على الغاء السجلّ الانتخابيّ السّابق الذي كان محلّ نزاع – لوجود ٧٠٠ ألف اسم غير حقيقيّ او وهمي أو متوفّى. فأقضى الامر تشكيل لجان لتسجيل المواطنين وقيدهم من جديد، وقبل شهرين من الآن بدأنا حوارًا مع الحزب الحاكم ومع السّلطة بشكل عام حول تشكيل لجان قيد التّسجيل من الأحزاب كلّها، كم نسبة الحزب الحاكم وكم نسبة الاحزاب المعارضة المسمّاة باللّجان المشترك. وكادت المفاوضات أن تفشل أكثر من مرّة لمعارضة الحزب الحاكم. واستمرّينا في المفاوضات، مفاوضات طويلة، حوالي شهرين ونحن نتفاوض وكان الناس لا يفهمون لماذا تطول هذه المفاوضات، كأننا نقسّم... إنّ المسألة التي تهمّ الأحزاب هي الحصول على المال لأنّ هذه اللّجان تأخذ أموالاً لقاء العمل، ولكن نحن كان يهمّنا أن يكون هناك قدر معيّن من التّوازن في اللّجان، لا يسيطر عليها الحزب الحاكم، طبعًا ينصّ القانون أن لا تكون اللّجان من حزب واحد. نحن كان يهمّنا أنه طالما المجتمع في اليمن لا يوجد له نظم ولا قوانين ولا إدارة لذا أفضل شيء أنّه عندما نقوم بالتسجيل الانتخابات - كي لا يتكرّر السجلّ الأوّل الذي يحوي أخطاء - لزم ان يكون هناك توازن في اللّجان وأن يكون هناك رقابة، أن نراقب بعضنا البعض، فهذه هي الطريقة المناسبة، ولهذا أردنا أن نكون موجودين في كل اللجان كمعارضة، ويكون للحزب الحاكم أغلبية ولكن ليس أغلبية كبيرة. ولذلك كانت المفاوضات عسيرة وصعبة وكادت تفشل أكثر من مرة، وفي الأخير أنا شاركت في هذه المفاوضات مع الأخ عبد الغني عبد القادر ومع محمد قحطان وآخرين من الأحزاب ووصلنا إلى اتفاق أن يكون لأحزاب المعارضة حوالي أربعين في المئة [من عضوية اللجان]، ويكون للمؤتمر الشعبي ولأحزاب «المجلس الوطني» ٥٢ في المئة أو أكثر بقليل، والنسبة الباقية للجنة العليا للانتخابات، المكونة من كل الأحزاب. هذا الذي توصّلنا إلى اتّفاق حوله.

أثناء المفاوضات على تقسيم اللجان، بذلت السلطة محاولة لشقّ أحزاب المعارضة واتّصلوا بالحزب الاشتراكي، وكان الأخ سيف صايل [المسؤولاء عن العلاقات السياسية]- أنا كنت مسافرًا - وعرضوا على الحزب الاشتراكي ١٥ في المئة من لجان الانتخابات مقابل فرط «اللقاء المشترك». طبعًا كان صعبًا على الحزب الاشتراكي أن يتخلّى عن الآخرين ويقبل العرض قال إنّ ممكن أن نقوم بحلّ مشترك، فعاد الأخ سيف وطرح على الأحزاب هذا المقترح وقال إنّهم عرضوا ٤٢ في المئة، وعلى الاشتراكي ١٥ في المئة، على أساس أنّ الاشتراكي بطريقةٍ أو بأخرى يتخلّى عن الأحزاب الأخرى ويخرج لوحده ولكن طبعًا الحزب الاشتراكي

رفض، رغم وجود أصوات كانت تقول أننا نقبل هذا وإن هذا إعادة اعتبار للاشتراكي. لكنّ الحقيقة أنّ هذا كان سيكون خطأ كبيرًا جدًّا والاشتراكي صمّم على أنّه يجب أن يكون هناك اتفاق بين الأحزاب كلّها وبين السلطة وأن نصل إلى حلّ وَسط، وعملنا على هذا الأمر الذي أدّى إلى ردّ فعل ضدّ الاشتراكي.

لمَ كان سيكون خطأ كبيرًا؟ لأن لما تتعثّر المعارضة، لما تنقسم المعارضة، لا يعود هناك ميزان قوى تفاوضي. حزب المؤتمر أو السلطة يريد أن ينفرد بكلّ حزب على حدة فيفقده أوراقه، ثم ان لنا مصلحة مشتركة، صحيح نحن لسنا متفقين في البرنامج مع حزب الإصلاح لكن وجود سجلّ انتخابي نظيف ووجود توازن في اللجان أمور لمصلحة كل أحزاب المعارضة والأحزاب الضعيفة كلها. ولذلك اعتذر الاشتراكي عن قبول العرض وطلب حلّاً مشتركًا، وقال جيدا أن ياخذ ١٥ أو ١٦ مقعدا لكن يجب أن يكون هناك حلّ للجميع. واستمرّت المفاوضات. تركوا الحزب الاشتراكي واتّجهوا إلى حزب الإصلاح، وعرضوا على الإصلاح بواسطة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ٢٨ في المئة وقِبَل الشيخ لكن كان هناك معارضة ذكية من قبل الإخوان المسلمين في التجمّع أفشلت هذا الاتفاق.

الصراع على السلطة والثروة في اليمن

انا لدي قناعاتي الراسخة بأن مشكلة الصراع على السلطة والثروة المحدودة في اليمن هي قضية لم تحلّ بعد وان هذه المشكلة هي التي أدت الى إعاقة تطور اليمن. وكان من رأيي انه لا بد من حلّها بطريقة عصرية تؤدي الى المساواة والعدالة بين المواطنين، على اختلافهم. وإن كنت أرى ان هذا الموضوع لا يمكن ان يتحقق في ليلة وضحاها، وانه يحتاج الى وقت، لكن كان لا بدّ للنخبة السياسية من ان تسلّم به وان تعمل من اجل توفير الشروط اللازمة لتطبيقه. وإن مشكلة اختصار توزيع مناصب الحكم على أساس الجغرافيا او على أساس مكان الميلاد والمذهب او الطائفة هو في رأيي ما أعاق تطور اليمن وادى الى التسبب بالحروب المختلفة.

ادرك طبعاً ان الثروة في اليمن محدودة. وانه يوجد فقر، وان مصادر الرزق محدودة هي أيضا، فكانت السلطة هي المصدر المأمون للحصول على دخل مناسب. وقد أثرت أسرٌ عديدة وأثرى أفراد عديدون عن طريق ممارسة السلطة وغالباً ما تم اثراؤهم بطريقة غير قانونية. ولهذا يوجد تكالب أدى الى امرين: أولهما، التكالب على السلطة والتمسك بها بقوة وعنف؛ وادى ثانيا الى تقسيم العمل بين الناس تقسيما غير موضوعي وغير تاريخي، حيث تولت المناطق السهلية انتاج المعرفة والثروة [الزراعة والصناعة]، حيث ان معظم المثقفين هم من تعزّ وحضرموت وعدن. فهذه المحافظات تنتج المعرفة اكثر من غيرها. وتوجد مناطق في اليمن تحتكر [السلطة] وهي قريبة من مراكز السلطة وتعيش على السلاح ولا تنتج وهي غير متعلمة. هنا المشكلة. طبعاً، مع انه توجد ناس غير مشاركة في السلطة ولا في الثروة، ليس بالمطلق، ولكن صار البعض يشكو من ان مشاركته في السلطة ضعيفة، وان الآخر بالعكس مشاركته في التعليم والثروة ضعيفة أيضا ولكن مشاركته في السلطة كبيرة. هنا يتطلب إعادة التوازن بين السلطة والثروة، وبين انتاج المعرفة وحمل السلاح،

لكي تتجنب اليمن العنف. طبعا للعنف أسبابٌ مختلفة ليس هنا المجال لبحثها. لكن المهم ان الازمة قد بدأت على هذه الأرضية.